بسم الله الرحمن الرحيم

بنك السودان المركزي

التقرير السنوي الثاني والســـتين 2022

ص.ب: 313 ت 1870566058(249)

موقع الكتروني : http://www.cbos.gov.sd

بريد الكتروني :publications@cbos.gov.sd

بنك السودان المركزي

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر بنك السودان المركزي أن يُقدم تقريره السنوي الثاني والستين للعام 2022 لكافة المهتمين من الباحثين والأكاديميين والمختصين بالشأن المصرفي والمالي والاقتصادي من المؤسسات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية، ونأمل أن يلبي إحتياجاتهم.

بإسم بنك السودان المركزي أرجو أن أعرب عن جزيل شكري وتقديري للوزارات والمؤسسات والوحدات الحكومية على تعاونها معنا بتوفير البيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى اللجنة التي قامت بالمراجعة والتنقيح، ولكل من أسهم أو بذل جهداً في إعداده.

والله ولي التوفيق ،،،،،،،،،

آمنة ميرغني حسن التوم

محافظ بنك السودان المركزي

2026

مجلس إدارة بنك السودان المركزي

كما في 2022/12/31

السيد/ حسين يحى جنقول	المحافظ - رئيس مجلس الإدارة
السيد / صلاح الدين شيخ خضر	نائب المحافظ – عضواً
السيد / برعي الصديق علي	نائب المحافظ - عضواً
السيد/ عبدالله إبراهيم علي	وكيل وزارة المالية - عضواً
السيد/ محمد الفاتح زين العابدين محمد	عضواً
السيد/دكتور/صديق امبده رابح	عضواً
السيد/دكتور/ مرتضي خضر محمد	عضواً

السيد/ ياسر بانقا أحمد	سكرتير مجلس الإدارة

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	1
الملخص التنفيذي	2
الفصل الأول: أهم التطورات الإقتصادية المحلية و الإقليمية والعالمية خلال العام 2022	9
الفصل الثاني: سياسات بنك السودان المركزي للعام 2022	28
الفصل الثالث: حسابات بنك السودان المركزي للعام 2022	42
الفصل الر ابع: عرض النقود للعام 2022	52
الفصل الخامس: المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2022	66
الفصل السادس: الموازنة العامة للدولة	113
الفصل السابع: الحسابات القومية والتغيرات الديمغر افية للعام 2022	128
الفصل الثامن: الانتاج للعام 2022	152
الفصل التاسع: التجارة الخارجية للعام 2022	179
الفصل العاشر: ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي للعام 2022	197

بنك السودان المركزي

المقدمة

صدر التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2022، في ظل واقع إقتصادي شهد تجميد العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي و تعليق الدعم المالي والفني الاقتصادي المقدم من المجتمع الدولي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، وعلى الرغم من أن عملية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية كانت قد صاحبتها إجراءات قاسية شملت زيادات ضريبية ورسوم الخدمات الحكومية بما في ذلك خدمات الكهرباء مع توقف عمل برنامج دعم الاسر الفقيرة (ثمرات)، إلا أن الأداء الفعلي يشير إلى تحقيق بعض النتائج الايجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي خلال العام 2022، فقد انخفضت معدلات التضخم الي الحدود التي استهدفتها السياسات النقدية بجانب استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية .

عالميا ظهرت تعقيدات في الأوضاع الاقتصادية خلال العام 2022 نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية والضغوط التضخمية المزمنة والتباطؤ الإقتصادي في أكبر ثلاث إقتصادات (الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والصين)، كما ارتفعت أسعار الغذاء على الرغم من إتفاقية صفقة حبوب البحر الأسود الخاصة بتسهيل تصدير الحبوب والمواد الغذائية إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ازمة الطاقة على المستوى الأوروبي وإرتفاع تكلفة المعيشة وتعثر النشاط الاقتصادي، و لمواجهة هذه التعقيدات لجأت البنوك المركزية والمؤسسات المعنية بادارة الإقتصاد للمفاضلة في السياسات بين احتواء التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي.

على المستوى الإقليمي حققت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل معدلات للتضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى، وتسير بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مسارات متباينة في ظل المعطيات العالمية، حيث تتيح الأوضاع الاقتصادية العالمية فرصاً تنشأ من ارتفاع أسعار النفط والغاز خاصة لدول مجلس التعاون الخليجي والبلدان النامية المصدرة للنفط والغاز، أما فيما يتعلق بالبلدان النامية المستوردة للنفط تواجه ضغوط ومخاطر متزايدة نتيجة لارتفاع تكلفة الواردات خاصة المواد الغذائية والطاقة.

الملخص التنفيذي

يتضمن التقرير السنوى لبنك السودان المركزي للعام 2022 عشرة فصول متضمنة بيانات بالقيم الاسمية ما لم تتم الإشارة الى غير ذلك، يتناول الفصل الأول أهم التطورات والأحداث الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية خلال العام 2022 . ويستعرض أداء بعض المؤشرات الإقتصادية الخاصة بالدول الصناعية والدول النامية و دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى المؤشرات الإقتصادية لأهم شركاء السودان.

يعكس الفصل الثاني سياسات بنك السودان المركزي للعام 2022 التي صدرت في ظل واقع شهد بداية إعادة إندماج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد العالمي برفع إسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب و وصوله إلى نقطة إتخاذ القرار التي تمثل المرحلة الثانية من مراحل الإستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون بناء علي نتائج الإصلاحات الإقتصادية التي تمت خلال العام 2021. وتتطلب عملية إستكمال إعادة الإندماج في الإقتصاد العالمي إحكام السياسات والإجراءات والضوابط و الإلتزام بالمعايير الرقابية والإشرافية وتعزيز الشفافية لتهيئة البيئة الإستثمارية وإنفتاح المصارف على النظام المالي العالمي.

ركزت سياسات العام 2022 على ثلاثة محاور، استهدف المحور الأول تحقيق الإستقرار النقدي، و المحور الثاني تناول جانب تحقيق الإستقرار المالي اما المحور الثالث فقد ركّز علي تحقيق الشمول المالي. في جانب المحور الأول تم إستهداف تحقيق الإستقرار النقدي من خلال تحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار والنزول بمعدل التضخم السنوي إلى رقم ثنائي بنهاية العام 2022، من خلال إستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود بمعدل 22%، و نمو القاعدة النقدية بمعدل 13%، وقد شملت أدوات السياسة النقدية تحديد نسبة الإحتياطي النقدي القانوني بـ 20%، والحرية في تحديد تكلفة التمويل بكافة الصيغ وعمليات السوق المفتوحة وعمليات مبادلة وشراء النقد الأجنبي وإحكام دور بنك السودان المركزي كمقرض أخير. فيما يتعلق بالأداء الفعلي فقد إنخفض معدل التضخم من 318.2% بنهاية العام 2021 إلى 87.3% بنهاية العام 2022، محققاً المستوي المستهدف وهو النزول إلى رقم ثنائي، كما إنخفض التضخم الأساسي من 443.5% بنهاية 2021 إلى 98.9% بنهاية 2022، وإنخفض التضخم للسلع المستوردة من 196.7% بنهاية 2021 إلى 55.6% بنهاية ديسمبر 2022.

ويعزى إنخفاض معدلات التضخم إلى الحد من التوسع النقدي الناتج من تمويل البنك المركزي للحكومة، حيث شهد العام 2022 نمو في عرض النقود بمعدل 49.4%، متجاوزاً المستهدف بـ27.4% مقارنة بمعدل نمو فى العام 2021 بلغ 153.2% متجاوزاً المستهدف بمعدل 123%. وقد تحسن معدل نمو الناتج المحلي من سالب 1.9 في العام 2021 إلى سالب 0.8% في العام 2022.

اما فيما يتعلق بسعر الصرف فقد تم إنتهاج نظام سعر الصرف الحر حيث سمح للمصارف التجارية وشركات الصرافة بتحديد أسعارها بحُرية تامة وفق قوى العرض والطلب دون تدخل مباشر من البنك المركزي ونتيجة لذلك حدث استقرار كبير في سعر الصرف، وانخفضت الفجوة بين السعر في السوق الرسمي والسعر السوق غير الرسمي ، وانسابت موارد النقد الأجنبي

عبر القنوات الرسمية مما مكن البنك المركزي من التدخل بصورة غير مباشرة في سوق النقد الأجنبي عبر آلية ضخ العملات الأجنبية في الجهاز المصرفي لتلبية جميع احتياجات عملاء المصارف التجارية.

فيما يتعلق بمحور الإستقرار المالي فقد إستهدفت سياسات العام 2022 خلق كيانات مصرفية قوية من خلال الإستمرار في إصلاح الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وتعزيز دور المصارف المتخصصة ومؤسسات وشركات التمويل الأصغر والصغير بالعمل وفق تخصصاتها، وقد أشارت نتائج الأداء الفعلي الي عدم إستيفاء معظم المصارف النسبة المحددة لكفاية رأس المال الرقابي بنهاية ديسمبر2022 والتي بلغت 8.1% مقارنة بالنسبة المستهدفة 12%. وفي ما يلي محور الشمول المالي استهدفت السياسات توسيع و تطوير عمليات الشمول المالي بغرض المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يوضح الفصل الثالث القوائم المالية لبنك السودان المركزي والمتمثلة في قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية كما في 31 ديسمبر 2022. والتي تمت مراجعتها من قبل ديوان المراجع القومي.وقد تم إعداد هذه القوائم وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وتعرض وفق معيار العرض والإفصاح العام ومقتضياته المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء، كما أنه يحدد كيفية معالجة التغيرات المحاسبية، والمكاسب أو الخسائر المحتملة.

يستعرض الفصل الرابع أهم التطورات في عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى التغيرات في القاعدة النقدية والمضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي،حيث بلغ معدل نمو عرض النقود 49.4% بنهاية العام 2022 متجاوزاً المعدل المستهدف بفارق 27.4 نقطة مئوية. ويلاحظ إنخفاض قيمة المضاعف النقدي من 1.26 للعام 2020 إلى 1.22 للعام 2021، نسبة لإرتفاع احتياطيات المصارف طرف بنك السودان، بينما إرتفع المضاعف النقدي إلى 1.36 خلال العام 2022 نتيجة لإنخفاض نسبة العملة لدي الجمهور الي الودائع . كذلك إرتفعت سرعة دوران النقود من 5.6729 للعام 2021 إلى 7.8954 للعام 2022، نتيجة لانخفاض معدل نمو عرض النقود بنسبه اكبر من الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي. كما يلاحظ استمرار تراجع مؤشر نسبة الودائع إلي الناتج المحلي الاجمالي من 11.53 في عام 2021، إلى 8.63 في عام 2022، وكذلك تراجع مؤشر نسبة عرض النقود الي الناتج المحلي الاجمالي من 17.63 في عام 2021 إلى 12.67 في عام 2022، وذلك نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اكبر من الودائع وعرض النقود .

يتناول الفصل الخامس أداء القطاع المالى الذي يشمل المؤسسات المالية المصرفية والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات الصرافة والتحاويل المالية، وشركة السودان للخدمات المالية المحدودة، وشركة ترويج للاستثمار المالي، وصندوق ضمان الودائع المصرفية، وسوق الخرطوم للأوراق المالية، وشركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، ووكالة ضمان التمويل الأصغر(تيسير) بالاضافة إلى صندوق إدارة السيولة الذي يديره بنك الاستثمار المالي. يشير أداء الجهاز المصرفي إلى إرتفاع إجمالي أصول المصارف من 3,518,274.9 مليون جنيه في العام 2021 إلى 5,334,554.8 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 51.6 % . وإرتفاع إجمالي الودائع طرف المصارف العاملة من 2,084,779.0 مليون جنيه في العام 2021 إلى

3,229,385.7مليون جنيه في العام 2022 بمعدل54.9% مقارنة بمعدل 209.8% في العام 2021. كذلك إرتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح من المصارف للقطاعات المختلفة من 1,031,236.0 مليون جنيه في العام 2021 إلى 1,808,997.6 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 75.4% مقارنة بمعدل زيادة 183.6% خلال العام 2021. ومن حيث اداء مؤشرات السلامة المالية للمصارف فقد إرتفع متوسط نسبة كفاية رأس المال من 7.1% في العام 2021 إلى 8.1 % في العام 2022، مقارنة بالنسبة المعيارية 12%. فيما إرتفع متوسط نسبة إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل المصرفي من 3.% في العام 2021 إلى 4.7% في العام 2022، مقارنة بالنسبة المعيارية 6%.

يستعرض الفصل السادس الموازنة العامة للدولة للعام 2022 (موازنة الحكومة الإتحادية) ولا يعكس الإيرادات والإنفاق الولائي حيث انه ووفقا لنظام الحكم الاتحادي تقوم الولايات بإعداد وإجازة موازناتها الجارية والتنموية من مصادرها الذاتية بالاضافة إلى التحويلات من الحكومة الاتحادية. تعتبر موازنة العام 2022 الأكثر تحدياً في تاريخ البلاد مقارنة بالموازنات السابقة لها، لاعتمادها كلياً على الموارد الذاتية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية بالغة التعقيد. تم إعداد موازنة العام 2022 استناداً على بعض السياسات والإجراءات التي تمت اجازتها والمصادقة عليها في الموازنة المعدلة للعام 2021 ومن أهمها توحيد سعر صرف الجنيه السوداني وإلغاء العمل بنظام الدولار الجمركي وتحرير منتجات البنزين والجازولين وزيادة فئات تعرفة استهلاك الكهرباء. وقد بلغت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي-1.23% مقارنة ب -0.39% في العام السابق، كما انخفضت نسبة إجمالي المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.54% في العام 2021 إلى 8.50% في العام 2022، كما انخفضت نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.15% في العام 2021 إلى 7.27% في العام 2022، وارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.42% في العام 2021 إلى 4.25% في العام 2022، وانخفضت نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.72% في العام 2021 إلى 2.97% في العام 2022.

يعكس الفصل السابع كلاً من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية بطريقتي الناتج المضاف (Value Added Approach) والانفاق (Expenditure Approach) ، والناتج القومي الإجمالي والدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، كما يتناول الفصل الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات التضخم بالإضافة الى التغيرات الديموغرافية . وفي هذا الصدد تحسن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من سالب 1.9% في العام 2021 إلى سالب 0.8% في العام 2022. نتيجة لإرتفاع معدل نمو قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية من سالب 1.9% في العام 2021 إلى 0.1% في العام 2022، وتحسن معدل نمو قطاع الخدمات من سالب 2.6% في العام 2021 إلى سالب 1.2% في العام 2022. فيما تدهور معدل نمو القطاع الصناعي من سالب 0.2% في العام 2021 إلى سالب 0.7% في العام 2022.

يتناول الفصل الثامن أداء القطاع الحقيقي والذي يشمل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والقطاع الصناعي ، والقطاع الخدمي . ظلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ثابتة في حدود 26.1% في العامين2021 و 2022، فيما شهد العام 2022 إنخفاض جملة المساحات المزروعة من 61.4 مليون فدان في الموسم 2021/2020 إلى 56.5

مليون فدان في الموسم 2022/2021 ، بمعدل 8.0%. فيما شهدت أعداد الثروة الحيوانية إرتفاعاً طفيفا بمعدل 0.5% في العام 2022 مقارنة بالعام 2021، كما سجل القطاع الصناعي نسبة مساهمة 22.2 % في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعام 2021 مقارنة بنسبة 21.8 % في العام 2020 وقد انخفض معدل نموه من سالب 0.2% في العام 2021 إلى سالب 0.7 % في العام 2022. أما بخصوص التعدين فقد انخفض انتاج الذهب من 49.7 طن في العام 2021 إلى 41.8 طن في العام 2022 ، بمعدل 15.9%.

يتناول الفصلان التاسع والعاشر التجارة الخارجية وأداء ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي . انعكس الاداء الكلي لميزان المدفوعات من خلال تحسن موقف الاحتياطيات الرسمية التي بلغت 1,154.9مليون دولار للعام 2021 نتيجة لتخصيص حقوق سحب خاصة (Special Drawing Rights SDR) للسودان من صندوق النقد الدولي بما يعادل مبلغ 857 مليون دولار، وتحسن موقف عجز الحساب الجاري من سالب 5,841.2 مليون دولار في عام 2020 إلى سالب 2,951.4 مليون دولار في عام 2021 بمعدل 50.5٪ ، فيما إرتفع العجز في الميزان التجاري السلعي (FOB) من 4,866.7 مليون دولار في العام 2021 إلى 6,737.4 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 38.4%، ويُعزى ذلك لإرتفاع قيمة الواردات بمعدل 12.1% وإنخفاض قيمة الصادرات بمعدل 13.3%.

توضح الجداول (1) و (2) أهم مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني والإقتصاد الإقليمي والعالمي لعامي 2021 و 2022

جدول (1)

أهم مؤشرات أداء الإقتصاد السوداني لعامي 2021 و 2022

المؤشـــر	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	18,703,277.0	38,902,816.0
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون جنيه)	34.96	34.69
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	(1.9)	(0.8)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (جنيه)	409,459.2	828,865.8
متوسط معدل التضخم الكلي السنوي (%)	359.1	138.8
معدل التضخم الكلي بنهاية العام (%)	318.2	87.3
عجز الموازنة العامة الكلي (مليون جنيه)	(72,807.0)	(478,900.0)
نسبة العجز المالي (متضمناً المنح) للناتج المحلي الإجمالي (%)	(0.39)	(1.23)
نسبة تمويل العجز المالي من المصادر المحلية (%)	134.9	101.1
نسبة تمويل العجز المالي من المصادر الخارجية (%)	(32.4)	0.0
إجمالي الإيرادات العامة (مليون جنيه)	1,524,808	2,828,900.0
نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات (%)	41.9	58.5

المؤشـــر	2021	2022
إجمالي المصروفات العامة (مليون جنيه)	1,597,616	3,307,800.0
نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي المصروفات العامة (%)	94.5	96.4
نسبة مصروفات التنمية إلى إجمالي المصروفات العامة (%)	5.5	3.58
عرض النقود بمعناه الواسع (M2) (مليون جنيه)	3,296,958.8	4,927,294.0
معدل نمو عرض النقود (%)	153.2	49.4
صافي الأصول الأجنبية (مليون جنيه)	(2,731,463.6)	(3,966,660.6)
صافي الأصول المحلية (مليون جنيه)	1,545,147.5	3,413,674.5
إجمالي تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية (مليون جنيه)	1,085,021.8	1,756,010.4
صافي التمويل المصرفي الممنوح للحكومة المركزية (مليون جنيه)	953,764.0	1,895,875.1
رصيد التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص (مليون جنيه)	918,052.0	1,659,154.3
الموقف الكلي لميزان المدفوعات (مليون دولار)	1,108.7	(1,255.5)
الحساب الجاري (مليون دولار)	(2,620.2)	(4,073.5)
إجمالي الصادرات السلعية (FOB) (مليون دولار)	5,027.4	4,357.4
إجمالي الواردات السلعية (C&F) (مليون دولار)	9,894.0	11,094.8
صافي الميزان التجاري السلعي (مليون دولار)	(4,866.7)	(6,737.4)
إجمالي المتحصلات غير المنظورة (مليون دولار)	4,791.1	4,946.8
إجمالي المدفوعات غير المنظورة (مليون دولار)	3,534.0	3,392.4
الحساب الرأسمالي (مليون دولار)	103.3	112.9
الحساب المالي (صافي الإقراض / الإقتراض) (مليون دولار)	(1,334.7)	(2,984.4)
صافي وضع الإستثمار الدولي (مليون دولار)	(93,700.7)	(97,083.3)
الدين الخارجي (مليار دولار)	62.4	68.3
نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي (%)	123.7	95.5
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الإيرادات الحكومية (%)	1,516.8	1,313.4
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات (%)	1,240.8	1,567.6

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2022

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

علامة ( ) تعني سالب .

جدول (2)

أهم المؤشرات الإقتصادية العالمية والإقليمية لعامي 2021 و2022

	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقى %		معدل التضخم %		موقف الحساب الجاري الى الناتج المحلى الاجمالي %	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
الاقتصاد العالمي	6.0	3.2				
الاقتصادات المتقدمة	5.2	2.4	3.1	7.2	0.6	(0.6)
الدول النامية	6.6	3.7	5.9	9.9	0.8	1.3
أفريقيا جنوب الصحراء	3.6	4.7	14.4	11.1	(1.7)	(1.1)
دول أسيا	0.7	1.0	4.1	2.2	4.4	7.2
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	7.4	2.9	14.2	14.2	5.0	4.1
دول أمريكا اللاتينية والكاريبية	(1.7)	(1.6)	14.1	9.8	3.5	6.9
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	5.1	1.7	17.3	28.0	2.9	4.6
دول الكوميسا	(4.2)	(3.0)	34.2	32.2	3.0	6.4

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2021

* بيانات معدلة

** بيانات أولية

علامة ( ) تعني سالب

بنك السودان المركزي

الفصل الأول

أهم التطورات الإقتصادية المحلية
و الإقليمية والعالمية خلال العام 2022

أهم التطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية خلال العام 2022

1.1 المقدمة :

يتناول هذا الفصل أهم التطورات والأحداث الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية خلال العام 2022، ويحتوي على أداء بعض المؤشرات الإقتصادية في الدول الصناعية والدول النامية وفي إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى المؤشرات الإقتصادية لأهم شركاء السودان في مجالي التجارة والإستثمار، اضافة الى اهم المحافل الاقتصادية و الاقليمية و الدولية التي شارك فيها السودان في العام 2022 و الأداء الاقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينتسب السودان لعضويتها.

2.1 التطورات على الصعيد المحلي :

شهد الوضع الاقتصادي بالسودان تذبذباً كبيراً بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تشهده الدولة منذ العام 2018 و حتى العام 2022، وترتب عن ذلك توقف البرنامج المراقب بواسطة موظفي صندوق النقد الدولي IMF Staff Monitored Program (SMP) في منتصف2021 و تبعه تجميد برنامج التسهيلات الائتماني الممدد ECF مع صندوق النقد الدولي منذ اكتوبر 2021 ، و من ثم توقف الدعم الخارجي والدولي الذي تم التعهد به للسودان من المؤسسات الدولية و الاقليمية بما في ذلك برنامج دعم الاسر الفقيرة (ثمرات). كما تم تعليق العمل في اتجاه مساعدة السودان في مبادرة وتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs).

في جانب القطاع النقدي بلغ معدل النمو في عرض النقود 49.4% بنهاية العام 2022 مقارنة بمعدل 153.2% بنهاية العام 2021. ويرجع ذلك الى السياسة الترشيدية التي اتبعها البنك المركزي ، حيث ادت السياسة الى خفض معدل التضخم من 318.2% بنهاية العام 2021 الى 87.3% في ديسمبر 2022.

في جانب القطاع الخارجي شهد العام 2022 ارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي ليسجل 6.6% مقارنة مع 5.2% في العام 2021، وقد ساهمت سياسة تحرير سعر الصرف التى انتهجتها الدولة في جذب المزيد من موارد النقد الاجنبي داخل البلاد، حيث ارتفعت مشتريات المصارف التجارية وشركات الصرافة من النقد الاجنبي الى حوالي 6.4 مليار دولار في العام 2022 مقارنة بحوالي 4.02 مليار دولار في العام 2021.

فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف فقد هدفت سياسية التحرير إلى ازالة التشوهات و توحيد سوق النقد الاجنبي و سعر الصرف، حيث سمح البنك المركزي للمصارف التجارية وشركات الصرافة بتحديد وإعلان أسعار صرف العملات الأجنبية بناءًا علي قوى العرض والطلب فى السوق دون تدخل من البنك المركزي. وقد نجحت تلك السياسة في خفض الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي و الموازي من 3.6% بنهاية العام 2021 الى 0.14% بنهاية العام 2022.

3.1 تطورات الإقتصاد العالمي والإقليمي:

واجه الإقتصاد العالمي خلال العام 2022 عدداً من التحديات ، منها ارتفاع معدلات التضخم الى مستويات غير مسبوقة على مدى عدة عقود، وتشديد السياسات المالية و النقدية في معظم المناطق بالاضافة الى تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية، واستمرار تداعيات جائحة كرونا. وفي ظل محدودية خيارات صانعي السياسات لمعالجة تلك الاوضاع هدفت السياسات النقدية والسياسات المالية العالمية الى محاولة استعادة الاوضاع لما قبل الجائحة، بينما هدف صُنَاع السياسات الى تخفيض التضخم وإعادته الى مستواه المستهدف. ولكن هنالك عدداً متزايداً من الإقتصادات التي تشهد إما تباطؤاً في النمو أو انكماشاً مباشراً.

سجل معدل نمو الاقتصاد العالمي 3.2% بنهاية العام 2022 مقارنة بنسبة 6.0%، بنهاية العام 2021، ويرجع ذلك الى انكماش الناتج المحلى الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من العام 2022، ومنطقة اليورو في النصف الثاني من العام بالاضافة الى طول أمد تفشى جائحة كورونا (COVID19) وعودة إجراءات الإغلاق جزئياً في الصين، وإرتفاع معدلات التضخم العالمي من 4.7% بنهاية العام 2021 الى 8.8% بنهاية العام 2022. وقد سعت البنوك المركزية الى تهدئه وتيرة إرتفاع التضخم المزمن برفع أسعار فوائدها وما صحبها من إرتفاع في تكاليف الإقتراض وبالتالي خفض الطلب المحلي مما أدى الى تباطؤ النمو الاقتصادي. حيث تجاوزت اسعار الفائدة الاساسية الاسمية مستوياتها في الفترة التى سبقت الجائحة في الاقتصادات المتقدمة وإقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية على حد سواء.

فيما يخص النمو في إقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية فقد سجلت تراجعاً بمعدل 3.7% للعام 2022، فقد أدت حالات تفشى جائحة كرونا والإغلاقات الجزئية الى إعاقة النشاط الإقتصادي في تلك الدول مما أدى الى ضعف الانتاج والانتاجية وزيادة التراجع في الطلب الخارجي في ظل تباطؤ النمو في كبرى البلدان الشريكة في التجارة مثل الصين وبلدان منطقة اليورو والولايات المتحدة وتراجع القوة الشرائية لقطاع الأسر نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

على الصعيد الاقليمي، فقد عانت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من تداعيات تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتقلباتها. ورغم الآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية فإن المنطقة لم تتأثر بصورة كبيرة، وأصبح التحدي الأكثر إلحاحا على صعيد السياسات في تلك البلدان متمثلا في التصدي لأزمة تكلفة المعيشة عن طريق استعادة استقرار الأسعار، وحماية الفئات الضعيفة من خلال الدعم الموجه للمستحقين، وضمان تحقيق الأمن الغذائي.

سجل الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدل نمو 5.0% في العام 2022 مقارنة بمعدل 4.1% في العام 2021، بينما ظل التضخم الكلي مستقراً في المنطقة عند 14.2 % لكل من عامي 2021 و 2022 . أما

في جانب القطاع الخارجي، فقد ارتفع الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من فائض 2.9% في العام 2021 إلى فائض 7.4% في العام 2022.

فيما يلي استعراض لأداء بعض المؤشرات الاقتصادية التي تشمل النمو والتضخم والحساب الجاري ومعدلات البطاله في الدول الصناعية والدول النامية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى المؤشرات الإقتصادية لأهم شركاء السودان في مجالي التجارة والإستثمار، و الأداء الاقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينتسب السودان لعضويتها.

1.3.1 الأداء الإقتصادي لمعدلات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية:

يوضح الجدول (1-1) معدلات النمو والتضخم والبطالة ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية الرئيسية في كل من عامي 2021 و 2022 . كما يوضح الشكل (1-1) أداء هذه المؤشرات خلال العام 2022.

جدول (1-1)

مؤشرات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية في كل من عامي 2021 و2022

المؤشرات / الدولة	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		معدلات البطالة %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	**2021	*2022	**2021	*2022	**2021	*2022	**2021	*2022
الدول الصناعية مجتمعة	5.2	2.4	3.1	7.2	غير متاح	غير متاح	0.6	(0.6)
الولايات المتحدة الأمريكية	5.7	1.6	4.7	8.1	5.4	3.7	(3.7)	(3.9)
اليابان	1.7	1.7	(0.2)	2.0	2.8	2.6	2.9	1.4
ألمانيا	2.6	1.5	3.2	8.5	3.6	2.9	7.4	4.2
فرنسا	6.8	2.5	2.1	5.8	7.9	7.5	(0.4)	(1.3)
إيطاليا	6.7	3.2	1.9	8.7	9.5	8.8	2.4	(0.2)
إسبانيا	5.1	4.3	3.1	8.8	14.8	12.7	0.9	(0.2)
المملكة المتحدة	7.4	3.6	2.6	9.1	4.2	3.5	(2.6)	(4.8)
كندا	4.5	3.3	3.4	6.9	7.4	5.3	0.0	0.5
إقتصادات متقدمة أخرى	5.3	2.8	2.5	6.5	غير متاح	غير متاح	7.1	5.7

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شكل (1 - 1)

مؤشرات النمو والتضخم والبطالة و الحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية خلال العام 2022

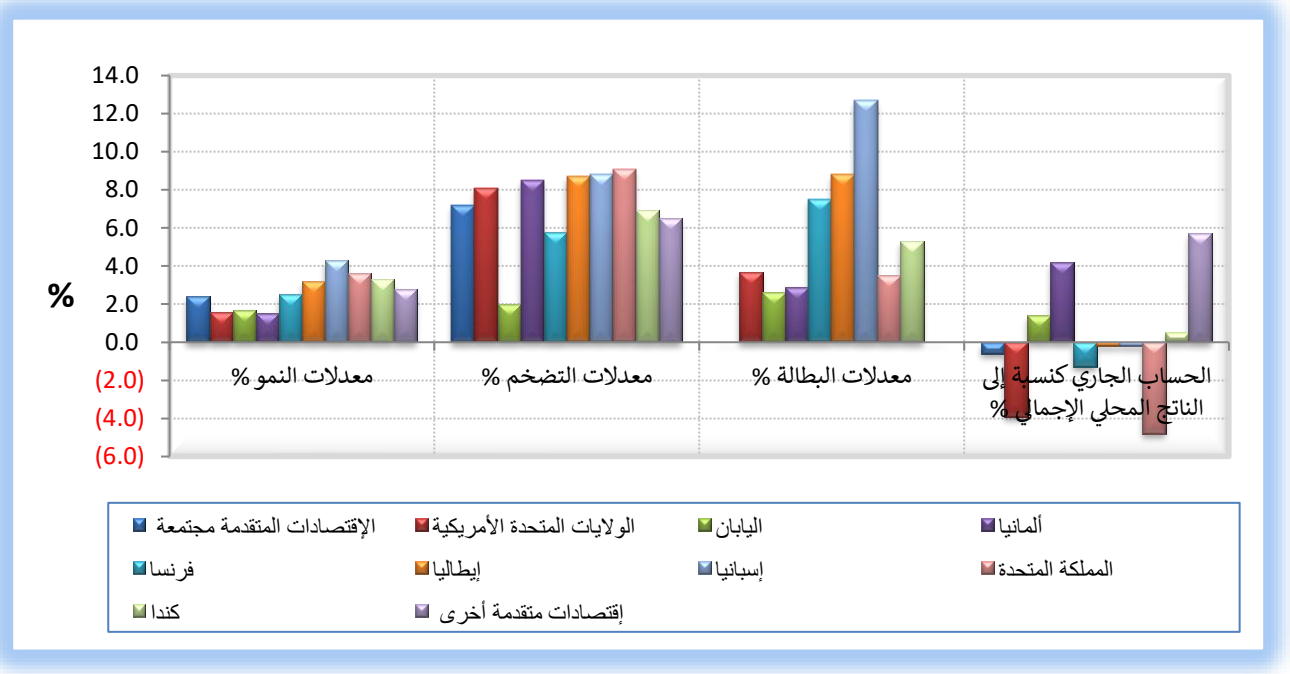

المصدر: الجدول رقم (1-1)

يتضح من الجدول (1-1) والشكل (1-1) إنخفاض معدل النمو الاقتصادي في الإقتصادات المتقدمة مجتمعةً من 5.2% في العام 2021 إلى 2.4% في العام 2022، و تراجع النمو الاقتصادي في كل دول المجموعه ما عدا اليابان والتي ظل معدل نموها ثابتاً في حدود 1.7%. كما إرتفع معدل التضخم في الإقتصادات المتقدمة مجتمعةً من 3.1% في العام 2021 إلى 7.2% في العام 2022، بينما إنخفضت معدلات البطالة في الإقتصادات المتقدمة في العام 2022 مقارنةً بالعام 2021، وايضاً إنخفض فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصادات المتقدمة مجتمعةً من 0.6% في العام 2021 الي سالب 0.6% في العام 2022 نتيجة لتدهور اداء الحساب الجاري في كل دول المجموعة ماعدا كندا، ويعزى تراجع النمو بصورة اساسية لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية و استمرار تداعيات جائحة كورونا.

2.3.1 مؤشرات الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى:

جدول (1-2)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري

في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنهاية كل من عامي 2021 و 2022

البيان / المؤشرات	الدول المصدرة للنفط		الدول المستوردة للنفط		الدول مجتمعة	
	**2021	*2022	**2021	*2022	**2021	*2022
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	4.5	4.9	4.6	5.1	4.5	5.0
التضخم- متوسط سنوي (%)	11.3	12.8	15.5	15.2	12.9	13.8
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.2	9.5	(3.9)	(4.8)	2.3	6.5

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شهدت دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مجتمعةً تحسناً طفيفاً في معدلات النمو الإقتصادي من 4.5% في العام 2021 إلى 5.0% في العام 2022، وذلك بسبب تحسن معدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط من 4.5% في العام 2021 إلى 4.9% في العام 2022. كما تحسن معدل النمو للبلدان المستوردة للنفط من 4.6% في العام 2021 الى 5.1% في العام 2022.

إرتفع متوسط معدل التضخم في دول المنطقة مجتمعةً من 12.9% في العام 2021 إلى 13.8% في العام 2022، نتيجةً لإرتفاع المعدلات في الدول المصدرة للنفط من 11.3% في العام 2021 إلى 12.8% في العام 2022 ، بينما إنخفضت معدلاته في الدول المستوردة للنفط من 15.5% في العام 2021 الى 15.2% في العام 2022.

تحسن موقف الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة مجتمعةً من فائض 2.3% في العام 2021 إلى فائض 6.5% في العام 2022، نتيجةً لتحسن موقف الحساب الجاري في الدول المصدرة للنفط من فائض 4.2% في العام 2021 إلى فائض 9.5% في العام 2022، بينما ارتفعت نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة للنفط من 3.9% في العام 2021 الى 4.8%.

3.3.1 الأداء الإقتصادي للنمو والتضخم والحساب الجاري والدين الخارجي في الدول النامية:

يوضح الجدول (1-3) أداء مؤشرات معدلات النمو والتضخم ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية في كل من عامي 2021 و 2022، كما يوضح الشكل (1-2) أداء هذه المؤشرات خلال العام 2022.

جدول (1-3)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية في كل من عامي 2021 و2022

المؤشر / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	
	**2021	*2022	**2021	*2022	**2021	*2022
الدول النامية مجتمعة	6.6	3.7	5.9	9.9	0.8	1.3
دول أفريقيا جنوب الصحراء	4.7	3.6	11.1	14.4	(1.1)	(1.7)
دول آسيا	7.2	4.4	2.2	4.1	1.0	0.7
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.1	5.0	14.2	14.2	2.9	7.4
دول أمريكا اللاتينية والكاريبية	6.9	3.5	9.8	14.1	(1.6)	(1.7)
الدول الأوروبية (الدول النامية الأوروبية)	6.8	0.0	9.5	27.8	1.7	2.9

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب

شكل (1-2)

أداء مؤشرات معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية خلال العام 2022

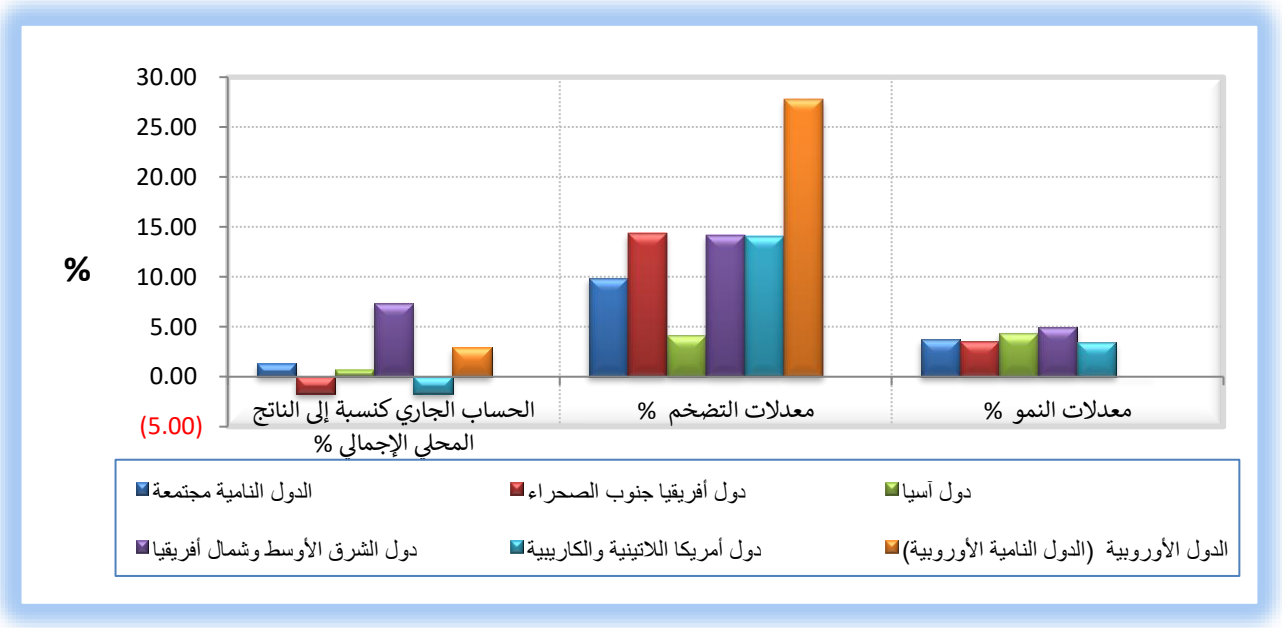

المصدر: الجدول رقم (1-3)

إنخفض معدل النمو في الدول النامية مجتمعةً من 6.6% في العام 2021 إلى 3.7% في العام 2022، على الرغم من أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول آسيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكيا اللاتينية والكاريبية معدلات نمو بلغت 5.0%، 4.4%، 3.6% و 3.5% على التوالي خلال العام 2022.

إرتفع متوسط معدل التضخم في الدول النامية مجتمعة من 5.9% في العام 2021 الى 9.9% في العام 2022 نتيجة لإرتفاع متوسط معدلات التضخم في كل دول المجموعة عدا دول منطقة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

تحسن موقف الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية مجتمعةً من فائض 0.8% في العام 2021 الى فائض 1.3% في العام 2022، متماشياً مع التحسن الذي طرأ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأوروبية، حيث سجلت فائض 7.4% و 2.9% على التوالى.

يوضح الجدول (1-4) الدين الخارجي في الدول النامية :

جدول (1-4)

الديون الخارجية وخدمتها كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

في الدول النامية خلال كلِ من عامي 2021 و 2022

المؤشر / العام	2021**	2022*
الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	30.3	27.3
خدمة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	10.6	9.8

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

إنخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية من 30.3% في العام 2021 إلى 27.3% في العام 2022، كما إنخفضت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10.6% في العام 2021 إلى 9.8% في العام 2022 وذلك بسبب إعادة جدولة ديون بعض الدول والتي لديها مدفوعات خارجية متاخرة السداد.

4.3.1 الأداء الإقتصادي للنمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية جنوب الصحراء:

جدول (1-5)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية جنوب الصحراء

خلال كلِ من عامي 2021 و 2022

المؤشر / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	
	2021**	2022*	2021**	2022*	2021**	2022*
إفريقيا جنوب الصحراء مجتمعة	**4.7**	**3.6**	**11.1**	**14.4**	**(1.1)**	**(1.7)**
الدول المصدرة للنفط	**2.9**	**3.2**	**17.0**	**18.2**	**1.0**	**2.3**
نيجريا	3.6	3.2	17.0	18.9	(0.4)	(0.2)
أنغولا	0.8	2.9	25.8	21.7	11.2	11.3
الغابون	1.5	2.7	1.1	3.5	(5.7)	(1.4)
جمهورية الكنغو	(0.6)	4.3	2.0	3.5	12.6	19.1
تشاد	(1.1)	3.3	(0.8)	4.9	(4.5)	0.8
الدول متوسطة الدخل	**5.3**	**3.1**	**5.6**	**9.2**	**0.5**	**(1.5)**
جنوب إفريقيا	4.9	2.1	4.6	6.7	3.7	1.2
غانا	5.4	3.6	10.0	28.2	(3.2)	(5.2)
كوت ديفوار	7.0	5.5	4.2	5.5	(3.8)	(5.2)
الكاميرون	3.6	3.8	2.3	4.6	(4.0)	(2.3)
زامبيا	4.6	2.9	22.0	12.5	7.6	(1.8)
السنغال	6.1	4.7	2.2	7.5	(13.2)	(13.0)
البلدان منخفضة الدخل	**5.9**	**4.5**	**11.2**	**16.4**	**(5.0)**	**(6.4)**
السودان	0.5	(0.3)	359.1	154.9	(7.4)	(6.4)
إثيوبيا	6.3	3.8	26.8	33.6	(3.2)	(4.3)
كينيا	7.5	5.3	6.1	7.4	(5.2)	(5.9)
تنزانيا	4.9	4.5	3.7	4.0	(3.3)	(4.4)
أوغندا	6.7	4.4	2.2	6.4	(8.3)	(8.0)
الكنغو الديمقراطية	6.2	6.1	9.0	8.4	(0.9)	0.0
مالي	3.1	2.5	3.8	8.0	(10.0)	(7.9)
مدغشقر	4.3	4.2	5.8	9.8	(4.9)	(5.4)

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شكل (1-3)

اداء مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية جنوب الصحراء خلال العام 2022

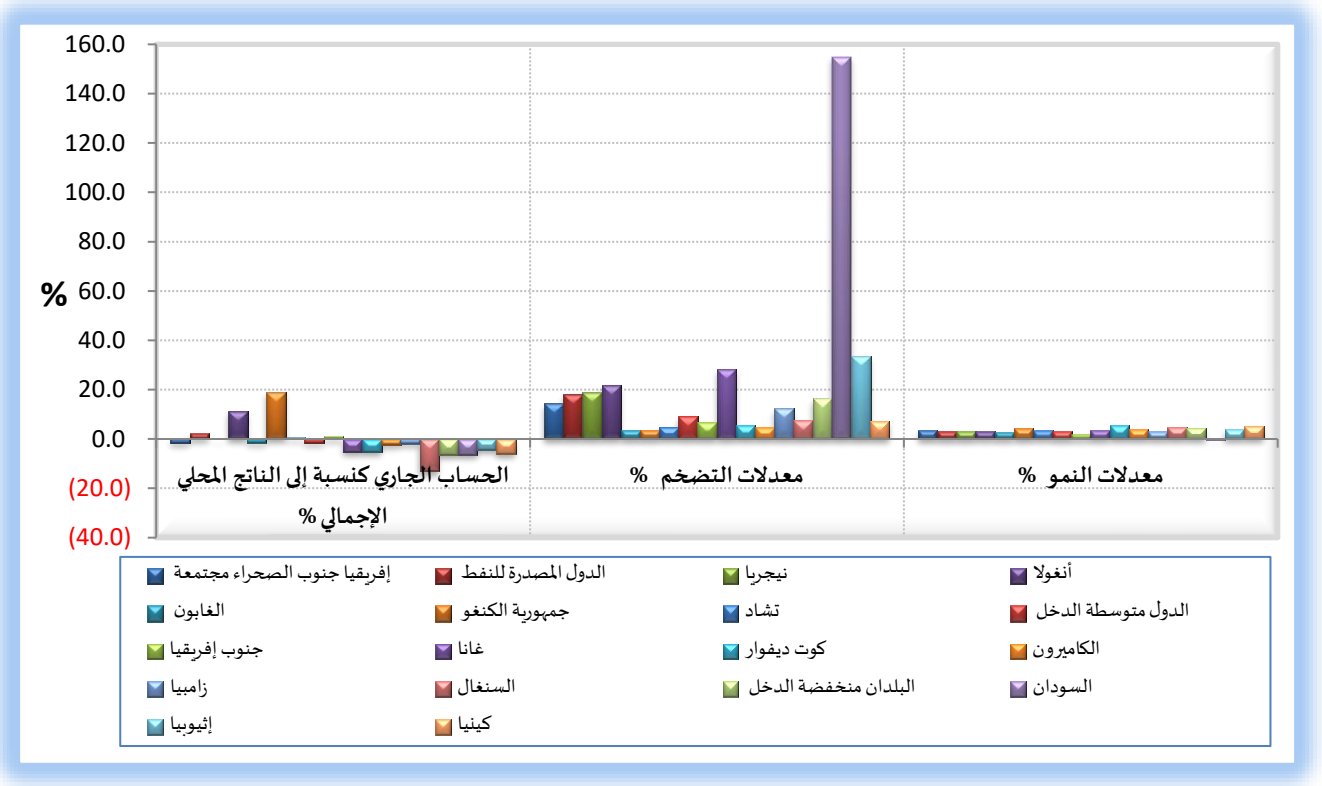

المصدر: الجدول رقم (1-5)

إنخفض متوسط معدل النمو الإقتصادي في دول افريقيا جنوب الصحراء مجتمعة من 4.7% في العام 2021 الى 3.6% في العام 2022، بالرغم من التحسن في معدلات النمو في الدول المصدرة للنفط في المجموعه من 2.9% في العام 2021 الى 3.2% في العام 2022، إلا ان الإنخفاض في معدلات النمو للدول متوسطة الدخل والدول منخفضة الدخل في المجموعة كان اكبر بمعدلات 3.1% و 4.5% للعام 2022 على التوالي مقارنة ب 5.3% و 5.9% للعام 2021 على التوالي.

إرتفع متوسط معدل التضخم من 11.1% في العام 2021 إلى 14.4% في العام 2022. وقد إرتفعت معدلات التضخم في كل دول المجموعة عدا أنغولا، زامبيا ، السودان والكنغو الديمقراطية، حيث سجلت كل من الغابون ، جمهورية الكنغو الديمقراطية، تشاد ، الكاميرون ، تنزانيا اقل معدل تضخم 3.5%، 3.5%، 4.9%، 4.6%، 4.0% على التوالي خلال العام 2022.

هنالك تدهور طفيف في موقف الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء من سالب 1.1% في العام 2021 إلى سالب 1.7% في العام 2022.

عند مقارنة السودان بدول المحيط الاقليمي في افريقيا جنوب الصحراء يتضح أن مؤشرات الاداء في السودان متفاوتة حيث انخفضت معدلات النمو من 0.5% في العام 2021 إلى سالب 0.3% في العام 2022، بينما إنخفض العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 7.4% في العام 2021 الى 6.4% في العام 2022، وكذلك تحسن متوسط معدل التضخم، حيث إنخفض من 359.1% في العام 2021 الى 154.9% في العام 2022 الا انه لا زال المعدل الأعلى مقارنة بدول المجموعة.

4.1 الأداء الاقتصادي لشركاء السودان الرئيسيين في مجال التجارة الخارجية:

الجدول (1-6) والشكل (1-4) يوضحان معدل النمو ومعدل التضخم ونسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي لدى شركاء السودان الرئيسيين في مجال التجارة الخارجية والإستثمار خلال كل من عامي 2021 و 2022.

جدول (1-6)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لأهم شركاء السودان

في مجال التجارة الخارجية والإستثمار خلال كل من عامي 2021 و 2022

المؤشرات / الدول	معدل النمو %		معدل التضخم %		نسبة الحساب الجارى من الناتج المحلي الإجمالي %	
	**2021	*2022	**2021	*2022	**2021	*2022
السودان	0.5	(0.3)	359.1	154.9	(7.4)	(6.4)
الإمارات العربية	3.8	5.1	0.2	5.2	11.4	14.7
الصين	8.1	3.2	0.9	2.2	1.8	1.8
السعودية	3.2	7.6	3.1	2.7	5.3	16.0
مصر	3.3	6.6	4.5	8.5	(4.4)	(3.6)
الهند	8.7	6.8	5.5	6.9	(1.2)	(3.5)
ماليزيا	3.1	5.4	2.5	3.2	3.8	1.6
تايلاند	1.5	2.8	1.2	6.3	(2.2)	(0.5)
تركيا	11.4	5.0	19.6	73.1	(1.7)	(5.7)
اليابان	1.7	1.7	(0.2)	2.0	2.9	1.4

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شكل (1- 4)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لأهم شركاء

السودان في مجالي التجارة الخارجية والإستثمار خلال العام 2022

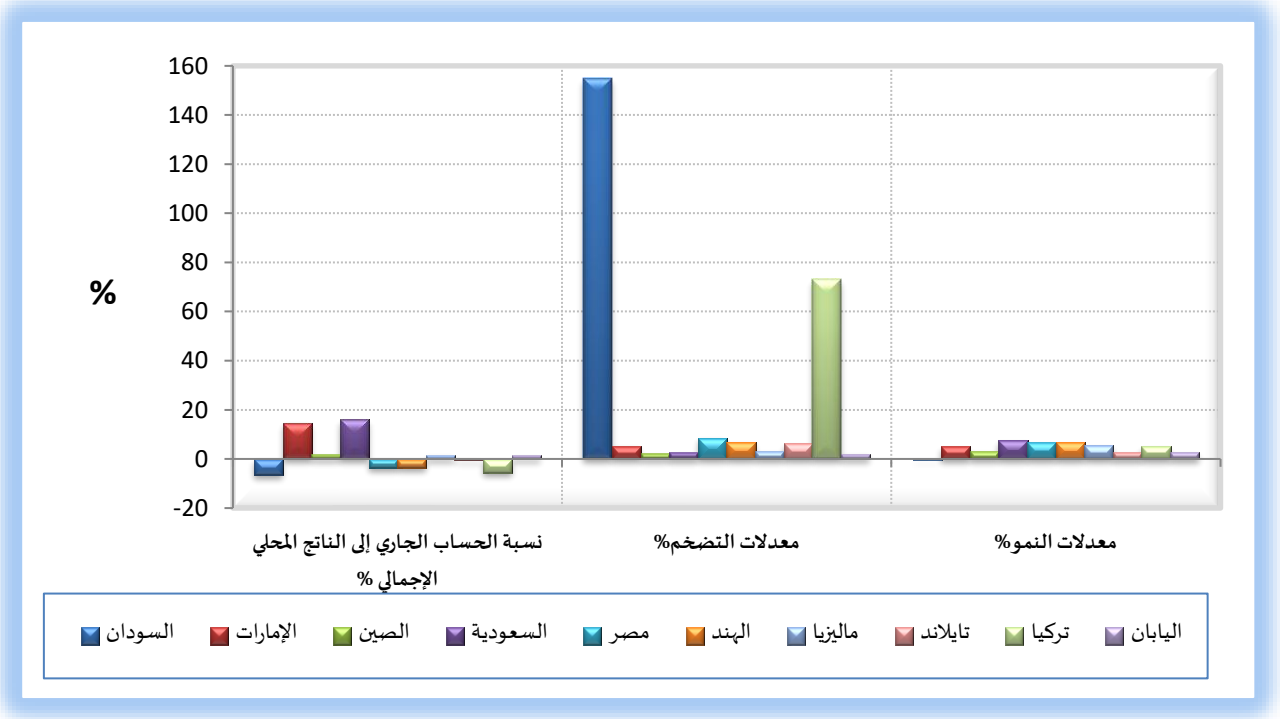

المصدر: الجدول رقم (1-6)

إرتفعت معدلات النمو الإقتصادي لجميع شركاء السودان الرئيسيين في مجال التجارة الخارجية والإستثمار عدا الصين والهند وتركيا، وقد سجلت كل من الصين وتايلاند واليابان أدني معدلات نمو بواقع 3.2%، 2.8% و 2.8% على التوالي في العام 2022.

إرتفعت معدلات التضخم لدى كل الشركاء الرئيسيين للسودان عدا السعودية، حيث إنخفضت من 3.1% في العام 2021 الى 2.7% في العام 2022. بينما سجلت تركيا أعلى معدل تضخم بعد السودان بواقع 73.1% في العام 2022.

تباين موقف الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدى كل الشركاء، حيث تحسن موقف الحساب الجاري في كلٍ من الإمارات والسعودية ومصر وتايلاند، بينما تراجع موقف الحساب الجاري في كل من الهند وماليزيا وتركيا واليابان.

1.4.1 الأداء الإقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينتسب السودان الى عضويتها:

1.1.4.1 الأداء الإقتصادي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

يستعرض الجدول (1-7) أهم المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في كل من عامي 2021 و 2022، بينما يوضح الشكل (1-5) أداء هذه المؤشرات خلال العام 2022.

جدول (1-7)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري

في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لكلٍ من عامي 2021 و 2022

المؤشرات / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2021**	2022*	2021**	2022*	2021**	2022*
الجزائر	3.5	4.7	7.2	9.7	(2.8)	6.2
البحرين	2.2	3.4	(0.6)	3.5	6.7	8.6
مصر	3.3	6.6	4.5	8.5	(4.4)	(3.6)
العراق	7.7	9.3	6.0	6.5	7.8	16.3
السودان	0.5	(0.3)	359.1	154.9	(7.4)	(6.4)
الأردن	2.2	2.4	1.3	3.8	(8.8)	(6.7)
الكويت	1.3	8.7	3.4	4.3	16.3	29.1
لبنان	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
ليبيا	28.3	(18.5)	2.8	5.5	18.1	16.6
موريتانيا	2.4	4.0	3.8	7.1	(9.4)	(11.6)
المغرب	7.9	0.8	1.4	6.2	(2.3)	(4.3)
سلطنة عمان	3.0	4.4	1.5	3.1	(6.1)	6.2
قطر	1.6	3.4	2.3	4.5	14.7	21.2
السعودية	3.2	7.6	3.1	2.7	5.3	16.0
سوريا	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
تونس	3.3	2.2	5.7	8.1	(6.1)	(9.1)
الإمارات	3.8	5.1	0.2	5.2	11.4	14.7
اليمن	(1.0)	2.0	45.7	43.8	(5.1)	(11.4)
المتوسط	**4.6**	**2.9**	**28.0**	**17.3**	**1.7**	**5.1**

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - اكتوبر 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شكل (1-5)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري

في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال العام 2022

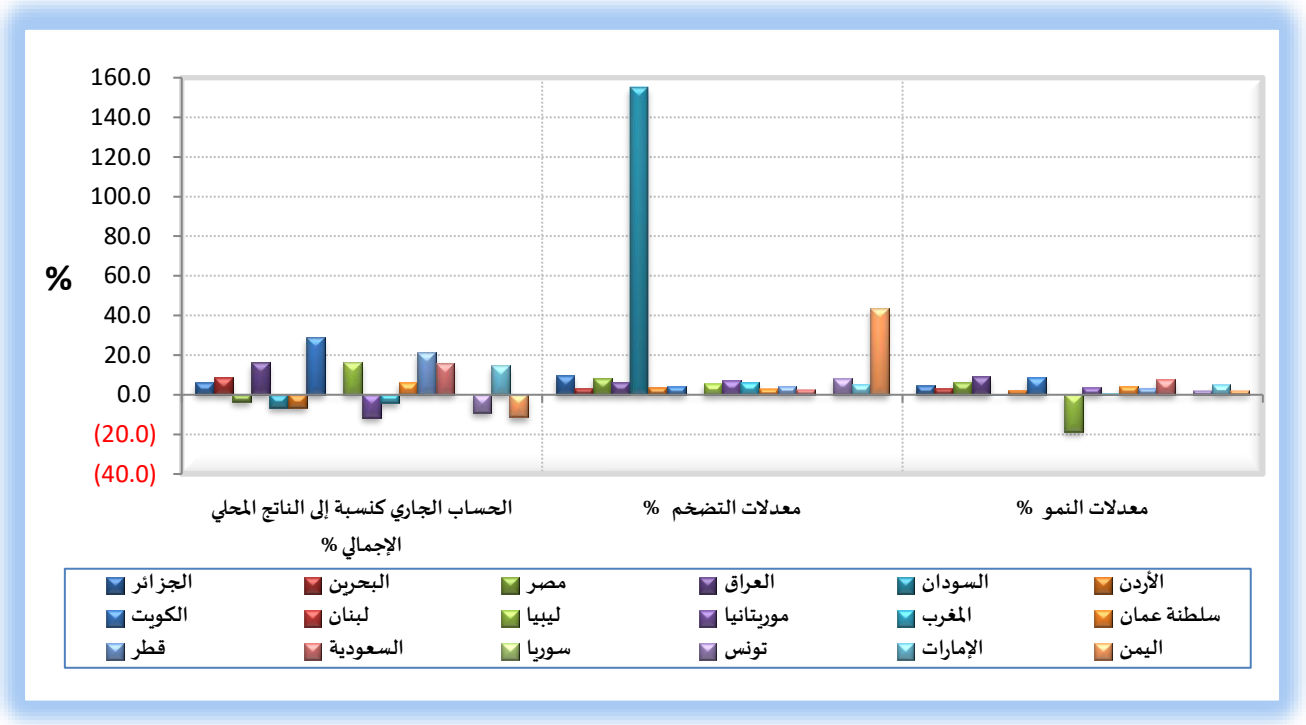

المصدر: الجدول رقم (1-7)

إنخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من 4.6% في العام 2021 إلى 2.9% في العام 2022، و ذلك نتيجة الإنخفاض الكبير في معدلات النمو في ليبيا من 28.3% في العام 2021 الى سالب 18.5% في العام 2022، وكذلك في كل من السودان والمغرب وتونس، حيث إنخفض معدل النمو من 0.5%، 7.9% ، 3.3% في العام 2021 علي التوالى الى سالب 0.3% ، 0.8% و 2.2% في العام 2022 على التوالي.

إنخفض متوسط معدل التضخم في دول المنطقة من 28.0% في العام 2021 إلى 17.3% في العام 2022 ، ويُعزى ذلك للإنخفاض الكبير في متوسط معدل التضخم في السودان من 359.1% في العام 2021 الى 154.9% في العام 2022، على الرغم من إرتفاع معدلات التضخم في باقي دول المنطقة عدا اليمن. بينما إرتفع متوسط موقف الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1.7% في العام 2021 إلى 5.1% في العام 2022، حيث تحسن موقف الحساب الجارى في كل من الجزائر والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية.

2.1.4.1 الأداء الإقتصادي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا):

يوضح الجدول (1-8) أهم المؤشرات الإقتصادية للدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) بنهاية كل من عامي 2021 و 2022، بينما يوضح الشكل (1-6) أداء هذه المؤشرات خلال العام 2022.

جدول (1-8)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول الكوميسا خلال عامي 2021 و 2022

المؤشرات / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى %	
	**2021	*2022	**2021	*2022	**2021	*2022
الكنغو الديمقراطية	6.2	6.1	9.0	8.4	(0.9)	0.0
إثيوبيا	6.3	3.8	26.8	33.6	(3.2)	(4.3)
السودان	0.5	(0.3)	359.1	154.9	(7.4)	(6.4)
إريتريا	2.9	2.6	6.6	7.4	13.5	12.2
بورندي	3.1	3.3	8.3	17.4	(13.4)	(14.9)
جزر القمر	2.2	3.0	(0.2)	11.4	(2.4)	(10.5)
كينيا	7.5	5.3	6.1	7.4	(5.2)	(5.9)
ليبيا	28.3	(18.5)	2.8	5.5	18.1	16.6
اسواتيني (سوازيلاند سابقاً)	7.9	2.4	3.7	4.9	2.5	(0.8)
سيشل	7.9	10.9	9.8	4.1	(10.5)	(6.6)
مدغشقر	4.3	4.2	5.8	9.8	(4.9)	(5.4)
ملاوي	2.2	0.9	9.3	18.4	(12.2)	(12.1)
مصر	3.3	6.6	4.5	8.5	(4.4)	(3.6)
موريشيوس	4.0	6.1	4.0	10.2	(13.6)	(13.0)
رواندا	10.9	6.0	0.8	9.5	(10.9)	(12.6)
زامبيا	4.6	2.9	22.0	12.5	7.6	(1.8)
زمبابوي	7.2	3.0	98.5	284.9	1.1	0.6
يوغندا	6.7	4.4	2.2	6.4	(8.3)	(8.0)
المتوسط	**6.4**	**3.0**	**32.2**	**34.2**	**(3.0)**	**(4.2)**

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب

شكل (1-6)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول الكوميسا خلال العام 2022

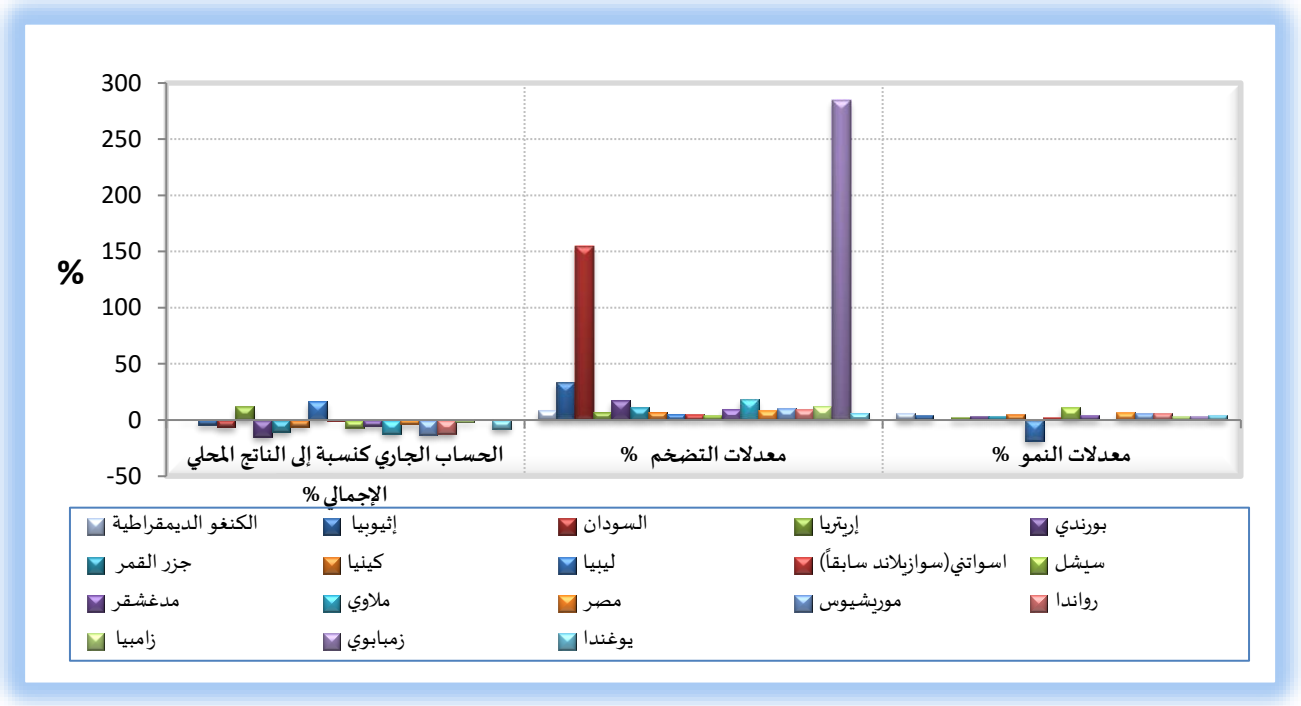

المصدر: الجدول رقم (1-8)

إنخفض متوسط معدل النمو لدول الكوميسا من 6.4% في العام 2021 إلى 3.0% في العام 2022، ويُعزى ذلك بصورة أساسية الى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في معظم دول الإقليم بسبب انعكاسات آثار الحرب الروسية – الأوكرانية والإجراءات التي اتخذت لكبح جماح معدلات التضخم، حيث إنخفضت معدلات النمو في كل من ليبيا واسواتيني (سوازيلاند سابقاً)، وإرتفعت في كل من مصر وموريشيوس.

إرتفع متوسط معدل التضخم في دول الكوميسا من 32.2 % في العام 2021 إلى 34.2% في العام 2022. حيث إرتفعت معدلات التضخم في كل دول المجموعه ماعدا الكنغو الديمقراطية والسودان وسيشل و زامبيا، حيث سجلت زمبابوي أعلي معدل تضخم والذي ارتفع من 98.5% في العام 2021 الي 284.9% في العام 2022، بينما سجلت سيشل اقل معدل تضخم بلغ 4.1% في العام 2022.

تدهور متوسط موقف الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة دول منطقة الكوميسا من سالب 3.0% في العام 2021 إلى سالب 4.2% في العام 2022، على الرغم من تحسن عجز الحساب الجاري لكل من الكنغو الديمقراطية و السودان و سيشل و ملاوي و مصر و موريشيوس ويوغندا.

5.1 أهم المحافل الإقتصادية الإقليمية والدولية التي شارك فيها السودان في العام 2022:

1.5.1 الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى - بواشنطن:

شارك السودان فى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين بالعاصمة الأمريكية واشنطن خلال الفترة من 10-16 اكتوبر 2022، وعقد الوفد العديد من الاجتماعات الجانبية مع السادة المدراء التنفيذيين ومدراء الادارات الفنية بكل من صندوق النقد والبنك الدوليين حيث تم تنويرهم بتطورات الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالسودان بهدف إعادة ادماج السودان في تلك المؤسسات، وامكانية تمديد برنامج التسهيل الائتماني الممدد (ECF). أيضاً تمت مناقشة إمكانية استخدام حقوق السحب الخاصة (SDR Quota) طرف الصندوق والاستفادة من نافذة التمويل الطارئ المتعلقة بدعم شح الغذاء (New Window for Food Security).

2.5.1 الإجتماعات السنوية للجنة الخبراء وجمعية محافظي البنوك المركزية لدول الكوميسا بالقاهرة:

عقدت إجتماعات لجنة خبراء اللجنة التنفيذية بالقاهرة خلال الفترة 19 -20 نوفمبر 2022 وإجتماعات لجنة السياسات النقدية وسعر الصرف خلال الفترة 21 -22 نوفمبر، فيما عقد اجتماع اللجنة التفيذية للمحافظين في 23 نوفمبر واجتماع جمعية المحافظين فى 24 نوفمبر 2022. تمت مناقشة وإجازة جداول الاعمال للاجتماعات المذكورة اعلاه وتمت مناقشة اداء المعهد النقدي للكوميسا واجازة خطته للعام 2023، وتقرير غرفة مقاصة الكوميسا ونظام التسويات الاقليمي واجازة ادائها المالي للعام 2022 وخططها للعام 2023. كما تمت مناقشة تقرير الاستقرار المالي الاول لدول الكوميسا، تعديلات اللائحة الداخلية واخيرا سداد متاخرات السودان على المعهد النقدي و غرفة مقاصة الكوميسا.

3.5.1 الإجتماع السنوي السابع لتحالف الشمول المالي – الأردن:

تم عقد الاجتماع السنوي السابع لتحالف الشمول المالي يوم 6 سبتمبر 2022 بالبحر الميت في الاردن. ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات منها محضر اجتماع الجمعية العمومية السادس للتحالف، تحديث عن حالة المنظمات الحكومية الدولية، التقرير السنوي للتحالف ، التقرير المالي للعام 2021، الخطة الاستراتيجية للمرحلة الرابعة من التحالف ومواضيع اخرى. وقد صاحب الاجتماعات عدد من الفعاليات منها افتتاح منتدى السياسة العالمية، جولة في المعرض، عدد من الفعاليات للشمول المالي واخيراً حفل ختام منتدى السياسة العالمي للتحالف 2022.

ناقش الاجتماع تحديد اولويات بنك السودان المركزي من الدعم الفني في مجال الشمول المالي والصعوبات التي تواجه البنك المركزي في اكمال الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، تطوير مسودة المبادئ الارشادية للتمويل الاخضر، تطوير استراتيجية التعليم المالي وحماية العملاء، وتطوير الاطار التنظيمي والرقابي للتمويل الاصغر.

4.5.1 الإجتماعات السنوية لصندوق النقد العربي - جدة:

انعقد الاجتماع الخامس والاربعون لمجلس محافظي صندوق النقد العربي بمدينة جدة – المملكة العربية السعودية يوم 7 ابريل 2022. وقد ناقش الاجتماع عدد من المواضيع من أهمها: (1) انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس محافظين للدورة القادة (2) التقرير السنوي وتقرسر الاداء (3) مذكرة حول تعيين مدققي حسابات لبيانات الصندوق للعام 2022 (4) مذكرة حول اكتمال انشاء المؤسسة الاقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية (5) انتخاب اعضاء مجلس المديرين التنفيذين للدورة القادمة يوليو 2022 – يونيو 2025 .

بنك السودان المركزي

الفصل الثاني

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2022

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2022

1.2 مقدمة

صدرت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2022 في ظل واقع اقتصادي واعد تمثل في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ووصول السودان إلى نقطة القرار في مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs)، إضافةً إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تمت خلال العام 2021، مما تطلب إحكام السياسات والإجراءات والضوابط والجهود التي تساهم في اندماج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد العالمي، وذلك بالالتزام بالمعايير الرقابية والإشرافية وتعزيز الشفافية بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية وانفتاح المصارف السودانية على النظام المالي العالمي، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، كانت هنالك العديد من التحديات التي شهدها العالم بسبب جائحة كورونا والتي أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، بالإضافة إلى التحديات التي واجهت الاقتصاد السوداني بصورة خاصة، التي تمثلت في العجز المتواتر في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري ومعدلات التضخم العالية، مما استدعى أن تضع سياسات بنك السودان المركزي للعام 2022م كل هذه المعطيات في الاعتبار.

استندت سياسات البنك المركزي للعام 2021م على مرجعيات محددة شملت: برنامج الحكومة للفترة الانتقالية، موجهات ومؤشرات الموازنة العامة للدولة للعام 2022، قانون التعديلات المتنوعة للعام 2021، أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) وتقييم أداء سياسات بنك السودان المركزي للعام 2021 .

جاءت سياسات العام 2021 في ثلاثة محاور إستهدف محورها الأول تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال العمل على استقرار المستوى العام للأسعار والنزول بمعدل التضخم إلى رقم ثنائي بنهاية العام، واستدامة استقرار سعر الصرف من خلال الاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار، مستخدمة الأدوات النقدية المتاحة وإصلاح إدارة سعر الصرف وتعظيم موارد النقد الأجنبي وترشيد استخدامه والطلب عليه واستعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية بالتنسيق مع المصارف التجارية للإسهام في جذب التحويلات الخارجية، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنسيق مع الجهات الأخرى والتنسيق مع الجهات الأخرى لترقية وتطوير الصادرات السودانية وتسهيل الوصول للأسواق الخارجية.

كما استهدفت السياسات في المحور الثاني المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال خلق كيانات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة وتبني السياسات الاحترازية الكلية وتطوير الدور الرقابي بتبني الرقابة المبنية على المخاطر وتعزيز كفاءة نظم الدفع والتسويات والاستمرار في جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

استهدفت السياسات في المحور الثالث تحقيق الشمول المالي بغرض المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على تعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية وتعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير وتقوية نظم وإجراءات حماية مستهلك الخدمات المالية.

وفيما يلي استعراض لأهداف وأداء سياسات بنك السودان المركزي للعام 2022 من خلال المحاور التالية:

2.2 محور الاستقرار النقدي:

1.2.2 أهداف المحور:

هدف هذا المحور إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التالي:

1. استقرار المستوى العام للأسعار والنزول بمتوسط معدل التضخم السنوي إلى رقم ثنائي بنهاية العام 2022، وذلك من خلال استهداف نمو اسمي في عرض النقود بمعدل 22%، وضبط التوسع النقدي الناتج عن تمويل البنك المركزي للحكومة باستهداف معدل نمو في القاعدة النقدية 13%. استهدفت السياسة النقدية عرض النقود كهدف وسيط لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية باستخدام أدوات السياسة النقدية المتمثلة في تحديد نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بـ 20% من جملة الودائع المصرفية (عدا الودائع الاستثمارية والهوامش على خطابات الاعتماد المعززة) والحرية في تحديد تكلفة التمويل المصرفي بكافة الصيغ وعمليات السوق المفتوحة وعمليات مبادلة وبيع وشراء النقد الأجنبي وإحكام دور بنك السودان المركزي كمقرض أخير ووسيلة الإقناع الأدبي. ومن المعلوم أن المؤشرات الاقتصادية الكلية تتحدد بالتنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وفقاً لتقديرات نموذج الاقتصاد الكلي [1].
2. ضبط التوسع النقدي وتحجيم دور البنك المركزي في تمويل الحكومة والمصارف وتعزيز دور القطاع الخاص لتمويل القطاعات الانتاجية من خلال حظر تمويل التجارة المحلية عدا قطاع التمويل الأصغر والاستمرار في حظر تمويل شراء الأراضي والعقارات وتقليل مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص عن طريق حظر تمويل الحكومة الإتحادية والمحلية من النظام المصرفي.
3. استدامة استقرار سعر الصرف وذلك من خلال: الاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار، مواصلة سياسة مزادات النقد الأجنبي، تعظيم موارد النقد الأجنبي وترشيد استخدامه والطلب عليه، بناء احتياطيات رسمية من النقد الأجنبي والذهب، العمل على استعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية، ابتكار حزم مصرفية جاذبة للإسهام في زيادة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج، إحكام رقابة بنك السودان المركزي على موارد الدولة من النقد الاجنبي داخلياً وخارجياً، تشجيع وتهيئة المصارف وشركات الصرافة والتحاويل المالية لممارسة أنشطتها واستقطاب كافة معاملات النقد الأجنبي، الاندماج في منظومة الدفع العالمية بالاستمرار في الارتباط بنظم البطاقات العالمية والربط مع نظم المدفوعات والتسويات الإقليمية، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنسيق مع الجهات الأخرى وإحكام الضوابط الخاصة بتسجيل رؤوس أموال المستثمرين الأجانب وتسمح لهم بتحويل أرباحهم في التوقيت المحدد، التنسيق مع الجهات الأخرى لترقية وتطوير الصادرات السودانية وتسهيل الوصول للأسواق الخارجية والاستفادة من موارد

[1] لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع – عرض النقود.

الصندوق الاستثماري لترقية الصادرات السودانية، قصر دور المصارف في المناطق والأسواق الحرة لتعمل كبنوك خارجية (Offshore)، التنسيق مع جهاز الاتصالات والبريد لضبط وتنظيم متحصلات ومدفوعات شركات الاتصالات بالنقد الأجنبي وفق الضوابط، وترقية وتطوير سوق النقد الأجنبي وسوق ما بين المصارف.

2.2.2 الأداء الفعلي:

1. انخفض معدل التضخم من 318.2% بنهاية العام 2021 إلى 87.3% بنهاية العام 2022 محققا المستهدف بالنزول إلى رقم ثنائي، كما انخفض معدل التضخم الأساسي من 443.5% في ديسمبر 2021 إلى 98.9% في ديسمبر 2022، وانخفض التضخم للسلع المستوردة من 196.7% في ديسمبر 2021 إلى 55.6% في ديسمبر2022. ويعزى انخفاض معدلات التضخم بصورة أساسية إلى ضبط التوسع النقدي الناتج عن تمويل البنك المركزي للحكومة المركزية والمصارف[2]، بجانب استقرار سعر صرف الدولار مقابل الجنيه في السوق الموازي، بجانب استقرار أسعار الوقود والنقل والكهرباء وأثر ذلك على أسعار السلع والخدمات.
2. بلغ معدل نمو عرض النقود 49.4% بنهاية العام 2022 متجاوزاً معدل النمو المستهدف البالغ 22% بفارق 27.4 نقطة مئوية، ويعزى هذا الانحراف بصورة رئيسة إلى التغير الكبير في رصيد بند إعادة تقييم الأصول والخصوم، حيث ارتفع من 4,483.3 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 5,480.3 مليون جنيه في بنهاية العام 2022 بمعدل 22.2% متأثراً بالاتجاه التصاعدي لسعر الصرف بعد عملية التحرير الكامل في مارس 2022، إضافة إلى ارتفاع رصيد صافي استحقاقات البنك المركزي على الحكومة المركزية من 966.9 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 1,865.6 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 19.7%، كما ارتفع التمويل الممنوح للقطاعات الخاص من 307.5 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 886.2 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 188.1%، وقد تركزت نسبة 60.2% منه لقطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والصادر.
3. ارتفع رصيد التمويل الممنوح من المصارف للمؤسسات والشركات الحكومية من 41.2 مليار جميه بنهاية العام 2021 إلى 120.7 مليار جنيه بنهاية العام 2022.
4. سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة معدل نمو سالب 1.9% في العام 2022 مقارنة بمعدل نمو سالب 0.8% في العام 2021، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 35.6 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 35.0 مليون جنيه بنهاية العام 2022، ويعزى ذلك لانخفاض معدلات نمو القطاعين الصناعي والخدمات [3].
5. بذل البنك المركزي مجهودا مقدراً لتحقيق استقرار سعر الصرف واستدامته، باعتباره أحد أهم آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تم اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات التي هدفت إلى إزالة التشوهات في سوق النقد الأجنبي واستقطاب وجذب الموارد للنظام المصرفي والمالي، واستدامة استقرار أسعار الصرف، وقد تمثلت أهم هذه الإجراءات في التالي:

[2] لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع - عرض النقود

[3] لمزيد من التفاصيل انظر الفصل السابع - الحسابات القومية والتغيرات الديمغرافية.

أ. انتهاج نظام سعر الصرف الحر: على الرغم من الاستقرار النسبي الذي حدث عقب إعلان قرار توحيد سعر الصرف في فبراير 2021م ، إلا أنه ومنذ ديسمبر 2021م وحتى فبراير 2022م حدث انخفاض نسبى لموارد النقد الأجنبي، صاحب ذلك تغيير في بعض سياسات البنك المركزي، وتوقف التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وتجميد برنامج الدعم المالي المقدم من صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى تخوف الجمهور من فقدان القوة الشرائية لما يدخرونه من عملة وطنية وتذبذب الثقة في النظام المصرفي، وبالتالي ارتفعت أسعار الصرف نتيجة لزيادة الطلب في السوق الموازي، فضلاً عن ذلك لم تستطع المصارف التجارية وشركات الصرافة مجاراة السوق الموازي وذلك لالتزامها بضوابط البنك المركزي المقيدة لأسعار الصرف. عليه أصدر بنك السودان المركزي قراراً بتاريخ 8 مارس 2022م يقضي بانتهاج نظام سعر الصرف الحر (Free Float Exchange Rate Regime) بحيث تحدد المصارف التجارية وشركات الصرافة أسعارها بحُرية تامة وفق قوى العرض والطلب دون تقييد من البنك المركزي، صاحب ذلك تعديل في ضوابط وإجراءات النقد الأجنبي بما شجع تدفق موارد النقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية، ومكّن البنك المركزي من التدخل في سوق النقد الأجنبي عبر آلية الضخ المباشر للعملات الأجنبية في الجهاز المصرفي لتلبية جميع احتياجات عملاء المصارف التجارية بغرض الاستيراد ولسد العجز الذى يقود البعض إلى اللجوء للسوق غير المنظم .

ب. الاستمرار في جذب موارد النقد الأجنبي ورفع بعض القيود على استخداماته وإحكام ضوابط الصادر، وذلك عبر إصدار عدد من الضوابط أهمها ما يلي:

أ. توجيه المصارف التجارية وشركات الصرافة بالاستمرار بصرف المبالغ الواردة من الخارج للمستفيدين إما نقداً بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية أو بإضافتها لحساب المستفيد طرف المصرف الذي يتعامل معه وذلك حسب رغبة العميل.

ب. السماح للمصارف التجارية وشركات الصرافة بشراء موارد النقد الأجنبي من المصادر المختلفة واستخدامها بأسعار صرفها المعلنة دون تقييدهم بسقف زمني معين، كما تم السماح لها ببيع فوائض مشترياتها من النقد الأجنبي لمصارف أخرى أو لبنك السودان المركزي إذا رغبت في ذلك.

ج. السماح للمصارف التجارية باستخدام كافة طرق الدفع للصادرات بما فيها طريقة الدفع المقدم شريطة تحويل الحصيلة من الخارج، والسماح للمصارف التجارية باستلام تحويلات حصائل الصادرات من بلدان أخرى فقط في حالة وجود صعوبة في تحويل حصائل الصادر مباشرةً من البلدان التي تم التصدير لها، وشراء واستخدام جميع حصائل الصادرات بما فيها حصائل الصادرات المنفذة عن طريق الدفع المقدم والتي كان سابقاً يتم شراؤها لصالح بنك السودان المركزي بنسبة 100%.

د. حددت الضوابط فترة استرداد حصيلة الصادرات لطرق الدفع المختلفة، حيث تم تعديل فترة الاحتفاظ بالحصيلة لتصبح 21 يوم عمل بدلاً عن 5 أيام، بالإضافة إلى السماح للمصدرين باستخدام حصائل صادراتهم لغرض الاستيراد لصالحهم أو بيعها للمصارف التجارية.

هـ. السماح بالاستيراد من الموارد الذاتية للعملاء (الحسابات الحرة) ولكافة السلع المسموح باستيرادها.

و. زيادة المبالغ المباعة (المصارف التجارية، شركات الصرافة) لأغراض السفر من 2000 دولار إلى 3000 دولار بعد تقديم المستندات.

6. النتائج الإيجابية لتطبيق لسياسة التحرير والإجراءات المصاحبة التي اتبعها بنك السودان المركزي:

أ. استقرار كبير في أسعار الصرف في السوق الرسمي، وكذلك انخفاض الفجوة بين السعر في السوق غير المنظم والسعر في السوق المنظم، وانسياب موارد النقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية، حيث زادت مشتريات المصارف التجارية وشركات الصرافة من النقد الأجنبي من 4,018.4 مليون دولار خلال العام 2021م إلى 6,403.1 مليون دولار خلال العام 2022م بنسبة زيادة قدرها 59.3%. هذه الزيادة في حجم موارد النقد الأجنبي نتيجة لزيادة حصائل الصادر من 1,298.3 مليون دولار خلال العام 2021م إلى 3,044.3 مليون دولار خلال العام 2022م بنسبة زيادة بلغت 134.5%.

شكل (2-1)

أسعار الصرف في السوق المنظم و السوق غير المنظم خلال الفترة (ديسمبر 2021م - ديسمبر 2022م)

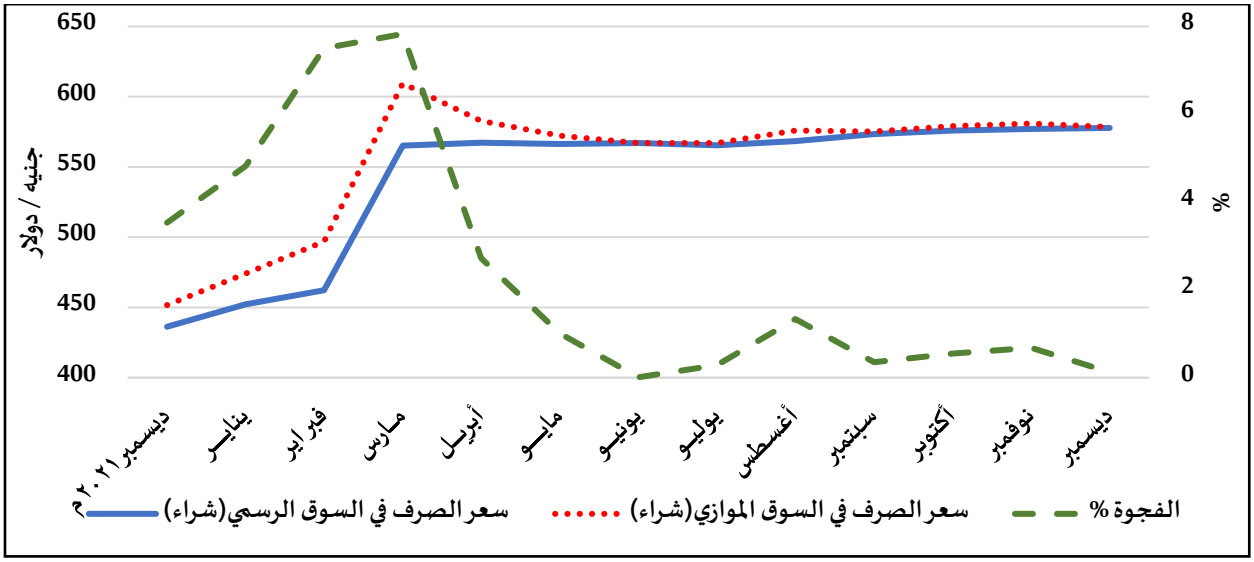

المصدر: بنك السودان المركزي.

- في ظل سياسة سعر الصرف الحر أصبح الجهاز المصرفي قادراً على مقابلة حجم مقدر من الطلب الكلي على النقد الأجنبي لكافة الأغراض وذلك بما تَوفَر له من موارد بصفة يومية، بالإضافة إلى ما ظل يُوفره البنك المركزي

من النقد الأجنبي عبر آلية الضخ المباشر وذلك لمقابلة طلبات الاستيراد لعملاء المصارف التجارية في حال عدم توفر موارد نقد أجنبي طرف المصارف التجارية.

- انحسار نشاط السوق الموازي بصورة ملحوظة، حيث زادت مَقدرة المصارف التجارية وشركات الصرافة على منافسته، وذلك بالاستجابة السريعة للتغييرات التي تطرأ على سوق النقد الأجنبي، وانعكس ذلك بصورة كبير في انخفاض عمليات شراء وبيع النقد الأجنبي بغرض المضاربة، وكذلك تحييد عامل التوقعات السلبية. كما تم وبصورة كبيرة إزالة التشوهات في سعر الصرف وذلك بالتخلص من مشكلة تعدد أسعار الصرف في الاقتصاد (Multiple Currency Practices).

3.2 محور الاستقرار المالي:

1.3.2 أهداف المحور:

للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي إستهدفت سياسات بنك السودان المركزي الآتي:

1. خلق كيانات مصرفية قوية من خلال الاستمرار في إصلاح الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وتعزيز دور المصارف المتخصصة ومؤسسات وشركات التمويل الأصغر والصغير بالعمل وفق تخصصاتها، بالإضافة إلى الاستمرار في رفع رؤوس أموال المصارف بما يحافظ على نسبة كفاية رأس المال المحددة من البنك المركزي في أي وقت من الأوقات، كما يسمح للمصارف بإجراء عمليات الدمج والاستحواذ أو التصفية لاستيفاء المطلوب. أيضا الاستمرار في رفع رؤوس أموال مؤسسات التمويل الأصغر بما يحقق الملاءة المالية بأي وقت من الأوقات، كما يسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بإجراء عمليات الدمج والاستحواذ أو التصفية لاستيفاء المطلوب.
2. تبني السياسات الاحترازية الكلية من خلال تحديد المخاطر النظامية التي تؤثر على استقرار القطاع المالي، وتطبيق الأطر والآليات والأدوات والمؤشرات لمراقبة وتقييم وإدارة المخاطر النظامية، بالإضافة إلى تقوية وتفعيل الإطار المؤسسي فيما بين الجهات الرقابية على القطاع المالي ككل لتحقيق الاستقرار المالي.
3. تبني الرقابة المبنية على المخاطر من خلال تفعيل العمل بالمتطلبات الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية بما يتوافق مع درجة المخاطر والأهمية النسبية، وتعزيز السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية من خلال تطبيق تحديثات معايير بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الأخرى وفق الضوابط المنظمة، وتعزيز السلامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر بتبني المعايير العالمية الصادرة عن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ومعايير (SEEP). أيضا تقوية إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية بالمصارف والمؤسسات المالية، وتطوير نظم الإنذار المبكر من خلال إجراء اختبارات الضغط لإدارة المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى تقوية وتعزيز الالتزام (Compliance)

بالمصارف والمؤسسات المالية، وتقوية مراكز النقد الأجنبي بالمصارف بحيث تكون نسبة موجبة لا تزيد عن 10% من رأس المال الرقابي للمصرف بصورة شهرية.

4. تعزيز كفاءة نظم الدفع والتسويات عبر دعم البنية التشريعية لنظم الدفع عبر تطوير ومراجعة الأطر القانونية والإشرافية، وتهيئة وتعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني بما يساعد على تطوير ونشر خدمات جديدة والارتباط بمنظومة الدفع العالمية، وإلزام المصارف باستخدام الرقم المصرفي العالمي (IBAN)، والرقم المصرفي الأساسي (BBAN)، بالإضافة إلى تعزيز الحماية والأمان والموثوقية لنظم الدفع، والالتزام بالمعايير الدولية المنظمة للدفع الإلكتروني.
5. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح عبر التهيئة والاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل (2022-2023) وتفعيل إجراءات المصارف والمؤسسات المالية في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلح. الاستمرار في تطبيق المعايير الدولية بفعالية، واستيفاء متطلبات توصيات مجموعة العمل المالي الدولية والعمل على متابعة المستجدات العالمية والإقليمية في هذا المجال. المواصلة في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح بصفة دورية. تعزيز الإجراءات الرقابية في مجال الالتزام على أسس قائمة على المخاطر. اكتشاف المعاملات المالية المشبوهة والإبلاغ عنها باستخدام الأنظمة التقنية. رفع قدرات العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

2.3.2 الأداء الفعلي:

تمثل أداء هذا المحور في التالي:

1. لم تستوفِ معظم المصارف النسبة المحددة لكفاية رأس المال الرقابي في الفترة المحددة بنهاية ديسمبر 2022، حيث بلغت 8.1% مقارنة بالنسبة المستهدفة 12%.
2. تم التحول من الرقابة المبنية على الالتزام إلى الرقابة المبنية على المخاطر وتطبيقها في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتصنيف مخاطرها، حيث بلغ عدد المصارف التي لديها أنظمة تقنية لمكافحة غسل الأموال 16مصرف بنسبة 43.3%، أما المصارف التي أدخلت الأنظمة دون العمل بها بلغت 13 مصرف بنسبة 35.1%، فيما بلغ عدد المصارف التي لم تدخل أنظمة تقنية تخص مكافحة غسل الأموال 8 مصارف بنسبة 21.6%، كما تواصل العمل في بناء نموذج تقييم المخاطر RAM (Risk Assessment Model) وقد بلغ عدد المصارف التجارية الملتزمة بالنسبة المحددة لمراكز النقد الأجنبي 8 مصارف.
3. توضح مؤشرات السلامة المالية للمصارف ومؤشرات الميزانية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2022 مقارنة مع 31 ديسمبر2021 التالي[4]:

[4] لمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الخامس – المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

أ. ارتفعت نسبة التعثر في التمويل المصرفي من 3.4% بنهاية العام 2021 إلى 4.7% بنهاية العام 2022 وهي أقل من النسبة المعيارية والمحددة ب 6%، وانخفضت نسبة العائد على رأس المال (قبل الضريبة) من 80.3% بنهاية العام 2021 إلى 43.6% بنهاية العام 2022، كما انخفضت نسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة من 58.5% بنهاية العام 2021 إلى 45.0% بنهاية العام 2022، كما انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 62.0% بنهاية العام 2021 إلى 55.6% بنهاية العام 2022. ارتفعت نسبة كفاية رأس المال من 7.1% بنهاية العام 2021 إلى 8.1% بنهاية العام 2022م.

ب. ارتفعت نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الخصوم من 59.3% بنهاية العام 2021 إلى 60.5% بنهاية العام 2022، ونسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول من 29.3% بنهاية العام 2021 إلى 33.9% بنهاية العام 2022، ونسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم من 6.9% بنهاية العام 2021 إلى 9.1% بنهاية العام 2022، ونسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع من 49.5% بنهاية العام 2021 إلى 56.0% بنهاية العام 2022.

4. لتعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الائتماني للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال إدخال كل عملائها في نظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني، تم تحقيق الآتي: -

أ. تم إصدار الرمز الإئتماني لعدد 373,651 عميل خلال العام 2022 مقارنة ب 120,005 عميل خلال العام 2021 بمعدل زيادة بلغ 211.4%، وبذلك ارتفع العدد الكلى للرموز الائتمانية المصدرة الى 2,387,906 رمز بنهاية العام 2022.

ب. تم إجراء عدد 409,148 تقرير استعلام خلال العام 2022 مقارنة بـ 326,479 تقرير استعلام خلال العام 2021 بمعدل ارتفاع 25.3%، وبذلك بلغ العدد الكلى التراكمي للاستعلامات 3,858,475 استعلام بنهاية العام 2022.

ج. ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر المشتركة في نظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني والملتزمة بإرسال بياناتها المالية من 27 مؤسسة بنهاية العام 2021 إلى 32 مؤسسة بنهاية العام 2022.

5. وبغرض تعزيز كفاءة نظم الدفع والتسويات ارتبطت 7 مصارف مع شركتي فيزا وماستر كارد العالميتين، كما أكمل عدد 38 مصرف الجاهزية لاستخدام الرقم المصرفي العالمي (IBAN).

6. وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استمرت جهود البعثة الفنية التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية، حيث تم تحقيق التالي:

أ. إصدار الدليل الخاص بالموجهات الإرشادية للمصارف والمؤسسات المالية والتعميم الخاص بالأنظمة التقنية المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى ضوابط إيداع هامش الجدية للمستثمرين الأجانب.

ب. إقامة العديد من الاجتماعات وورش العمل مع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، إضافة إلى تنفيذ ورشة كبرى بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية خاصة بفعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمصارف.

ج. إعداد واعتماد سياسة موثقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببنك السودان المركزي تحتوي على جميع الإجراءات والأنظمة والمسؤوليات لكافة المستويات الإدارية بالبنك، ويتواصل العمل لتفعيل البرامج مع جلب الانظمة الخاصة بها، كما تم إعداد واعتماد سياسة موثقة لمكافحة الفساد ببنك السودان المركزي تتسق مع قانون مفوضية مكافحة الفساد.

د. مراجعة جودة الأصول والإجراءات والخطوات التي يجب اتخاذها وكيفية تنفيذها لعدد 17 مصرف، فيما تبقى عدد 21 مصرف للمرحلة الثانية.

4.2 محور الشمول المالي:

1.4.2 أهداف المحور:

استهدفت السياسات في هذا المحور تحقيق الشمول المالي بغرض المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ركزت السياسات في هذا الجانب على المجالات الآتية:

1. تعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية من خلال تسهيل وتسريع الإجراءات المصرفية مع الالتزام بالمعايير الدولية ومتطلبات أعرف عميلك (KYC)، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات والمنتجات المالية (Fin Tech)، وتسهيل الحصول على خدمات نظم الدفع ومراجعة نماذج العمل، بالإضافة إلى زيادة كفاءة وتنوع الخدمات المصرفية عبر التوسع الرأسي واستحداث خدمات وأدوات دفع آمنة وتسهيل الاستفادة منها، والتوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الوكالة المصرفية، وإنشاء شبكات لوكلاء المصارف والدفع الإلكتروني ووكلاء التمويل الأصغر خاصة في المناطق النائية والريفية، ونشر الوعي المصرفي والمالي والتقني للجمهور.
2. تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير من خلال توظيف نسبة لا تقل عن 12% من المحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل الأصغر والصغير سواءً بالتمويل المباشر أو بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والصغير أو عبر المحافظ المشتركة وفقاً للضوابط المنظمة، وتشجيع دخول مؤسسات القطاع الخاص في التمويل الأصغر والصغير، وتشجيع قيام محافظ

ولائية بواسطة المصارف تُخصص للتمويل الأصغر بإشراف فروع بنك السودان المركزي بالولايات، وتشجيع شركات الوساطة المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية لإنشاء محافظ وصناديق استثمارية لاستثمارها في قطاع التمويل الأصغر، زيادة فرص تمويل فئات المرأة وشرائح الشباب والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب مهن الانتاج الزراعي والحيواني والحرفيين وجمعيات الخريجين، بالإضافة تقوية المؤسسات المظلية القائمة وتشجيع قيام مؤسسات مظلية جديدة يساهم فيها القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية.

3. تقوية نظم وإجراءات حماية مستهلك الخدمات المالية من خلال وضع الأطر القانونية لحماية مستهلك الخدمات المالية وإيجاد آلية لفض النزاعات على مستوى المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى الالتزام بالسرية المصرفية وخصوصية بيانات العملاء، والالتزام بالمصداقية والشفافية في الرسائل الإعلامية للجمهور. أيضا إنشاء وحدات لتلقي شكاوى العملاء بالبنك المركزي وفروعه والمصارف وفروعها العاملة بالولايات، ونشر الوعي المصرفي والمالي والتقني لعملاء الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وتعزيز ثقة المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية المقدمة.

2.4.2 الأداء الفعلي:

1. لتعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية وزيادة كفاءتها وتنوعها وتسهيل الحصول على خدمات نظم الدفع المصرفية، تم تنفيذ الآتي:

أ. ارتفع عدد الشركات المصرح لها بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني المختلفة من 87 شركة في العام 2021 إلى 89 شركة في العام 2022، والجدول رقم (2-1) أدناه يوضح تفاصيل ذلك:

جدول رقم (2-1)

عدد الشركات المصرح لها بالعمل في خدمات الدفع الإلكتروني

البيان / العام	عدد الشركات	
	*2021	2022
تطبيقات الهاتف	40	41
نقاط البيع	29	30
منصات التجارة الإلكترونية	غير متاح	99
المحفظة الإلكترونية	6	6

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة نظم الدفع

*بيانات معدلة

ب. ظل عدد المصارف المشاركة في نظام الدفع عبر الموبايل في نهاية عام 2022 عند 11 مصرف كما كان عليه الحال في عام 2021، بينما ارتفع حجم الطلب على النقود الإلكترونية من 1,945.9 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 12,828.3 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 559.2%.

ج. ارتفع عدد وحجم المعاملات في نظام الدفع الإلكتروني عبر الموبايل ووسائل الدفع الإلكتروني في العام 2022 مقارنة بالعام 2022 كما هو موضح في الجدول رقم (2-2) أدناه.

جدول رقم (2-2)

عدد المعاملات في نظام الدفع عبر الموبايل للأعوام 2021 و2022 م

معاملات المشتركين	عدد المعاملات بالآلاف		معدل التغير%	حجم المعاملات بملايين الجنيهات		معدل التغير%
	2021	2022		2021	2022	
خدمات (شحن رصيد – دفع فواتير- تحويلات مالية.... الخ)	469. 6	1,479.3	215	1,777.6	5,608. 7	215.5
الإيداعات والسحوبات *	32.6	13.0	-59.9	634.6	3,021.4	376

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة نظم الدفع

جدول رقم (2-3)

عدد وسائل الدفع الإلكترونية بنهاية عامي 2021 و2022

البيان	2021	2022	معدل التغير%
ماكينات الصرف الآلي	1,523	1,504	-1.25
البطاقات المصرفية	775,129	745,420	-3.83
نقاط البيع	44,846	58,091	29.53
بطاقات المحفظة الإلكترونية	1,195,143	1,236,699	3.48

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة نظم الدفع

د. فيما يتعلق بالانتشار المصرفي، فقد ارتفع عدد فروع المصارف التجارية من 865 فرع بنهاية العام 2021 إلى 871 فرع بنهاية العام 2022، فيما ارتفع عدد النوافذ المصرفية من 82 نافذة بنهاية العام 2021 إلى 84 نافذة بنهاية العام 2022، وارتفع عدد التواكيل المصرفية من 81 توكيل بنهاية العام 2021 إلى 85 توكيل بنهاية العام 2022، كما ارتفع عدد فروع المصارف التي تعمل خلال عطلة السبت من 164 فرع بنهاية العام 2021 إلى 197 فرع بنهاية

العام 2022، وارتفع عدد فروع المصارف التي تعمل خلال الفترة المسائية من 106 فرعاً بنهاية العام 2021 إلى 107 فرعا بنهاية العام 2022.

2. تلخصت أهم مؤشرات الأداء في جانب التمويل الأصغر في الآتي:

أ. ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 47 مؤسسة بنهاية العام 2021 إلى 51 مؤسسة وشركة بنهاية العام.

ب. ارتفع حجم التمويل الفعلي الممنوح من المصارف لعملاء التمويل الأصغر من 73,446.2 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2021 إلى 174,859.6 مليون جنيه بنهاية ديسمبر2022 بمعدل 138.1%.

ج. ارتفعت نسبة التمويل الأصغر من إجمالي المحفظة الكلية بالمصارف من 6.0% بنهاية العام 2021 إلى 9.5% بنهاية العام 2022، في حين أن النسبة المستهدفة 12% من إجمالي المحفظة التمويلية للمصارف.

د. انخفضت نسبة التمويل الأصغر المتعثر بالمصارف من 3.5% بنهاية العام 2021 إلى 1.0% بنهاية العام 2022، كما انخفضت نسبة التعثر بمؤسسات التمويل الأصغر من 8.6% بنهاية العام 2021 إلى 2.8% بنهاية العام 2022.

بنك السودان المركزي

الفصل الثالث

حسابات بنك السودان المركزي للعام 2022

حسابات بنك السودان المركزي للعام 2022

1.3 المقدمة

يتناول هذا الفصل القوائم المالية لبنك السودان المركزى والمتمثلة فى قائمة المركز المالى،قائمة الدخل،قائمة التغيرات فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، للعام المالى المنتهى فى 31ديسمبر 2022.

تم اعدادهذه القوائم وفقآ لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وقد تم عرضها وفق معيار العرض والإفصاح العام الذى يحدد متطلبات العرض والإفصاح العام وكذلك مقتضياته المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التى لاتزال فى مرحلة الإنشاء. كما أنه يحدد كيفية معالجة التغيرات المحاسبية،والمكاسب أو الخسائر المحتملة،وفقا لهذه المعايير فإن القوائم المالية تتكون من:

1- قائمة المركز المالي.
2- قائمة الدخل.
3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .
4- قائمة التدفقات النقدية .
5- السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية.

وتمثل هذه القوائم وما يرتبط بها من إيضاحات الحد الأدنى الضرورى لعرض المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفق النقدى.

2.3 قائمة المركز المالي:

قائمة المركز المالى هى قائمة مالية تلخص أصول المنشأة(موجوداتها) والتزاماتها تجاه الغير(مطلوباتها)وحقوق الملكية فى تاريخ معين ويوضح الجدول(3-1) تفاصيل بنود قائمة المركز المالى للعامين 2021و2022م.

جدول (3- 1)

قائمة المركز المالي كما في 2022/12/31

ألف جنيه

البيـان	2022	2021
الموجودات		
إجمالي مديونية الحكومة	7,869,804,958	5,787,005,253
الموجودات الخارجية	637,487,389	938,897,699
إحتياطى الذهب	233,638,108	118,085,178
استثمارات قصيرة الأجل	237,562,913	129,295,563

البيـان	2022	2021
استثمارات طويلة الأجل	136,912,452	104,552,345
حسابات مدينة أخرى	139,426,021	98,097,113
الموجودات الثابتة	6,758,620	2,053,804
انشاءات تحت التنفيذ	297,016	404,732
إجمالي الموجودات	**9,261,887,477**	**7,178,391,687**
المطلوبات وحقوق الملكية		
العملة المتداولة	1,377,766,150	988,657,846
الحسابات الجارية	2,563,084,621	1,878,588,147
المطلوبات الخارجية	3,862,077,863	2,937,144,387
المطلوبات الأخرى	1,704,462,063	1,470,919,950
مخصصات ومستحقات	50,821,514	25,219,084
إجمالي جزئي	**9,558,212,211**	**7,300,529,414**
حقوق الملكية :		
رأس المال	384,000	384,000
الاحتياطيات	2,219,011	2,219,011
أرباح أو خسائر محتجزة	(298,927,745)	(124,740,738)
إجمالي جزئي	**(296,324,734)**	**(122,137,727)**
إجمالي المطلوبات ورأس المال والإحتياطيات	**9,261,887,477**	**7,178,391,687**
الحسابات النظامية[5]	4,838,177,080	3,646,351,988

فتح الرحمن ساتي محمد الأمين
مدير عام الإدارة العامة للحسابات العمومية
والشؤون المالية المكلف

برعي الصديق علي
المحافظ
ورئيس مجلس الإدارة

1.2.3 الموجـودات :

تعرف الموجودات وفقا لمعيير التقارير المالية الدولية بأنها موارد تسيطر عليها المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن تنجم عنها منافع اقتصادية مستقبلة تتدفق على المنشأة. ومن خلال تحليل قائمة المركز المالى يلاحظ ارتفاع إجمالى الموجودات من مبلغ 7,178,392 مليون جنيه بنهاية العام 2021إلى مبلغ 9,261,887 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 29% وذلك على الرغم من انخفاض رصيد الموجودات الخارجية مما يعادل 938,898 مليون جنيه بنهاية العام 2021 الى ما يعادل 637,487 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 32% ويعزى الارتفاع فى اجمالى الموجودات للآتى:

- ارتفاع رصيد إجمالى مديونية الحكومة من مبلغ 5,787,005 مليون جنيه بنهاية العام 2021 الى مبلغ 7,869,805 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 36% كما شكلت مديونية الحكومة نسبة 85% من إجمالى الموجودات، ويعود الارتفاع بصورة رئيسية لارتفاع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية بمبلغ 1,068,049 مليون جنيه والسلفية المؤقتة للحكومة

[5] الحسابات النظامية تشمل كل من المخزون من العملة المطبوعة ، خطابات الإعتماد الصادرة ، خطابات الضمان ، والعملة المعدنية.

بمبلغ 526,904 مليون جنيه والفوائد المستحقة بمبلغ 85,073 مليون جنيه وتكلفة الودائع من الخارج بمبلغ 19,134 مليون جنيه .

- ارتفاع رصيد احتياطى الذهب مما يعادل مبلغ 118,085 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى ما يعادل مبلغ 223,638 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 89 % بسبب استمرار بنك السودان المركزى فى سياسة شراء الذهب لأغراض بناء الاحتياطيات الخارجية.

- ارتفاع رصيد الاستثمارات قصيرة الأجل من مبلغ 129,296 مليون جنيه بنهاية العام 2021 الى مبلغ 237,563 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 83.7% وذلك لارتفاع رصيد القروض المقدمة للمصارف عن طريق صندوق إدارة السيولة بمبلغ 63,266 مليون جنيه، وارتفاع الودائع الاستثمارية لبنك السودان المركزى طرف البنوك التجارية بمبلغ 42.725 مليون جنيه.

- ارتفاع رصيد الاستثمارت طويلة الأجل من مبلغ 104,552 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى136,912 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 31% ويعزى ذلك بصورة أساسية لارتفاع بند المساهمات فى رؤس أموال المصارف والشركات الأجنبية بمبلغ 23,640 مليون جنيه وبند المساهمات فى رؤس أموال الشركات والمؤسسات المالية بمبلغ 8,270 مليون جنيه.

- ارتفاع رصيد الحسابات المدينة الأخرى من مبلغ 98,097 مليون جنيه بنهاية العام2021 إلى مبلغ 139,420 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 42%.

- ارتفاع الموجودات الثابتة من مبلغ 2,054 مليون جنيه بنهاية العام 2021 الى مبلغ 6,759 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 229%ويعزى ذلك بصورة أساسيةإلى ارتفاع بند المبانى بمبلغ 1,856 مليون جنيه وبند الأراضى بمبلغ 1,000 مليون جنيه.

2.2.3 المطلوبات وحقوق الملكية :

تعرف المطلوبات وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية بأنها مديونية حالية على المشروع ناشئة عن احداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات خارجة للموارد والتى تتجسد فيها منافع اقتصادية يملكها المشروع للخارج. أما حقوق الملكية فتعرف بأنها حصة الملاك المتبقية فى أصول المنشأة بعد خصم كافة الالتزامات.

تمثلت أبرز التغيرات فى المطلوبات وحقوق الملكية للعام 2022 فى الآتى:

- ارتفاع رصيد العملة المتداولة من مبلغ 988,658 مليون جنيه بنهاية العام 2021 الى مبلغ 1,377,766 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 39% حيث بلغت قيمة العملة المصدرة 879,370 مليون جنيه خلال العام 2022.

- ارتفاع رصيد الحسابات الجارية للهيئات والمؤسسات والمصارف المحلية والوحدات الحكومية من مبلغ 1,878,588 مليون جنيه بنهاية العام 2012 الى مبلغ 2,563,085 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 36%.

- ارتفاع المقابل المحلى للمطلوبات الخارجية مما يعادل مبلغ 2,937,144 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى ما يعادل 3,862,078 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 31.5% وذلك نتيجة لارتفاع كل من بند الودائع والتسهيلات قصيرة الأجل بمبلغ 794,134 مليون جنيه، بند التزامات إطلاع أخرى بمبلغ 145,014 مليون جنيه وبند اتفاقيات الدفع بمبلغ 3,192 مليون جنيه مع انخفاض بند حسابات المراسلين بالخارج بما يعادل مبلغ 17,406 مليون جنيه .

- ارتفاع إجمالى رصيد المطلوبات الأخرى من مبلغ 1,470,920 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى مبلغ 1,704,462 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 15.9% ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع كل من بند استثمارات البنوك بالعملة الأجنبية بمبلغ 5,406 مليون جنيه وبند أرصدة البنوك المدمجة والمصفاة بمبلغ 5,313 مليون جنيه.

- ارتفاع رصيد المخصصات والمستحقات من مبلغ 25,219 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى مبلغ 50,822 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 101.5%.

3.3 قائمة الدخل:

قائمة الدخل عباره عن قائمة يتم إعدادها لمعرفة نتيجة نشاط المنشأة من مكسب أو خسارة.

يوضح الجدول (3-2) قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2022 مقارنة بالعام 2021

جدول (3-2)

قائمة الدخل للعام المنتهي في 2024/12/31

(ألف جنيه)

البيـــان	2022	2021
الإيرادات		
ايرادات النقد الأجنبي	20,861,234	9,001,593
ايرادات الاستثمار	1,139,658	116,196
ايرادات العمليات المصرفية	15,911,861	2,376,012
الايرادات الأخرى	185,769	91,409
اجمالي الإيرادات	**38,098,522**	**11,585,210**
المصروفات		
مصروفات العملة	(95,669,316)	(58,832,683)
مصروفات إدارية وعمومية	(115،815,741)	(50,014,663)
مصروفات الإهلاك	(695,277)	(330,610)
اجمالي المصروفات والمخصصات	**(212,180,334)**	**(109,177,956)**
اجمالي العجز/ الفائض	**(174,081,812)**	**(97,592,746)**

فتح الرحمن ساتي محمد الأمين
مدير عام الإدارة العامة للحسابات العمومية
والشؤون المالية المكلف

برعي الصديق علي
المحافظ
ورئيس مجلس الإدارة

فيما يلي تفاصيل التغيرات في بنود قائمة الدخل:

1.3.3 الإيرادات :

تُعرَف بأنها الزيادة في المنافع الإقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الإلتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حقوق الملكية.

ويُلاحظ إرتفاع إجمالي الإيرادات من مبلغ 11,585 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى مبلغ 38,099 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل228.9 %، ويعزي ذلك للآتي :-

- ارتفاع عائدات عمليات النقد الأجنبي من مبلغ 9,002 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى مبلغ 20,861 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 131.7%، وذلك نتيجةً لإرتفاع كل من بند أرباح فروقات سعر الصرف بمبلغ 5,861 مليون جنيه، بمبلغ 2,417 مليون جنيه وبند ارباح الودائع الخارجية بمبلغ 3,064 مليون جنيه . وبند عمولات خطابات الإعتماد بمبلغ 132 مليون جنيه.
- إرتفاع عائدات الإستثمار من مبلغ 116 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى مبلغ 1,140مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 882.8 %، وذلك نتيجةً للإرتفاع في بند أرباح المساهمات في رؤوس الأموال بمبلغ 955 مليون جنيه وأرباح شهادات اجارة البنك المركزي بمبلغ 71,725 مليون جنيه .
- إرتفاع إيرادات العمليات المصرفية من مبلغ 2,376 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى مبلغ 15,912 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 569.7 %، وذلك نتيجةً للإرتفاع في بند عمولات خطاباب الضمان بمبلغ 8,246 مليون جنيه وعمولات تسليف الحكومة بمبلغ 4,849 مليون جنيه .

2.3.3 المصروفات :

تُعرَف بأنها نقصان في المنافع الإقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو إستنفاد الأصول أو تحمل إلتزامات مما ينشأ عنها نقصان في حقوق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات على المشاركين في حقوق الملكية.

ويُلاحظ إرتفاع إجمالي المصروفات والمخصصات من مبلغ 109,178مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى مبلغ 212,180 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 94.3 % وذلك للأتي:

- إرتفاع مصروفات إصدار العملة من مبلغ 58,833 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى مبلغ 95,669 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 62.6 %، وذلك نتيجةً لإرتفاع مصروفات طباعة العملة الورقية بمبلغ 36,316 مليون جنيه.
- إرتفاع المصروفات الإدارية والعمومية من مبلغ 50,015 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى مبلغ 115,816 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 131.56%.

نتيجة للتغيرات في الإيرادات والمصروفات أعلاه إرتفع إجمالي العجز في قائمة الدخل من 97,593 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 174,082 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 78.4%.

4.3 التغيرات في حقوق الملكية:

يوضح الجدول (3-3) التغيرات في حقوق الملكية بنهاية العام 2022، والتي تشمل رأس المال والإحتياطيات والأرباح المبقاة من العام 2021.

جدول (3-3)

التغيرات في حقوق الملكية للعام المنتهي في 2021/12/31 مقارنةً بالعامين السابقين

(ألف جنيه)

البيـــــان	رأس المال	الإحتياطي العام	إحتياطي إستبدال أصول	إحتياطي تقييم أصول	إحتياطيات أخرى	الأرباح المبقاة	الإجمالي
الرصيد في 2020/12/31	**384,000**	**312,335**	**7,000**	**1,777,485**	**122,191**	**(27,158,638)**	**(24,555,627)**
احتياطي إعادة تقييم الأصول							
المدفوع للحكومة						0	0
المحول للإحتياطي العام		0				0	0
تسوية سنوات سابقة						10,646	10,646
عجز العام 2021م						**(97,592,746)**	**(97,592,746)**
الرصيد في 2021/12/31	**384,000**	**312,335**	**7,000**	**1,777,485**	**122,191**	**(124,740,738)**	**(122,137,727)**
المدفوع للحكومة						0	0
المحول للأحتياطي العام		-				-	-
تسوية سنوات سابقة						(105,195)	(105,195)
عجز العام 2022م						**(174,081,812)**	**(174,081,812)**
الرصيد في 2022/12/31	**384,000**	**312,335**	**7,000**	**1,777,485**	**122,191**	**(298,927,745)**	**(296,324,734)**

فتح الرحمن ساتي محمد الأمين
مدير عام الإدارة العامة للحسابات العمومية
والشؤون المالية المكلف

برعي الصديق علي
المحافظ
ورئيس مجلس الإدارة

5.3 التدفقات النقدية:

يوضح الجدول (3-4) التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل للعامين 2021 و2022 ، كما يوضح الإستخدامات المتعددة للأنشطة المختلفة والتغيرات في الأرصدة النقدية خلال العامين المذكورين:

جدول (3-4)

قائمة التدفقات النقدية للعام المنتهي 2022/12/31

(ألف جنيه)

البيـــــان	2022م	2021م
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:-		
صافي الفائض القابل للتوزيع	**(174,081,812)**	**(97,592,746)**
إستهلاك الموجودات الثابتة	695,277	330,610
مخصص مكافاة نهاية الخدمة	29,471,350	20,106,865
مكافاة نهاية الخدمة المدفوعة	(3,868,920)	(4,028,052)
الزيادة في السلفيات الممنوحة للحكومة	(2,082,799,705)	(4,309,015,944)
الزيادة في أرصدة الحسابات المدينة الأخرى	(41,328,908)	**(78,317,385)**
الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية	684,496,474	1,416,771,929
الزيادة في المقابل المحلي للمطلوبات الخارجية	924,933,476	2,543,183,374
الزيادة في المطلوبات الأخرى	233,542,113	1,248,702,836
الزيادة فى العملة المتداولة	447,918,928	431,242,277
مكاسب بيع موجودات ثابتة	(22,586)	(2,782)
تسوية سنوات سابقة	(105,195)	10,646
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	**18,850,492**	**1,171,391,628**
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:-		
شراء موجودات ثابتة	(5,540,829)	(1,452,590)
الإنخفاض في الانشاءات تحت التنفيذ	107,716	(318,279)
المتحصل من بيع موجودات ثابتة	163,322	26,296
الزيادة في الإستثمارات قصيرة الأجل	(108,267,350)	(82,338,383)
الزيادة في الإستثمارات طويلة الأجل	(32,360,107)	(87,811,681)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار	**(145,897, 248)**	**(171,894,637)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:-		
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	-	-
النقص والزيادة في الأرصدة النقدية وما في حكمها خلال العام	(127,046,756)	999,496,991
الأرصدة النقدية بداية العام	1,104,347,214	104,850,223
الأرصدة النقدية وفيما حكمها نهاية العام	**977,300,458**	**1,104,347,214**

فتح الرحمن ساتي محمد الأمين
مدير عام الإدارة العامة للحسابات العمومية
والشؤون المالية المكلف

برعي الصديق علي
المحافظ
ورئيس مجلس الإدارة

تقرير المراجع العام المستقل

للسادة/ مجلس إدارة بنك السودان المركزي

الرأي:

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لبنك السودان المركزي،والتي تحتوى على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر2022 ، وقائمة الدخل ،وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ،وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات حول القوائم المالية بمافي ذلك السياسات المحاسبية.

في رأينا، باستثناء التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي في تقريرنا،فإن القوائم المالية المرفقة تُعبّر بصورة حقيقية وعادلة في جميع الجوانب الجوهرية عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2022، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتفقة مع القوانين واللوائح.

محمد الحافظ محمد نصر (FCCA)

نائب المراجع العام للهيئات والشركات

لجمهورية السودان

في 05/ نوفمبر/2025م

الموافق 3/جمادي الأول/1446

بنك السودان المركزي

الفصل الرابع

عرض النقود للعام 2022

عرض النقود للعام 2022

1.4 المقدمة

يستعرض الفصل المقاييس الإسمية لعرض النقود من حيث المنهج الإستنتاجي والمنهج التجريبي، والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى تكوين القاعدة النقدية ومصادرها، وأهم المؤشرات التي تؤثر في عرض النقود متمثلة في المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي، بالإضافة إلى التضخم.

نجد ان الأساس في عملية خلق النقود يتمثل بشكل قطعي في القاعدة النقدية(Monetary base) المتحكم فيها من قبل البنك المركزي، وهي تتكون من العملات في التداول وإحتياطات البنوك لدي البنك المركزي ، ثم يبدأ تشغيلها من خلال عملية إدارة السياسة النقدية التي تهدف بالأساس الي تحقيق الاستقرار النقدي

ومن ثم عنصر المخرجات الذي يتمثل في عرض النقود او الكتلة النقدية النقدية...(M1,M2,..) خارج البنك المركزي .

المنهج الإستنتاجي في تعريف النقود يركز علي ان الأصول المالية كلما إقتربت من اداء الوظيفة الأساسية للنقود وهي وسيط للتبادل نصبح امام المقياس الضيق للنقود (Narrow Money) ويرمز له بالرمز (M1) وهو يشتمل علي العملات في التداول طرف الجمهور والودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية)والودائع بشيكات، والشيكات السياحية .

المنهج التجريبي يركز علي خواص النقود التي تجعل التغييرات في عرض النقود مؤثرة في السياسات الإقتصادية اي عرض النقود الذي يؤثر ويرتبط بالناتج المحلي الإجمالي الإسمي (Nominal GDP) ويمكن للسلطة النقدية (البنك المركزي) التحكم فيه وهو يعرف بالمقياس الواسع للنقود (Broad Money)ويرمز له بالرمز (M2) وهو يشتمل علي العملات في التدوال والودائع الجارية والإدخارية والإستثمارية والزمنية إضافة الي الهوامش علي خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

وبناءا علي ذلك نجد ان التعريف الضيق للنقود يشتمل علي العناصر الأكثر سيولة وكلما اتسع التعريف يصبح الاصل المالي اقل سيولة نسبيا اي ان الأصول تأخذ فترة زمنية اطول لتحويلها الي سيولة نقدية .

حساب المجاميع النقدية يوضح في الجدول ادناه:

M0	M_1	M_2
العملةالمتداولة+احتياطيات البنوك لدي البنك المركزي	العملة لدي الجمهور+ الودائع تحت الطلب	M1 + الودائع الزمنية والإدخارية والإستثمارية+الهوامش علي خطابات الضمان والاعتمادات المستندية

ووصولا للإستقرار النقدي إستهدفت السياسة النقدية لبنك السودان المركزي للعام 2022 ، النزول بمعدل التضخم الي رقم ثنائي من خلال استهداف معدل نمو في القاعدة النقدية 13% ونمو إسمي في عرض النقود 22% للمساهمة في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي 1.2 % .

2.4 عرض النقود (M2)

يوضح الجدول (4-1) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه بنهاية كلٍ من عامي2021و2022، فيما يبين الشكل (4-1) نسب مساهمة مكونات عرض النقود بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021

جدول (4- 1)

عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه بنهاية كل من عامي 2021 و2022

مليون جنيه

البند / الأعوام	2021 *	2022 **	التغير	معدل التغير%	نسبة المساهمة في التغير في عرض النقود %
أ/ عرض النقود (M2):[2+1]	3,296,958.8	4,927,294.0	1,630,335.2	49.4	
1/ وسائل الدفع الجارية (M1)	1,833,718.5	2,568,419.7	734,701.2	40.1	45.1
1.1 العملة لدي الجمهور	905,705.6	1,245,561.9	339,856.3	37.5	20.8
2.1 ودائع تحت الطلب[1]	928,012.9	1,322,857.8	394,844.9	42.5	24.2
2/ شبه النقود	1,463,240.4	2,358,874.3	895,633.9	61.2	54.9
1.2 عملة محلية	630,424.1	1,262,549.9	632,125.8	100.3	38.8
2.2 عملة أجنبية[2]	832,816.3	1,096,324.4	263,508.1	31.6	16.2
ب/ العوامل المؤثرة في عرض النقود [1+2+3]					
1. صافي الأصول الأجنبية	(2,731,463.6)	(3,966,660.6)	(1,235,197.0)	45.2	(75.8)
2. إعادة التقييم	4,483,274.9	5,480,274.2	996,999.3	22.2	61.2
3. صافي الأصول المحلية	1,545,147.5	3,413,680.4	1,868,532.9	120.9	114.6
1.3 استحقاقات الجهاز المصرفي علي القطاع العام	1,189,865.4	2,188,434.7	998,569.3	83.9	61.2
1.1.3 الحكومة المركزية (صافي)	953,764.0	1,895,875.1	942,111.1	98.8	57.8
2.1.3 المؤسسات العامة	239,204.4	292,559.7	56,458.1	23.9	3.5
2.3 استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص3	918,052.0	1,659,154.3	741,102.3	80.7	45.5
3.3 صافي البنود الأخرى	(562,769.8)	(433,908.6)	(128,861.2)	22.9	(7.9)
المجموع (أ) = (ب)	3,296,958.8	4,927,294.0	1,630,335.2	49.4	100.0
ج/ نسب مكونات عرض النقود					
العملة لدي الجمهور/ عرض النقود (%)	27.5	25.3			
الودائع تحت الطلب / عرض النقود (%)	28.1	26.8			
شبه النقود / عرض النقود (%)	44.4	47.9			
د/ مساهمة العوامل المؤثرة على عرض النقود (%)					
صافي الأصول الأجنبية / عرض النقود (%)	(82.8)	(80.5)			
إعادة التقييم / عرض النقود (%)	136.0	111.2			
صافي الأصول المحلية / عرض النقود (%)	46.9	69.3			

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء

* بيانات معدلة

** بيانات أولية

1 /تشمل الودائع الجارية في المصارف والودائع الجارية للحكومات الولائية والمحلية والمؤسسات العامة في بنك السودان المركزي.

2 / المقابل بالعملة المحلية للودائع الاستثمارية والادخارية والجارية بالنقد الأجنبي .

3 / تشمل تمويل القطاع الخاص والمؤسسات المالية غير المصرفية والحكومات الولائية والمحلية.

ملحوظة : كل العملات الأجنبية مقومة بالجنيه السوداني.

الشكل (4-1)

نسب مكونات عرض النقود بنهاية عامي 2021 و2022

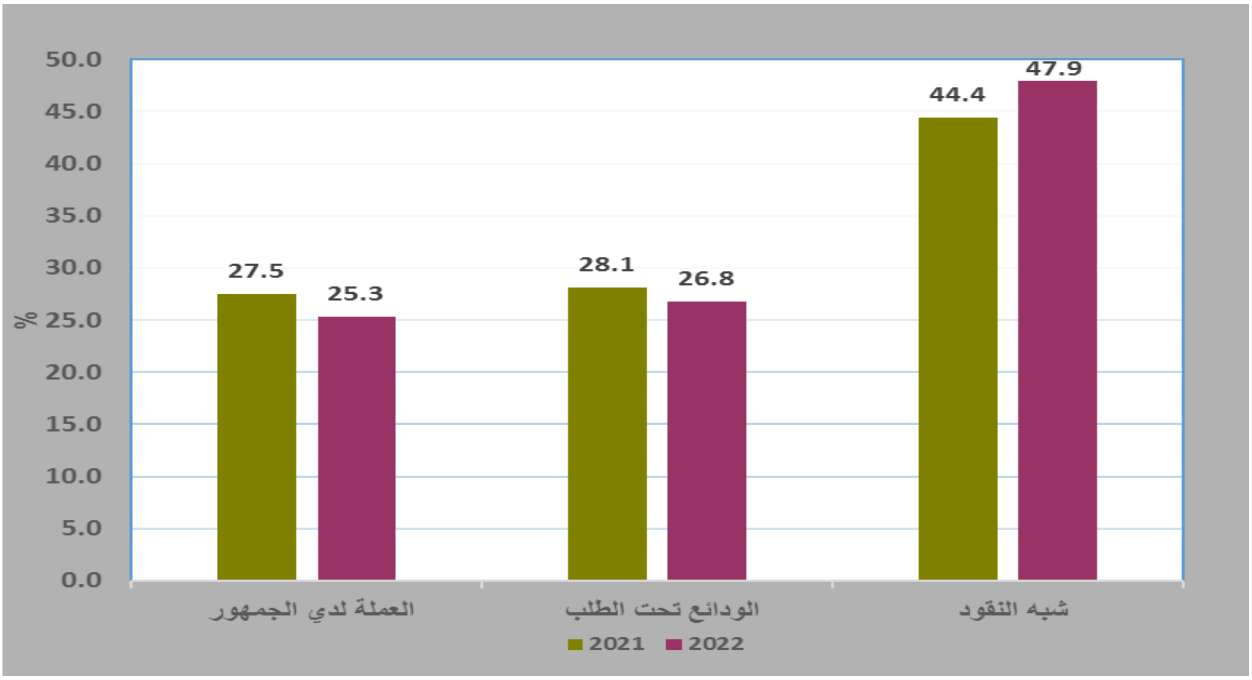

المصدر: جدول (3-1)

يتضح من الجدول (4-1) والشكل (4-1) إرتفاع عرض النقود من 3,296,958.8 مليون جنيه في العام2021 إلى 4,927,294.0 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل نمو إسمي 49.4% متجاوزاً النسبة المستهدفة بمعدل 27.4%مقارنة بمعدل نمو 153.2% في العام 2021 . فمن حيث مكونات عرض النقود ارتفعت كلٍ من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود ،حيث إرتفع بند وسائل الدفع الجارية بمعدل 40.1% وبنسبة مساهمة 45.1% في التغير في عرض النقود نتيجة لإرتفاع الودائع تحت الطلب والعملة لدي الجمهور اللتان تشكلان نسبة 51.5% و 48.4% علي التوالي من المقياس الضيق (M1) التي تشكل نسبة 52.1% من المقياس الواسع لعرض النقود(M2) ، أما بند شبه النقود فقد إرتفع بمعدل 61.2% وبنسبة مساهمة 54.9% في التغير في عرض النفود، نتيجة للإرتفاع في حجم الودائع الاجلة بالعملة المحلية للقطاع الخاص لدي البنوك التجارية بمعدل 100.3% ، وبنسبة مساهمة 70.6%من شبه النقود و38.8% من عرض النقود بنهاية العام 2022 .

يلاحظ أن نسبة مساهمة شبه النقود الى عرض النقود إرتفعت من 44.4% في العام 2021 إلى 47.9% في العام 2022 بمعدل 3.5% ، كما إنخفضت نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب من 28.1% في العام 2021 إلى26.8 % في العام 2022 ، بينما إنخفضت نسبة مساهمة العملة لدى الجمهور من 27.5% في العام 2021 إلى 25.3% في العام 2022.

1.2.4 العوامل المؤثرة في عرض النقود

تشمل العوامل المؤثرة في عرض النقود كلاً من صافي الأصول الأجنبية وبند إعادة التقييم وصافي الأصول المحلية.

يتضح من الجدول (4-1) إرتفاع عجز صافي الاصول الاجنبية (اصول الجهاز المصرفي بالعملات الاجنبية ناقص الخصوم بالعملة الاجنبية) من سالب 2,731,463.6 مليون جنيه في العام 2021 إلى سالب 3,966,660.6 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 45.2%، نتيجة لارتفاع الخصوم الأجنبية لبنك السودان المركزي بمعدل 41.3% بنهاية العام 2022، يرجع ذلك الي الزيادة في حجم ودائع غير المقيمين لدي البنك المركزي بمعدل 39.5 % ، كما يلاحظ إرتفاع بند إعادة التقييم بمعدل 22.2 % وبنسبة مساهمة 61.2 % في التغير في عرض النقود نتيجة لتغير سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني.

إرتفع بند صافي الاصول المحلية من 1,545,147.5مليون جنيه في العام 2021م الى 3,413,680.4 مليون جنيه بنهاية العام 2022م بمعدل 120.9% ، وبنسبة مساهمة 114.6% بنهاية العام 2022 مقارنة بمعدل 58.2% بنهاية العام 2021 ويعزى ذلك الى إرتفاع صافي التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي للقطاع العام بمعدل 83.9 %بنسبة مساهمة53.4 % من صافي الاصول المحلية ، ويرجع زلك الي ارتفاع صافي التمويل المباشر للحكومة المركزية بمعدل أعلي وإرتفاع التمويل الممنوح للمؤسسات العامة بمعدل أقل بنهاية العام 2022 و إرتفاع التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بمعدل 80.7% وبنسبة مساهمة 39.7% من صافي الاصول المحلية بنهاية العام 2022 مقارنة بنسبة مساهمة 105.7% بنهاية العام 2021.

2.2.4 معدل نمو عرض النقود خلال الفترة (2017-2021):

الشكل (4- 2)

معدل نمو عرض النقود للفترة (2018- 2022)

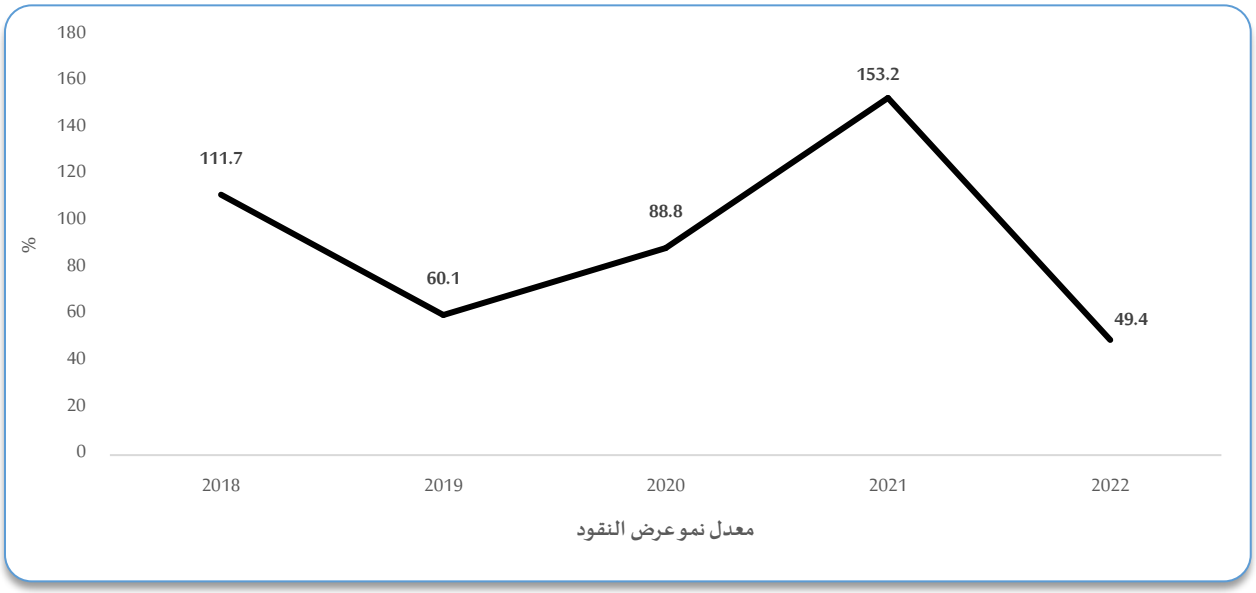

المصدر: ملحق (4)

يوضح الشكل(4-2) الإتجاه العام لمعدل نموعرض النقود خلال الفترة (2018-2022)، ويعزى الإنخفاض خلال العامين 2018- 2019 للإنخفاض في كلٍ من التمويل الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص، التمويل المباشر للحكومة المركزية ، فرق سعر شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية وبند إعادة تقييم الأصول والخصوم لبنك السودان المركزي والبنوك التجارية نتيجة لتغير سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني من 6.9 جنيه للدولار بنهاية العام 2017 الى 47.6

جنيه للدولار بنهاية العام 2018، أما الانخفاض الكبيرفي المنحنى في العام 2019 فيعود للإستقرارالنسبى في سعرالصرف، وقدعاد المنحنى للارتفاع في العامين 2020 و 2021 نسبة للزيادة الكبيرة في إستدانة الحكومة من الجهازالمصرفي لتمويل عجزالموازنة العامة إضافة إلى التغير الكبير في سعرالصرف في العام 2021.

3.2.4 أهم مصادرالتوسع النقدي

يوضح الجدول (4- 2) أهم مصادر التوسع النقدي بنهاية كلٍ من عامي 2020 و2021

جدول (4- 2)

أهم مصادرالتوسع النقدي بنهاية كل من عامي 2021 و 2022

مليون جنيه

البيان	2021 **	2022 *	التغيير	معدل التغير %	نسبة مساهمة البند في التوسع في عرض النقود (%)
بنك السودان المركزي:					
إعادة تقييم الأصول والخصوم [1]	4,568,664.4	5,636,712.9	1,068,048.50	23.4	**65.5**
إستدانة مؤقتة للحكومة	337,105.5	864,009.9	526,904.40	156.3	**32.3**
مدفوعات لمقابلة التزامات الحكومة الأخرى	528,171.3	693,712.2	165,540.90	31.3	**10.2**
المصارف التجارية:					
تمويل القطاع الخاص	**918,052.0**	**1,659,154.3**	**741,102.3**	**80.7**	45.5
منها : موارد من البنك المركزي عبر نافذة العجز السيولي	82,521.0	145,786.6	63,265.60	76.7	3.9
تمويل المؤسسات العامة :	**236,337.4**	**292,559.7**	**53,355.30**	**22.3**	3.3
بنك السودان المركزي	113,307.7	132,213.6	16,038.90	13.8	1.0
المصارف التجارية	123,029.7	160,346.1	37,316.40	30.3	2.3

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء

*بيانات أولية

** بيانات معدلة

(1) إعادة تقييم أصول وخصوم بنك السودان المركزي فقط،غيرمتضمنة أصول وخصوم البنوك التجارية (أنظرجدول1-3).

ساهم كل من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات العامة في التوسع النقدي الذي حدث في العام 2022، ففي جانب بنك السودان المركزي ساهم بند إعادة تقييم أصول وخصوم البنك المركزى بنسبة65.5 % من إجمالى التوسع النقدى ، حيث بلغت الزيادة فيه 1,068,048.5 مليون جنيه بمعدل 23.4% ، ويعزى ذلك لتغيير سعر الصرف، اضافة الى مساهمة بند المدفوعات لمقابلة التزامات الحكومة الأخرى بنسبة 10.2% من إجمالي التوسع النقدي في العام 2022 نتيجة لارتفاعها من528,171.3مليون جنيه بنهاية العام 2021 الى 693,712.2 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 31.3% كما ساهمت الزيادة في بند الإستدانة المؤقتة للحكومة بنسبة 32.3 % من إجمالى التوسع النقدى للعام 2022.

في جانب المصارف التجارية بلغت نسبة مساهمة تمويل القطاع الخاص 45.5 % من إجمالي التوسع النقدي في العام 2022 نتيجة لارتفاع تمويل المصارف التجارية من مواردها الذاتية وموارد إضافية من بنك السودان المركزي عبر نافذة العجز السيولي من 918,052.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 الى 1,659,154.3 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 80.7%.

في جانب تمويل المؤسسات العامة بلغت نسبة مساهمته 3.3% من إجمالي التوسع النقدي في العام 2022 نتجية لارتفاع رصيد التمويل الممنوح من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية للمؤسسات العامة من 236,337.4 مليون جنيه بنهاية العام 2021 الى 292,559.7 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 22.3%.

3.4 القاعدة النقدية (النقود الاحتياطية)

تمثل القاعدة النقدية الخصوم المقابلة لأصول البنك المركزي وتشمل مكوناتها كلاً من العملة المتداولة خارج بنك السودان المركزي (وتتكون من العملة لدى الجمهور والعملة لدى المصارف التجارية) بالإضافة الى إحتياطي المصارف التجارية طرف بنك السودان المركزي والودائع المضمنة في عرض النقود ببنك السودان المركزي. أنظر جدول (3-3).

يستخدم بنك السودان المركزي القاعدة النقدية كهدف تشغيلي لإدارة السياسة النقدية سواء كانت توسعية أو إنكماشية وتتحكم العلاقة بين القاعدة النقدية والمضاعف النقدي في التأثيرالنهائي لتلك العمليات على حجم السيولة الكلية (عرض النقود).

يوضح الجدول (4–3) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها بنهاية كلٍ من عامي 2021 و 2022، كما يوضح الشكل (3-4) مساهمة مكونات القاعدة النقدية بنهاية العام 2022.

جدول (4- 3)

القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها بنهاية كل من عامي 2021 و2022

مليون جنيه

البند / الأعوام	2021 **	2022*	التغير	معدل التغير%	نسبة المساهمة في التوسع في القاعدة النقدية (%)
أ/ الأصول	**2,697,792.3**	**3,635,497.7**	**937,705.4**	**34.8**	**100.0**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية					
1. صافي الأصول الأجنبية	**(3,129,719.6)**	**(4,457,831.6)**	**(1,328,112.0)**	**42.4**	**(141.6)**
2. إعادة التقييم	**4,568,664.4**	**5,637,555.4**	**1,068,891.0**	**23.4**	**114.0**
3. صافي الأصول المحلية	**1,258,847.5**	**2,455,773.9**	**1,196,926.4**	**26.2**	**127.6**
3 – 1 صافي مستحقات على الحكومة (مستحقات – ودائع)	966,882.7	1,865,611.6	898,728.9	19.7	95.8
3 – 1 – 1 مستحقات على الحكومة المركزية	1,222,435.2	2,239,732.9	**1,017,297.7**	**22.3**	**108.5**
3 – 1 - 2 ودائع الحكومة المركزية	255,552.5	374,121.3	**118,568.8**	**2.6**	**12.6**
3 – 2 مستحقات على المصارف التجارية	135,899.9	243,520.2	**107,620.3**	**2.4**	**11.5**

البند / الأعوام	2021 **	2022*	التغير	معدل التغير%	نسبة المساهمة في التوسع في القاعدة النقدية (%)
3 – 3 مستحقات على مؤسسات عامة	113,071.9	132,213.6	**19,141.7**	**0.4**	**2.0**
3 - 4 أدوات إدارة السيولة (شهاب)	0.0	1,250.0	**1,250.0**	**0.0**	**0.1**
3 – 5 صافي بنود أخرى	42,993.1	213,178.4	**170,185.3**	**3.7**	**18.1**
مجموع الأصول = (1+2+3)	**2,697,792.3**	**3,635,497.7**	**937,705.4**	**20.5**	**100.0**
ب/ الخصوم = (1+2+3)	**2,697,792.3**	**3,635,497.7**	**937,705.4**	**20.5**	**100.0**
مكونات القاعدة النقدية					
1.العملة المتداولة	**988,657.8**	**1,377,766.1**	**389,108.3**	**8.5**	**41.5**
1-1 لدى الجمهور	905,705.6	1,245,561.9	**339,856.3**	**7.4**	**36.2**
1-2 لدى المصارف التجارية	82,952.2	132,204.2	**49,252.0**	**1.1**	**5.3**
2.إحتياطي المصارف طرف بنك السودان المركزي[1]	**1,441,703.8**	**1,934,536.5**	**492,832.7**	**10.8**	**52.6**
3. الودائع المضمنة في عرض النقود طرف بنك السودان المركزي [2]	**350,382.8**	**455,399.3**	**105,016.5**	**2.3**	**11.2**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء

*بيانات أولية

** بيانات معدلة

1/ الاحتياطي النقدي القانوني ورصيد الحساب الجاري طرف البنك المركزي

2/ ودائع الحكومات الولائية والمحلية والمؤسسات العامة طرف بنك السودان المركزي.

الشكل (4- 3)

مساهمة مكونات القاعدة النقدية بنهاية عامي 2021 و 2022

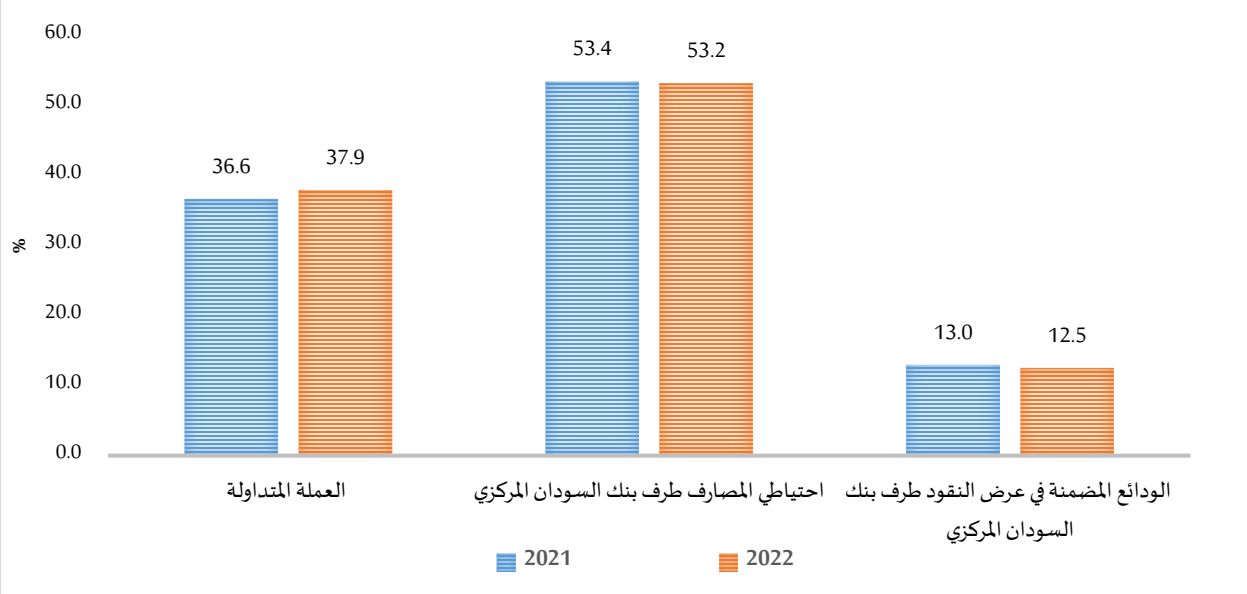

المصدر: جدول(4-3)

1.3.4 الأصول:

إرتفعت الأصول المقابلة للقاعدة النقدية من 2,697,792.3 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 3,635,497.7مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 34.8 %، ويعزى ذلك لإرتفاع صافي الأصول المحلية من 1,258,847.5 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 2,455,773.9 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 26.2%، هذا بالإضافة إلى الإرتفاع الذى شهده بند إعادة التقييم من 4,568,664.4 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 5,637,555.4مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 23.4 %. كما سجل العجز في بند صافي الأصول الأجنبية إرتفاعاً من 3,129,719.6 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 4,457,831.6 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 42.4%.

2.3.4 الخصوم:

إرتفعت جملة إحتياطيات المصارف طرف بنك السودان المركزي (الإحتياطي النقدي القانوني ورصيد الحساب الجاري) من 1,441,703.8 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 1,934,536.5 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل10.8 % نتيجة لارتفاع ارصدة الحسابات الجارية للمصارف التجارية طرف بنك السودان المركزي بمعدل 39.0% كما إرتفعت العملة المتداولة (تشمل العملة لدى الجمهور والعملة طرف المصارف التجارية) من 988,657.8 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 1,377,766.1 مليون جنيه بنهاية العام 2022،نتيجة للزيادة في حجم العملة لدي الجمهور من 905,705.6 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 1,245,561.9 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 7.4 %، حيث بلغت العملة لدى الجمهور90.4% من العملة المتداولة، و34.3% من القاعدة النقدية بنسبة مساهمة 41.5% في التوسع في القاعدة، مقارنة بنسبة 24% بنهاية العام 2021، كما إرتفعت العملة لدى المصارف التجارية من 82,952.2 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 132,204.2 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 1.1 % حيث بلغت ما نسبته 9.6% من العملة المتداولة و 3.6% من القاعدة النقدية.

4.4 المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي

يعرف المضاعف النقدي بأنه مؤشر لقياس مقدرة المصارف على توليد النقود في الإقتصاد الوطني ويتم قياسه بقسمة عرض النقود بمعناه الواسع على القاعدة النقدية .

تعرف سرعة دوران النقود بعدد المرات التي يتم فيها تبادل الوحدة من النقود لتسوية المعاملات والمبادلات الإقتصادية خلال فتره زمنية محدده، ويتم قياسها بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى عرض النقود بمعناه الواسع .

يعني بالتعمق النقدي توسع ظاهرة تعامل الجمهور مع المؤسسات المالية والمصرفية ؛ لذلك يرتبط هذا المؤشر بمدى قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على جذب الجمهور للتعامل معها ويتأثر بعدة عوامل أهمها مستوى دخل الفرد ، حجم الإدخار الكلي ، العائد علي الودائع ، درجة الإنتشار المصرفي ،مدى انتشار وسائل الدفع الحديثة ، ومدى انتشار الوعي المصرفي للجمهور . ومن أكثر الطرق المستخدمه فى قياسه الآتي:

1.4.4 قسمة عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وهذا المؤشر يعكس مدى قدرة القطاع النقدي على إستيعاب الأنشطة الإقتصادية غير النقدية ، فزيادة معدل هذه النسبة يعتبر مؤشر ايجابي وتعني أن كثير من الأنشطة الإقتصادية القائمة أو التي أستحدثت قد شملها القطاع النقدي.

2.4.4 نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي:

ويعكس هذا المؤشر مدى استيعاب القطاع المصرفي وقدرته على جذب الودائع ، وبالتالي فان ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشر ايجابي حيث يشير الى ارتفاع حجم الودائع المصرفية بمعدل أسرع من الزيادة فى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي وارتفاع الوعي المصرفي

يوضح الجدول (4-4) والأشكال (4-6) و(4-7) سرعة دوران النقود والتعمق النقدي خلال الفترة 2018 -2022، بينما يوضح الشكل (4-5) المضاعف النقدي للفترة 2018 -2022.

جدول (4- 4)

المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي خلال الفترة (2018- 2022)

مليون جنيه

البند / الاعوام	2018	2019	2020	**2021	*2022
عرض النقود	430,986.0	689,797.6	1,302,229.6	3,296,958.8	4,927,294.0
القاعدة النقدية	291,006.3	516,364.6	1,034,142.5	2,697,792.3	3,635,497.7
الناتج المحلي الاجمالي	1,318,969.1	1,950,330.2	4,727,134.7	18,703,277.0	38,902,816.0
العملة لدي الجمهور	112,832.2	281,335.7	560,312.3	905,705.6	1,245,561.9
الودائع[1]	306,203.0	367,217.9	683,086.9	2,156,570.0	3,358,379.5
المضاعف النقدي[2]	1.4810	1.3359	1.2592	1.2221	1.3553
سرعة دوران النقود(عدد مرات)[3]	3.0604	2.8274	3.6300	5.6729	7.8954
طرق قياس التعمق النقدي[4]					
(أ) عرض النقود/ الناتج المحلي الاجمالي الاسمي%	32.7	35.4	27.5	17.6	12.7
(ب) الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي%	23.2	18.8	14.5	11.5	8.6

المصدر: بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

(1) تشمل كافة الودائع المصرفية بالعملات المحلية والاجنبية .

(2) المضاعف النقدي = عرض النقود بمعناه الواسع / القاعدة النقدية.

(3) سرعة دوران النقود = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية / عرض النقود بمعناه الواسع.

(4) طرق قياس التعمق النقدي :-

عرض النقود بمعناه الواسع/ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي%

الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي %

الشكل (4- 4)

المضاعف النقدي خلال الفترة (2018- 2022)

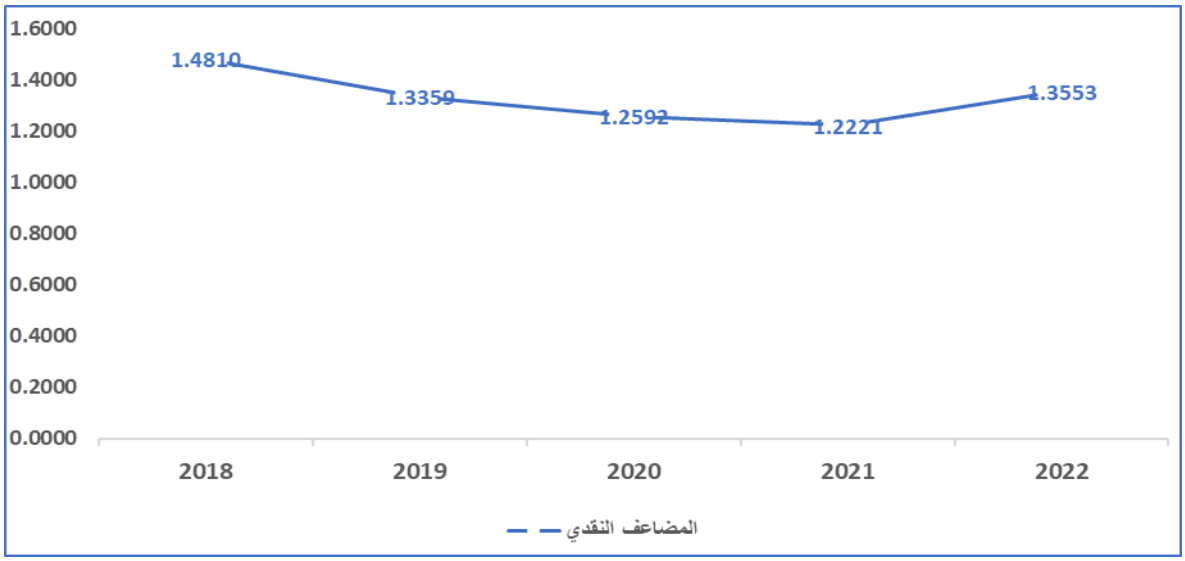

يتضح من الشكل (4-4) إلى اتجاه تنازلي للمضاعف النقدي من 1.4810 في عام 2018 إلى 1.2221 في عام 2021، قبل أن يرتفع بصورة طفيفة إلى 1.3553 في عام 2022. ويعكس هذا الاتجاه انخفاض قدرة القاعدة النقدية على توليد توسع مماثل في عرض النقود، بما يشير إلى تراجع كفاءة عملية خلق النقود المصرفية، ويُلاحظ أن التحسن النسبي في المضاعف خلال 2022 قد يعكس زيادة أكبر في الودائع المصرفية مقارنة بالقاعدة النقدية، إلا أنه لم يعكس عودة المضاعف إلى مستواه المسجل في العام 2018.

الشكل (4- 5)

سرعة دوران النقود خلال الفترة (2018- 2022)

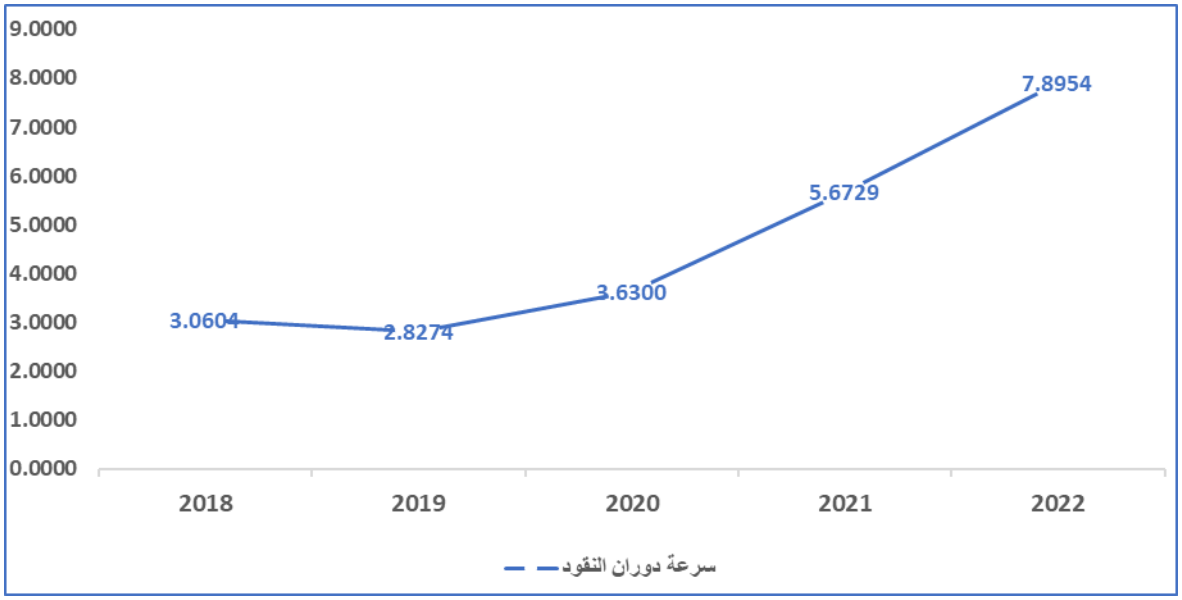

المصدر: جدول(4– 4)

يوضح الشكل (4 - 5) سرعة دوران النقود خلال الفترة 2018 - 2022 اتجاهاً متزايداً إذ ارتفعت من 3.0604 مرة في 2018 إلى 7.8954 مرة في 2022، ويشير ذلك إلى ارتفاع عدد مرات استخدام وحدة النقود في توليد الناتج الاسمي، إلا أن هذا الارتفاع ينبغي تفسيره في ضوء التوسع الكبير في الناتج المحلي الاسمي، ولا سيما خلال 2021–2022، والذي تأثر بدرجة كبيرة بارتفاع المستوى العام للأسعار وتغيرات سعر الصرف. وعليه، فإن الزيادة الحادة في سرعة التداول لا تعني بالضرورة تحسناً في النشاط الاقتصادي الحقيقي، وإنما تعكس جزئياً تسارع المتغيرات الاسمية وتراجع القوة الشرائية للنقود.

الشكل (4- 6)

التعمق النقدي خلال الفترة (2018- 2022)

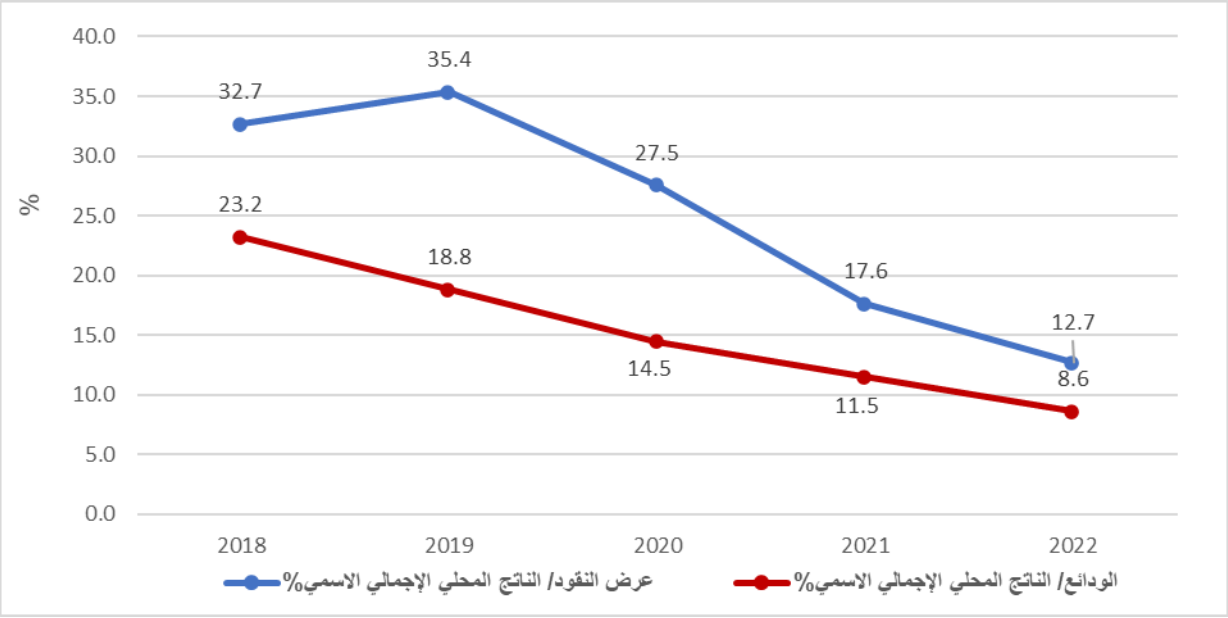

المصدر: جدول(4– 4)

يلاحظ من الجدول(4 - 4) والشكل (4 - 6) تناسق مؤشرات التعمق النقدي انخفاضاً خلال الفترة (2018-2022) ، ويعكس ذلك تراجع التعمق النقدي بوضوح؛ إذ انخفضت نسبة عرض النقود إلى الناتج من 32.7%إلى 12.7%، ونسبة الودائع إلى الناتج من 23.2%إلى 8.6 .%ويشير ذلك إلى تراجع الوساطة المالية والقيمة الحقيقية للأرصدة النقدية والودائع.

5.4 عرض النقود والتضخم

يعرف التضخم بأنه الأرتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار ، كما يعتبرالتضخم ظاهرة نقدية وتوجد علاقة طردية بين عرض النقود وأرتفاع الأسعار إذ تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى إنخفاض القيمة الشرائية للنقود وإنخفاض مستوي النشاط الاقتصادي للدولة.

يوضح الشكل (4- 7) معدل نمو عرض النقود والتضخم خلال الفترة 2018 – 2022.

الشكل (4- 7)

معدل نمو عرض النقود والتضخم خلال الفترة (2018 –2022)

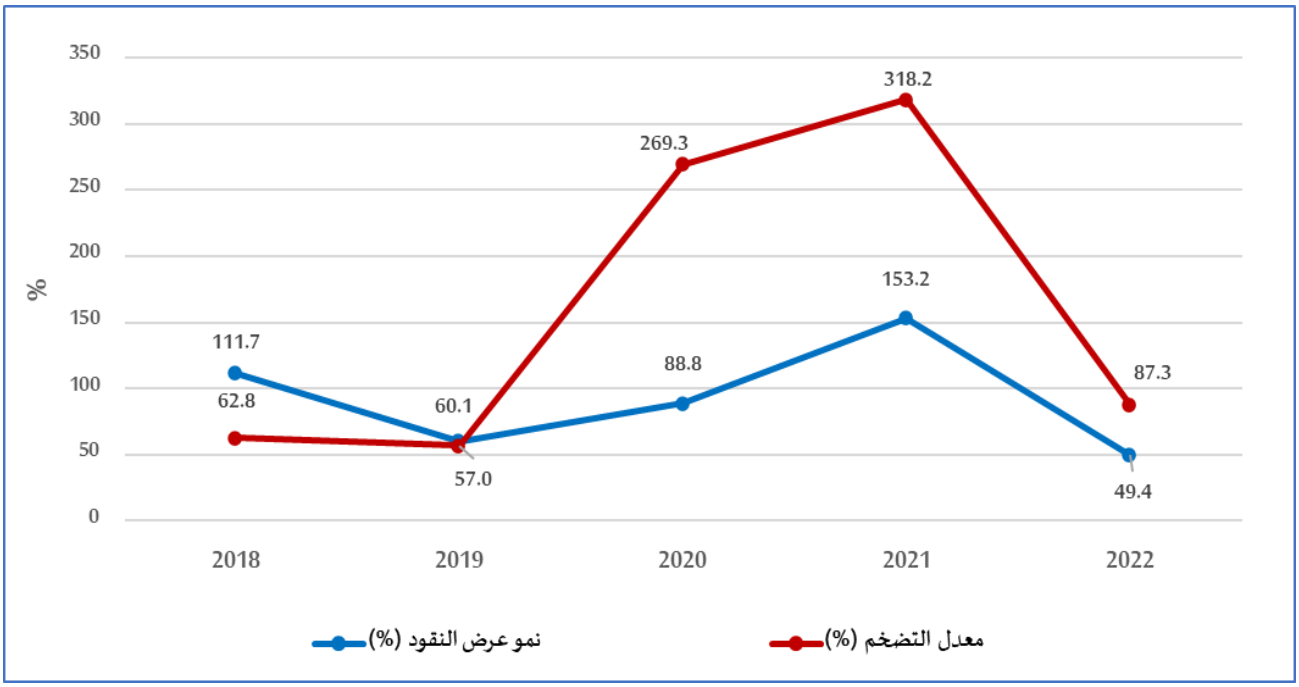

يتضح من الشكل (4–7) وجود علاقة واضحة بين تطورات نمو عرض النقود ومعدل التضخم خلال الفترة 2018–2022. فقد ارتفع نمو عرض النقود إلى 111.7% في عام 2018، بالتزامن مع ارتفاع التضخم إلى 62.8%، وفي عام 2019، انخفض نمو عرض النقود إلى 60.1%مع تراجع التضخم إلى 57.0%، متأثراً باستقرار نسبي في سعر الصرف. وفي عام 2020 ارتفع نمو عرض النقود إلى 88.8%، متزامناً مع ارتفاع التضخم بصورة حادة إلى 269.3% واستمر التوسع النقدي خلال عام 2021 ليبلغ نمو عرض النقود 153.2%، مترافقاً مع ارتفاع التضخم إلى 318.2%، وهو ما يعكس تنامي الضغوط النقدية والسعرية.

ويُعزى الارتفاع الحاد في التضخم خلال 2020–2021 إلى الأثر التراكمي للتوسع النقدي، وتعديلات سعر الصرف، وارتفاع تكاليف السلع والخدمات، ورفع الدعم، إلى جانب التوقعات التضخمية والمضاربات .وفي عام 2022 تراجع نمو عرض النقود إلى 49.4%، وانخفض التضخم إلى 87.3%، بما يشير إلى تحسن نسبي في الضغوط النقدية والسعرية، وإن ظل التضخم عند مستويات مرتفعة.

بنك السودان المركزي

الفصل الخامس

المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2022

المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2022

1.5 المقدمة:

يتناول هذا الفصل أهم التطورات المتعلقة بأداء المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

يتضمن القطاع المالي كافة المؤسسات المالية المقيمة والتي ينحصر نشاطها الأساسي في تقديم خدمات الوساطة المالية أو المساعدة في عمليات الوساطة المالية. تقوم المصارف بتوفير وسائل الدفع المختلفة واستقطاب أموال المودعين والمدخرات القومية؛ ومن ثم توظيفها عبر القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية. تتضمن المؤسسات المالية كل من المؤسسات المالية المصرفية (بنك السودان المركزي والمصارف)، والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن القيم الواردة في جداول هذا الفصل هي عبارة عن قيم اسمية لا تأخذ في الاعتبار معدل التضخم والذي بلغ 87.3% بنهاية العام 2022 مقارنة بمعدل تضخم 318.2% بنهاية العام 2021. تبنّى بنك السودان المركزي سياسة تحرير سعر الصرف في 7 مارس 2022م وأصبحت المصارف وشركات الصرافة تعلن أسعار بيع وشراء العملات الحرة وفق قوى العرض والطلب دون تدخل من البنك المركزي.

2.5 الجهاز المصرفي:

1.2.5 بنك السودان المركزي:

تتلخص مهام بنك السودان المركزي حسب قانونه لسنة 2002 المعدل لسنة 2012 في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي من خلال تحقيق أهداف الاستقرار المالي وسلامة الجهاز المصرفي. ومن أهدافه إصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها، ووضع السياسة النقدية وتنفيذها، وتنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه، والعمل على تطويره ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، بالإضافة إلى عمله كمصرف للحكومة ومستشار ووكيل لها في الشئون النقدية والمالية. وقد ظل عدد فروع بنك السودان المركزي كما هو في العام السابق 2021م (سبعة عشر فرعاً بواقع فرع واحد لكل ولاية من ولايات السودان عدا ولاية غرب كردفان (تحت التأسيس)).

1.1.2.4 ميزانية بنك السودان المركزي

يوضح الجدول (5 - 1) ميزانية بنك السودان المركزي بنهاية 31 ديسمبر 2021م و31 ديسمبر 2022م حسب التصنيف المعياري المُوصى به من قبل صندوق النقد الدولي لأغراض الإحصاءات النقدية.

.

جدول (5 - 1)

ميزانية بنك السودان المركزي بنهاية عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

البيـــــان	2021/12/31*	2022/12/31	نسبة المساهمة %	التغير	معدل التغير%
مجموع الأصـول	7,178,755.0	9,857,969.8	100.0	2,679,214.7	37.3
أوراق نقدية وأرصدة طرف المراسلين بالخارج	1,056,982.9	1,467,207.8	14.9	410,224.9	38.8
سندات أجنبية[1]	69,862.8	93,502.8	0.9	23,640.0	33.8
تمويل وسلفيات للمصارف	129,258.8	236,879.2	2.4	107,620.4	83.3
سلفيات مؤقتة للحكومة (استدانة مباشرة)	337,105.5	864,009.9	8.8	526,904.4	156.3
تمويل طويل الأجل للحكومة	120,796.1	120,796.1	1.2	0.0	0.0
فروقات سـعر شـراء وتخصـيص عـائدات الذهب للحكومة المركزية	36,054.4	36,083.4	0.4	29.0	0.1
تمويل وسلفيات للمؤسسات العامة	85,078.9	95,500.4	1.0	10,421.6	12.2
المساهمة في رؤوس أموال المصارف المحلية	6,641.0	6,641.0	0.1	0.0	0.0
مساهمات أخرى[2]	28,050.5	36,770.6	0.4	8,720.1	31.1
أصول ثابتة	2,458.5	7,055.6	0.1	4,597.1	187.0
حساب إعادة التقييم	4,568,664.4	5,636,712.9	57.2	1,068,048.5	23.4
حسابات أخرى	737,801.2	1,256,809.9	12.7	519,008.7	70.3
مجموع الخصوم	7,178,755.0	9,857,969.8	100.0	2,679,214.7	37.3
العملة الورقية والمعدنية المتداولة	988,657.8	1,377,766.1	14.0	389,108.3	39.4
التزامات إطلاع Sight Liabilities[3]:	1,964,687.0	2,631,852.8	26.7	667,165.9	34.0
الحكومة المركزية	255,552.5	374,121.3	3.8	118,568.8	46.4
الحكومات الولائية والمحلية	101,092.7	182,870.2	1.9	81,777.5	80.9
المؤسسات العامة	249,290.1	272,529.1	2.8	23,239.0	9.3
المصارف	1,358,751.6	1,802,332.2	18.3	443,580.7	32.6
مراسلون بالخارج	249,870.2	232,464.2	2.4	(17,406.0)	(7.0)
التزامات لأجل	826,373.4	1,152,384.0	11.7	326,010.5	39.5
إتفاقيات الدفع	10,699.7	13,891.3	0.1	3,191.6	29.8
رأس المال والاحتياطيات	2,603.0	2,603.0	0.0	0.0	0.0
حسابات أخرى	3,135,863.9	4,447,008.3	45.1	1,311,144.4	41.8

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء.

*بيانات معدلة.

1 مساهمات في بنوك أجنبية.

2 مساهمات في مؤسسات عامة محلية.

3 عبارة عن حسابات الحكومة والمؤسسات العامة بالإضافة إلى المصارف المحلية.

ملحوظة: التغير في البنود بالعملات الأجنبية ناتج بصورة أساسية عن التغير في سعر الصرف من 437.92 جنيه سوداني/الدولار الأمريكي إلى 580.34 جنيه سوداني/الدولار الأمريكي.

ارتفعت أصول وخصوم بنك السودان المركزي من 7,178,755.0 مليون جنيه في العام 2021 إلى 9,857,969.8 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 37.3%.

في جانب الأصول انعكس الارتفاع في كلٍ من الأصول الثابتة لبنك السودان المركزي بمعدل 187.0% بسبب امتلاك بنك السودان المركزي لأصول جديدة، وكذلك ارتفاع الاستدانة المؤقتة للحكومة بمعدل 156.3% بغرض تغطية عجز الموازنة، وتمويل وسلفيات للمصارف بمعدل 83.3% وذلك بسبب ارتفاع تمويل بنك السودان المركزي للمصارف التجارية عبر نافذتي العجز السيولي المؤقت و الودائع الاستثمارية .

أما في جانب الخصوم، فقد نتج الارتفاع بصورة أساسية من ارتفاع بند التزامات بنك السودان تجاه الحكومة المركزية بمعدل 46.4% بسبب ارتفاع الالتزامات بالنقد الأجنبي، والحكومات الولائية والمحلية بمعدل 80.9%، بالإضافة إلى ارتفاع بند الالتزامات لأجل بمعدل 39.5% وذلك نتيجة لتحرير سعر الصرف.

2.2.5 المصارف العاملة

يتم تصنيف المصارف بشكل عام من حيث الوظائف إلى مصارف متخصصة ومصارف تجارية. أما من حيث هيكل رأس المال فيتم تصنيف المصارف إلى مصارف مشتركة، مصارف حكومية، ومصارف أجنبية.

يوضح الجدول (5 - 2) عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 2)

المصارف العاملة في السودان بنهاية عامي 2021 و 2022

(مصرف)

البيان	2021	2022
1. المصارف المتخصصة	**5**	**5**
مشتركة	2	2
حكومية	3	3
2. المصارف التجارية	**33**	**33**
مشتركة	23	25
حكومية	1	1
أجنبية	9	7
الإجمالي (1) + (2)	**38**	**38**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة المؤسسات المالية.

ظل عدد المصارف العاملة بالسودان ثابتاً كما هو في العام السابق 2021 بعدد 38 مصرف. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المصارف المشتركة قد ارتفع بعدد مصرفين ، بينما انخفض عدد المصارف الأجنبية بنفس العدد وذلك نسبة لاستحواذ مستثمرين محليين على جزء من ملكية هذه المصارف الأجنبية.

يوضح الجدول (5 - 3) الانتشار الجغرافي لفروع المصارف العاملة حسب الولايات بنهاية عامي 2021 و2022 ، بما يشمل الفروع ومكاتب التوكيل والنوافذ ومكاتب التمثيل.

جدول (5 -3)

الانتشار الجغرافي المصرفي بنهاية عامي 2021 و 2022

البيان	2021						2022						التغير	معدل التغير%
	فرع	مكتب توكيل	نافذة	مكتب تمثيل	الإجمالي	نسبة المساهمة %	فرع	مكتب توكيل	نافذة	مكتب تمثيل	الإجمالي	نسبة المساهمة %		
ولاية الخرطوم	384	46	45	1	476	46.3	386	51	49	1	487	46.8	11	2.3
الولايات الوسطى:	160	6	20	0	186	18.0	159	6	20	0	185	17.7	(1)	(0.5)
سنار	27	2	1	0	30	2.9	27	2	1	0	30	2.9	0	0.0
الجزيرة	76	1	16	0	93	9.0	76	1	16	0	93	8.9	0	0.0
النيل الأزرق	14	0	1	0	15	1.4	13	0	1	0	14	1.3	(1)	(6.7)
النيل الأبيض	43	3	2	0	48	4.7	43	3	2	0	48	4.6	0	0.0
الولايات الشرقية:	93	13	7	0	113	11.0	91	11	7	1	110	10.6	(3)	(2.7)
القضارف	40	1	1	0	42	4.1	40	1	1	0	42	4.1	0	0.0
كسلا	20	0	2	0	22	2.1	18	0	2	0	20	1.9	(2)	(9.1)
البحر الأحمر	33	12	4	0	49	4.8	33	10	4	1	48	4.6	(1)	(2.0)
الولايات الشمالية:	86	6	2	0	94	9.1	85	5	2	0	92	8.8	(2)	2.1-
الشمالية	48	2	0	0	50	4.8	47	2	0	0	49	4.7	(1)	(2.0)
نهر النيل	38	4	2	0	44	4.3	38	3	2	0	43	4.1	(1)	(2.3)
ولايات كردفان:	77	1	4	0	82	8.0	77	1	4	0	82	7.9	0	0.0
شمال كردفان	43	0	3	0	46	4.5	43	0	3	0	46	4.4	0	0.0
جنوب كردفان	19	1	1	0	21	2.0	19	1	1	0	21	2.0	0	0.0
غرب كردفان	15	0	0	0	15	1.5	15	0	0	0	15	1.5	0	0.0
ولايات دارفور:	65	9	4	0	78	7.6	72	11	2	0	85	8.2	7	9.0
شمال دارفور	32	2	0	0	34	3.3	36	2	0	0	38	3.7	4	11.8
جنوب دارفور	17	7	1	0	25	2.4	18	8	1	0	27	2.6	2	8.0
غرب دارفور	7	0	1	0	8	0.8	8	0	0	0	8	0.8	0	0.0
وسط دارفور	3	0	1	0	4	0.4	3	1	0	0	4	0.4	0	0.0
شرق دارفور	6	0	1	0	7	0.7	7	0	1	0	8	0.7	1	14.3
المجموع	865	81	82	1	1,029	100.0	870	85	84	2	1,041	100.0	12	1.2

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة المؤسسات المالية.

تركزت المصارف السودانية في ولاية الخرطوم بنسبة 46.8%، تليها الولايات الوسطى 17.7%، ثم الولايات الشرقية 10.6%، والولايات الشمالية وولايات كردفان وولايات دارفور بنسبة 8.8% و 7.9% و8.2% على التوالي.

يتضح من الجدول (5 – 3) ارتفاع عدد فروع المصارف العاملة في ولايات السودان المختلفة من 865 فرعاً بنهاية العام 2021 إلى 870 فرعاً بنهاية العام 2022 بمعدل 0.6%، كما ارتفع عدد مكاتب التوكيل من 81 مكتب بنهاية العام 2021 إلى 85 مكتب

بنهاية العام 2022 بمعدل 4.9%، كذلك ارتفع عدد النوافذ من 82 نافذة إلى 84 نافذة بمعدل 2.4%، بالإضافة إلى ارتفاع عدد مكاتب التمثيل من مكتب واحد إلى مكتبين 100.0%؛ ويُعزى ذلك لسياسة بنك السودان المركزي الرامية لتعزيز الشمول المالي.

2.2.1.5 الميزانية الموحدة للمصارف العاملة

يوضح الجدول (5 -4) الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية عامي 2021 و2022 حسب التصنيف المعياري المُوصى به من قبل صندوق النقد الدولي في دليل الإحصاءات النقدية والمالية.

جدول (5 – 4)

الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

البيان	2021/12/31	2022/12/31	نسبة المساهمة %	التغير	معدل التغير%
مجموع الأصول	3,518,274.9	5,334,554.8	100.0	1,816,279.9	51.6
نقد محلي	82,952.2	132,204.2	2.5	49,252.0	59.4
أرصدة لدى بنك السودان المركزي	1,379,047.8	1,802,882.5	33.8	423,834.7	30.7
أرصدة لدى مصارف أخرى	69,611.5	128,089.2	2.4	58,477.7	84.0
المراسلون بالخارج[1]	578,769.9	909,619.9	17.1	330,849.9	57.2
إجمالي التمويل[2]	1,031,236.0	1,808,991.8	33.9	777,755.8	75.4
حسابات أخرى[3]	376,657.4	552,767.3	10.3	176,109.9	46.8
مجموع الخصوم	3,518,274.9	5,334,554.8	100.0	1,816,279.9	51.6
ودائع المقيمين:	1,399,060.1	2,002,790.6	37.6	603,730.5	43.2
الجمهور	1,278,582.9	1,871,887.1	93.5	593,304.2	46.4
الحكومة[4]	66,628.7	19,756.3	1.0	(46,872.4)	(70.3)
المؤسسات العامة	53,848.4	111,147.1	5.5	57,298.7	106.4
إلتزامات تجاه المصارف:	444,793.6	705,195.9	13.2	260,402.3	58.5
بنك السودان المركزي	244,722.7	258,170.9	36.6	13,448.2	5.5
مصارف أخرى[5]	19,557.0	28,576.2	4.1	9,019.2	46.1
مراسلون بالخارج	180,513.9	418,448.9	59.3	237,935.0	131.8
رأس المال والإحتياطيات	241,939.9	490,493.5	9.2	248,553.6	102.7
الحسابات الأخرى	1,432,481.3	2,136,074.9	40.0	703,593.6	49.1

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

1 تشمل النقد بالعملة الأجنبية والأرصدة لدى المراسلين بالخارج.

2 لا يشمل تمويل الحكومة المركزية.

3 تشمل تمويل الحكومة المركزية غير المباشر.

4 تشمل الحكومة المركزية والحكومات الولائية.

5 حسابات ما بين المصارف.

ارتفع إجمالي أصول المصارف العاملة من 3,518,274.9 مليون جنيه في العام 2021 إلى 5,334,554.8 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 51.6%؛ وذلك نتيجة لارتفاع الأرصدة لدى المصارف الأخرى بمعدل 84.0% ، وإجمالي التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بمعدل 75.4% ، والنقد المحلي بمعدل 59.4%، و الأرصدة لدى المراسلين بالخارج بمعدل 57.2%.

وفي جانب الخصوم، فقد ارتفع بند المراسلين بالخارج بمعدل 131.8% بسبب ارتفاع سعر الصرف، كذلك ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمعدل 106.4% ، ورأس المال والاحتياطيات بمعدل 102.7% ، بينما انخفضت ودائع الحكومة بمعدل 70.3%.

يوضح الجدول (5 - 5) والشكل (5- 1) إجمالي الودائع المصرفية بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 5)

إجمالي الودائع المصرفية بنهاية عامي 2021 و 2022[1]

(مليون جنيه)

البيان	الحكومة المركزية والولائية	المؤسسات العامة	القطاع الخاص[2]	الإجمالي
ودائع جارية:				
2021	37,129.7	24,064.7	979,841.6	1,041,036.0
2022	19,462.8	57,636.1	1,387,143.2	1,464,242.1
معدل التغير%	**(47.6)**	**139.5**	**41.6**	**40.7**
ودائع ادخارية:				
2021	30.4	671.0	517,284.0	517,985.4
2022	0.6	816.4	997,454.6	998,271.6
معدل التغير%	**(98.0)**	**21.7**	**92.8**	**92.7**
ودائع استثمارية:				
2021	20,459.6	20,933.4	414,716.7	456,109.7
2022	292.9	46,466.7	592,245.2	639,004.7
معدل التغير%	**(98.6)**	**122.0**	**42.8**	**40.1**
ودائع أخرى:				
2021	9,009.0	8,179.2	52,459.6	69,647.9
2022	0.0	6,227.9	121,639.3	127,867.3
معدل التغير%	(100.0)	(23.9)	131.9	83.6
إجمالي الودائع 2021	**66,628.7**	**53,848.4**	**1,964,301.9**	**2,084,779.0**
إجمالي الودائع 2022	**19,756.3**	**111,147.1**	**3,098,482.3**	**3,229,385.7**
معدل التغير%	**(70.3)**	**106.4**	**57.7**	**54.9**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

[1] تشمل ودائع المقيمين فقط.

[2] تتضمن ودائع الجمهور والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية.

الشكل (5 – 1)

إجمالي الودائع المصرفية بنهاية عامي 2021 و 2022

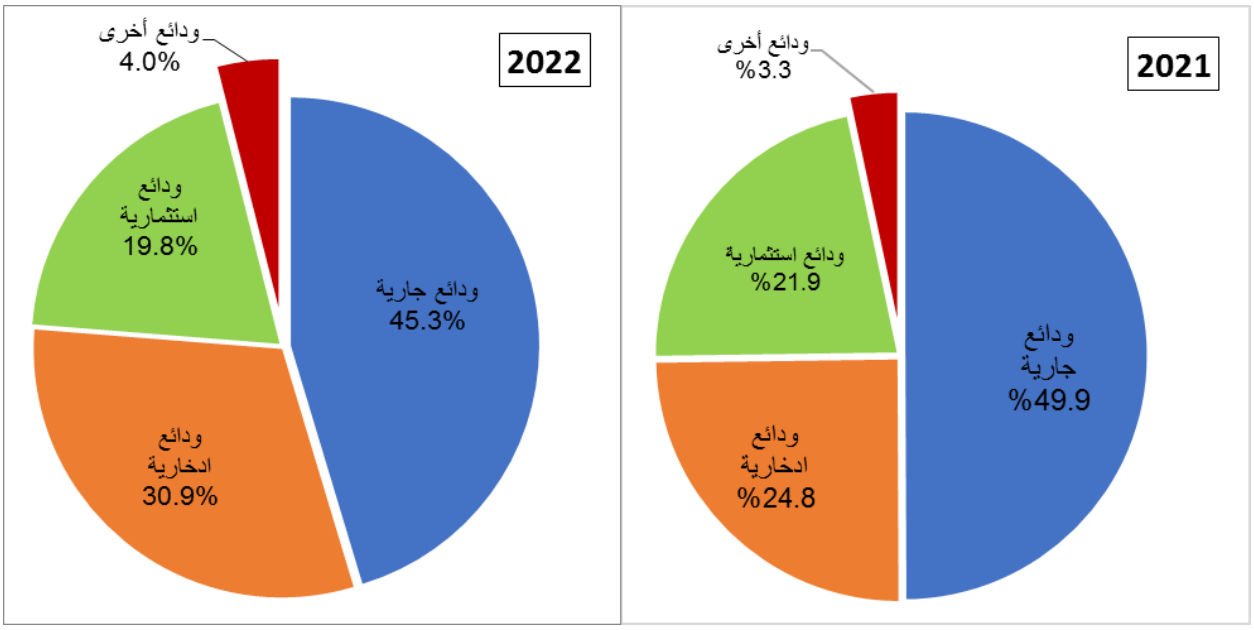

ارتفع إجمالي الودائع طرف المصارف العاملة من 2,084,779.0 مليون جنيه في العام 2021 إلى 3,229,385.7 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 54.9%، حيث ارتفع إجمالي الودائع بالعملة المحلية بمعدل 64.7% في العام 2022 مقارنة بمعدل 149.3% في العام 2021 ؛ كما ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بمعدل 32.5% في العام 2022 مقارنة بمعدل 591.1% في العام 2021. وقد بلغت الودائع الجارية نسبة 45.3%، والودائع الادخارية نسبة 30.9%، الودائع الاستثمارية نسبة 19.8%، والودائع الأخرى نسبة 4.0% من إجمالي الودائع المصرفية بنهاية العام 2022.

بلغ نصيب القطاع الخاص نسبة 95.9%، وودائع الحكومة المركزية والولائية 0.6%، وودائع المؤسسات العامة 3.4% من إجمالي الودائع المصرفية بنهاية العام 2022. كما انخفضت ودائع الحكومة المركزية والولائية بالمصارف بنهاية العام 2022 بمعدل 70.3% نتيجة لتطبيق قرار وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي المتعلق بتحويل الحسابات الحكومية من المصارف التجارية إلى بنك السودان المركزي، بينما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمعدل 106.4% والقطاع الخاص بمعدل 57.7%.

2.2.2.5 التمويل المصرفي

يشمل التمويل المصرفي إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص والمؤسسات العامة والحكومات الولائية والمحلية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية بواسطة المصارف العاملة بالسودان.

يمثل رصيد التمويل المصرفي حجم التمويل المصرفي القائم الممنوح من المصارف للقطاعات الاقتصادية المختلفة حتى تاريخه ولم يُسدد، بينما يعكس تدفق التمويل المصرفي حجم التمويل الممنوح من المصارف للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة (عام واحد لأغراض هذا التقرير).

1.2.2.2.5 رصيد التمويل المصرفي

يوضح الجدول (5 – 6) إجمالي رصيد التمويل المصرفي الممنوح من المصارف العاملة حسب القطاعات الاقتصادية بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بنهاية عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

القطاع	2021	النسبة الى الإجمالي %	2022	النسبة الى الإجمالي %	معدل التغير%
الزراعة	256,374.2	24.9	418,216.2	23.1	63.1
الصناعة	206,948.9	20.1	415,708.6	23.0	100.9
الصادر	98,083.6	9.5	184,395.6	10.2	88.0
النقل والتخزين	112,610.6	10.9	133,710.3	7.4	18.7
التشييد[1]	60,922.2	5.9	106,889.1	5.9	75.5
التجارة المحلية	42,660.7	4.1	102,621.7	5.7	140.6
الاستيراد	15,931.2	1.5	70,801.7	3.9	344.4
التعدين	31,810.0	3.1	65,563.7	3.6	106.1
المؤسسات المالية غير المصرفية	13,379.2	1.3	19,226.6	1.1	43.7
الحكومة المحلية والولائية	15,166.7	1.5	15,184.8	0.8	0.1
أخرى[2]	177,349.0	17.2	276,673.5	15.3	56.0
إجمالي التمويل	**1,031,236.3**	**100.0**	**1,808,991.8**	**100.0**	**75.4**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

[1] يشتمل على التمويل الموجه لمشاريع التنمية والبنى التحتية.

2 تشمل رصيد التمويل المقدّم من المصارف لقطاع الخدمات غير الواردة في القطاعات المذكورة أعلاه.

ملحوظة: بيانات التمويل لا تشتمل على تمويل الحكومة المركزية.

الشكل (5 – 2)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بنهاية عامي 2021 و 2022

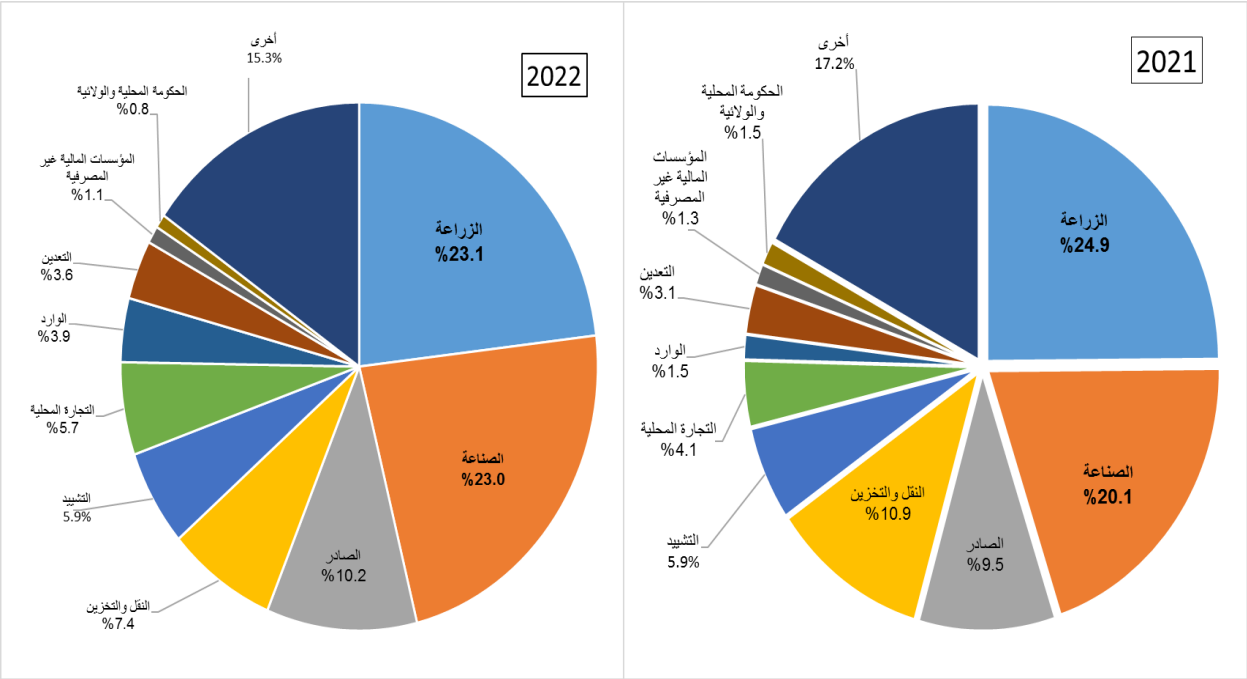

المصدر: بيانات الجدول رقم (5- 6)

ارتفع رصيد التمويل المصرفي الممنوح من قبل المصارف العاملة من 1,031,236.3 مليون جنيه في العام 2021 إلى 1,808,991.8 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 75.4% ؛ وذلك نتيجة لارتفاع رصيد التمويل الممنوح لقطاع الاستيراد بمعدل 344.4%، والتجارة المحلية بمعدل 140.6%، والتعدين بمعدل 106.1%، وكذلك الصناعة بمعدل 100.9%، والصادر بمعدل 88.0%، والتشييد بمعدل 75.5%. تجدر الإشارة إلى أن تمويل القطاعات ذات الأولوية (الزراعة والصناعة والصادر والتعدين) قد مثّل 59.9% من إجمالي التمويل الممنوح. كما مثل رصيد تمويل قطاع النقل والتخزين 7.4% ، والتشييد 5.9%، والتجارة المحلية 5.7%، والاستيراد 3.9%، والقطاعات الأخرى 17.2% من إجمالي رصيد التمويل المصرفي القائم بنهاية العام 2022.

2.2.2.2.5 تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب القطاعات الاقتصادية:-

يوضح الجدول (5 - 7) والشكل (5 – 1) تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب القطاعات الاقتصادية خلال عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 7)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب القطاعات الاقتصادية خلال عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

النشاط	2021*	المساهمة %	2022	المساهمة %	معدل التغير%
الصناعة	223,637.4	20.6	521,407.4	29.7	133.1
الزراعة	303,559.3	28.0	455,340.1	25.9	50.0
الصادر	103,995.5	9.6	222,440.7	12.7	113.9
النقل و التخزين	113,340.4	10.4	101,457.2	5.8	(10.5)
الاستيراد	39,995.5	3.7	96,222.2	5.5	140.6
التجارة المحلية	51,016.5	4.7	70,596.4	4.0	38.4
التشييد والعقارات[1]	69,315.7	6.4	68,908.4	3.9	(0.6)
الطاقة والتعدين[2]	45,586.7	4.2	56,197.3	3.2	23.3
أخرى	134,574.8	12.4	163,440.8	9.3	21.4
المجموع	**1,085,021.8**	**100.0**	**1,756,010.4**	**100.0**	**61.8**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

* بيانات معدلة

1 / يشتمل على التمويل الموجه لمشاريع التنمية والبنى التحتية.

2 / التمويل المقدّم من المصارف لقطاع الخدمات غير الواردة في القطاعات المذكورة أعلاه.

ملحوظة: بيانات التمويل لا تشتمل على تمويل الحكومة المركزية.

شكل (5 - 1)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب القطاعات الاقتصادية خلال عامي 2021 و 2022

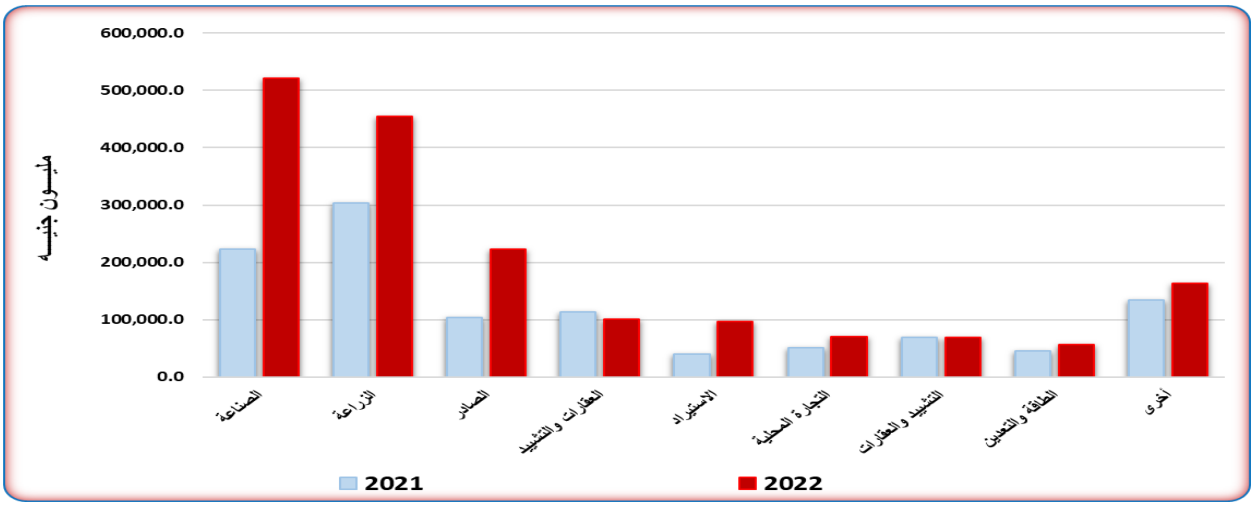

المصدر: بيانات الجدول رقم (5 – 7).

ارتفع تدفق التمويل المصـرفي بالعملة المحلية من 1,085,021.8 مليون جنيه في العام 2021 إلى 1,756,010.4 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 61.8% ، حيث اسـتحوذ قطاع الصـناعة النصـيب الأكبر من إجمالي تدفق التمويل خلال العام 2022 بنسبة مساهمة بلغت 29.7%، يليه القطاع الزراعي بنسبة 25.9 %، وقطاع الصادر بنسبة 12.7%، وقطاع النقل والتخزين

بنسبة 5.8%، قطاع الإستيراد بنسبة 5.5%، وقطاع التجارة المحلية بنسبة 4.0%. اما قطاع العقارات والتشييد فقد حاذ على نسبة 3.9%، والطاقة والتعدين بنسبة 3.2%، بينما ساهمت القطاعات الأخرى بنسبة 9.3% من اجمالي تدفق التمويل الممنوح خلال العام 2022

3.2.2.2.5 تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ:-

يوضح الجدول (5 – 8) تدفق التمويل المصرفي الممنوح بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية في عامي 2021 و 2022. كما يوضح الشكل (5- 2) نسبة المساهمة ومعدل التغير لتدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية خلال عامي 2021 و2022.

جدول (5 – 8)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية خلال عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

الصيغة	2021	المساهمة %	2022	المساهمة %	معدل التغير%
المرابحة	797,091.2	73.5	1,320,743.4	75.2	65.7
المشاركة	86,571.7	8.0	133,667.0	7.6	54.4
المقاولة	29,708.0	2.7	87,127.3	5.0	193.3
السلم	50,458.0	4.7	58,287.9	3.3	15.5
المضاربة	19,538.2	1.8	30,504.2	1.7	56.1
الإجارة	3,867.1	0.4	4,571.2	0.3	18.2
القرض الحسن	3,383.9	0.3	4,290.7	0.3	26.8
الاستصناع	8,993.4	0.8	2,208.3	0.1	(75.4)
أخرى	85,410.4	7.9	114,610.3	6.5	34.2
إجمالي التمويل	**1,085,021.8**	**100.0**	**1,756,010.4**	**100.0**	**61.8**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

ملحوظة: بيانات التمويل لا تشتمل على تمويل الحكومة المركزية.

شكل (5 - 2)

نسبة المساهمة ومعدل التغيرلتدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية خلال عامي 2021 و2022

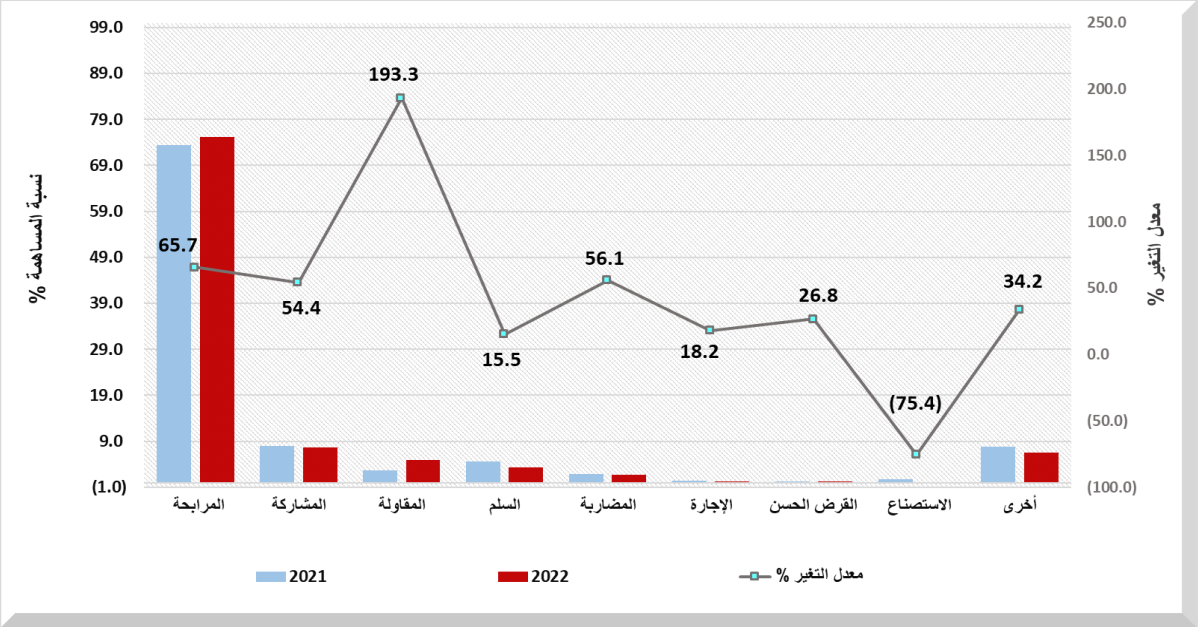

المصدر: بيانات الجدول رقم (5 – 8).

يلاحظ من الشكل (5 - 2) أن التمويل المصرفي الممنوح بصيغة المرابحة مازال يمثل النصيب الأكبر من إجمالي التمويل المصرفي حيث ارتفع بمعدل 65.7% بنهاية العام 2022 وبنسبة مساهمة 75.2% من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح خلال العام 2022. كما ارتفع التمويل بكل من صيغة المشاركة بمعدل 54.4% وبمساهمة 7.6% في العام 2022، والمقاولة بمعدل 193.3% وبمساهمة 5.0%، والسلم بمعدل 15.5% وبمساهمة 3.3%، والمضاربة بمعدل 56.1% وبنسبة مساهمة 1.7%، والإجارة بمعدل 18.2% ومساهمة 0.3%، والقرض الحسن بمعدل 26.8% وبنسبة مساهمة 0.2%. أما التمويل بصيغة الاستصناع فقد انخفض بمعدل 75.4% وبمساهمة 0.1%. بينما شكلت مساهمة الصيغ الأخرى نسبة 6.5% من إجمالي تدفق التمويل المصرفي بمعدل ارتفاع 34.2% بنهاية العام 2022.

1.3.2.5 مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة:-

يهدف بنك السودان المركزي إلى المحافظة على السلامة المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي بتقليل المخاطر الائتمانية عن طريق تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية بما يتواءم مع النظم والمعايير العالمية.

مؤشرات السلامة المالية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل1 تشمل جودة وكفاءة أصول المصارف، ومدى كفاية رأس المال والملاءة المالية للمصارف، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات ربحية الجهاز المصرفي. وتستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار

[1] يلتزم السودان بتطبيق بازل I بكافة مبادئها وإرشاداتها والتي تناولت كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي تهدد عمل المصارف. وفيما يتعلق ببازل II وبازل III فإن المبادئ المطبقة بالسودان تنحصر فقط في الركيزة الأولى والتي تتضمن رأس المال. كما أنه لا يوجد اختلاف في بسط ومقام نسبة كفاية رأس المال؛ وإنما يكمن الاختلاف في طريقة احتساب مقام النسبة (المخاطر)؛ حيث أصبحت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر أكثر واقعية. تضمنت بازل II احتساب المخاطر التشغيلية بالإضافة لمخاطر الائتمان

وكفاءة النظام المالي، وتكمن أهمية هذه المؤشـرات في كونها تأخذ في الاعتبار أهم المخاطر المالية كمخاطر سـعر الصـرف ومخاطر التمويل.

تُعتبر مؤشـرات كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الإئتمانية ومخاطر السـوق والمخاطر التشـغيلية لدى المصارف. ومؤشرات كفاية رأس المال تتضمن نسبة كفاية رأس المال، ونسبة إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل، ونسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة.

وفي المقابل تعتمد مؤشـرات كفاية رأس المال على مدى جودة الأصـول؛ حيث أن مخاطر الإعسـار المالي للمؤسـسـات المالية المصـرفية وغير المصـرفية تكون في أغلبها ناتجة عن نوعية الأصـول، بالإضـافة إلى مدى قدرة المؤسـسـة المالية على تحويل الأصول إلى سيولة . كما أن مخاطر التمويل تؤخذ في الاعتبار عند تقييم جودة الأصول.

تستخدم مؤشرات السيولة لقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وتشمل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. بينما تقيّم مؤشـرات الربحية مدى ربحية المصارف العاملة؛ حيث يدل انخفاض النسبة على وجود تحديات كبيرة تواجهها المصارف؛ بينما يدل ارتفاع النسبة على فعالية السياسات التي انتهجتها المصارف للاستثمار في المحافظ المالية ذات المخاطر الأقل. ومؤشرات الربحية تضم نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية.

ومن أهم مؤشرات قياس درجة السلامة المالية ما يلي :

1.1.3.2.5 مؤشرات كفاية رأس المال:-

أ/ كفاية رأس المال: تعني مدى قدرة المصرف على الاحتفاظ برأس مال مؤهل (رقابي) وقادر على مواجهة المخاطر المصرفية الناتجة عن أصوله (مخاطر التمويل والسوق والتشغيل).

يتم قياس مؤشر كفاية رأس المال عن طريق قسمة رأس المال المؤهل على الأصول المرجحة بالمخاطر ، حيث يتكون بسط النسبة من رأس المال المؤهل والذي يشمل رأس المال الأساسي ورأس المال المساند. حيث يتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع مضافاً إليه علاوة الإصدار، الإحتياطي القانوني، الإحتياطي العام وأي إحتياطيات أخرى مكونة من الأرباح المفصح عنها في قائمة الدخل. أما رأس المال المساند فيتكون من 45% من إحتياطي الأصول الثابتة (إحتياطي رأس المال) وإحتياطي تقييم الأصول والخصوم بالنقد الأجنبي، القروض المساندة المتحصل عليها من المساهمين و1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر أو المخصص العام للتمويل أيهما أقل. ويتكون مقام النسبة من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ومخاطر السوق. وقد أشارت معايير بازل إلى أن الحد الأدنى المسموح به لكفاية رأس المال يجب ألا يقل عن 8%، فيما اتخذت السلطات الرقابية في السودان معايير أكثر صرامة حيث بلغ الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 12%. تناولت بازل III مخاطر السيولة والرفع المالي إلا أن السودان لم يطبق هذه المعايير بعد.

ب/ إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل: يقيس حجم التمويل غير الجيد (التمويل المتعثر) من إجمالي التمويل القائم. ويفسر هذا المؤشر مدى جودة الأصول.

يتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة التمويل المتعثر على إجمالي المحفظة التمويلية ، حيث يتكون بسط النسبة من التمويل الذي تم تصنيفه كتمويل متعثر لمختلف صيغ التمويل (مرابحات، مشاركات، وغيرها) والإعتمادات المستندية المتعثرة وخطابات الضمان المصادرة. بينما يتكون مقام النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية للمصرف متضمنة صيغ التمويل المختلفة بالإضافة إلى التمويل غير المباشر الذي يشتمل على الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل (الصكوك).

ج/ مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة: يعني المبالغ التي يتم استقطاعها من الأرباح بغرض تغطية الخسائر التي قد تنشأ عن التمويل المتعثر والمشكوك في تحصيله، حيث تعكس هذه النسبة مقدرة المصارف على مواجهة مخاطر تعثر التمويل.

يتم قياس مؤشر مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة بقسمة مخصصات التمويل على إجمالي التمويل المتعثر ، حيث يتكون بسط النسبة من المخصصات الفعلية للتمويل المصنف كتمويل متعثر والتي قام المصرف بتكوينها من الأرباح، بينما يتكون مقام النسبة من إجمالي التمويل الذي تم تصنيفه كتمويل متعثر لمختلف صيغ التمويل والإعتمادات المستندية المتعثرة وخطابات الضمان المصادرة.

2.1.3.2.5 مؤشرات السيولة:-

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: يعتبر من أهم مؤشرات السيولة الذي يوضح مدى احتفاظ المصرف بأصول سائلة وأصول قابلة للتسييل بسهولة عند الضرورة؛ مما يمكن المصرف من متابعة موقف السيولة بفعالية خاصةً في حالات الإعسار المالي.

يتم قياس مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بقسمة إجمالي الأصول السائلة على إجمالي أصول المصرف ، ويتكون بسط النسبة من إجمالي الأصول السائلة والتي تتضمن النقدية وما في حكمها، أرصدة الحسابات الجارية طرف البنك المركزي، صافي ودائع إستثمارات المصرف طرف المصارف والأوراق المالية المصدرة بواسطة البنك المركزي أوالدولة. أما مقام النسبة فيتكون من إجمالي أصول المصرف.

3.1.3.2.5 مؤشرات الربحية:-

أ- العائد على الأصول: يُحتسب هذا المؤشر بقسمة صافي الربح قبل استقطاع الضرائب على إجمالي أصول المصرف؛ ويشير إلى قدرة المصارف على تحقيق الأرباح من خلال توظيف أصولها.

ب- العائد على حقوق الملكية: تعني قدرة المصرف على توليد الأرباح من كل وحدة من وحدات حقوق المساهمين (مدى كفاية رأس المال). حيث يدل ارتفاع النسبة على ارتفاع صافي العائد قبل الضريبة ، أو انخفاض رأس المال المستثمر بسبب شراء أصول جديدة أدت إلى انخفاض رأس المال من أجل زيادة القدرة الإنتاجية. بينما يدل انخفاض النسبة على انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال نتيجة بيع بعض الأصول أو إعادة هيكلة رأس المال. وتُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الأرباح قبل استقطاع الضرائب على إجمالي حقوق الملكية.

يوضح الجدول (5 – 9) والشكل (5 – 3) أهم مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 9)

مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بنهاية عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

البيان	2021*	2022	التغير	معدل التغير	المعيار العالمي (1) (%)
كفاية رأس المال (%) :	**7.1**	**8.1**	**1.0**		
رأس المال الرقابي	82,857	138,689	55,832.0	67.4	**12**
الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر	1,173,705	1,710,972	537,267.0	45.8	
إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل (%)	**3.4**	**4.7**	**1.2**		
إجمالي التمويل المتعثر	42,358	100,041	57,683.0	136.2	**6**
إجمالي محفظة التمويل	1,229,759	2,136,776	907,017.0	73.8	
مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة (%) :	**58.5**	**45.0**	**(13.5)**		
مخصصات التمويل	24,785	44,995	20,210.0	81.5	**70-60**
إجمالي التمويل المتعثر	42,358	100,041	57,683.0	136.2	
العائد على الأصول (%) :	**4.9**	**3.8**	**(1.0)**		
صافي العائد قبل الضريبة	194,442	223,488	29,046.0	14.9	**1.25**
إجمالي الأصول	3,990,863	5,805,835	1,814,972.0	45.5	
العائد على حقوق الملكية (%) :	**80.3**	**43.6**	**(36.7)**	**(45.7)**	
صافي العائد قبل الضريبة	194,442	223,488	29,046.0		
حقوق الملكية (رأس المال والإحتياطيات) (2)	242,194	512,655	270,461.0		
الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%) :	**62.0**	**55.6**	**(6.4)**		**40-30**
الأصول السائلة	2,475,343	3,228,639	753,296.0		
إجمالي الأصول	3,990,863	5,805,835	1,814,972.0		

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الرقابة الوقائية.

*بيانات معدلة

1/ المعيار المطبق من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يأخذ في الاعتبار السمات المختلفة للأنظمة الإسلامية .

2/ تشمل بيانات فروع المصارف السودانية داخل وخارج السودان.

(5 – 3)

مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بنهاية كلٍ من عامي 2021 و 2022

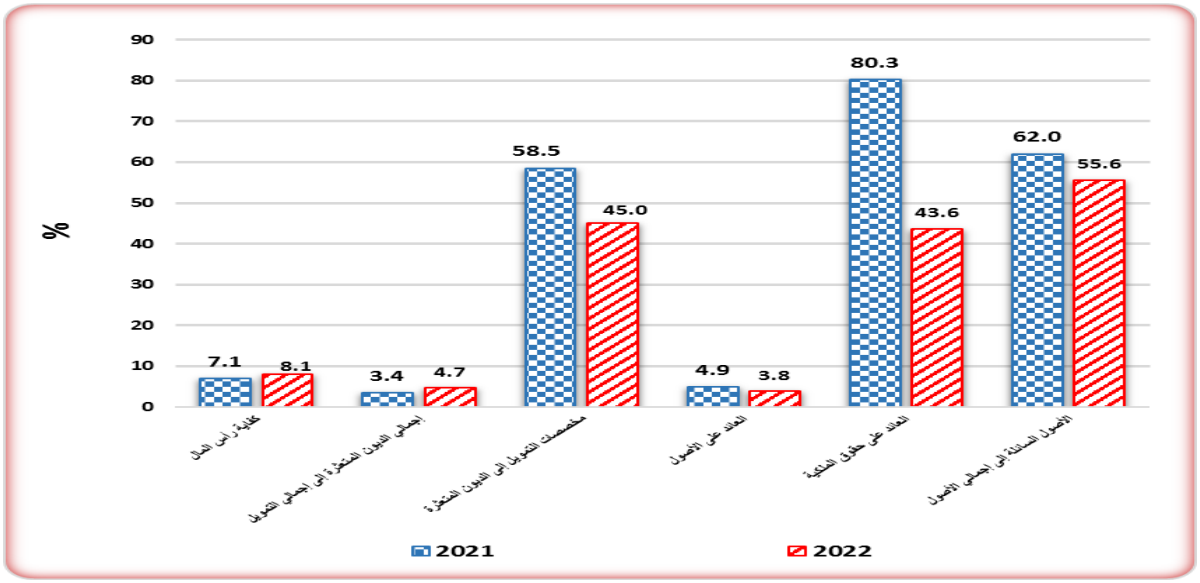

المصدر: بيانات الجدول رقم (5 – 9).

يوضح الجدول (5 – 9) والشكل (5 – 3) أهم مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Financial Services Board (IFSB) على ضوء متطلبات لجنة بازل .

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال من 7.1% في العام 2021 إلى 8.1% في العام 2022 نتيجة لارتفاع رأس المال الرقابي بمعدل 67.4% مقابل ارتفاع الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر بمعدل 45.8%. ولازالت هذه النسبة أقل من النسبة المعيارية والبالغ قدرها 12%.

أما نسبة إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل فقد ارتفعت من 3.4% في العام 2021 إلى 4.7% في العام 2022 نتيجة لارتفاع حجم التمويل المتعثر بمعدل 136.2% مقابل ارتفاع إجمالي محفظة التمويل بمعدل 73.8%. ولا تزال هذه النسبة أيضاً أقل من النسبة المعيارية البالغ قدرها 6%.

كما انخفضت نسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة من 58.5% في العام 2021 إلى 45.0% في العام 2022 نتيجة لارتفاع مخصصات التمويل بمعدل 81.5% مقابل ارتفاع إجمالي التمويل المتعثر بمعدل 136.2 %. ولا زالت بذلك هذه النسبة أقل من المعيار العالمي والذي يتراوح بين (60 % - 70%).

وانخفضت نسبة العائد على أصول الجهاز المصرفي من 4.9% في العام 2021 إلى 3.8% في العام 2022 وذلك بسبب ارتفاع صافي العائد قبل الضريبة بمعدل 14.9% مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 45.5%؛ متخطية بذلك النسبة المعيارية (1.25%).

فيما انخفض العائد على حقوق الملكية من 80.3% في العام 2021 إلى 43.6% في العام 2022 بسبب ارتفاع صافي العائد قبل الضريبة بمعدل 14.9% مقابل ارتفاع إجمالي رأس المال والاحتياطيات (حقوق الملكية) بمعدل 111.7%.

وانخفضت أيضاً نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 62.0% في العام 2021 إلى 55.6% في العام 2022 بما يفوق المعيار العالمي (30- 40)% ؛ بسبب ارتفاع الأصول السائلة بمعدل 30.4% مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 45.5%.

2.3.2.5 مؤشرات الميزانية الموحدة للمصارف:-

تتضمن هذه المؤشرات بعض النسب المرتبطة بمساهمة كل من أموال المودعين وحقوق الملكية في تمويل هيكل رأس مال المصرف؛ وهي :

أ/ نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الخصوم: تعتبر مؤشر لمدى اعتماد المصرف على أموال المودعين. ويتكون بسط النسبة من إجمالي ودائع المصرف والتي تشمل الودائع الجارية والادخارية والاستثمارية والهوامش على خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. ويتكون مقام النسبة من إجمالي الإلتزامات التي تتضمن الودائع بجميع أنواعها والقروض وأي إلتزامات أخرى.

ب/ نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم: تعتبر مؤشراً لمدى مساهمة المودعين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية (المساهمين)، وانخفاض هذه النسبة يشير إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على المودعين. ويتكون بسط النسبة من إجمالي حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار والأرباح المحتجزة والإحتياطيات. ويتكون مقام النسبة من إجمالي الإلتزامات التي تتضمن الودائع بجميع أنواعها والقروض وأي إلتزامات أخرى.

ج/ نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول: تعكس مدى توظيف (استخدام) الأصول في منح التمويل وتوليد الأرباح.

يتكون بسط النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية والتي تتضمن التمويل بجميع الصيغ بالإضافة إلى الأوراق المالية (الصكوك). ويتكون مقام النسبة من إجمالي أصول المصرف.

د/ نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع: وتشير إلى أيّ مدى تم استخدام أموال المودعين في منح التمويل.

يتكون بسط النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية والتي تتضمن التمويل بجميع الصيغ بالإضافة إلى الأوراق المالية (الصكوك). ويتكون مقام النسبة من إجمالي ودائع المصرف الجارية والادخارية والاستثمارية والهوامش على خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

يوضح الجدول (5 – 10) مؤشرات الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 10)

مؤشرات الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

المؤشر	2021	2022	التغير	معدل التغير %
1. إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم (%) :	**59.3**	**60.5**	**1.2**	
إجمالي الودائع	2,084,779.0	3,229,385.7	1,144,606.7	**54.9**
إجمالي الخصوم	3,518,274.8	5,334,554.8	1,816,280.0	**51.6**
2. رأس المال والاحتياطيات / إجمالي الخصوم (%) :	**6.9**	**9.1**	**2.2**	
رأس المال والاحتياطيات	241,939.9	486,819.8	244,880.0	**101.2**
إجمالي الخصوم	3,518,274.8	5,334,554.8	1,816,280.0	**51.6**
3. إجمالي التمويل / إجمالي الأصول (%) :	**29.3**	**33.9**	**4.6**	
إجمالي التمويل	1,031,236.0	1,808,997.6	777,761.6	**75.4**
إجمالي الأصول	3,518,274.8	5,334,554.8	1,816,280.0	**51.6**
4. إجمالي التمويل / إجمالي الودائع (%) :	**49.5**	**56.0**	**6.5**	
إجمالي التمويل	1,031,236.0	1,808,997.6	777,761.6	**75.4**
إجمالي الودائع	2,084,779.0	3,229,385.7	1,144,606.7	**54.9**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء.

يتضح من الجدول (5 - 10) انخفاض نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الخصوم من 59.3% بنهاية العام 2021 إلى 60.5% بنهاية العام 2022؛ والناتج عن ارتفاع إجمالي الودائع بمعدل 54.9% مقابل ارتفاع إجمالي الخصوم بمعدل 51.6%.

بينما ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم من 6.9% في العام 2021 إلى 9.1% في العام 2022؛ بسبب ارتفاع رأس المال والاحتياطيات بمعدل 101.2% مقابل ارتفاع إجمالي الخصوم بمعدل 51.6%.

كذلك ارتفعت نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول من 29.3% في العام 2021 إلى 33.9% في العام 2022 ؛ نتيجة لارتفاع إجمالي التمويل بمعدل 75.4% مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 51.6% .

كما ارتفعت نسبة إجمالي التمويل المصرفي إلى إجمالي الودائع من 49.5% في العام 2021 إلى 56.0% في العام 2022 نتيجة لارتفاع إجمالي التمويل بمعدل 75.4% مقابل ارتفاع إجمالي الودائع بمعدل 54.9%.

4.2.5 التمويل الأصغر

ارتفع عدد عملاء التمويل الأصغر النشطين بالمصارف والمؤسسات من 584,161 عميل بنهاية العام 2021م إلى 633,015 عميل بنهاية العام 2022م بمعدل 8.4% ؛ ويرجع ذلك إلى منح الترخيص بمزاولة النشاط لعدد من مؤسسات التمويل الأصغر الجديدة ، وارتفاع حجم المحفظة التمويلية، وفتح بعض المصارف لنوافذ للتمويل الأصغر.

1.4.2.5 التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف:

استمر بنك السودان المركزي في تطبيق سياساته الرامية لتوظيف نسبة لاتقل عن 12% من المحفظة التمويلية الكلية المُنفذة خلال العام 2022م لكل مصرف للتمويل الأصغر سواء بالتمويل المباشر لعملائها أوالتمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية أوعبر المحافظ المشتركة .

يوضح الجدول (5 – 11) حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 11)

حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

البيان	2021*	2022	معدل التغير%
إجمالي التمويل المصرفي	1,229,759.2	1,845,242.5	50.0
حجم التمويل الأصغر المستهدف حسب السياسة[1]	147,571.1	221,429.1	50.0
حجم التمويل الأصغر بالجملة الفعلي بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر	11,451.5	43,492.7	279.8
حجم التمويل الأصغر والصغير الفعلي المباشر للعملاء بواسطة المصارف	61,994.7	131,367.0	111.9
نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل الأصغر المستهدف (%)	**49.8**	**79.0**	
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي (%)	**6.0**	**9.5**	

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر وإدارة الإحصاء.

* بيانات معدلة

1) استهدفت سياسات بنك السودان المركزي توظيف نسبة 12% كحد أدنى من إجمالي المحفظة التمويلية في عامي 2021 و 2022.

ارتفع حجم التمويل الأصغر الفعلي بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر من 11,451.5 مليون جنيه في العام 2021 إلى 43,492.7 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 279.8% ؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم المحافظ التمويلية لعدد من شركات ومؤسسات التمويل الأصغر بفضل جهود الإصلاح التي تبنتها وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي. وارتفع حجم التمويل الأصغر والصغير المباشر للعملاء بواسطة المصارف من 61,994.7 مليون جنيه في العام 2021 إلى 131,367.0 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 111.9% ؛ ويرجع ذلك إلى سياسة الإقناع الأدبي والرقابة اللصيقة من قبل وحدة التمويل الأصغر تجاه المصارف العاملة للالتزام بتنفيذ النسبة المستهدفة من المحفظة التمويلية (12%) وفقاً للضوابط المنظمة. كما يلاحظ ارتفاع نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل الأصغر المستهدف من 49.8% بنهاية العام 2021 إلى 79.0% بنهاية العام 2022 بهدف الوصول إلى النسبة المستهدفة. وكذلك ارتفعت نسبة الأداء الفعلي للتمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي من 6.0% في العام 2021 إلى 9.5% في العام 2022.

يوضح الشكل (5 – 4) حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية عامي 2021 و2022.

شكل (5 – 4)

حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية كلٍ من عامي 2021 و2022

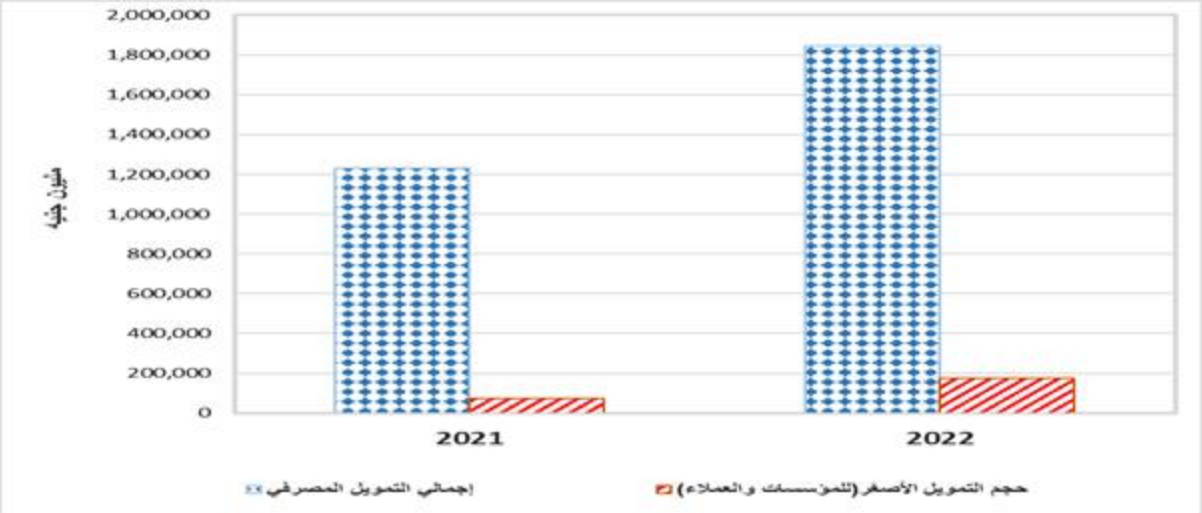

2.4.2.5 التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر: -

ارتفع عدد مؤسسات وشركات التمويل الأصغر من 48 مؤسسة بنهاية العام 2021م إلى 51 مؤسسة بنهاية العام 2022م نتيجة لحصول 3 مؤسسات إضافية على الترخيص بمزاولة العمل. كما ارتفع رأس المال العامل في 9 مؤسسات.

يوضح الجدول (5 – 12) مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 12)

مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بنهاية عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

المصدر	2021*	النسبة إلى الإجمالي %	2022	النسبة إلى الإجمالي %	معدل التغير%
بنك السودان المركزي	437.0	3.4	0.0	0.0	(100.0)
صندوق الإنماء العربي	504.4	4.0	664.4	1.5	31.7
المصارف	11,451.5	90.3	43,492.7	97.7	279.8
الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية - جدة	288.0	2.3	340.0	0.8	18.1
الإجمالي	**12,680.9**	**100.0**	**44,497.1**	**100.0**	**250.9**

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر.

*بيانات معدلة

ملحوظة: تم خروج بنك السودان المركزي من عملية تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في العام 2022.

ارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر من 12,680.9 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 44,497.1 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 250.9% ؛ ويُعزى ذلك لارتفاع حجم التمويل بالجملة المُقدم من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر وارتفاع متوسط القرض الممنوح للعملاء إثر قرار رفع سقف التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية من

400,000 جنيه في العام 2021 إلى 1,500,000 جنيه في العام 2022[1] بمعدل 275.0% . حيث ساهم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنسبة 97.7% من إجمالي التمويل الأصغر الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر بينما بلغت مساهمة صندوق الإنماء العربي والشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية-جدة نسبة 1.5% و 0.8% على التوالي.

يوضح الشكل (5 – 5) نسب مساهمة مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر خلال عامي 2021 و2022.

شكل رقم (5 – 5)

نسب مساهمة مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر خلال عامي 2021 و2022

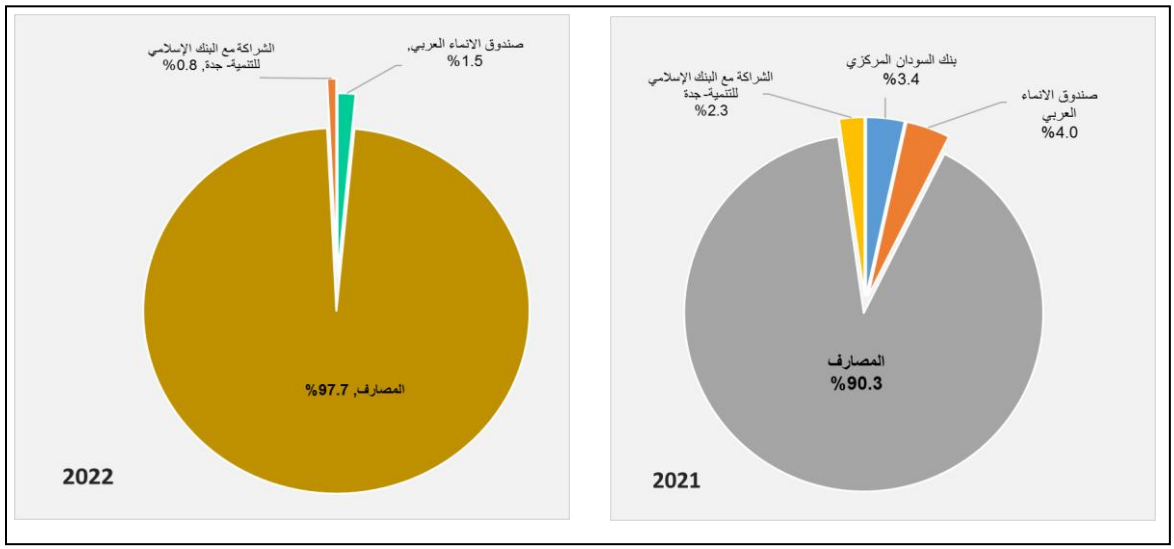

المصدر: بيانات الجدول رقم (5 – 12).

ارتفع إجمالي التمويل الأصغر الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر بمعدل 250.9% في العام 2022 مقارنة بمعدل 402.1% في العام 2021، حيث ارتفع إجمالي التمويل الممنوح من قبل المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر من 11,451.5 مليون جنيه في العام 2021 إلى 43,492.7 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 279.8% . كما ارتفع إجمالي التمويل الممنوح من قبل صندوق الإنماء العربي من 504.4 مليون جنيه في العام 2021 إلى 664.4 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 31.7%، وأيضاً ارتفع حجم التمويل المقدم من قبل الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية– جدة من 288.0 مليون جنيه في العام 2021 إلى 340.0 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 18.1%.

يوضح الجدول (5 – 13) حجم التمويل الأصغر المتعثر في مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف بنهاية عامي 2021 و 2022.

[1] منشور رقم (2/2021) ومنشور رقم (5/2022) لبنك السودان المركزي.

جدول (5 – 13)

حجم التمويل الأصغر المتعثر في مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف بنهاية عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

مصدر التمويل	2021	المساهمة %	2022	المساهمة %	معدل التغير%
(1) المؤسسات:					
التمويل الأصغر القائم	11,704.7	15.9	48,453.6	26.9	**314.0**
التمويل الأصغر المتعثر	1,116.8	34.1	1,376.8	51.0	**23.3**
نسبة التعثر بالمؤسسات (%)	**9.5**		**2.8**		
(2) المصارف:					
التمويل الأصغر القائم	61,994.7	84.1	131,367.0	73.1	**111.9**
التمويل الأصغر المتعثر	2,156.8	65.9	1,322.2	49.0	**(38.7)**
نسبة التعثر بالمصارف (%)	**3.5**		**1.0**		
(3) الإجمالي:					
التمويل الأصغر القائم	73,699.4		179,820.6		**144.0**
التمويل الأصغر المتعثر	3,273.6		2,699.0		**(17.6)**
نسبة تعثر التمويل الأصغر (%)	**4.4**		**1.5**		

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر.

انخفضت نسبة تعثر التمويل الأصغر من 4.4% في العام 2021 إلى 1.5% في العام 2022؛ بسبب انخفاض نسبة التعثر بمؤسسات التمويل الأصغر من 9.5% في العام 2021 إلى 2.8% في العام 2022 وأيضاً إنخفضت نسبة التعثر بالمصارف من 3.5% في العام 2021 إلى 1.0% في العام 2022.

5.2.5 وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني

يتمثل نشاط وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني في توفير المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني (Credit Scoring) لعملاء المصارف، وشركات الإجارة ومؤسسات التمويل الأصغر، وذلك من خلال جمع البيانات الديموغرافية للعملاء، وبيانات الأطراف ذات العلاقة، والبيانات المالية ومن ثم تحليلها ووضعها في شكل تقارير ائتمانية. مما يساعد بنك السودان المركزي، والمصارف، وشركات الإجارة ومؤسسات التمويل الأصغر على تقييم الجدارة الائتمانية creditworthiness للعملاء. كما أنها تساعد الجهات المانحة للتمويل على تحديد المخاطر المحتملة والمتمثلة في عدم الالتزام بالسداد (التعثر). وتوفر الوكالة معلومات تساعد في تقييم إمكانية حصول العملاء على عمليات تمويلية جديدة وذلك بناءً على دراسة السلوك التاريخي للعملاء في السداد إضافة إلى توفير معلومات عن عملاء القائمة السوداء بقاعدة بيانات الوكالة.

وفي سياق متصل تقوم الوكالة بتوفير تقارير رقابية للإدارات المعنية ببنك السودان المركزي. الجدير بالذكر أن الوكالة قد ظلت تساهم في عقد ندوات وورش عمل بغرض نشر ثقافة الاستعلام الائتماني بالإضافة إلى توسيع دائرة الاستفادة من

بيانات الاستعلام والتصنيف الائتماني، مع العمل على تحسين المعلومات الائتمانية وفقاً لمعايير الجودة العالمية والتي تقوم على مبدأ تنويع وزيادة مصادر البيانات.

وفيما يلي استعراض لأداء الوكالة خلال العام 2022 .

1.5.2.5 الرمز الائتماني للعملاء: -

يوضح الجدول (5 – 14) موقف إصدار الرمز الائتماني للعملاء بنهاية عامي 2021 و2022.

جدول (5 – 14)

موقف إصدار الرمز الائتماني للعملاء بنهاية عامي 2021 و 2022

البيان	2021*	2022	معدل التغير%
أفراد	1,931,258	2,304,909	19.3
شركات	37,001	41,737	12.8
منظمات[1]	37,457	41,260	10.2
المجموع	**2,005,716**	**2,387,906**	**19.1**

المصدر: وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

* بيانات معدلة

1 تضم المنظمات أيّ تجمع ليس له رقم ضريبي و/أو سجل تجاري (مثل المنظمات الطوعية، والوزارات، والجمعيات التعاونية، والمساجد، والنوادي، ولجان الخدمات بالأحياء، والنقابات).

يتضح من الجدول (5 – 14) ارتفاع عدد الرموز الائتمانية الممنوحة بواسطة الوكالة من 2,005,716 رمز بنهاية العام 2021 إلى 2,387,906 رمز بنهاية العام 2022 بمعدل 19.1%.

2.5.2.5 الاستعلام الائتماني عن العملاء: -

تقدم وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني خدمة الاستعلام الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى ومؤسسات التمويل الأصغر.

ويوضح الجدول (5 - 15) عدد مرات الاستعلام الائتماني للعملاء خلال عامي 2021 و 2022

جدول (5 – 15)

عدد مرات الاستعلام عن الرمز الائتماني للعملاء خلال عامي 2021 و 2022

البيان	2021	2022	معدل التغير%
أفراد	3,221,517	3,601,359	11.8
شركات	185,427	210,368	13.5
منظمات	42,383	46,748	10.3
المجموع	**3,449,327**	**3,858,475**	**11.9**

المصدر: وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

يلاحظ من الجدول (5 – 15) ارتفاع عدد مرات الاستعلام الائتماني عن عملاء المصارف من 3,449,327 مرة خلال العام 2021 إلى 3,858,475 مرة خلال العام 2022 بمعدل 11.9% .

6.2.5 شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المحدودة EBS

تم إنشاء شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية Electronic Banking Services (EBS) في العام 1999م ، وباشرت نشاطها في مايو 2000م كشركة مساهمة خاصة بين بنك السودان المركزي والشركة السودانية للإتصالات وإتحاد المصارف السوداني ؛ بهدف تطوير نظام المقاصة الإلكترونية التي توفر خدمة الربط بين المصارف السودانية وبنك السودان المركزي، ونظام التسويات الآنية1 (سراج2).

ساهمت الشركة في دفع عجلة التقنية المصرفية بالبلاد، من خلال تطوير نظم الدفع الإلكترونية المتمثلة في الدفعيات الإلكترونية الخارجية من خلال تسهيل استخدام نظام سويفت3 ، بالإضافة إلى الدفعيات الإلكترونية الأخرى من خلال كافة وسائل الدفع الإلكتروني؛ وهي ماكينات الصرف الآلي، والبطاقات المصرفية، ونقاط البيع، وبطاقات المحفظة الإلكترونية.

ويوضح الجدول (5 – 16) عدد وسائل الدفع الإلكتروني بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 16)

عدد وسائل الدفع الإلكتروني بنهاية عامي 2021 و 2022

البيان	2021*	2022	معدل التغير%
ماكينات الصرف الآلي	1,523	1,504	(1.2)
البطاقات المصرفية[1]	1,993,338	2,083,946	4.5
نقاط البيع	44,846	58,091	29.5
بطاقات المحفظة الإلكترونية	1,195,143	1,236,639	3.5

المصدر: بنك السودان المركزي- الإدارة العامة للتقنية المصرفية ونظم الدفع.

*بيانات معدلة

1 البطاقات المصرفية سارية المفعول.

انخفض عدد ماكينات الصرف الآلي من 1,523 ماكينة في العام 2021 إلى 1,504 ماكينة في العام 2022 بمعدل 1.2% ، بينما ارتفع عدد البطاقات المصرفية سارية المفعول من 1,993,338 بطاقة في العام 2021 إلى 2,083,946 بطاقة في العام 2022 بمعدل 4.5%. أما نقاط البيع فقد ارتفع عددها من 44,846 نقطة في العام 2021 إلى 58,091 نقطة في العام 2022 بمعدل 29.5% ، كما ارتفع عدد بطاقات المحفظة الإلكترونية من 1,195,143 بطاقة في العام 2021 إلى 1,236,639 بطاقة في العام 2022 بمعدل 3.5%.

يوضح الجدول (5 – 17) عدد المعاملات المصرفية الإلكترونية خلال عامي 2021 و 2022.

[1] Real Time Gross Settlement (RTGS) .

[2] Sudanese Inter-bank Real time Gross Settlement (SIRG) .

[3] Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (SWIFT) .

جدول (5 – 17)

عدد المعاملات المصرفية الإلكترونية خلال عامي 2021 و 2022

العام	المعاملات الخارجية (سويفت)[1]		المعاملات بالبطاقة المصرفية**
	الرسائل الصادرة	الرسائل الواردة	
2021*	90,840	211,639	158,623
2022	94,114	232,735	773,245
معدل التغير%	**3.6**	**10.0**	**387.5**

المصدر: بنك السودان المركزي- الإدارة العامة للتقنية المصرفية ونظم الدفع.

*بيانات معدلة

** تشمل بيانات المحول القومي للقيود والمحولات الخاصة.

يبين الجدول (5 – 17) ارتفاع عدد الرسائل الخارجية الصادرة عبر نظام سويفت من 90,840 رسالة خلال العام 2021 إلى 94,114 رسالة خلال العام 2022 بمعدل 3.6%، بينما ارتفع عدد الرسائل الخارجية الواردة من 211,639 رسالة إلى 232,735 رسالة بمعدل 10.0% . كما ارتفعت المعاملات بالبطاقة المصرفية من 158,623 مليون معاملة خلال العام 2021 إلى 773,245 مليون معاملة خلال العام 2022 بمعدل 387.5% .

3.5 المؤسسات المالية غير المصرفية

تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية شركات الصرافة والتحاويل المالية، وشركة السودان للخدمات المالية المحدودة، وشركة ترويج للاستثمار المالي، وصندوق ضمان الودائع المصرفية، وسوق الخرطوم للأوراق المالية، وشركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، وصندوق إدارة السيولة بين المصارف، ووكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير)، ووكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الأصغر.

1.3.5 شركات الصر افة والتحاويل المالية وشركات الإجارة

يوضح الجدول (5 – 18) عدد شركات الصرافة والتحاويل المالية والإجارة بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 18)

عدد شركات الصر افة والتحاويل المالية والإجارة بنهاية عامي 2021 و 2022

البيان	2021*	2022
شركات الصرافة	19	18
شركات التحاويل المالية	16	18
- خارجية	9	10
- داخلية	7	8
شركات الإجارة	2	2

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة المؤسسات المالية.

* بيانات معدلة

[1] تستخدم كافة المصارف العاملة في السودان ، وبنك السودان المركزي شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية EBS للربط الكترونيا مع شبكة سويفت العالمية عدا مصرفين (بنك الأسرة، وبنك آيفوري)، كما تستخدم بعض فروع المصارف الأجنبية (مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، ومصرف قطر الوطني ، وبنك أبوظبي الإسلامي، وبنك بيبلوس، وبنك زراعات كاتليم) شبكة سويفت العالمية عبر الربط مع رئاساتها بالخارج . كما أن هنالك بعض المصارف التي قامت بتحويل الربط بالخارج مباشرةً مع شبكة سويفت بدلاً عن ربطها عبر شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية وهي البنك العربي السوداني وبنك الخرطوم .

انخفض عدد شركات الصرافة من 19 شركة في العام 2021 الى 18 شركة في العام 2022 منها خمس شركات متوقفة عن العمل ، فيما ظل عدد شركات الإجارة ثابتاً كما كان في العام 2021، بينما ارتفع عدد شركات التحاويل المالية من 16 شركة إلى 18 شركة تضم شركة تحاويل داخلية واحدة متوقفة عن العمل.

2.3.5 موارد واستخدامات شركات الصر افة

يوضح الجدول (5 – 19) إجمالي موارد واستخدامات شركات الصرافة خلال عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 19)

موارد واستخدامات شركات الصر افة خلال عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

البيان	2021*	2022	معدل التغير%
إجمالي الموارد	173.7	120.9	(30.4)
إجمالي الاستخدامات**	51.4	59.3	15.4

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة السياسات.

*بيانات معدلة

** بلغت مشتريات بنك السودان المركزي 33.2 مليون دولار بنهاية العام 2022م مقارنة بمبلغ 79.9 مليون دولار بنهاية العام 2021م بمعدل انخفاض 58.4% .

انخفض إجمالي موارد شركات الصرافة من 173.7 مليون دولار بنهاية العام 2021 إلى 120.9 مليون دولار بنهاية العام 2022 بمعدل 30.4 %. بينما ارتفع إجمالي الاستخدامات من 51.4 مليون دولار في العام 2021 إلى 59.3 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 15.4%.

يوضح الجدول (5 – 20) تفاصيل موارد شركات الصرافة في عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 20)

تفاصيل موارد شركات الصر افة في عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

العام	تحاويل واردة[1]	نقداً (عبر الكاونتر)[2]	تحاويل مستلمة بالنقد الأجنبي[3]	أخرى[4]	المجموع
2021*	93.6	54.3	22.9	2.9	173.7
2022	53.7	24.0	36.7	6.5	120.9
التغير%	(42.6)	(55.8)	60.3	124.1	(30.4)

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة السياسات.

*بيانات معدلة.

1 تحاويل تم بيعها للصرافة .

2 هي المبالغ من النقد الأجنبي التي تم بيعها للصرافة نقداً.

3 عبارة عن مبالغ التحاويل التي ترد للصرافة من الخارج و يتم تسليمها للمستفيدين نقداً بالعملة الأجنبية بحيث لا تُضمن في مشترياتها. وفي العام 2021م تم تعديل منشور بنك السودان 2021/5 بحيث يتم استبعاد هذا البند من موارد شركات الصرافة خلال الفترة من 21 فبراير وحتى نهاية أغسطس من العام 2021م باعتباره تدفق وليس رصيد فترة.

4 تمثل تحاويل الاجانب، رسوم إعاشة الطلاب، رسوم التسجيل والاشتراكات الخارجية، رسوم تسجيل العلامات التجارية وفروقات إعادة تقييم العملات بالنقد الأجنبي.

انخفضت التحاويل الواردة للصرافات من 93.6 مليون دولار في العام 2021 إلى 53.7 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 42.6%، كما انخفض بند التوريد النقدي (عبر الكاونتر) من 54.3 مليون دولار في العام 2021 إلى 24.0 مليون دولار في العام 2022 أي بمعدل 55.8% . بينما ارتفعت التحاويل المستلمة بالنقد الأجنبي من 22.9 مليون دولار في العام 2021 إلى 36.7 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 60.3%.

بلغت مساهمة الارتفاع في بند السفر والعلاج نسبة 79.7% من إجمالي الارتفاع في استخدامات موارد شركات الصرافة؛ بينما ساهم الارتفاع في بند التحاويل المدفوعة بالنقد الأجنبي بنسبة 184.8% من إجمالي الارتفاع في استخدامات الموارد.

يوضح الجدول (5 –21) تفاصيل استخدامات شركات الصرافة بنهاية عامي 2021 و2022.

جدول (5 – 21)

تفاصيل استخدامات شركات الصر افة بنهاية عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

العام	سفروعلاج	تحاويل صادرة	تحاويل مدفوعة بالنقد الأجنبي[1]	أخرى[2]	المجموع
2021	3.5	9.6	23.6	14.7	51.4
2022	9.8	3.4	38.2	7.9	59.3
التغير%	**180.0**	**(64.6)**	**61.9**	**(46.3)**	**15.4**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة السياسات.

1 / عبارة عن التحاويل المدفوعة من قبل شركات الصرافة والتي لا تُضمَّن في مبيعاتها من النقد الأجنبي. وفي العام 2021م تم تعديل منشور بنك السودان 2021/5 حيث أنه تم استبعاد هذا البند من استخدامات شركات الصرافة خلال الفترة من 21 فبراير وحتى نهاية أغسطس من العام 2021م باعتباره تدفق وليس رصيداً.

2/ تمثل تحاويل الأجانب، رسوم إعاشة الطلاب، رسوم التسجيل والاشتراكات الخارجية، رسوم تسجيل العلامات التجارية وفروقات إعادة تقييم العملات بالنقد الأجنبي.

ارتفع إجمالي الاستخدامات من 51.4 مليون دولار في العام 2021 إلى 59.3 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 15.4%، حيث ارتفع استخدام النقد الأجنبي بغرض السفر والعلاج من 3.5 مليون دولار في العام 2021 إلى 9.8 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 180.0%. بينما انخفضت التحاويل الصادرة من 9.6 مليون دولار في العام 2021 إلى 3.4 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 64.6%، وارتفعت التحاويل المدفوعة بالنقد الأجنبي من 23.6 مليون دولار في العام 2021 إلى 38.2 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 61.9%.

2.3.5 شركة السودان للخدمات المالية المحدودة

هي شركة مملوكة لبنك السودان المركزي بنسبة 99% ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بنسبة 1%، تم انشاؤها في العام 1998م وتم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات وفق قانون الشركات لعام 1925م. تعمل هذه الشركة كمدير للصناديق الاستثمارية التي على أساسها يتم- إصدار السندات المالية المختلفة فيما يعرف بـ " الشركة ذات الأغراض الخاصة Special Purposes Vechile (SPV) ". حيث استحدث بنك السودان المركزي بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي عدداً من الأوراق المالية التي تتماشى مع النظام المصرفي الإسلامي كبدائل لعمليات السوق المفتوحة التقليدية Open Market Operations (OMOs) ؛ وذلك بغرض إدارة السيولة وتوفير موارد حقيقية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة . تعمل شركة السودان

للخدمات المالية كوسيط مالي بين الجهات المصدرة للسندات السيادية (شمم[1]، وشهامة، وصرح، وشهاب، وشامة، وشاشة، وبريق) وبين الجهات الحاملة لهذه السندات؛ أي أنها تتولى عملية الاكتتاب (الإصدار) لهذه السندات وسداد الأرباح لحملة السندات سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وذلك إنابةً عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أو بنك السودان المركزي (شمم، شهاب).

واصلت الشركة خلال العام 2022 تنظيم المزادات في السوق الأولية للأوراق المالية وذلك عن طريق بيع شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح) والأوراق المالية الأخرى. فيما يلي تفاصيل الأوراق المالية التي تديرها الشركة.

يوضح الجدول (5 – 22) إجمالي مبيعات الشهادات الحكومية بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 22)

إجمالي مبيعات الشهادات الحكومية بنهاية عامي 2021 و 2022

البيان	2021*			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	نسبة المساهمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	نسبة المساهمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)	76,853,522	38,426.8	87.2	75,495,781	37,748.0	87.0	(1.8)	(1.8)
شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)	14,823,543	1,482.4	3.4	14,823,543	1,482.4	3.4	0.0	0.0
شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)	3,784,000	1,892.0	4.3	3,784,000	1,892.0	4.4	0.0	0.0
شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)	4,485,259	2,242.6	5.1	4,485,259	2,242.6	5.2	0.0	0.0
الإجمالي	**99,946,324**	**44,043.8**	**100.0**	**98,588,583**	**43,365**	**100.0**	**(1.4)**	**(1.5)**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

*بيانات معدلة.

انخفض إجمالي عدد الشهادات الحكومية المبيعة من 99,946,324 شهادة في العام 2021 إلى 98,588,583 شهادة في العام 2022 بمعدل 1.4%، كما انخفضت قيمة الشهادات المبيعة من 44,043.8 مليون جنيه في العام 2021 إلى 43,365 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 1.5%، وذلك نسبة لإنخفاض عدد شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) من 76,853,522 شهادة في العام 2021 إلى 75,495,781 شهادة في العام 2022 بمعدل انخفاض 1.8%.

وتشمل الشهادات الحكومية الآتي :-

[1] تمت تصفيتها في العام 2005.

1.2.3.5 شهادات مشاركة الحكومة (شهامة)

وهي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي نيابةً عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية. وهي شهادات قصيرة الأجل مدتها عام.

وتهدف شهادات شهامة إلى استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، وتوفير أداة لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الموازنة العامة (تمكين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من الإستدانة من موارد مالية حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الإستدانة من بنك السودان المركزي)، وتطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية، وتحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكوّن الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءةً وذات أداء مالي وإداري عالٍ. ويتحدد العائد على الشهادات وفق الأداء المالي لمكوّن الشراكة ومعدل التضخم السائد. وعلاوةً على ذلك تُقبل هذه الشهادات كضمان من الدرجة الأولى مقابل التمويل الممنوح من المصارف.

يوضح الجدول (5 – 23) مبيعات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 23)

مبيعات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) بنهاية عامي 2021 و 2022

الجهة	2021*			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	8,000	4.0	0.01	8,000	4.0	0.01	0.0	0.0
المصارف	44,521,216	22,260.6	57.93	47,778,644	23,889.3	63.29	7.3	7.3
الشركات والصناديق	23,723,758	11,861.9	30.87	22,063,443	11,031.7	29.22	(7.0)	(7.0)
الجمهور	8,600,548	4,300.3	11.19	5,645,694	2,822.8	7.48	(34.4)	(34.4)
الإجمالي	**76,853,522**	**38,426.8**	**100.00**	**75,495,781**	**37,747.8**	**100.00**	**(1.8)**	**(1.8)**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

*بيانات معدلة

انخفض عدد شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) المبيعة من 76,853,522 شهادة بقيمة 38,426.8 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 75,495,781 شهادة بقيمة 37,747.8 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 1.8% . ويُلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الجمهور (باعتباره الجهة المستهدفة لتمويل عجز الموازنة) من 11.19% بنهاية العام 2021 إلى 7.48% بنهاية العام 2022. وكذلك انخفضت مساهمة الشركات والصناديق من 30.87% بنهاية العام 2021 إلى 29.22% بنهاية العام 2022؛ ويرجع ذلك إلى ضعف حجم الإصدارات (الاكتتاب) الجديدة.

يوضح الجدول (5 - 24) إصدارات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) لعامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 24)

إصدارات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) لعامي 2021 و 2022

البيان	2021		2022		معدل التغير%	
	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)	عدد الشهادات	القيمة
الاكتتاب	15,965,800	7,982.9	9,727,600	4,863.8	(39.1)	(39.1)
التجديدات	60,956,400	30,478.2	65,768,200	32,884.1	7.9	7.9
التصفيات	8,609,800	4,304.9	11,085,200	5,542.6	28.8	28.8
صافي إصدارات الشهادات	68,312,400	34,156.2	64,410,600	32,205.3	(5.7)	(5.7)
متوسط الأرباح%	19.5		20.0		2.6	

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

يتضح من الجدول (5 – 24) انخفاض حجم الاكتتاب في شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) بمعدل 39.1% في العام 2022 مقارنة بمعدل انخفاض 23.9% في العام السابق 2021، بينما ارتفعت التجديدات بمعدل 7.9% في العام 2022 مقارنة بمعدل 7.5% في العام 2021. كما ارتفعت التصفيات بمعدل 28.8% بنهاية العام 2022م، كذلك إنخفض صافي إصدار الشهادات بمعدل 5.7% بنهاية العام 2022.

يوضح الجدول (5 - 25) نسبة الأرباح الموزعة على شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) خلال العام 2022.

جدول (5 – 25)

نسب الأرباح الموزعة على شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) خلال العام 2022

الربع من العام 2022	تاريخ الإصدار	نسبة الأرباح (%)
الربع الأول	2021/01/01	19.6
الربع الثاني	2021/04/01	20.3
الربع الثالث	2021/07/01	20.7
الربع الرابع	2021/10/01	19.4

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

يتضح من الجدول (5 - 25) ارتفاع متوسط نسب الأرباح الموزعة على شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) من 19.5% في العام 2021 إلى 20.0% في العام 2022 بمعدل 2.6%.

2.2.3.5 صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

بدأ العمل بإصدار هذه الصكوك بواسطة شركة السودان للخدمات المالية في العام 2003م بناءاً على صيغة المضاربة ، ويتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر الشركة وشركات الوساطة المالية المعتمدة. ويتراوح أجل هذه الشهادات ما بين 2 – 6 سنوات.

تهدف صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) إلى تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، وإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يُعرف بعمليات السوق المفتوحة، وتطوير أسواق رأس المال المحلية ، وتوظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة ، وتقليل الآثار التضخمية.

يوضح الجدول (5 – 26) مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 26)

مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) بنهاية عامي 2021 و 2022

الجهة	2021			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	2,611,036	261.1	17.6	2,611,036	261.0	17.6	0.0	0.0
المصارف	4,497,967	449.8	30.3	2,984,930	298.5	20.1	(33.6)	(33.6)
الشركات والصناديق	5,669,579	566.9	38.3	5,458,279	545.8	36.8	(3.7)	(3.7)
الجمهور	1,486,260	148.6	10.0	2,681,551	268.2	18.1	80.4	80.5
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	558,701	55.9	3.8	1,087,747	108.8	7.4	94.7	94.6
الإجمالي	14,823,543	1,482.3	100.0	14,823,543	1,482.3	100.0	0.0	0.0

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

يتضح من الجدول (5 – 26) أن إجمالي عدد صكوك صرح المبيعة ظل كما هو دون تغيير حيث بلغ 14,823,543 صك بقيمة 1,482.3 مليون جنيه بنهاية كل من عامي 2021 و2022. وقد ارتفع عدد الصكوك المبيعة للجمهور من 1,486,260 صك بقيمة 148.6 مليون جنيه في العام 2021 إلى 2,681,551 صك بقيمة 268.2 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 80.5%، وكذلك ارتفعت الشهادات المبيعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من 558,701 صك بقيمة 55.9 مليون جنيه في العام 2021 إلى 1,087,747 صك بقيمة 108.8 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 94.6%، بينما انخفض عدد الشهادات المبيعة للمصارف من 4,497,967 صك في العام 2021 إلى 2,984,930 صك في العام 2022 بمعدل 33.6%، وكذلك انخفض العدد المبيع من الصكوك للشركات والصناديق من 5,669,579 صك في العام 2021 إلى 5,458,279 صك في العام 2022 بمعدل 3.7%.

3.2.3.5 شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)

بدأ العمل بهذه الشهادات في العام 2010م ويتم إصدارها بناءً على صيغة الإجارة بغرض تعبئة الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية ومن ثم توظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتمويل المصفاة. وتهدف هذه الشهادات إلى توفير فرص استثمارية مربحة، هذا بالإضافة إلى توفير موارد مالية حقيقية للدولة تحد من الإستلاف من البنك المركزي.

يوضح الجدول (5 – 27) مبيعات شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 27)

موقف شهادات شامة بنهاية عامي 2021 و2022

الجهة	2021			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	2,401,233	1,200.6	63.46	2,401,233	1,200.6	63.46	0.0	0.0
المصارف	958,194	479.1	25.32	1,002,855	501.4	26.50	4.7	4.7
الشركات والصناديق	282,652	141.3	7.47	237,833	118.9	6.28	(15.9)	(15.9)
الجمهور	1,255	0.6	0.03	1,413	0.7	0.04	12.6	16.7
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	140,666	70.3	3.72	140,666	70.3	3.72	0.0	0.0
الإجمالي	**3,784,000**	**1,891.9**	**100.00**	**3,784,000**	**1,891.9**	**100.00**	**0.0**	**0.0**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

يتضح من الجدول (5 – 27) أن عدد الشهادات المبيعة ظل كما هو دون تغيير حيث بلغ 3,784,000 شهادة بقيمة 1,891.9 مليون جنيه لكل عامي 2021 و2022 ؛ وذلك بسبب عدم وجود تصفية أو اكتتاب في شهادات جديدة (حتى العام 2027م).

4.2.3.5 شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)

بدأ العمل بهذه الشهادات في العام 2013م. وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل عمره 4 سنوات أُنشئ بغرض تجميع الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتمويل المصروفات التشغيلية للشركة السودانية لتوزيع الكهرباء. وقد كان الغرض منها توفير فرص استثمارية تُحقق عائداً للمستثمرين وتوفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

يوضح الجدول (5 – 28) موقف شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 28)

موقف شهادات شاشة بنهاية عامي 2021 و2022

الجهة	2021			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	93,720	46.9	2.1	93,720	46.9	2.1	0.0	0.0
المصارف	1,260,567	630.3	28.1	1,260,567	630.3	28.1	0.0	0.0
الشركات والصناديق	1,612,327	806.2	35.9	1,612,327	806.2	35.9	0.0	0.0
الجمهور	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	1,518,645	759.2	33.9	1,518,645	759.2	33.9	0.0	0.0
الإجمالي	**4,485,259**	**2,242.6**	**100.0**	**4,485,259**	**2,242.6**	**100.0**	**0.0**	**0.0**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

يتضح من الجدول (5 – 28) أن إجمالي عدد الشهادات المبيعة قد ظل كما هو في العام 2021 دون تغيير أي 4,485,259 شهادة بقيمة 2,242.6 مليون جنيه بنهاية عامي 2021 و2022 ؛ وذلك بسبب عدم وجود تصفية أو اكتتاب في شهادات جديدة.

3.3.5 شركة ترويج للاستثمار المالي

تهدف الشركة إلى تحقيق تسويات فوريّة لجميع المعاملات الخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية لصالح العملاء. كما تعمل هذه الشركة كذراع لبنك السودان المركزي في السوق الثانوية للمساهمة في تحقيق أهداف السياسة النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة، بجانب ترويجها لجميع الأوراق المالية ومنتجات شركة السودان للخدمات المالية في السوقين الأولي والثانوي.

يوضح الجدول (5 – 29) حجم نشاط شركة ترويج بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 29)

نشاط شركة ترويج بنهاية عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

البيان	2021	2022	معدل التغير%
السوق الثانوية	1,384.3	1,411.5	2.0
السوق الأولية	459.7	448.9	(2.3)

المصدر: شركة ترويج للاستثمار المالي.

يلاحظ من الجدول (5 – 29) ارتفاع مساهمة نشاط شركة ترويج في السوق الثانوية بمعدل 2.0 % في العام 2022 مقارنة بمعدل انخفاض 27.1% في العام السابق 2021 نتيجة لارتفاع معدل التداول (البيع والشراء).

بينما انخفض حجم مساهمة نشاط الشركة في السوق الأولية بمعدل 2.3% في العام 2022 مقارنة بمعدل ارتفاع 20,658.3% في العام السابق 2021. ويُعزى ذلك إلى عدم وجود اكتتاب في الإصدارت الجديدة.

4.3.5 شركة صندوق ضمان الودائع المصرفية

أُنشئ صندوق ضمان الودائع المصرفية بموجب قانون صندوق ضمان الودائع المصرفية لعام 1996 بمساهمة كلٍ من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان المركزي والمصارف. يهدف صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى تأمين الودائع بالجهاز المصرفي وخاصة ودائع صغار المودعين عندما يتخذ بنك السودان المركزي قراراً بالتصفية أو الدمج أو سحب الترخيص لأيّ مصرف مضمون. وبالتالي فهو فرع من شبكة السلامة المالية للجهاز المصرفي يعمل على تدعيم الثقة في الجهاز المصرفي وكذلك يلعب دور علاجي أو إصلاحي لتحسين أوضاع المصارف الضعيفة ضمن ما يتخذه بنك السودان المركزي من قرارات لتحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي. هذا بالإضافة إلى الدور الوقائي والمكمل للدور الرقابي لبنك السودان المركزي والذي يتمثل في العمل على استقرار وسلامة المصارف الخاضعة لضمان الصندوق وتدعيم الثقة فيها عن طريق ضمان ودائع الجمهور (خاصةً صغار المودعين) وكذلك عن طريق تحليل مراكزها المالية بصورة منتظمة. وتولّي إدارة الصندوق اهتماماً خاصاً للدور الوقائي والتأكد من فعاليته في اكتشاف نقاط الضعف في أيّ مصرف في وقت مبكر بما يساعد على إتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وذلك بالتنسيق والتشاور مع بنك السودان المركزي عبر لجنة مشتركة للتنسيق تعقد اجتماعاتها بصورة دورية مستمرة.

وبالتالي يكون ضمان الودائع المصرفية هو ضمان مكمل لضمان البنك المركزي حيث يضمن الصندوق الودائع صراحةً ؛ بينما يضمن بنك السودان المركزي الودائع المصرفية ضمنياً بصورة غير مباشرة عن طريق الرقابة والتفتيش والإصلاح والإشراف والهيكلة ووضع السياسات النقدية والموجهات والإرشادات الوقائية وتحديد نسب الإحتياطيات والمخصصات وغيرها. وفي نهاية المطاف يكون قرار التصفية أو الدمج بواسطة بنك السودان المركزي والدفع للمودعين عن طريق صندوق ضمان الودائع المصرفية بعد التوجيه بالدفع حسب القانون.

يوضح الجدول (5 – 30) حجم المساهمات في موارد صندوق ضمان الودائع المصرفية بنهاية عامي 2021 و2022.[1]

[1] حسب قانون الودائع المصرفية لسنة 1996م الفقرة (أ) ؛ تدفع المصارف المضمونة ما يعادل اثنين في الألف (0.002) سنوياً من جملة ودائعها الجارية والادخارية. وحسب الفقرة (ج) يدفع أصحاب حسابات الاستثمار ما يعادل اثنين في الألف (0.002) سنوياً من جملة ودائعها الاستثمارية. وقد تم رفع النسبة إلى ثلاثة في الألف (0.003) وذلك حسب المادة (5) من القانون التي تنص على أنه " يجوز للمجلس (مجلس إدارة الصندوق) بعد التشاور مع المحافظ تعديل نسب المساهمات السنوية المنصوص عليها بالقدر الذي يراه المجلس ضرورياً " مما يعني أن نسبة المساهمة السنوية قابلة للتغيير.

جدول (5 – 30)

حجم المساهمات في موارد صندوق ضمان الودائع المصرفية بنهاية عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

المساهمون	2021	المساهمة %	2022	المساهمة %	معدل التغير%
المصارف	402.0	43.2	874.0	39.4	117.4
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	61.0	6.6	131.0	5.9	114.8
بنك السودان المركزي	61.0	6.6	131.0	5.9	114.8
أصحاب الودائع الاستثمارية[1]	407.0	43.7	1,081.0	48.8	165.6
الإجمالي	**931.0**	**100.0**	**2,217.0**	**100.0**	**138.1**

المصدر: صندوق ضمان الودائع المصرفية.

[1] تدفعها المصارف نيابةً عن أصحاب تلك الودائع عن طريق خصمها من أصل ودائعهم.

يتضح من الجدول (5 – 30) ارتفاع حجم المساهمات في الصندوق من 931.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 2,217.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 138.1%؛ نتيجة لارتفاع حجم الودائع المضمونة بالجهاز المصرفي لأن المساهمات السنوية هي نسبة من متوسط جملة الودائع المضمونة بالجهاز المصرفي.

5.3.5 سوق الخرطوم للأوراق المالية

يعمل سوق الخرطوم للأوراق المالية بموجب قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 2016 بهدف تنظيم ومراقبة الأسواق المالية والتعامل فيها بيعاً وشراءً، وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية وحماية صغار المستثمرين. من أهم سماته العمل على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات تساعد على التمويل الرأسمالي الذي يعتبر من أهم عوامل الإنتاج؛ إلى جانب أنه يعمل على توسيع المواعين التي تتعامل في الأوراق المالية بإنشاء أسواق جديدة ليتم التعامل فيها. إضافةً إلى أنه يسمح لبيوت الخبرة المتخصصة بتقديم الاستشارات المالية للراغبين في التعامل في الأوراق المالية. كما تم تقنين وضع السوق تحت إشراف السلطة المنظّمة لأسواق المال (السلطة الرقابية التي تم فصلها عن السلطة التنفيذية) ومنح مجلس السوق الحق في إتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح المساهمين أو المتعاملين في السوق حال وجود أيّ مُهدّد.

1.5.3.5 الوظائف الأساسية لسوق الخرطوم للأوراق المالية

تعد سوق الأوراق المالية من أهم مؤسسات الوساطة المالية في الاقتصاد المعاصر. وهي تؤدي وظيفة مكملة لمؤسسات أخرى كالبنوك التجارية ومؤسسات التأمين وغيرها. ويمكن تلخيص الوظائف الأساسية لسوق الخرطوم للأوراق المالية فيما يلي :

1- تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية بما يحقق منفعة المواطن والاقتصاد السوداني.

2- العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات المجتمعية.

3- تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.

4- تطوير وتشجيع الاستثمار بالأوراق المالية والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها.

5- توفير كافة العوامل التي تساعد على تسهيل وسرعة تسييل الأموال المستثمرة في الأوراق المالية بما يخدم رغبات المستثمرين.

6- ترسيخ أسس التعامل الأمثل والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية حمايةً لصغار المستثمرين.

2.5.3.5 المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية

يتم تضمين 30 شركة عند حساب المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية تسمى "شركات المؤشر" ؛ والتى تمثل الشركات الأكثر سيولة فى السوق ضمن 67 شركة مدرجة في السوق والتي تُصنف تحت قطاعات الأسهم الثمانية. ويرمز له بـ (KSE30).

يوضح الجدول (5 - 31) والشكل (5 -6) المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2018 -2022).

جدول (5 – 31)

المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2018- 2022)

نقطة

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر السنوي لسوق الخرطوم	13,317.4	15,964.1	18,254.5	20,455.3	74,031.1
معدل التغير(%)	**216.9**	**19.9**	**14.3**	**12.1**	**261.9**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

شكل (5 – 6)

المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2018–2022)

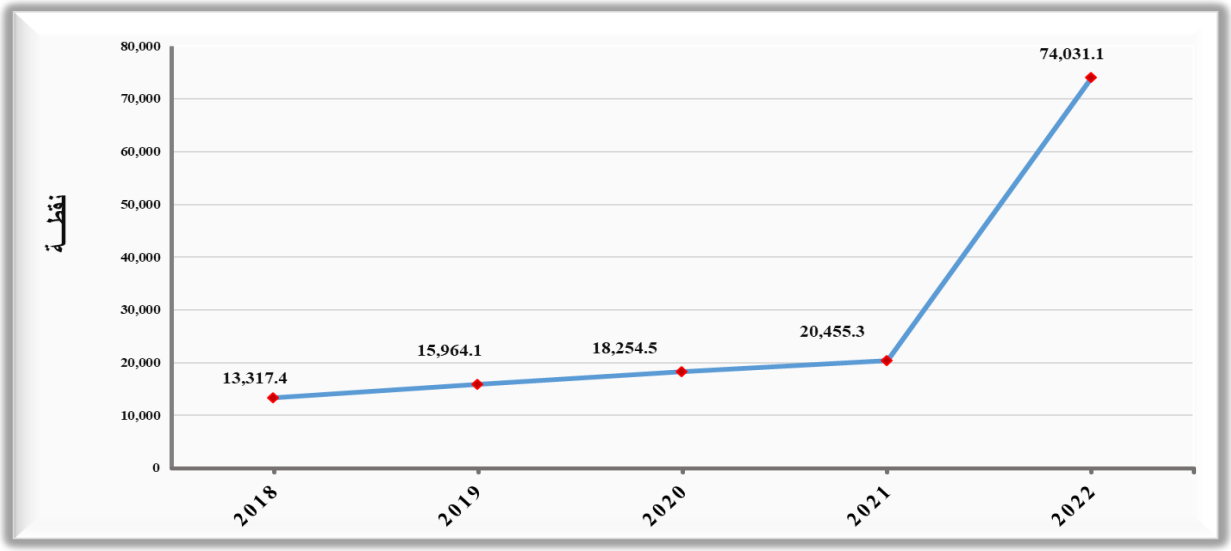

المصدر: بيانات الجدول رقم (5 – 31).

يتضح من الجدول (5 -31) والشكل (5 - 6) ارتفاع المؤشر السنوي لسوق الخرطوم للأوراق المالية من 20,455.3 نقطة في العام 2021 إلى 74,031.1 نقطة في العام 2022 بمعدل 261.9% . يرجع هذا الارتفاع إلى قرار مجلس إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية بشأن تنشيط التداول في أسهم شركات المساهمة العامة بالسوق الثانوي خلال الفترة 1- 14 سبتمبر 2022م؛ حيث تم رفع الحدود السعرية من 15% إلى 50% (زيادة/ نقصان) لكل جلسة تداول. وكذلك تم تخفيض عمولة تداول الأسهم إلى 50% مما أدى إلى ارتفاع كبير في القيم السوقية لأسهم بعض الشركات الأمر الذي انعكس بدوره على الارتفاع الكبير في نقاط مؤشر السوق.

3.5.3.5 رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية

يوضح الجدول (5 - 32) رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2018 -2022).

جدول (5 – 32)

رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للاوراق المالية خلال الفترة (2018- 2022)

(مليون جنيه)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال السوقي	47,939	58,883	75,965	101,289	2,241,863
معدل التغير(%)	**141.7**	**22.8**	**29.0**	**33.3**	**2,113.3**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

يتضح من الجدول (5 - 32) ارتفاع رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية من 101,289 مليون جنيه في العام 2021 إلى 2,241,863 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 2,113.3% ؛ يرجع هذا الارتفاع إلى قرار مجلس إدارة سوق الخرطوم للأوراق

المالية بشأن تنشيط التداول في أسهم شركات المساهمة العامة بالسوق الثانوي خلال الفترة 1- 14 سبتمبر 2022م؛ حيث تم رفع الحدود السعرية من 15% إلى 50% (زيادة/ نقصان) لكل جلسة تداول. وكذلك تم تخفيض عمولة تداول الأسهم إلى 50% مما أدى إلى ارتفاع كبير في القيم السوقية لأسهم بعض الشركات الأمر الذي انعكس بدوره على الارتفاع الكبير في رأس المال السوقي.

يوضح الجدول (5 – 33) حركة تداول الأسهم في السوق الثانوية في سوق الخرطوم للأوراق المالية حسب القطاعات بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 33)

الأسهم المتداولة حسب القطاعات بنهاية عامي 2021 و2022

القطاع	2021				2022			
	عدد الأسهم المتداولة (ألف سهم)	عدد العقود المنفذة[1]	حجم التداول (مليون جنيه)	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم المتداولة (ألف سهم)	عدد العقود المنفذة	حجم التداول (مليون جنيه)	نسبة المساهمة %
البنوك والاستثمار[2]	491,823	302	579.8	68.76	609,919	355	8,095.6	87.63
التأمين	73	9	0.6	0.07	2,894	10	7.4	0.08
التجاري	163	47	16.4	1.95	1,896	70	461.9	5.00
الصناعي	3,023	11	1.5	0.17	2,370	52	55.3	0.60
الزراعي	1,000	2	1.0	0.12	0.0	0.0	0.0	0.00
الإتصالات والوسائط	339	19	2.0	0.24	139	16	1.6	0.02
الاستثمار والتنمية [3]	10,856	47	15.9	1.88	25,856	88	594.1	6.43
شركات الوساطة	1,445	5	226.0	26.81	8,059	21	21.9	0.24
الإجمالي	**508,722**	**442**	**843.2**	**100.00**	**651,134**	**612**	**9,237.8**	**100.00**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

[1] تعني عملية البيع/الشراء التي تتم بين البائع والمشتري خلال جلسة التداول (الصفقات المنفذة).

[2] يشمل البنوك المُرخّص لها من قبل بنك السودان المركزي بمزاولة الأنشطة المصرفية والمالية والاستثمارية والوساطة.

[3] يُقصد بهذا القطاع الشركات التي تستثمر في مجال التنمية والخدمات كالمؤسسات التعليمية والصحية والعقارية حيث كان يسمي سابقاً بقطاع الخدمات.

يتضح من الجدول (5 – 33) ارتفاع حجم تداول الأسهم في السوق من 843.2 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 9,237.8 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 995.6%، وكذلك ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 508.7 مليون سهم إلى 651.1 مليون سهم بمعدل 28.0%. بينما ارتفع عدد العقود المنفّذة من 442 عقد إلى 612 عقد بمعدل 38.5% خلال نفس الفترة.

تركزت الأسهم المتداولة في قطاع البنوك والاستثمار بنسبة مساهمة 87.63% في العام 2022 مقارنة بنسبة مساهمة 68.76% في العام 2021 ، يليه قطاع الإستثمار والتنمية بنسبة 6.43% في العام 2022 مقارنة بنسبة 1.88% في العام 2021، ثم القطاع

التجاري بنسبة 5.0% بنهاية العام 2022 مقارنة بنسبة 1.95% بنهاية العام 2021. شكل القطاع الصناعي، وقطاع شركات الوساطة، وقطاع التأمين نسبة 0.60% و 0.24% و0.08% على التوالي في العام 2022.

يوضح الجدول (5 - 34) حركة تداول الصكوك في السوق الثانوية في سوق الخرطوم للأوراق المالية بنهاية عامي 2021 و2022.

جدول (5 – 34)

الصكوك المتداولة حسب القطاعات بنهاية عامي 2021 و 2022

القطاع	2021				2022			
	عدد الصكوك المتداولة (ألف صك)	عدد العقود المنفذة	حجم التداول (مليون جنيه)	المساهمة %	عدد الصكوك المتداولة (ألف صك)	عدد العقود المنفذة	حجم التداول (مليون جنيه)	المساهمة %
الصكوك والصناديق	23,693	880	4,374.6	23.2	17,969	859	4,110.5	36.2
الشهادات الإستثمارية*	32,438	19,629	14,483.3	76.8	15,767	7,890	7,247.8	63.8
المجموع	**56,131**	**20,509**	**18,857.9**	**100.0**	**33,736**	**8,749**	**11,358.2**	**100.0**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

* الشهادات جميعها شهادات مشاركة الحكومة (شهامة).

يتضح من الجدول (5 – 34) انخفاض حجم تداول الصكوك من 18,857.9 مليون جنيه في العام 2021 إلى 11,358.2 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 39.8% . وكذلك انخفاض عدد الصكوك من 56.1 مليون صك في العام 2021 إلى 33.7 مليون صك في العام 2022 بمعدل 39.9% . وانخفاض عدد العقود المنفّذة من 20,509 عقد في العام 2021 إلى 8,749 عقد في العام 2022 بمعدل 57.3% .

6.3.5 شركات التأمين

تهدف شركات التأمين لحماية الأشخاص والممتلكات من الخسائر المادية الناشئة عن وقوع الخطر دون أن يتسبب فيه المُؤمَّن له ، وذلك مقابل قسط يدفعه المُؤمَّن له إلى شركة التأمين، على أن تقوم شركة التأمين بتعويض المُؤمَّن له عن الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر المُؤمَّن ضده، ويغطي التأمين مجالات تأمين الممتلكات، والتأمين البحري، والطيران، والطاقة، والسيارات، والتأمين الزراعي، بالإضافة إلى التأمين الطبي والهندسي وتأمين الحوادث المتنوعة وغيرها من أنواع التأمين المختلفة. كما يتم توظيف موارد وفوائض شركات التأمين في سداد المطالبات بالإضافة إلى الاستثمار في الودائع المصرفية، والأسهم والسندات، وشهادات الاستثمار الحكومية (شهامة)، والأراضي والعقارات وأي استثمارات غير مخالفة للشريعة الإسلامية.

تتحمل شركات التأمين مصاريف عمومية وإدارية تُقدر بنسبة 20% من إجمالي الأقساط. كما أن المتبقي من إجمالي الأقساط بعد خصم المصروفات العمومية والإدارية والمخصصات الفنية والعمولات يعتبر فائضاً؛ وبعد ذلك يتم خصم الإحتياطي القانوني ومخصص الديون المشكوك فيها والضرائب والزكاة وما يتبقى يعتبر الفائض القابل للتوزيع ويوزع بنسبة 65% كحد أدنى لحملة الوثائق و25% كحد أعلى للعاملين.

فيما يلي ملخص لنشاط شركات التأمين لكل من عامي 2020 و2021[1]: -

1.6.3.5 إجمالي وصافي الأقساط لشركات التأمين

يشمل إجمالي أقساط التأمين كل المبالغ المتحصلة من المُؤمَّن لهم، بينما يمثل صافي أقساط التأمين إجمالي أقساط التأمين بعد خصم المبالغ التي تم دفعها إلى شركات إعادة التأمين كأقساط.

يوضح الجدول (5 - 35) إجمالي وصافي الأقساط لشركات التأمين بنهاية عامي 2020 و2021.

جدول (5 – 35)

إجمالي وصافي الأقساط لشركات التأمين بنهاية عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيـــان	2020*	2021	معدل التغير%
إجمالي الأقساط	22,285	75,929	240.7
صافي الأقساط	13,458	42,296	214.3

المصدر: الجهاز القومي للرقابة على التأمين.

*بيانات معدلة

يتضح من الجدول (5 – 35) ارتفاع إجمالي أقساط التأمين من 22,285 مليون جنيه في العام 2020 إلى 75,929 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 240.7% . وارتفاع صافي الأقساط من 13,458 مليون جنيه في العام 2020 إلى 42,296 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 214.3%.

2.6.3.5 إجمالي وصافي المطالبات لشركات التأمين

يتمثل إجمالي المطالبات في إجمالي المبالغ التي تدفعها شركات التأمين للمُؤمَّن لهم كتعويض، بينما يتمثل صافي المطالبات في صافي المبالغ المدفوعة للمُؤمَّن لهم بعد خصم مطالبات شركات إعادة التأمين.

يوضح الجدول (5 – 36) إجمالي وصافي المطالبات لشركات التأمين بنهاية عامي 2020 و2021.

جدول (5 – 36)

إجمالي وصافي المطالبات لشركات التأمين بنهاية عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيـــان	2020*	2021	معدل التغير%
إجمالي المطالبات	11,069	33,829	205.6
صافي المطالبات	5,772	15,615	170.5

المصدر: الجهاز القومي للرقابة على التأمين.

*بيانات معدلة

[1] بيانات أقساط ومطالبات شركات التأمين متباطئة لسنة واحدة نسبة لعدم توفر البيانات.

يتضح من الجدول (5 – 36) ارتفاع إجمالي المطالبات لشركات التأمين من 11,069 مليون جنيه في العام 2020 إلى 33,829 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 205.6% ، وكذلك ارتفاع صافي المطالبات من 5,772 مليون جنيه في العام 2020 إلى 15,615 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 170.5% .

7.3.5 الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات

تأسست الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات بموجب قانونها الصادر في العام 2005 بغرض تشجيع وتنمية الصادرات السودانية، باستثناء البترول والذهب الخام، وذلك عن طريق تأمين حصيلة الصادرات وتقديم التمويل والقيام بالأنشطة الترويجية والدراسات التسويقية لمنتجات وخدمات الصادر. باشرت الوكالة عملها في يناير 2006 برأس مال مدفوع قدره 55.3 مليون جنيه؛ حيث ساهم بنك السودان المركزي بنسبة 76.8%، ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بنسبة 19%، وأحد عشر مصرفاً بنسبة 4.2%.

1.7.3.5 نشاط الوكالة في جانب التأمين

يشمل النشاط التأميني للوكالة التغطيات التأمينية التي يقدمها عقد التأمين على المخاطر التجارية وغير التجارية والتي يتم إعادة تأمينها خارجياً لدى مؤسسات تأمين وإعادة تأمين عالمية، وكذلك بإعادة تأمينها محلياً بالاشتراك مع شركات التأمين المحلية.

يوضح الجدول (5 - 37) نشاط الوكالة الوطنية في مجال تأمين الصادر بالعملة الأجنبية بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 37)

نشاط الوكالة الوطنية في مجال تأمين الصادر بالعملة الأجنبية بنهاية عامي 2021 و 2022

(مليون دولار)

البيان	2021*	2022	معدل التغير%
إجمالي سقوفات التأمين بالخطة	240.0	200.0	(16.7)
إجمالي السقوفات المحققة (المنفذة)	150.1	105.4	(29.8)
نسبة الأداء (%)	**62.5**	**52.7**	

المصدر: الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

*بيانات معدلة .

يتضح من الجدول (5 – 37) أن إجمالي سقوفات تأمين الصادر المخطط لها قد انخفضت من 240.0 مليون دولار في العام 2021 إلى 200.0 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 16.7%، بينما ارتفع إجمالي شحنات الصادر المحققة (المنفّذة) من 150.1 مليون دولار في العام 2021 إلى 105.4 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 29.8% .

2.7.3.5 نشاط الوكالة في جانب التمويل

الجدول (5 – 38) يعكس نشاط الوكالة الوطنية في مجال تمويل الصادر بنهاية عامي 2021 و 2022.

جدول (5 – 38)

نشاط الوكالة الوطنية في مجال تمويل الصادر بنهاية عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

البيان	2021	2022	معدل التغير%
التمويل المُنفَّذ	10.0	0.0	(100.0)
التمويل المُصفَّى (السداد)	10.0	10.0	0.0
التمويل القائم بنهاية الفترة	**10.0**	**0.0**	**(100.0)**

المصدر: الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

يتضح من الجدول (5 – 38) أنه لم يتم تنفيذ عمليات تمويلية جديدة خلال العام 2022 ؛ كما تمت تصفية (سداد) إجمالي التمويل القائم والبالغ قدره 10 مليون جنيه؛ نتيجة لتصفية مساهمة الوكالة في محفظة الصمغ العربي 2021م.

8.3.5 صندوق إدارة السيولة بين المصارف

تأسس الصندوق في أغسطس 2014م بموجب أحكام قانون صكوك التمويل لسنة 1995م وأمر الإنشاء الصادر عن بنك السودان المركزي بالرقم 2014/1 بتاريخ 2014/8/21م وموافقة وزير المالية والتخطيط الاقتصادي. وتتم إدارة الصندوق بواسطة بنك الاستثمار المالي ويخضع لرقابة بنك السودان المركزي. وهو صندوق مفتوح الأجل وبرأس مال متغير يُحدد بالتنسيق بين بنك السودان المركزي ومجلس إدارة الصندوق والذي يتم تعيينه بواسطة الجمعية العمومية (المساهمون في الصندوق مُمثلين بالمصارف العاملة).

تم إنشاء الصندوق برأس مال قدره 750 مليون جنيه سوداني منها 40% مساهمة نقدية و 60% مساهمة عينية في صورة أوراق مالية حكومية، وبدأ عمل الصندوق الفعلي في سبتمبر 2015م وتمت زيادة رأس ماله في أكتوبر 2016م ليصبح 900 مليون جنيه بمساهمة جميع المصارف العاملة في السودان في شكل صكوك؛ وذلك بواقع قيمة اسمية قدرها 1000 جنيه للصك الواحد.

يهدف الصندوق بشكل أساسي إلى إدارة السيولة بين المصارف العاملة وتوفير الدعم السيولي (التغطية في شكل قرض حسن) لأيّ مصرف مساهم وذلك في حدود مبلغ العجز وذلك بغرض تقليل اللجوء إلى بنك السودان المركزي كمقرض أخير ؛ مما يعني أن الصندوق يتبع مبدأ التغطية الشاملة لمبلغ العجز بغض النظر عن حجم مساهمة المصرف في الصندوق. والجدير بالذكر أن بنك السودان المركزي يقوم بدوره "كملجأ أخير" في حال فشل المصرف في رد مبلغ العجز[1] للصندوق بنهاية الفترة المحددة (وهي خمسة أيام عمل مستمرة) مضافاً إليه قيمة صك واحد من صكوك الصندوق؛ وذلك لضمان استمرارية عضوية المصرف بالصندوق. وفي هذا السياق يجب على المصارف الاحتفاظ لدى بنك السودان المركزي بأوراق مالية مصدرة عنه تُحسب كنسبة من السيولة العامة يحددها بنك السودان المركزي بالإضافة لأيّ ضمانات أخرى وذلك كضمان لعملياته كملجأ أخير ؛ حيث أنه يقوم تلقائياً بتسييل شهادات المصرف المحجوزة طرفه بالسعر الذي يحدده وبما يكفي لمقابلة التزامات المصرف. أيضاً

[1] الفرق بين مساهمة المصرف في رأس مال الصندوق ومبلغ التغطية.

ساهم الصندوق في تعزيز التعاون وتنشيط سوق ما بين المصارف حيث أن للمصارف الخيار في تداول صكوك الصندوق فيما بينها وتحقيق عائد مناسب ، وتُوظف موارد الصندوق بناءً على صيغة المضاربة المقيّدة في أصول عالية السيولة وبعضها ذات ربحية مناسبة وتشمل ودائع استثمارية لدى مصارف صنّاع السوق (وهم مجموعة من المصارف يُطلب منها شراء الصكوك المعروضة بالسعر الصافي للصك)، أوراق مالية يسمح بنك السودان بالاستثمار فيها، وأيّ صكوك أو أوراق مالية تصدر مستقبلاً خلال عمر الصندوق ذات سيولة عالية وربحية مناسبة.

يوضح الجدول (5 – 39) الأداء الفعلي لصندوق إدارة السيولة بين المصارف بنهاية عامي 2021 و2022.

جدول (5 – 39)

الأداء الفعلي لصندوق إدارة السيولة بين المصارف بنهاية عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

البيان	2021*			2022			معدل التغير%	
	عدد الصكوك	حجم المبالغ المستردة	نسبة المساهمة%	عدد الصكوك	حجم المبالغ المستردة	نسبة المساهمة%	عدد الصكوك	حجم المبالغ المستردة
الاستردادات لصكوك الصندوق	12,753,399	12,566.7	11.2	18,432,110	18,946.3	14.8	44.5	50.8
الاشتراكات بغرض صيانة المساهمة الأولية[1]	7,049,240	7,126.4	6.4	18,467,717	18,531.7	14.5	162.0	160.0
الاشتراك الإضافي	4,202,101	4,244.8	3.8	2,222,775	2,256.7	1.8	(47.1)	(46.8)
التمويل من الصندوق (القرض الحسن)		87,912.1	78.6		88,192.4	68.9		0.3
الإجمالي	**24,004,740**	**111,850.0**	**100.0**	**39,122,602**	**127,927.1**	**100.0**	**63.0**	**14.4**

المصدر: صندوق إدارة السيولة بين المصارف.

*بيانات معدلة

1 / صيانة المساهمة تعني تجديد البنك لمساهمته في الصندوق بعد نفاد أسهمه اثر تغطية انكشاف حسابه طرف البنك المركزي .

يتضح من الجدول (5 – 39) ارتفاع إجمالي عدد الصكوك من 24,004,740 صك بنهاية العام 2021 إلى 39,122,602 صك بنهاية العام 2022 بمعدل 63.0% . وارتفاع حجم المبالغ المستردة من 111,850.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 127,927.1 مليون جنيه بنهاية العام 2022 بمعدل 14.4%.

تجدر الإشارة إلى أن عدد مرات منح التمويل بصيغة القرض الحسن قد انخفضت من 668 مرة في العام 2021 إلى 383 مرة في العام 2022 بمعدل 42.7% . كما انخفض عدد مرات تدخل بنك السودان المركزي والسداد نيابةً عن المصارف من 637 مرة في العام 2021 إلى 369 مرة في العام 2022 بمعدل 42.1% .

بالرغم من أن الصندوق قد ساعد في إدارة السيولة في المدى القصير إلا أن المصارف قد استمرت في الإستدانة من نافذة العجز السيولي المؤقت لبنك السودان المركزي حيث بلغ رصيد حساب التسليف مبلغ 145.8 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 82.5 مليار جنيه بنهاية العام 2021 ، وقد اتخذت إدارة بنك السودان المركزي عدد من الإجراءات النافذة خلال العام 2022 للحد من ظاهرة كثرة لجوء المصارف لنافذة العجز السيولي المؤقت للبنك المركزي.

9.3.5 وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير)

تأسست وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) بموجب قانون أصدره المجلس الوطني سنة 2013م، وبدأت نشاطها في العام 2015م. وهي مؤسسة مالية سودانية ذات منفعة عامة تعمل على تقديم الضمان بالجملة للحصول على تمويل مصرفي من البنوك لعدد من الجهات التي لاتمتلك القدرة الكافية على تقديم الضمانات المطلوبة لجهات التمويل المانحة سواءً كانت داخلية أو خارجية في مجال التمويل الأصغر في السودان. تهدف الوكالة إلى تنفيذ ودعم السياسات المتعلقة بتقليل حدة الفقر والبطالة في السودان وتفعيل دور المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وتشجيعها للدخول في مجال التمويل الأصغر حسب النسبة التي يحددها بنك السودان المركزي.

تتمثل مهام واختصاصات الوكالة في الآتي: -

أ. القيام بمساعدة مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر في الحصول على أموال من المصارف والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية والدولية.

ب. العمل على ترقية وتطوير صناعة التمويل الأصغر من خلال المساهمة في رفع الوعي وتنمية قدرات المستهدفين وتطوير المشروعات وتوفير الأسواق لمنتجات التمويل الأصغر.

ج. منح وثائق الضمان للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وفق أحكام قانون الوكالة.

د. العمل على انتشار المشاريع الصغرى من خلال توفير ضمان التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر.

يوضح الجدول (5 - 40) خطابات الضمان الصادرة عن وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) حسب المستفيدين بنهاية عامي 2021 و2022.

جدول (5 - 40)

خطابات الضمان الصادرة حسب المستفيدين بنهاية عامي 2021 و2022

البيان	2021			2022		
	عدد الخطابات	المبلغ (مليون جنيه)	المساهمة %	عدد الخطابات	المبلغ (مليون جنيه)	المساهمة %
البنوك	2	40.0	32.8	8	1,100.0	21.7
المؤسسات الإتحادية	5	82.0	67.2	34	3,688.0	72.8
المؤسسات الولائية	0	0.0	0.0	1	20.0	0.4
المؤسسات الريفية	0	0.0	0.0	4	260.0	5.1
الإجمالي	**7**	**122.0**	**100.0**	**47**	**5,068.0**	**100.0**

المصدر: وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير).

يتضح من الجدول (5 - 40) ارتفاع إجمالي عدد الخطابات المصدرة من 7 خطابات في العام 2021 إلى 47 خطاب في العام 2022 بمعدل 571.4% ، وارتفاع إجمالي مبالغ الخطابات من 122.0 مليون جنيه في العام 2021 إلى 5,068 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 4,054.1%.

بنك السودان المركزي

الفصل السادس

الموازنة العامة للدولة

الموازنة العامة للدولة

1.6المقدمة

يتناول هذا الفصل موازنة الحكومة الإتحادية فقط، ولا يعكس الإيرادات والإنفاق الولائي، إذ أنّ السودان يطبق نظام الحكم الاتحادي، حيث تقوم كل ولاية بإعداد وإجازة موازنتها الجارية والتنموية من مصادرها الذاتية والتحويلات التي كفلها لها القانون من الحكومة الإتحادية للإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه، كما أنّ الحكومة الإتحادية تقوم من جانبها بتمويل بعض المشروعات التنموية في الولايات من الموازنة الاتحادية.

يتكون هيكل الموازنة العامة – وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر من صندوق النقد الدولي في العام 2001 – من الإيرادات والمصروفات العامة والفائض أو العجز الكلي ومصادر تمويله. وتشمل الإيرادات العامة كلاً من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والمنح، وتتمثل أهم مصادر الإيرادات الضريبية في ضريبة الدخل وأرباح الأعمال ومكاسب رأس المال وضريبة القيمة المضافة والضرائب على التجارة الدولية والانتاج، وتتكون الإيرادات غير الضريبية من مبيعات السلع والخدمات ودخل حقوق الملكية والرسوم. أما المصروفات العامة فتنقسم إلى ثلاثة فصول يتناول الفصل الأول تعويضات العاملين، ويشمل الفصل الثاني شراء السلع والخدمات والدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى التحويلات التي تقدم للولايات لتمويل جزءٍ من صرفها الجاري والتنموي. ويتناول الفصل الثالث الصرف على مشروعات التنمية القومية، أو ما يسمى بإقتناء الأصول غير المالية. ويعكس الجزء الأخير من هيكل الموازنة الفائض أو العجز المالي الكلي ومصادر تمويله.

2-6 أهداف الموازنة العامة لعام 2022

تعتبر موازنة العام 2022م الموازنة الأكثر تحدياً لاعتمادها كلياً على الموارد الذاتية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية بالغة التعقيد مما استدعي إحداث تحولات جذرية في السياسات الاقتصادية تسخر عبرها كافة إمكانيات الدولة لزيادة الانتاج من أجل الصادر، وقد اهتمت الموازنة بتوطيد المقومات الأساسية الدفاعية والأمنية لحفظ سيادة البلاد، وتعزيز أمنها الداخلي والخارجي، وصيانة استقرارها الاقتصادي وسلامها الاجتماعي لتأمين الحياة الكريمة للمواطنين.

تم إعداد موازنة العام 2022م استناداً على بعض السياسات والإجراءات التي تمت اجازتها والمصادقة عليها في الموازنة المعدلة للعام 2021م ومن أهمها توحيد سعر صرف الجنيه السوداني وإلغاء العمل بنظام الدولار الجمركي وتحرير منتجات البنزين والجازولين وزيادة فئات تعرفة استهلاك الكهرباء.

استندت موازنة العام 2022م على المرجعيات التالية:

1. الوثيقة الدستورية الانتقالية.
2. الخطة التنفيذية لأولويات الفترة الانتقالية.
3. الورقة الاستراتيجية لمكافحة الفقر.
4. البرنامج الثلاثي للاستقرار والتنمية الاقتصادية (2021-2023).
5. مخرجات مؤتمر سلام جوبا.

6. البرامج المتفق عليها مع مؤسسات التمويل الدولية (التسهيل الائتماني الممدد ومحفزات مبادرة الهيبك).
7. أهداف التنمية المستدامة.
8. مخرجات المؤتمر الاقتصادي.

تتمثل المبادئ والمرتكزات الأساسية لإعداد موازنة العام المالي 2022م في تحسين معاش الناس، إرساء دعائم السلام، إنفاذ الإصلاحات الاقتصادية، الاستدامة المالية، نقطة التحول الضريبي، إعادة التوازن للقطاع الخارجي، صياغة عقد اجتماعي أقوى، النمو الاحتوائي وخلق فرص للعمل، تعزيز دور القطاع الخاص، الشفافية والحوكمة، تعزيز علاقات المراسلة المصرفية و إصلاح الخدمة المدنية.

3-6 مؤشرات الموازنة العامة

بلغت نسبة العجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي-1.23% مقارنة ب -0.39% في العام السابق، كما انخفضت نسبة إجمالي المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.54% في العام 2021 إلى 8.50% في العام 2022، كما انخفضت نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.15% في العام 2021 إلى 7.27% في العام 2022، وارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.42% في العام 2021 إلى 4.25% في العام 2022، وانخفضت نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.72% في العام 2021 إلى 2.97% في العام 2022. يوضح الجدول (7-1) مؤشرات أداء الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجاريه لكل من عامي 2021 و2022.

جدول (6-1)

مؤشرات أداء الموازنة لكل من عامي 2021 و2022

البيان	2021*	2022
نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	8.15	7.27
نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.42	4.25
نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.72	2.97
نسبة إجمالي المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	8.54	8.50
نسبة العجز الكلي للموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	(0.39)	(1.23)

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والجهاز المركزي للإحصاء

*بيانات معدلة

**بيانات أولية

الشكل (6-1) يوضح التطور في مؤشرات أداء الموازنة العامة خلال الفترة من (2018-2022)

الشكل (6-1)

التطور في مؤشرات أداء الموازنة العامة

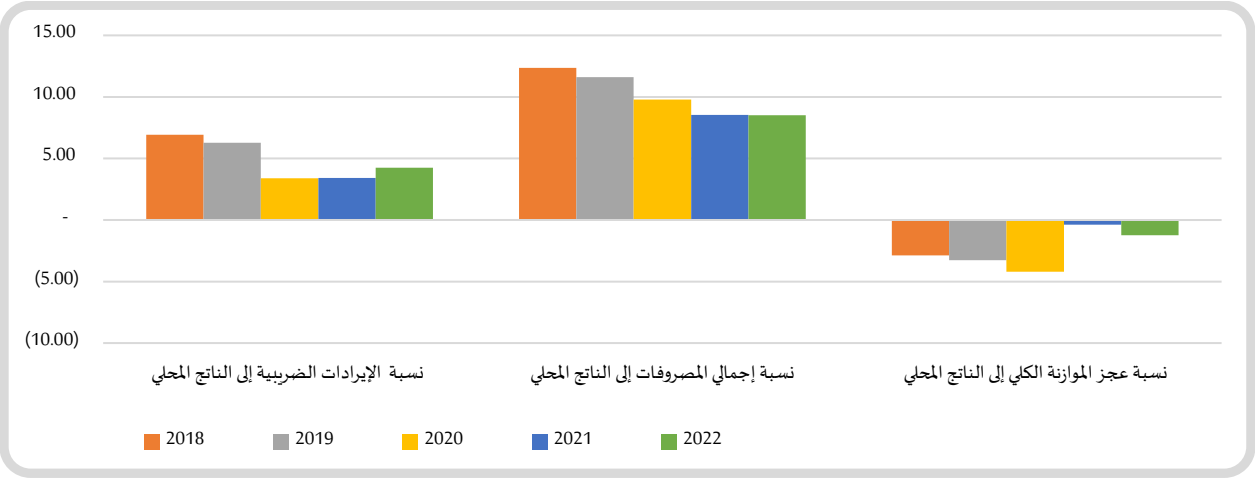

6-4 أداء الموازنة العامة لعام 2022

فيما يلي ملخص للأداء الفعلي للموازنة مقارنة بالتقديرات لكلٍ من عامي 2021 و2022م. إذ يوضح الجدول (6-2) ملخصاً للتقديرات والأداء الفعلي للموازنة العامة للدولة مقارنة بالتقديرات لكلٍ من عامي 2021 و2022، فيما يوضح الشكل (6-2) ملخصاً للإيرادات العامة والمصروفات العامة والعجز الكلي للموازنة لكلٍ من عامي 2021 و2022.

جدول رقم (6-2)

التقديرات والأداء المالي للموازنة العامة للدولة لكلٍ من عامي 2021 و2022

مليار جنيه

البند	2021			2022		
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء%	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء%
إجمالي الإيرادات العامة والمنح الأجنبية	2,474.5	1,524.8	61.6	3,325.8	2,828.9	85.1
إجمالي المصروفات الجارية (1)	2,407.3	1,510.3	62.7	4,181.5	3,189.5	76.3
فائض أ وعجز (-) الموازنة الجارية	**67.2**	**14.5**	**21.6**	**(855.7)**	**(360.6)**	**42.1**
صافي اقتناء الأصول غير المالية (صافي مصروفات التنمية) (2) *	314.4	87.3	27.8	178.4	118.3	66.3
إجمالي الإنفاق العام (1) +(2)	2,721.7	1,597.6	58.7	4,359.9	3,307.8	75.9
العجز الكلي للموازنة	**(247.2)**	**(72.8)**	**29.5**	**(1,034.1)**	**(478.9)**	**46.3**
تمويل العجز	247.2	72.8	29.5	1,034.1	478.9	46.3
صافي اقتناء الأصول المالية (المساهمة في رؤوس الاموال)	(23.1)	**(1.8)	7.8	(11.0)	(5.6)	51.5
صافي التمويل الخارجي	145.6	(23.6)	16.2-	0	(0.6)	-
صافي التمويل المحلي	**124.7**	**98.2**	**78.7**	**1,045.1**	**485.1**	**46.4**

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

* تتضمن التصرّف في الأصول غير المالية عائدات الدلالات والتخلص من الفائض.

**بيانات معدلة

شكل (6-2)

ملخص الأداء المالي لكلٍ من عامي 2021 و2022

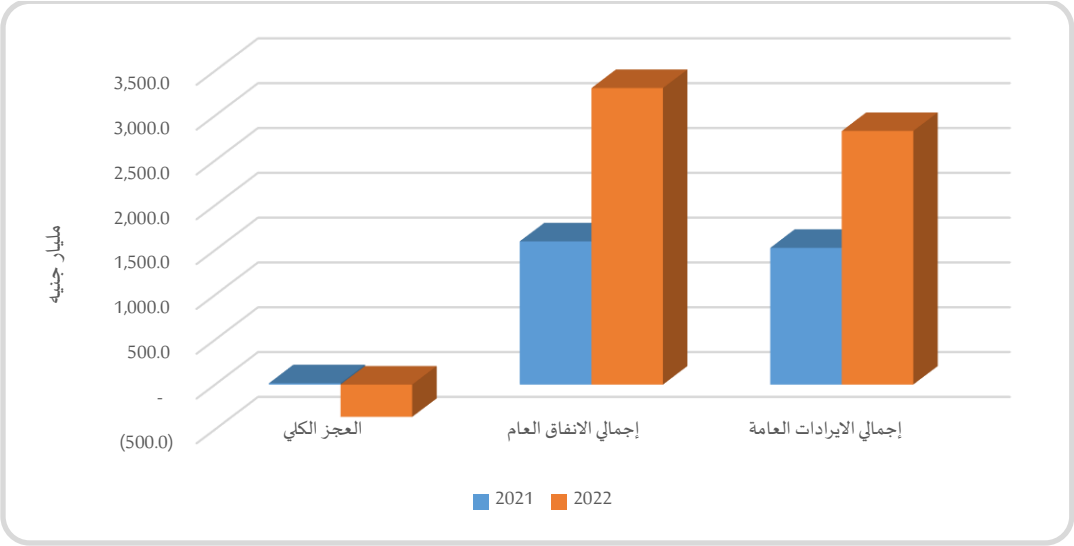

يتضح من الجدول (6-2) أن الأداء الفعلي للإيرادات العامة في العام 2022 بلغ 2,828.9 مليار جنيه مقارنة بربط سنوي 3,325.8 مليار جنيه وبنسبة أداء 85.1%، بينما بلغ الانفاق العام 3,307.8 مليار جنيه في العام 2022 مقارنة بربط سنوي 4,359.9 مليار جنيه ونسبة أداء 75.9%، عليه بلغ العجز الكلي للموازنة العامة -478.9 مليار جنيه مقارنة بعجز مستهدف -1,034.1 مليار جنيه.

فيما يلي تفاصيل أداء الإيرادات والمصروفات العامة والعجز الكلي:

6-4-1 الإيرادات العامة:

يوضح الجدول (6-3) تفاصيل الإيرادات العامة لكلٍ من عامي 2021 و2022، فيما يوضح الشكل (6-3) مصادر الإيرادات العامة لكلٍ من عامي 2021 و2022، ويوضح الشكل (6-4) مساهمة كل بند من بنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة للعام 2022.

جدول (6-3)

تقديرات وأداء الإيرادات العامة لكلٍ من عامي 2021 و2022

(مليار جنيه)

البند	2021				2022				معدل التغيير (%)
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة (%)	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة (%)	
(أ)الإيرادات الضريبية	**794.7**	**639.4**	**80.5**	**41.9**	**1,943.1**	**1,654.1**	**85.1**	**58.4**	**158.7**
الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب راس المال	87.5	94.0	107.4	6.2	356.6	337.1	94.5	11.9	258.6
الضرائب على الملكية	0.1	0.0	72.1	0.0	0.1	0.1	73.3	0.0	96.8
ضرائب على السلع والخدمات (القيمة المضافة)	486.7	431.9	88.7	28.3	1,173.8	1,063.8	90.6	37.6	146.3

البند	2021				2022				معدل التغيير (%)
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة (%)	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة (%)	
ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	220.2	113.2	51.4	7.4	412.4	252.9	61.3	8.9	123.4
ضرائب أخرى	0.2	0.3	102.1	0.0	0.2	0.2	117.7	0.0	6.6-
(ب) الإيرادات غير الضريبية	**840.6**	**695.9**	**82.8**	**45.6**	**1,382.7**	**1,156.2**	**83.6**	**40.9**	**66.1**
مبيعات سلع الهيئات الحكومية السوقية*	303.4	296.9	97.9	19.5	735.0	669.2	91.1	23.7	125.4
دخل الملكية**	200.1	116.9	58.4	7.7	400.0	119.3	29.8	4.2	2.0
الرسوم الإدارية	29.8	43.0	144.3	2.8	64.6	80.3	124.2	2.8	86.6
مبيعات عرضية للهيئات والشركات غير السوقية	0.1	0.1	86.7	0.0	0.1	0.1	87.9	0.0	4.8
الجزاءات والمصادرات	0.1	3.3	5536.5	0.2	0.2	0.1	53.2	0.0	97.0-
إيرادات متنوعة ***	307.1	235.7	76.8	15.4	182.8	287.2	157.1	10.2	21.9
(ج) المنح الأجنبية**	839.2	189.5	22.6	12.5	-	18.6	-	0.7	90.2-
إجمالي الإيرادات العامة والمنح الأجنبية	**2,474.5**	**1,524.8**	**61.6**	**100**	**3,325.8**	**2,828.9**	**85.1**	**100**	**85.5**

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

*تشمل مبيعات النفط ومبيعات سلع الهيئات الحكومية السوقية (عائدات بترولية- غير بترولية).

** نصيب الحكومة من فوائض أرباح الهيئات والشركات العامة والاستثمارات الحكومية.

*** تشمل رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان .

****تشمل المنح للمنظمات الأجنبية ولوحدات أخرى للحكومة العامة (التحويلات الجارية للولايات، التحويلات الرأسمالية، وصندوق بناء السلام).

شكل (3-6)

مصادر الإيرادات في الموازنة العامة لكلٍ من عامي 2021 و2022

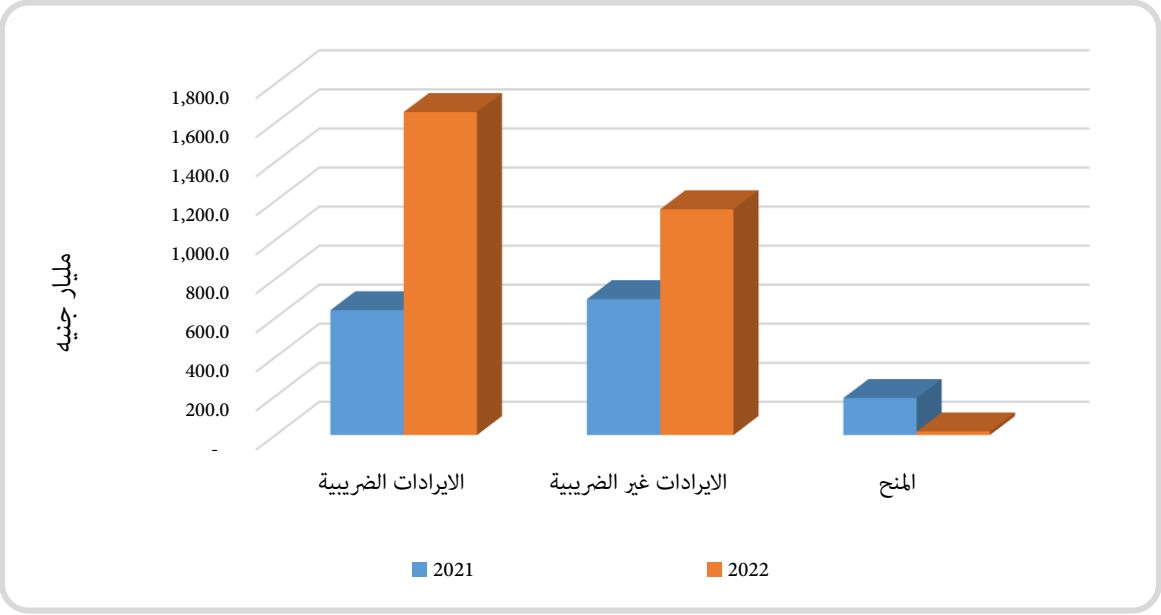

شكل (6-4)

الأهمية النسبية لبنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة لعام 2022

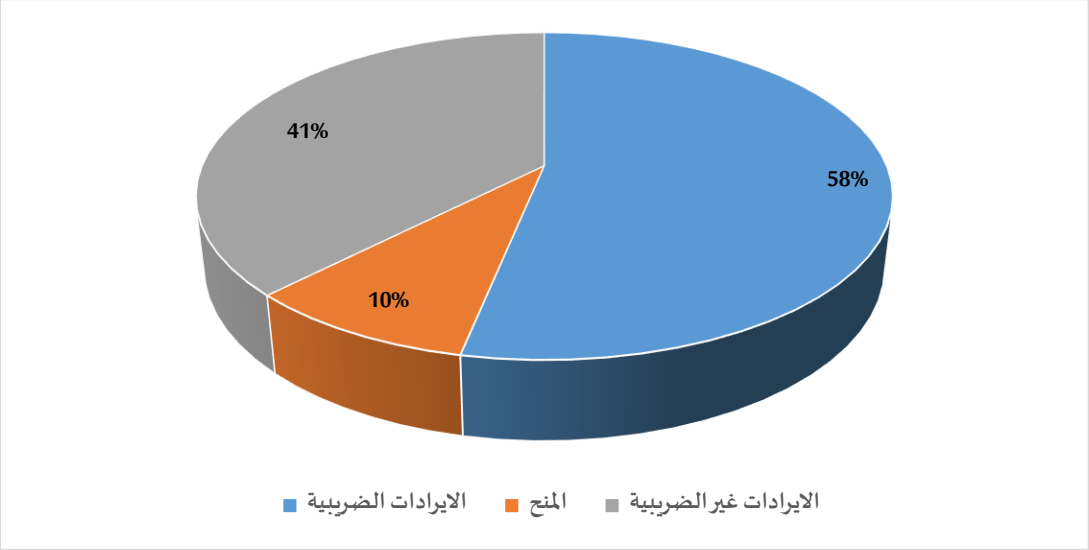

يتضح من الشكل (6-4) أنّ الإيرادات الضريبية للعام 2022 مثلت نسبة 58.4% من إجمالي الإيرادات العامة، تليها الإيرادات غير الضريبية بنسبة 40.9%، ثم المنح الأجنبية بنسبة 0.7%.

(أ) الإيرادات الضريبية :

يوضح الجدول (6-4) والشكل (6-5) الأداء الفعلي لبنود الإيرادات الضريبية لكلٍ من عامي 2021 و2022 بالمقارنة مع تقديرات الموازنة.

جدول (6-4)

تقديرات وأداء الإيرادات الضريبية لكلٍ من عامي 2021 و2022

مليار جنيه

البيان	2021				2022				معدل التغير (%)
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء (%)	نسبة المساهمة (%)	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء (%)	نسبة المساهمة (%)	
الضرائب المباشرة	87.6	94.0	107.4	14.7	356.7	337.1	94.5	20.4	258.5
الضرائب غير المباشرة	486.9	432.2	88.8	67.6	1,174.0	1,064.1	90.6	64.3	146.2
الجمارك	220.2	113.2	51.4	17.7	412.4	252.9	61.3	15.3	123.3
الإجمالي	**794.7**	**639.4**	**80.5**	**100**	**1,943.1**	**1,654.1**	**85.1**	**100**	**158.7**

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

شكل (6-5)

الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات الضريبية

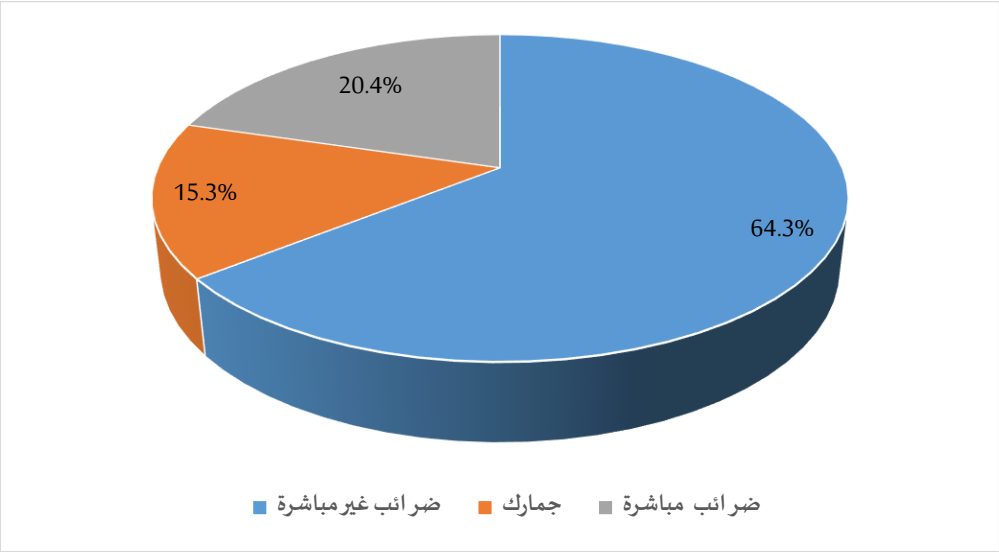

الجدول (6-4) يوضح أن الأداء الفعلي للإيرادات الضريبية خلال العام 2022 بلغ 1,654.1 مليار جنيه بنسبة أداء 85.1% عن الربط المقدّر البالغ 1,943.1 مليار جنيه بمعدل 158.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية للعام 2021 البالغ 639.4 مليار جنيه، ويعزى ذلك بصورة أساسية للزيادة في الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والضرائب على الملكية) والتي ارتفعت من 94.0 مليار جنيه في العام 2021 إلى 337.1 مليار جنيه في العام 2022 بمعدل 258.5% والضرائب غير المباشرة والتي ارتفعت من 432.2 مليار جنيه في العام 2021 إلى 1,064.1 مليار جنيه في العام 2022 بمعدل 146.2%، وذلك نتيجة لتوسيع المظلة الضريبية عن طريق تقليل الإعفاءات الضريبية وتعديل بعض الفئات على السلع والخدمات، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ وتوسيع مشروع التحصيل الإلكتروني.

(ب) الإيرادات غير الضريبية:

يوضح الجدول (6-5) الأداء الفعلي للإيرادات غير الضريبية لكلٍ من عامي 2020 و2021 بالمقارنة مع تقديرات الموازنة.

جدول (6-5)

تقديرات وأداء الإيرادات غير الضريبية لكلٍ من عامي 2020 و2021

(مليار جنيه)

البيان	2021				2022				معدل
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء(%)	نسبة المساهمة (%)	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء (%)	نسبة المساهمة (%)	التغير (%)
الإيرادات البترولية	303.4	429.9	141.7	62	917.8	947.5	103.2	81.9	120.4
الإيرادات غير البترولية	537.2	266.0	49.5	38	464.9	208.7	44.9	18.1	-21.5
الإجمالي	**840.6**	**695.9**	**82.8**	**100**	**1,382.7**	**1,156.2**	**83.6**	**100**	**66.1**

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

يلاحظ من الجدول (6-5) أن الأداء الفعلي للإيرادات غير الضريبية بلغ 1,156.2 مليار جنيه للعام 2022 بنسبة أداء 83.6% عن الربط المقدر بمبلغ 1,382.7 مليار جنيه، و بمعدل 66.1% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية للعام 2021 البالغ 695.9 مليار جنيه. ساهمت الإيرادات البترولية بنسبة 81.9% من الإيرادات غير الضريبية وبنسبة أداء 103.2% للعام 2022، بينما بلغت نسبة مساهمة الإيرادات غير البترولية 18.1% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية وبنسبة أداء 44.9% للعام 2022.

(ج) المنح الأجنبية

يلاحظ من الجدول (6-3) انخفاض المنح الأجنبية مما يعادل 189.5 مليار جنيه في العام 2021 إلى 18.6مليار جنيه في العام 2022 بمعدل -90.2%، ومثلت فقط 0.6% من إجمالي الإيرادات العامة ويعزى ذلك بصورة أساسية الى تجميد المؤسسات المالية الدولية لعلاقتها مع الحكومة نتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد.

6-4-1 الانفاق العام:

الجدول (6-2) يوضح أن إجمالي الانفاق العام بلغ 3,307.8 مليار جنيه في العام 2022م بمعدل107.0 % مقارنةً بالعام 2021 والبالغ قدره 1,597.6 مليار جنيه، ونسبة تنفيذ 75.9% عن تقديرات الموازنة. وقد تضمن ذلك المصروفات الجارية بمبلغ 3,189.5 مليار جنيه وبنسبة مساهمة 96.4% من إجمالي الإنفاق العام، وبلغ صافي مصروفات التنمية القومية مبلغ 118.3 مليار جنيه بنسبة تنفيذ 65.6%، وتفاصيل ذلك كما يلي:

أ/ المصروفات الجارية:

يوضح الجدول (6-6) والشكل (6-6) الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومة الإتحادية لكل من عامي 2021 و2022، بينما يوضح الشكل (6-7) مساهمة بنود المصروفات الجارية في الموازنة العامة للحكومة الإتحادية للعام 2022.

جدول (6-6)

الأداء الفعلي للمصروفات الجارية للحكومه الاتحادية لكلٍ من عامي 2021 و2022

(مليار جنيه)

البند	2021				2022				معدل
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء	نسبة المساهمة%	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء	نسبة المساهمة%	التغير%
الفصل الأول									
تعويضات العاملين	323.2	290.8	90.0	19.3	1,266.6	1,087.4	85.9	34.1	273.9
الفصل الثاني									
شراء السلع والخدمات	192.6	174.8	90.8	11.6	558.8	449.0	80.3	14.1	156.8
دعم السلع الاستراتيجية*	866.7	649.7	75.0	43.0	931.0	778.5	83.6	24.4	19.8
تكلفة التمويل	44.3	22.3	50.3	1.5	8.0	13.4	167.2	0.4	(40.0)
الإعانات**	16.9	18.6	109.5	1.2	117.0	98.6	84.2	3.1	431.0
الاشتراك فى المنظمات الدولية	20.5	9.1	44.6	0.6	10.0	22.2	222.4	0.7	143.7
المنافع الاجتماعية***	278.1	126.1	45.3	8.3	345.7	206.2	59.6	6.5	63.6

البند	2021				2022				معدل
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء	نسبة المساهمة%	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء	نسبة المساهمة%	التغير%
المصروفات الاخرى والإلتزامات القومية	5.0	7.1	141.2	0.5	368.6	90.0	24.4	2.8	1168.9
تحويلات حكومات الولايات	660.0	211.8	32.1	14.0	575.8	444.2	77.2	13.9	109.7
إجمالي المصروفات الجارية	**2,407.3**	**1,510.3**	**62.7**	**100.0**	**4,181.5**	**3,189.5**	**76.3**	**100**	**111.2**

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

* كهرباء قمح محروقات ودواء.

** دعم مؤسسات التعليم العالي والهيئات الإعلامية.

*** يعنى بها دعم الحكومة للقطاع الأسري المباشر، التأمين الصحي، دعم العلاج بالداخل والخارج، ودعم الحوادث وإصابات الأطفال.

شكل (6-6)

المصروفات الجارية للحكومة الإتحادية لكلٍ من عامي 2021 و2022

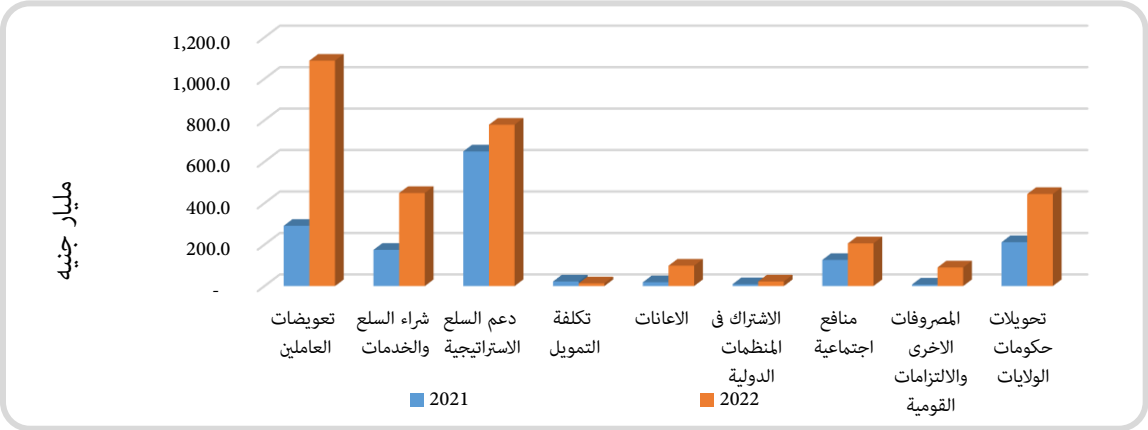

شكل (6-7)

الأهمية النسبية لبنود المصروفات الجارية في الموازنة العامة للعام 2022

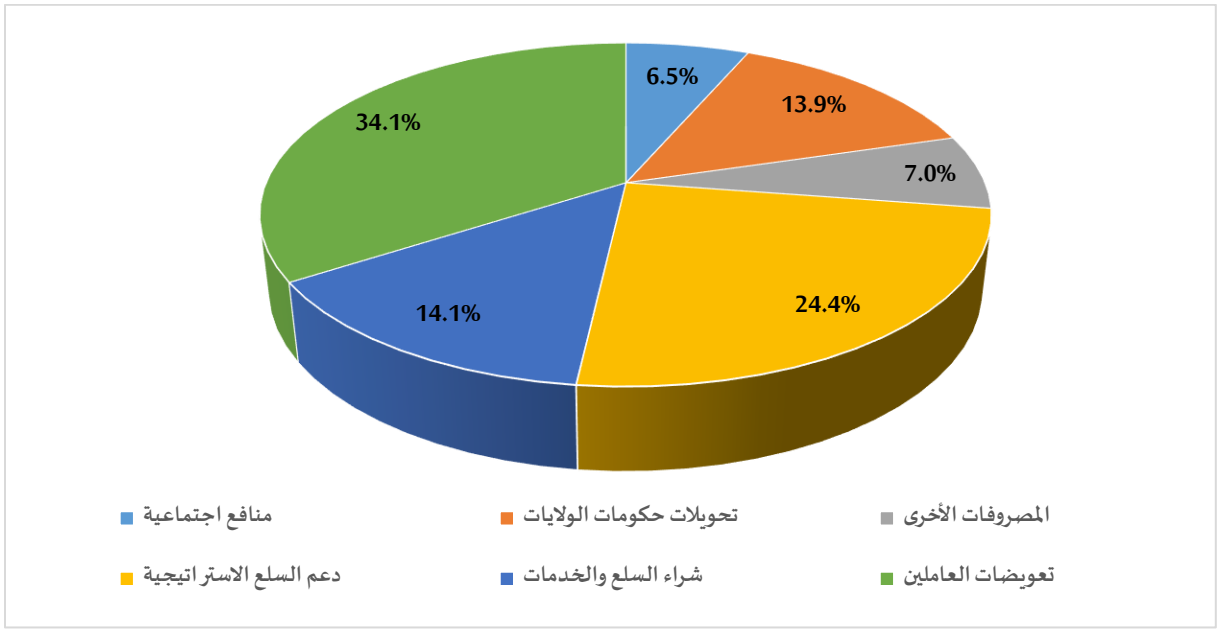

يتضح من الجدول (6-6) ارتفاع إجمالي المصروفات الجارية من 1,510.3 مليار جنيه في العام 2021 إلى 3,189.5 مليار جنيه في العام 2022 بمعدل 111.2%.

شكل بند تعويضات العاملين 34.1% من إجمالي المصروفات الجارية حيث ارتفع من 290.8 مليار جنيه في العام 2021 إلى 1,087.4 مليار جنيه في العام 2022، ارتفع دعم السلع الاستراتيجية من 649.7 مليار جنيه في العام 2021 إلى 778.5 مليار جنيه في العام 2022 بمعدل 19.8%.

ارتفعت تحويلات الولايات من 211.8 مليار جنيه في العام 2021م إلى 444.2 مليار جنيه بمعدل 109.7% وتمثل 13.9% من إجمالي المصروفات الجارية، كما ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات من 174.8 مليار جنيه إلى 449.0 مليار جنيه بمعدل 156.8% وبنسبة مساهمة 14.1% من إجمالي المصروفات الجارية.

بلغ الصرف على المنافع الاجتماعية 206.2 مليار جنيه خلال العام 2022 مقارنةً بـ 126.1 مليار جنيه في العام 2021 بمعدل 63.6% وتمثل 6.5% من إجمالي المصروفات الجارية، كما ساهم كل من تكلفة التمويل، الإعانات، والمصروفات الأخرى، بالإضافة إلى الإلتزامات القومية بنسبة 6.3% من إجمالي المصروفات الجارية.

(ب) مصروفات التنمية:

يوضح الجدول (6-7) مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية، فيما يوضح كل من الجدول (6-8) والشكل (6-8) مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات لكلٍ من عامي 2021 و2022.

جدول (6-7)

مصروفات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية لكلٍ من عامي 2021 و2022

(مليار جنيه)

البيان	2021				2022				معدل التغير (%)
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء	نسبة المساهمة (%)	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء	نسبة المساهمة (%)	
التنمية القومية بالعملة المحلية	118.0	47.2	40.0	53.5	180.4	96.5	53.5	81.6	104.6
التنمية القومية بالعملة الأجنبية *	198.3	41.0	20.7	46.5	0.0	21.8	-	18.4	46.8-
الإجمالي (الفصل الثالث)	**316.3**	**88.2**	**27.9**	**100**	**180.4**	**118.3**	**65.6**	**100**	**34.2**

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

*تمثل المقابل المحلي للتنمية بالعملة الأجنبية حسب سعر الصرف الرسمي في العام.

ارتفعت مصروفات التنمية القومية من 88.2 مليار جنيه في العام 2021م إلى 118.3 مليار جنيه في العام 2022 بمعدل 34.2%، حيث انخفض المقابل المحلى لمصروفات التنمية القومية بالعملة الأجنبية من 41.0 مليار جنيه في العام 2021 إلى 21.8 مليار جنيه في العام 2022 بمعدل -46.9%، فيما ارتفعت مصروفات التنمية بالعملة المحلية من 47.2 مليار جنيه في العام 2021 إلى 96.5 مليار جنيه في العام 2022 بمعدل 104.6%. كما ساهم المكون المحلي في مصروفات التنمية بنسبة 81.6% بينما ساهم

المكون الأجنبي بنسبة 18.4% من إجمالي مصرفات التنمية. يوضح الجدول (6-8) والشكل (6-8) مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكلٍ من عامي 2021 و2022.

جدول (6-8)

تقديرات وأداء مصروفات التنمية القومية حسب القطاعات المختلفة لكلٍ من عامي 2021 و2022

(مليار جنيه)

البيان	2021				*2022				معدل التغير (%)
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي**	نسبة الأداء (%)	نسبة المساهمة (%)	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء (%)	نسبة المساهمة (%)	
القطاع الزراعي	29.2	11.0	37.6	12.4	45.0	19.7	43.7	16.6	79.4
القطاع الصناعي	2.3	0.5	20.1	0.5	3.4	16.4	480.7	14.0	3395.0
قطاع الطرق والجسور والنقل	9.3	10.8	116.6	12.3	3.7	26.4	706.7	22.3	143.7
قطاع الكهرباء والموارد المائية والمعادن	203.0	27.0	13.3	30.7	54.0	17.2	32.0	14.6	36.1-
قطاع التنمية الاجتماعية	47.1	27.7	58.8	31.4	46.7	17.2	36.8	14.5	37.9-
القطاع المتنوع	25.3	11.2	44.4	12.7	27.6	21.4	77.5	18.0	90.0
الجملة	**316.2**	**88.2**	**27.9**	**100**	**180.4**	**118.3**	**65.6**	**100**	**34.1**

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

*بيانات أولية

**بيانات معدلة

شكل (6-8)

مصروفات التنمية القومية لكلٍ من عامي 2021 و2022

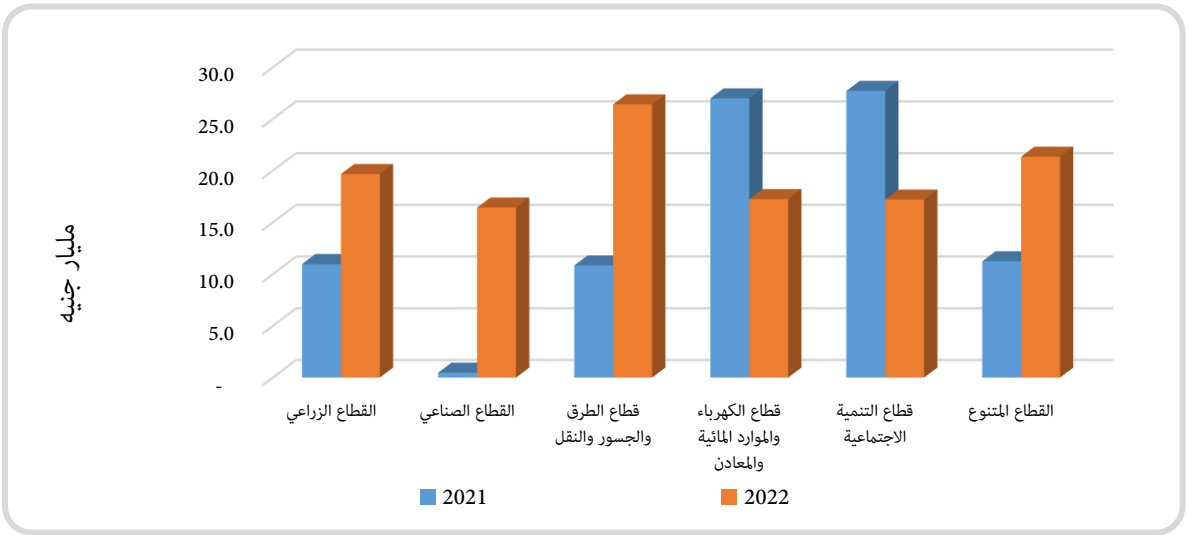

يتضح من الجدول (6-8) والشكل (6-8) إنّ الصرف الفعلي على التنمية القومية بلغ 118.3 مليار جنيه بنسبة أداء 65.6% عن اعتماد الموازنة في العام 2022 والبالغ 180.4مليار جنيه، تلاحظ أن قطاع الطرق والجسور والنقل قد حاز على أكبر نصيب من الصرف على التنمية مبلغ 26.4 مليار جنيه بنسبة 22.3%، يليه القطاع المتنوع حيث بلغ 21.4 مليار جنيه بنسبة 18.0%.

حاز الصرف على القطاع الزراعي نسبة 16.6% من إجمالي الصرف على التنمية في العام 2022 حيث بلغ 19.7 مليار جنيه، ومن ثم قطاع الكهرباء والموارد المائية والمعادن الذي بلغ 17.3 مليار جنيه بنسبة 14.6%، يليه قطاع التنمية الاجتماعية حيث بلغ 17.2 مليار جنيه وبنسبة 14.5%، بينما بلغ الصرف على القطاع الصناعي 13.9% من إجمالي الصرف على التنمية بمبلغ 16.4 مليار جنيه بمعدل 3395.1% عن العام 2021.

6-4-2 عجز الموازنة ومصادر تمويله

انخفض العجز الكلي للموازنة في العام 2022 عن العجز المتوقع حيث بلغ -478.9 مليار جنيه في العام 2022 مقارنة بربط مقدر ب -1,034.1 مليار جنيه بنسبة 46.3%، كما ارتفع بمعدل -557.7% عن العجز في العام 2021 والبالغ -72.8مليار جنيه.

يوضح الجدول (6-9) العجز الكلي للموازنة ومصادر تمويله لكلٍ من عامي 2021 و2022، بينما يوضح الشكل (6-9) أدوات الدين الداخلي التي ساهمت في تمويل العجز الكلي لكلٍ من عامي 2021 و2022.

جدول (6-9)

تقديرات وأداء العجز الكلي للموازنة ومصادر تمويله لكلٍ من عامي 2021م و2022

(مليار جنيه)

العجز الكلى	2021م				2022م				معدل التغير (%)
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة%	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة %	
العجز الكلي	(247.2)	(72.8)	29.5		(1,034.1)	(478.9)	46.3		557.7
مصادر تمويل العجز	247.2	72.8	29.5	100.0	1,034.1	478.9	46.3	100.0	557.7
صافي اقتناء الأصول المالية*	(23.1)	(1.8)	7.8	2.4-	(11.0)	(5.6)	51.5	(1.2)	416.1-
التمويل الخارجي (السحوبات على القروض)	242.9	15.1	6.2	20.7	-	-	-	0.0	100.0-
التمويل الخارجي (السدادات)	(97.3)	(38.7)	39.8	53.1-	-	(0.6)	-	0.1-	98.5-
صافي التمويل الخارجي	145.6	(23.6)	16.2-	32.4-	-	(0.6)	-	0.1-	97.5-
التمويل الداخلي (السحوبات)	158.5	134.8	85.0	185	1,323.9	778.7	58.8	162.6	478.0
التمويل الداخلي (السدادات)	(33.8)	(36.6)	108.2	50.2-	(278.8)	(293.6)	105.3	61.3-	702.7
صافي التمويل الداخلي وادوات الدين	124.7	98.2	78.7	134.8	1,045.1	485.1	46.4	101.3	394.2
شهامة	6.0	6.5	107.8	8.9	6.0	0.4	6.1	0.1	94.4-
سندات خزنة	-	-	-	-	40.0	-	-	-	-
صكوك الاستثمارات الحكومية	86.5	(0.2)	0.2-	0.3-	17.5	(0.5)	2.7-	0.1-	132.1
الضمانات	(17.8)	47.8	268.0-	65.6	725.0	190.7	26.3	39.8	299.1
المتأخرات	(2.0)	(2.8)	139.1	3.8-	(207.3)	(230.4)	111.1	48.1-	8,184.7
استدانة من البنك المركزي	52.0	46.9	90.2	64.4	463.9	524.9	113.2	109.6	1,019.7

المصدر وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

*مساهمة الحكومة في أصول جديدة أو تسييل أصول موجودة

(أ) صافي اقتناء الاصول المالية

بلغ صافي اقتناء الأصول المالية (5.6) مليار جنيه في العام 2022، بنسبة مساهمة 1.2 % من إجمالي تمويل العجز.

(ب) التمويل الخارجي:

لم يتم السحب على قروض أجنبية في العام 2022، بينما بلغ السداد ما يعادل مبلغ 0.6 مليار جنيه، وعليه بلغ صافي التمويل الخارجي ما يعادل مبلغ -0.6 مليار جنيه بنسبة مساهمة -0.1% من إجمالي تمويل العجز.

(ج) التمويل الداخلي:

بلغ الأداء الفعلي للسحوبات على التمويل الداخلي 778.7 مليار جنيه في العام 2022 وإجمالي السداد 293.6 مليار جنيه، ويمثل الفرق بينهما والبالغ 485.1 مليار جنيه صافي التمويل الداخلي والذي ساهم بنسبة 101.3% من إجمالي تمويل العجز.

آليات الدين الداخلي:

تشمل مصادر التمويل الداخلي الاستدانة المؤقتة من بنك السودان المركزي وشهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) والضمانات والمتأخرات وسندات الخزينة، وفي موازنة العام 2022 كانت استحقاقات الصكوك الحكومية (أصل +أرباح) ومتأخرات الديون الداخلية عبء إضافي على عجز الموازنة حيث تمت إضافة ذلك إلى تمويل العجز الكلي، حيث مثلت الضمانات المصدرة في العام 2022 ما يعادل 39.8% من تمويل العجز، الاستدانة المؤقتة 109.6% من تمويل العجز الكلي حيث بلغت الاستدانة المؤقتة 526.9 مليار جنيه، والتي تمثل نسبة 15.8% من إجمالي التقديرات للإيرادات العامة للعام 2022، إلا أنه تم سداد مبلغ 2 مليار جنيه من الاستدانة طويلة الأجل ليصبح صافي الاستدانة من البنك المركزي خلال العام 524.9 مليار جنيه، أيضا بلغت شهادات شهامة المصدرة 0.4 مليار جنيه والتي تمثل 0.1% من إجمالي تمويل العجز.

شكل (6-9)

أدوات الدين الداخلي لتمويل عجز الموازنة لكلٍ من عامي 2021 و2022

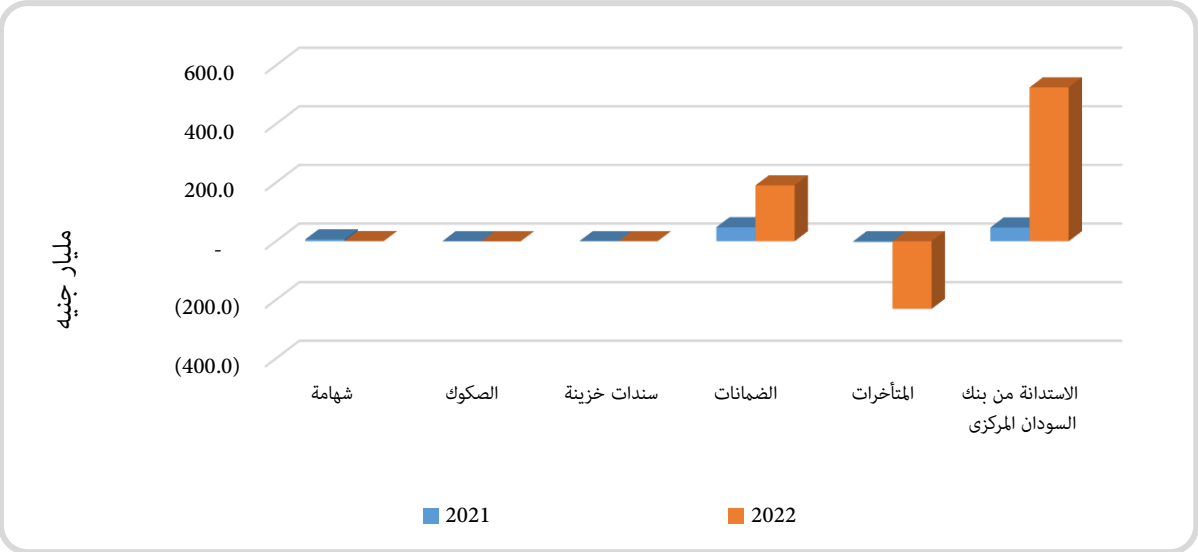

بنك السودان المركزي

الفصل السابع

الحسابات القومية والتغيرات الديمغرافية للعام 2022

الحسابات القومية والتغيرات الديمغرافية للعام 2022

1.7المقدمة

الحسابات القومية عبارة عن إطار محاسبي يمكن من تجميع معلومات عن الاقتصاد الكلي وعرضها للاستفادة منها في التحليل الاقتصادي وإعداد السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية وتقييم ومراقبة الأداء الاقتصادي ، وتحديد مواضع الخلل في الاقتصاد ومن ثم معالجتها. كما انه يقدم نظرة شاملة للاقتصاد تشمل جملة أمور من بينها قياس الإنتاج وتوليد وتوزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية واستخدام الدخل لأغراض الاستهلاك والادخار والتغيرات في الأصول والخصوم. ويتم اعداد الحسابات القومية بالجهاز المركزي للإحصاء وفقاً لدليل الحسابات القومية (System of National Accounts SNA) الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 1968.

يتناول هذا الفصل كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية، والناتج القومي الإجمالي والدخل القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما يتناول الأرقام القياسية للأسعار الجارية والتي تعكس معدلات التضخم بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية متمثلة في حجم السكان والتركيب النوعي والعمري للسكان.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام)، وتستخدم ثلاث طرق لحسابه :

(1) طريقة الناتج أو القيمة المضافة: تبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد (حسب الانشطة الاقتصادية)، وذلك بتجميع قيم المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية.

(2) طريقة الدخل: وفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ويشمل ذلك الايجارات والارباح والمكاسب الرأسمالية (الفوائد) وتعويضات العاملين بما في ذلك الأجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمالة مضافاً إليها إجمالي فائض التشغيل لدى مؤسسات الأعمال والضرائب ناقصاً دعم المنتجات.

(3) طريقة الإنفاق: حسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الحكومي والاستثمار الخاص والحكومي وصافي التعامل الخارجي.

ويتبع الجهاز المركزي للإحصاء الطريقتين الأولى والثالثة في اعداد الحسابات القومية.

2-7 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية.

يوضح الجدول (7- 1) والشكل (7- 1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له بالأسعار الثابتة لكلٍ من عامي 2021 و 2022 محسوباً على أساس أسعار عام 1982/1981.

جدول (7 - 1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية لكل من عامي 2021 و2022

على أساس أسعار عام 1982/1981

(مليون جنيه)

العام / القطاع	2021**			2022*		
	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية	**9.13**	**(1.9)**	**26.1**	**9.14**	**0.1**	**26.3**
المحاصيل الزراعية	**3.64**	(2.1)	10.3	3.65	0.2	10.5
الثروة الحيوانية	**5.36**	(1.7)	15.4	5.37	0.1	15.4
الغابات	**0.02**	(1.3)	0.1	**0.02**	0.0	0.1
الاسماك	**0.11**	(1.9)	0.3	**0.10**	(9.1)	0.3
قطاع الصناعات التحويلية واليدوية والصناعات الاستخراجية	**7.76**	**(0.2)**	**22.2**	**7.70**	**(0.7)**	**22.2**
الصناعة والتعدين	**0.52**	8.8	1.5	**0.53**	1.9	1.5
الصناعات التحويلية واليدوية	**5.45**	(0.3)	15.6	**5.41**	(0.7)	15.6
الكهرباء والماء والغاز	**1.10**	(2.8)	3.1	**1.09**	(0.9)	3.1
البناء والتشييد	**0.69**	(1.8)	2.0	**0.67**	(2.9)	1.9
قطاع الخدمات	**18.07**	**(2.6)**	**51.7**	**17.85**	**(1.2)**	**51.5**
التجارة والفنادق والمطاعم	**3.13**	(2.5)	9.0	**3.06**	(2.2)	8.8
التمويل والتأمين والمصارف	**5.25**	(2.0)	15.0	**5.23**	(0.4)	15.1
النقل والمواصلات والتخزين	**3.69**	(2.2)	10.6	**3.61**	(2.2)	10.4
الخدمات الحكومية	**5.24**	(3.6)	15.0	**5.20**	(0.8)	15.0
خدمات أخرى[1]	**0.76**	(2.6)	2.1	**0.74**	(2.6)	2.2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	**34.96**	**(1.9)**	**100.0**	**34.69**	**(0.8)**	**100.0**
مخفض الناتج المحلي الإجمالي	**534,990.8**			**1,121,441.8**		
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[2]	**18,703,277.0**			**38,902,816.0**		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

*بيانات أولية

** بيانات معدلة

1 تشمل الخدمات الاجتماعية ، خدمات المؤسسات المالية، الخدمات الخاصة غير الربحية ، الرسوم على الواردات)

2 للمزيد انظر جدول رقم (7- 3)

الشكل (7- 1)

معدل نمو القطاعات لكلٍ من عامي 2021 و2022

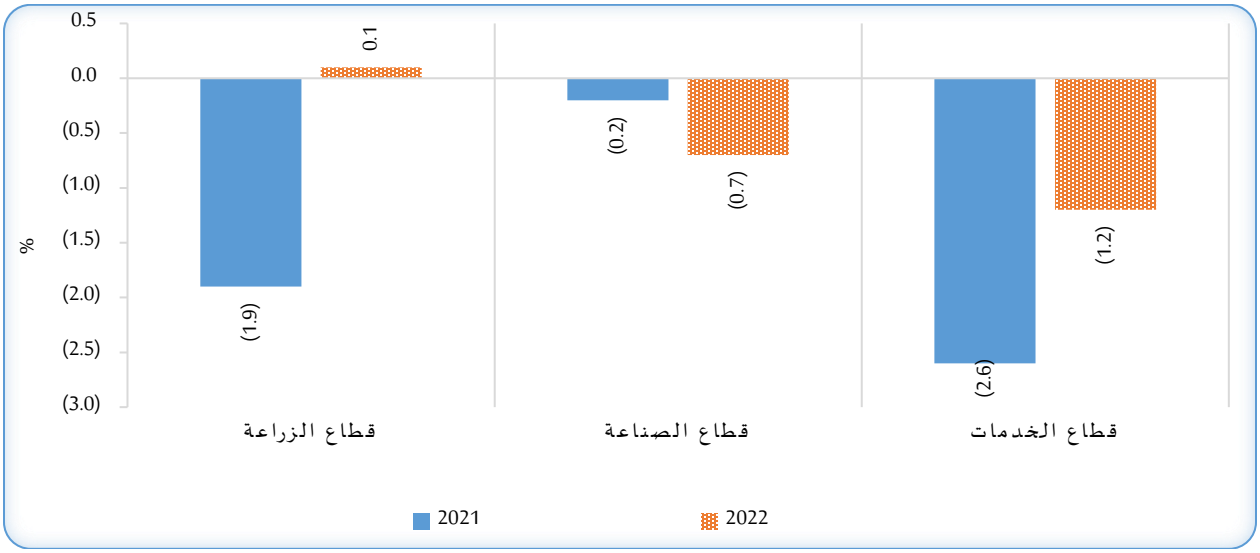

المصدر: جدول رقم (7-1)

يلاحظ من الجدول (8 - 1) تحسن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من سالب 1.9% في العام 2021 إلى سالب 0.8% في العام 2022 وذلك لإرتفاع معدل نمو القطاع الزراعي من سالب 1.9% في العام 2021 إلى 0.1% في العام 2022، وتحسن معدلات نمو القطاع الخدمي من سالب 2.6% في العام 2021 إلى سالب 1.2% في العام 2022، على الرغم من إنخفاض معدل نمو القطاع الصناعي من سالب 0.2% في العام 2021 إلى سالب 0.7% في العام 2022.

ويرجع ارتفاع معدل نمو القطاع الزراعي لإرتفاع معظم القطاعات الفرعية المكونة له، حيث إرتفع معدل نمو قطاع المحاصيل الزراعية من سالب 2.1% في العام 2021 الى 0.2% في العام 2022، والثروة الحيوانية من سالب 1.7% في العام 2021 إلى 0.1% في العام 2022.

كما تحسن معدل نمو قطاع الخدمات لتحسن معدل نمو بعض القطاعات الفرعية له، حيث إرتفع معدل نمو الخدمات الحكومية من سالب 3.6% في العام 2021 الى سالب 0.8 % في العام 2022، والتجارة والفنادق والمطاعم من سالب 2.5% في العام 2021 الى سالب 2.2% في العام 2022، والتمويل والتأمين والمصارف من سالب 2.0% في العام 2021 الى سالب 0.4% في العام 2022.

بينما انخفض معدل نمو القطاع الصناعي بسبب إنخفاض معدل نمو معظم القطاعات الفرعية المكونة له، حيث إنخفض معدل نمو قطاع الصناعة والتعدين من 8.8% في العام 2021 الى 1.9% في العام 2022، والصناعات التحويلية واليدوية من سالب 0.3% في العام 2021 إلى سالب 0.7% في العام 2022، والبناء والتشييد من سالب 1.8% في العام 2021 إلى سالب 2.9% في العام 2022.

1-2-7 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

يوضح الشكل (7 - 2) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل من عامي 2021 و 2022.

الشكل (7- 2)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكلٍ من عامي 2021 و2022

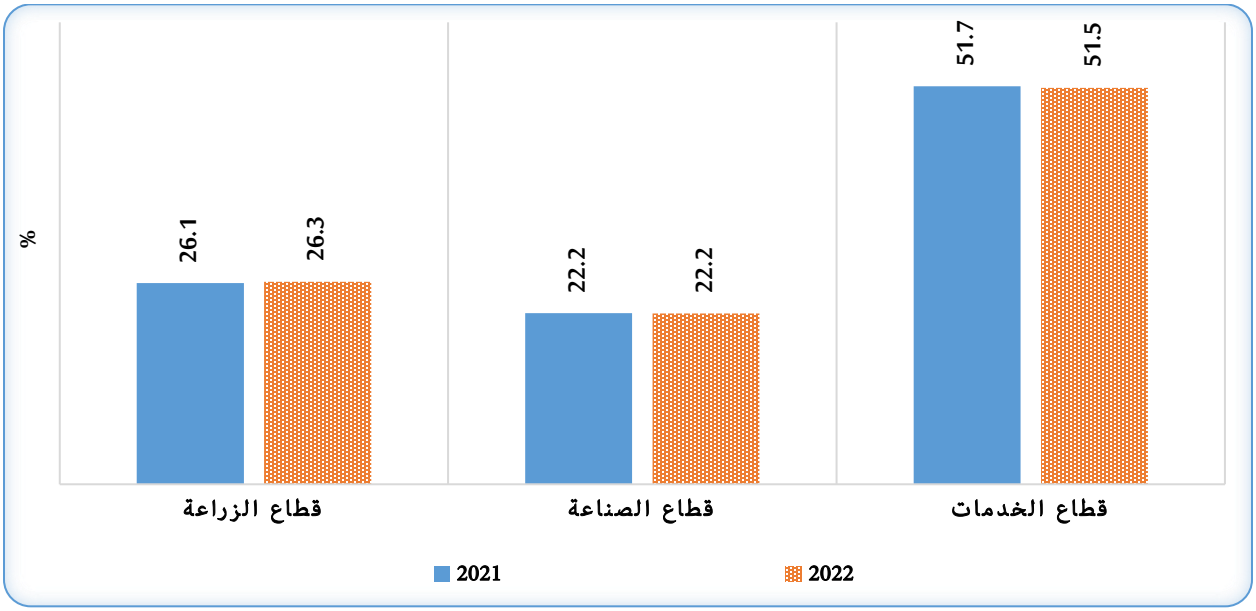

المصدر: جدول رقم (7-1)

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) في الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعاً طفيفاً من 26.1% في العام 2021 إلى 26.3% في العام 2022، فيما ظلت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في حدود 22.2% لعامي 2021 و2022، بينما انخفضت مساهمة القطاع الخدمي إنخفاضاً طفيفاً من 51.7% في العام 2021 إلى 51.5% في العام 2022.

7-2-2 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2018-2022)

يبين الجدول (7-2) والشكل (7-3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة خلال الفترة (2018-2022).

جدول (7 - 2)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2018 -2022)

البيان	2018**	2019**	2020**	2021**	2022*
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.8	(1.3)	(1.6)	(1.9)	(0.8)

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

الشكل (7 - 3)

الإتجاه العام لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2018 – 2022)

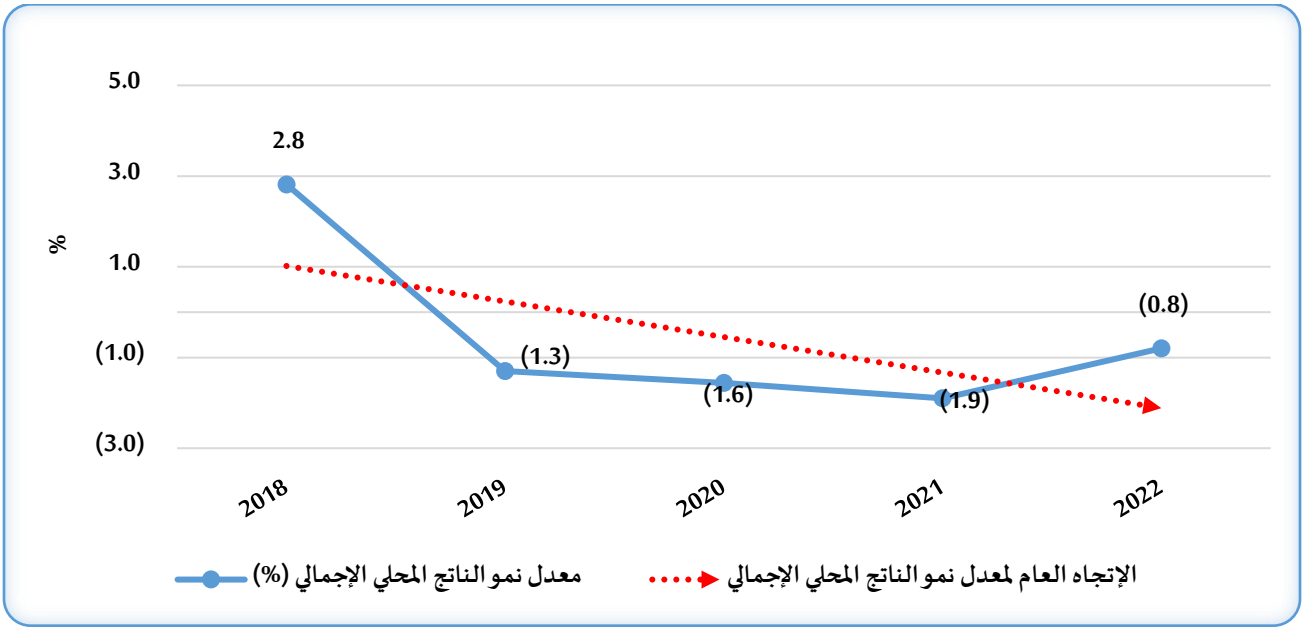

المصدر: جدول رقم (7-2)

يوضح الجدول (7 – 2) والشكل (7 – 3) الاتجاه العام لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2018 - 2022)، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.8% في العام 2018 إلى سالب 1.3% في العام 2019 وإلى سالب 1.9% في العام 2021. ثم تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022 الي سالب 0.8%.

3-7 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

1-3-7 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية

يوضح الجدول (7 - 3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية (طريقة الناتج او القيمة المضافة) لكلٍ من عامي 2021 و2022. كما يعكس الشكل (7-4) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2021 و 2022 .

جدول (7 - 3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية لكلٍ من عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

العام / القطاع	2021**			2022*		
	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية	**3,776,787.0**	**323.0**	**20.2**	**10,252,312.4**	**171.5**	**26.4**
المحاصيل الزراعية	1,477,590.6	322.0	7.9	4,093,569.8	177.0	10.5
الثروة الحيوانية	2,229,544.2	323.7	11.9	6,015,338.7	169.8	15.5

العام / القطاع	2021**			2022*		
	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
الغابات	28,052.4	325.4	0.2	23,994.1	(14.5)	0.1
الاسماك	41,599.8	322.9	0.2	119,409.8	187.0	0.3
قطاع الصناعات التحويلية واليدوية والصناعات الاستخراجية	**4,201,621.9**	**344.9**	**22.5**	**8,637,869.5**	**105.6**	**22.2**
الصناعة والتعدين	1,864,209.9	368.9	10.0	588,639.9	(68.4)	1.5
الصناعات التحويلية واليدوية	1,573,710.7	329.9	8.4	6,063,551.2	285.3	15.6
الكهرباء والماء والغاز	90,095.4	319.1	0.5	1,229,977.0	1265.2	3.2
البناء والتشييد	673,605.9	323.3	3.6	755,701.4	12.2	1.9
قطاع الخدمات	**10,724,868.1**	**320.7**	**57.3**	**20,012,634.1**	**86.6**	**51.4**
التجارة والفنادق والمطاعم	3,035,187.2	320.4	16.2	3,430,929.5	13.0	8.8
التمويل والتأمين والمصارف	3,371,231.3	322.6	18.0	5,866,216.7	74.0	15.1
النقل والمواصلات والتخزين	1,666,166.0	321.6	8.9	4,047,599.8	142.9	10.4
الخدمات الحكومية	1,032,994.3	315.7	5.5	5,834,822.5	464.8	15.0
خدمات أخرى	1,619,289.3	319.7	8.7	833,065.6	(48.6)	2.1
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	**18,703,277.0**	**326.4**	**100.0**	**38,902,816.0**	**108.0**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

الشكل (7- 4)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2021 و2022

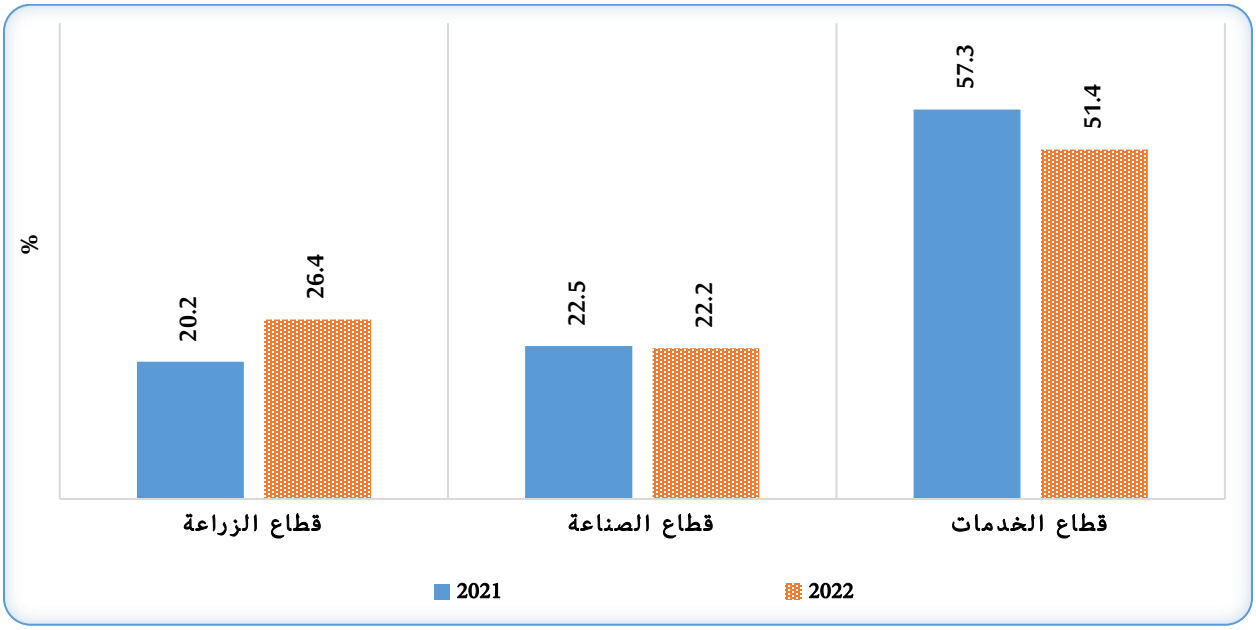

المصدر: جدول رقم (7-3)

يُبين الجدول (7-3) والشكل (7-4) إرتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 20.2% في عام 2021 إلى 26.4% في العام 2022، نتيجة لإرتفاع مساهمة القطاعات الفرعية المكونة للقطاع، حيث إرتفعت نسبة مساهمة قطاع المحاصيل الزراعية من 7.9% في العام 2021 إلى 10.5% في العام 2022، والثروة الحيوانية من 11.9% في العام 2021 إلى 15.5% في العام 2022، والاسماك من 0.2% في العام 2021 الى 0.3% في العام 2022.

وفي المقابل انخفضت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 57.3% في العام 2021 إلى 51.4% في العام 2022، نتيجة لإنخفاض مساهمة القطاعات الفرعية المكونة للقطاع، حيث إنخفضت نسبة مساهمة قطاع التجارة والفنادق والمطاعم من 16.2% في العام 2021 إلى 8.8% في العام 2022، وقطاع التمويل والتأمين والمصارف من 18.0% في العام 2021 إلى 15.1% في العام 2022، والخدمات الأخرى من 8.7% في العام 2021 الى 2.1% في العام 2022.

كما إنخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 22.5% في العام 2021 إلى 22.2% في العام 2022، نتيجة لإنخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين من 10.0% العام 2021 إلى 1.5% في العام 2022، وقطاع البناء والتشييد من 3.6% في العام 2021 إلى 1.9% في العام 2022.

7-3-2 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية طريقة الإنفاق

يوضح الجدول (7 - 4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقاً لطريقة الانفاق لكلٍ من عامي 2021 و2022.

جدول (7 - 4)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقاً لطريقة الإنفاق لكلٍ من عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

العام / القطاع	2021**			2022*		
	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
الانفاق الاستهلاكي	**18,096,678.0**	**317.7**	**96.8**	**37,657,925.9**	**108.1**	**96.8**
الانفاق الحكومي	130,902.4	28.8	0.7	350,125.3	167.5	0.9
الانفاق الخاص	17,965,775.6	324.7	96.1	37,307,800.5	107.7	95.9
الانفاق الاستثماري	**1,427,310.1**	**962.1**	**7.6**	**2,801,002.8**	**96.2**	**7.2**
صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات	**(820,710.9)**	**(925.0)**	**(4.4)**	**(1,556,112.6)**	**(89.6)**	**(4.0)**
الصادرات من السلع والخدمات	1,040,477.1	608.3	5.6	2,061,849.2	98.2	5.3
الواردات من السلع والخدمات	1,861,188.0	720.0	10.0	3,617,961.9	94.4	9.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	**18,703,277.0**	**326.4**	**100.0**	**38,902,816.0**	**108.0**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

وفقاً للجدول (7 - 4) يلاحظ تحسن نسبة مساهمة صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات من سالب 4.4% في العام 2021 إلى سالب 4.0% في العام 2022، واستقرار نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي عند 96.8% في كلٍ من عامي 2021 و2022، وانخفاض نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري من 7.6% في العام 2021 إلى 7.2% في العام 2022.

فيما يلي شرح تفصيلي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق:-

7-3-2-1 الإنفاق الاستهلاكي:

ينقسم الإنفاق الاستهلاكي إلى إنفاق حكومي و إنفاق خاص، بحيث يشمل الإنفاق الحكومي جميع النفقات الجارية التي تشمل بند تعويضات العاملين وشراء السلع والخدمات وتحويلات الولايات وتسيير مؤسسات الدولة، بينما يشمل الإنفاق الخاص إستهلاك الأسر والأفراد.

يوضح الشكل (7-5) مساهمة الانفاق الإستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2021 و 2022.

الشكل (7- 5)

مساهمة الانفاق الإستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2021 و2022

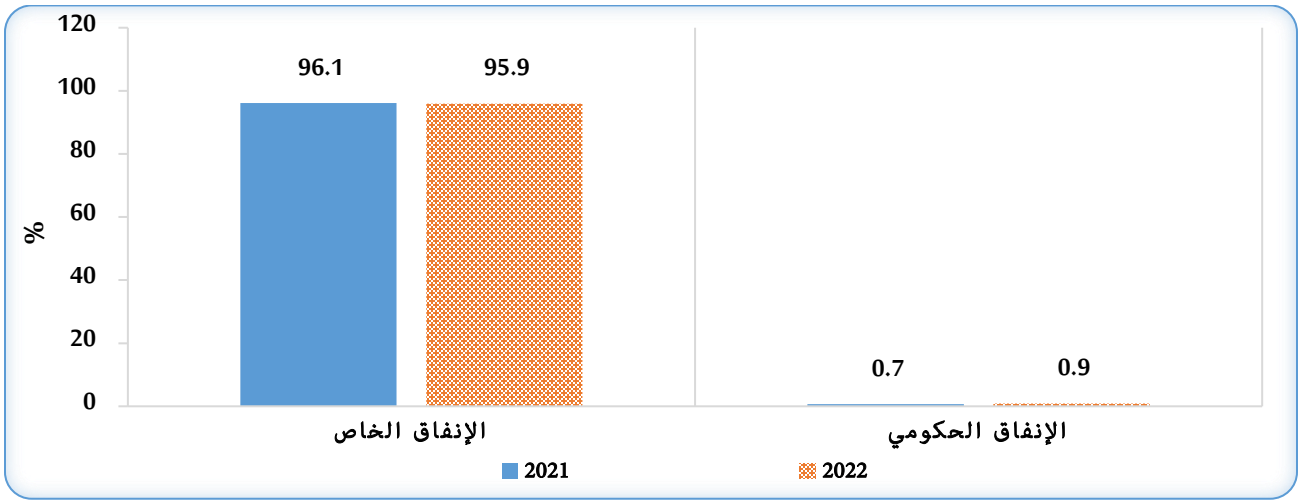

المصدر: جدول رقم (7-4)

يتضح من الجدول (7-4) والشكل (7-5) استقرار نسبة مساهمة إجمالي الانفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عند 96.8% في عامي 2021 و 2022 ، وذلك للارتفاع الطفيف في نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي من 0.7% في العام 2021 إلى 0.9% في العام 2022، والانخفاض الطفيف لنسبة مساهمة انفاق القطاع الخاص من 96.1% في العام 2021 إلى 95.9% في العام 2022.

يوضح الشكل (7-6) معدل نمو الانفاق الاستهلاكي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2021 و2022.

الشكل (7- 6)

معدل نمو الانفاق الاستهلاكي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2021 و2022

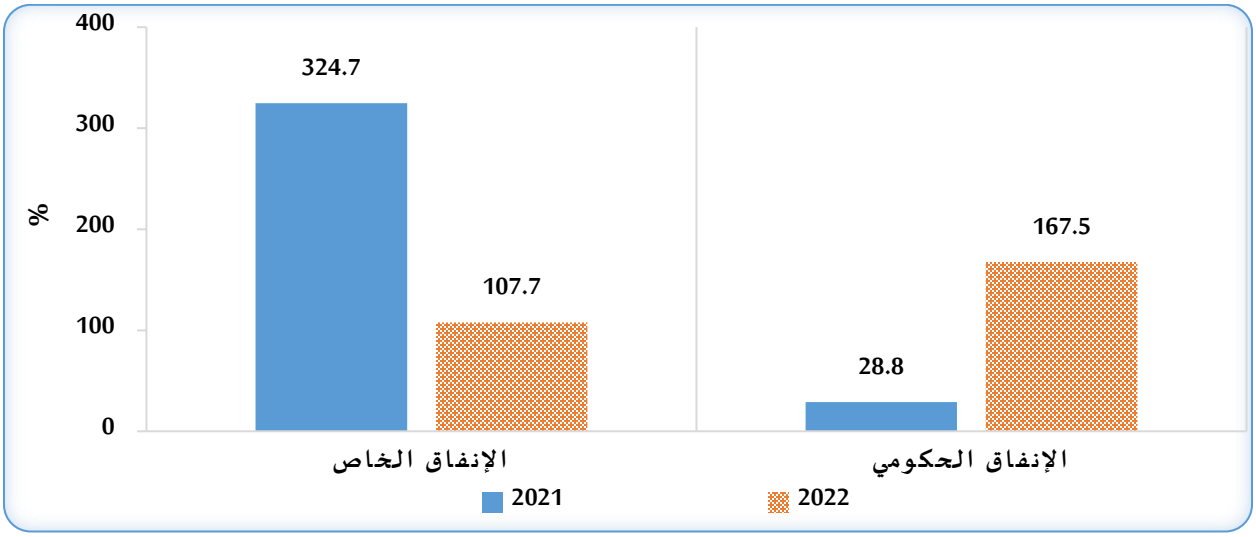

المصدر: جدول رقم (7-4)

يوضح الجدول (7-4) والشكل (7-6) ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحكومي من 28.8% في العام 2021 إلى 167.5% في العام 2022، وانخفاض معدل نمو الإنفاق الخاص من 324.7% في العام 2021 إلى 107.7% في العام 2022.

يوضح الشكل (7-7) الاتجاه العام لمعدلات نمو إجمالي الاستهلاك خلال الفترة (2018 – 2022).

الشكل (7- 7)

الاتجاه العام لمعدل نمو إجمالي الانفاق الاستهلاكي خلال الفترة (2018-2022)

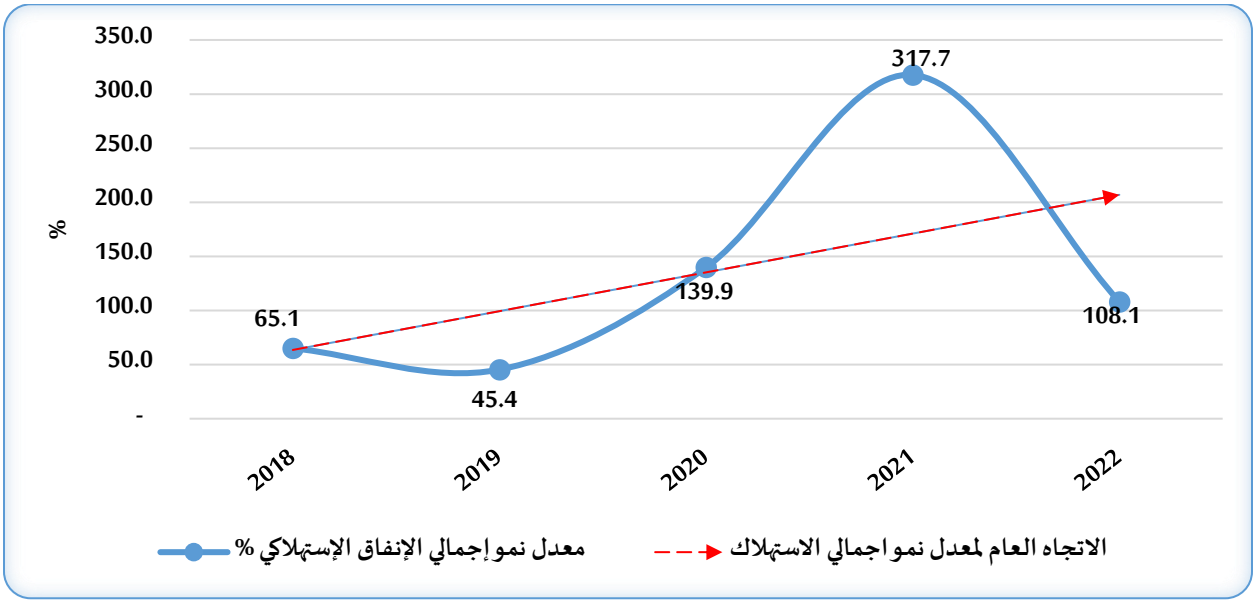

المصدر: جدول رقم (7-4)

يلاحظ من الشكل (7-7) تصاعد الاتجاه العام لمعدل نمو اجمالي الانفاق الاستهلاكي خلال الفترة (2018 – 2022)، حيث ارتفع معدل نمو اجمالي الانفاق الاستهلاكي بوتيرة متسارعة من 65.1% في العام 2018 إلى 317.7% في العام 2021، ثم انخفض الي 108.1% في العام 2022.

7-2-3-2 الانفاق الاستثماري

يعرف الانفاق الإستثماري بأنه الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة، بينما يعرف الإستثمار الإجمالي بأنه التغير في القيمة السوقية الكلية للمنشآت الجديدة ووسائل الإنتاج المعمرة مضافاً إليها قيمة التغير في المخزون لدى منشآت الأعمال.

يوضح الشكل (7-8) الإتجاه العام لمعدلات نمو الانفاق الإستثماري خلال الفترة (2018-2022)

الشكل (7- 8)

الإتجاه العام لمعدل نمو الانفاق الإستثماري خلال الفترة (2018-2022)

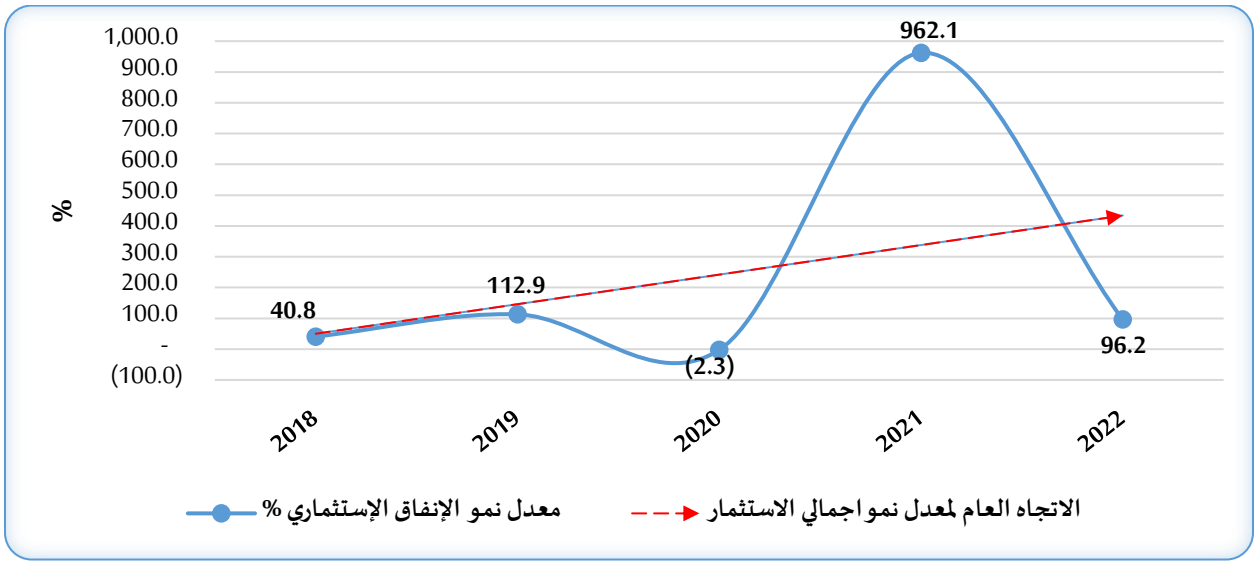

المصدر: جدول رقم (7-4)

يبين الشكل (7-8) تصاعد الاتجاه العام لمعدل نمو اجمالي الانفاق الاستثماري خلال الفترة (2018-2022) ، حيث ارتفع معدل نمو الانفاق الاستثماري ليصل إلى 112.9% في العام 2019، ثم انخفض الى سالب 2.3% في العام 2020، بينما سجل ارتفاعا بلغ 962.1% في العام 2021، ليعاود الانخفاض الى96.2 % في العام 2022.

7-2-3-3 صافي التعامل الخارجي للسلع والخدمات

صافي التعامل الخارجي للسلع والخدمات يساوي المقابل المحلي لقيمة الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً المقابل المحلي لقيمة الواردات من السلع والخدمات خلال العام . ويلاحظ من الجدول (4-8) تحسن معدل نمو صافي التعامل الخارجي للسلع والخدمات من سالب 925.0% في العام 2021 إلى سالب 89.6% في العام 2022، ويرجع ذلك بصورة أساسية لانخفاض

معدل نمو واردات السـلع والخدمات من 720.0% في العام 2021 إلى 94.4% في العام 2022، وكذلك انخفاض معدل نمو صادرات السلع والخدمات من 608.9% في العام 2021 الى 98.2% في العام 2022.

4-7 الناتج القومي الإجمالي

يعتبر الناتج القومي الإجمالي أحد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والإنفاق الكلي للدولة. وهو عبارة عن مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال العام، بالإضافة إلى صافي عائدات عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج والمدفوعات للأجانب.

يوضح الجدول (7 - 5) الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2021 و2022.

جدول (7 - 5)

الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

البيان	2021 **		2022 *		معدل النمو%
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	التغير	
أ- الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية	18,703,277.0	326.4	38,902,816.0	20,199,539.0	108.0
ب- صافي المتحصلات والمدفوعات غير المنظورة	(481,755.9)	(494.7)	(391,934.3)	89,821.61	(18.6)
ب- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (أ + ب)	**18,221,521.1**	**323.2**	**38,510,881.7**	**20,289,360.6**	**111.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان المركزي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

يلاحظ من الجدول(7-5)ارتفاع الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية من 18,221,521.1 مليون جنيه بمعدل نمو 323.2% في العام 2021 إلى 38,510,881.7 مليون جنيه بمعدل نمو 111.3% في العام 2022، وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل 108.0% وتحسن معدل نموعجزصافي المتحصلات والمدفوعات غير المنظورة الى 18.6%.

5-7 الدخل القومي

الدخل القومي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الإهلاك، مضافاً إليه صافي تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي. (أي الناتج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الإهلاك والدخول الأولية المدفوعة للوحدات غير المقيمة، مضافاً إليه الدخول الأولية المستلمة من الوحدات غير المقيمة).

يوضح الجدول (7 - 6) الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكلٍ من عامي 2021 و 2022.

جدول (7 - 6)

الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد

من الناتج المحلي الإجمالي لكلٍ من عامي 2021 و 2022

العام	2021**		2022*		معدل النمو
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	التغير	%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	**18,703,277.0**	**326.4**	**38,902,816.0**	**20,199,539.0**	**108.0**
عدد السكان (نسمة)	45,678,376	2.8	46,934,522	1,256,146	2.7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (جنيه)	409,459.2	314.8	828,865.8	419,406.6	102.4
الدخل القومي (مليون جنيه)	**17,076,413.7**	**300.7**	**36,922,998.4**	**19,846,584.7**	**116.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

يبين الجدول (7 - 6) ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 409,459.2 جنيه في العام 2021 إلى 828,865.8 جنيه في العام 2022 بمعدل 102.4%، وارتفاع الدخل القومي من 17,076,413.7 مليون جنيه في العام 2021 إلى 36,922,998.4 مليون جنيه في العام 2022 بمعدل 116.2%.

6-7 الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات التضخم

1-6-7 التضخم : يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.

يصنف التضخم على النحو التالي:

- التضخم الكلي (العام) Headline Inflation، يعرف التضخم الكلي بأنه يرصد كافة التغيرات في أسعار السلع التي تتضمنها سلة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين.
- التضخم الأساسي Core Inflation، يعرف التضخم الأساسي بأنه الرقم الذي يرصد التغيرات في المستوى العام للأسعار، والذي يعزى إلى التغيرات في مستوى الطلب الكلي (باستبعاد مجموعة الغذاء) والذي يتأثر بالتغير في عرض النقود.
- التضخم المستورد Imported Inflation، يعرف التضخم المستورد بأنه إرتفاع الأسعار نتيجة لإنتقال تضخم الشركاء التجاريين إليها من خلال الواردات.

2-6-7 الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك. وهو مقياس لمتوسط التغير الذي يطرأ بمرور الوقت علي أسعار البنود الاستهلاكية، أي السلع والخدمات التي تشتري لأغراض الحياة اليومية. ونظراً للتغيرات الاقتصادية وتغير النمط الاستهلاكي فإنه يمكن إحلال سلع جديدة محل سلع

أخرى في مكونات سلة المستهلك، ويقيس الرقم القياسي التغير النسبي الذي يطرأ على الأسعار بالنسبة لعام معين والذي يسمى بفترة الأساس[1].

7-2-6-1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات السلعية ومعدلات التضخم لعامي 2021 و2022 (سنة الأساس 2007)

يوضح الجدول (7 – 7) معدلات التضخم و الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات السلعية لكلٍ من عامي 2021 و 2022.

جدول (7-7)

معدلات التضخم والأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات السلعية لكلٍ من عامي 2021 و2022

(سنة الأساس 2007)

المجموعات السلعية	الوزن الإنفاقي (%)	2021			2022		
		متوسط الأرقام القياسية	متوسط معدلات التضخم (%)	المساهمة في التضخم الكلي (%)	متوسط الأرقام القياسية	متوسط معدلات التضخم (%)	المساهمة في التضخم الكلي (%)
الأغذية والمشروبات	52.9	17,420.0	231.6	141.8	33,872.2	94.4	44.6
التبغ	0.7	11,320.8	276.4	1.2	24,423.9	115.7	0.4
الملابس والأحذية	4.5	20,385.2	233.7	14.2	38,943.8	91.0	4.4
السكن	14.2	8,831.5	468.3	19.3	33,079.0	274.6	11.7
التجهيزات والمعدات المنزلية	6.9	16,181.6	259.1	17.1	34,642.5	114.1	5.9
الصحة	1.0	9,143.1	283.3	1.4	21,629.3	136.6	0.5
النقل	8.3	100,303.1	843.8	128.7	280,112.7	179.3	58.2
الاتصالات	1.7	11,628.5	394.0	3.0	19,162.1	64.8	0.8
الترويح والثقافة	2.2	43,340.0	287.1	14.8	113,108.4	161.0	6.3
التعليم	2.7	6,334.3	338.1	2.7	17,645.7	178.6	1.2
الفنادق والمطاعم	2.3	21,511.3	324.7	7.5	42,328.0	96.8	2.4
أخري	2.6	18,389.5	288.5	7.4	36,574.6	98.9	2.4
جملة	100.0	23,337.7		359.1	55,732.4		138.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

[1] تجدر الإشارة الى أن الجهاز المركزي للإحصاء قد أجرى مسح ميزانية الأسرة عام 2007، شمل كل ولايات السودان للحصول على الأرقام القياسية وأوزانها، حيث بلغ حجم العينة 3036 أسرة. تبدأ خطوات الحصول على الأرقام القياسية بإختيار السلة، حيث تضم نحو 663 سلعة و يتم إستخدام إثنتي عشرة مجموعةً سلعيةً في السودان هي كلٍ من مجموعة الأغذية والمشروبات، التبغ، الملابس والأحذية، السكن، التجهيزات والمعدات المنزلية، الصحة، النقل، الإتصالات، الترويح والثقافة، التعليم، الفنادق والمطاعم و مجموعة أخرى . وبإستخدام الأوزان المخصصة لكل مجموعة سلعية، يتم حساب الأرقام القياسية ومنها يتم حساب معدلات التضخم.

وفقاً للجدول (7 – 7) فقد سجلت مجموعة النقل أعلى نسبة مساهمة في التضخم الكلي حيث بلغت 58.2% في العام 2022 مقارنة ب 128.7% في العام2021، تلتها مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة مساهمة قدرها 44.6% في العام 2022 مقارنة ب 141.8% في العام 2021. كما سجلت مجموعة السكن نسبة مساهمة بلغت 11.7% في العام 2022 مقارنة ب 19.3% في العام 2021.

3-6-7 معدلات التضخم الشهري لكلٍ من عامي 2021 و2022

يوضح الجدول (7-8) معدلات التضخم الشهري لكلٍ من عامي 2021 و 2022.

جدول (7 - 8)

معدلات التضخم لعامي 2021 و 2022

(%)

السنة	الشهر	التضخم الأساسي	التضخم المستورد	التضخم الكلي
2021	يناير	381.5	197.7	304.3
	فبراير	427.6	208.1	330.8
	مارس	469.8	243.1	341.8
	أبريل	526.9	234.5	363.1
	مايو	597.9	235.2	378.8
	يونيو	643.9	230.3	412.8
	يوليو	625.8	240.8	422.8
	أغسطس	541.1	222.3	387.6
	سبتمبر	515.5	203.4	365.8
	أكتوبر	508.8	187.9	350.8
	نوفمبر	428.3	200.0	339.6
	ديسمبر	443.5	196.7	318.2
2022	يناير	364.3	153.9	259.8
	فبراير	383.4	146.5	258.4
	مارس	368.8	139.3	263.2
	أبريل	296.7	138.1	220.7
	مايو	253.0	124.3	192.2
	يونيو	176.9	104.7	148.9
	يوليو	154.4	90.3	125.4
	أغسطس	141.7	86.1	117.4
	سبتمبر	123.7	78.0	107.3
	أكتوبر	118.3	73.4	102.6
	نوفمبر	99.1	62.2	88.8
	ديسمبر	98.9	55.6	87.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

الشكل (7- 9)

معدلات التضخم الشهري لعامي 2021 و 2022

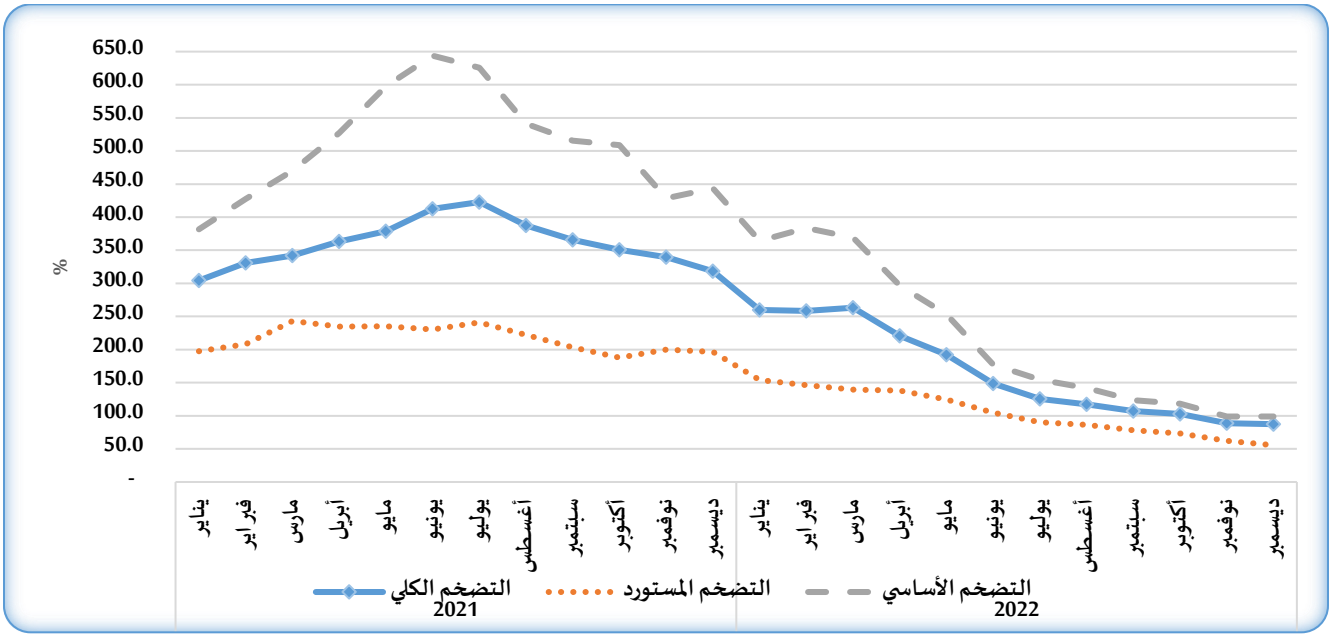

المصدر : جدول رقم (7 – 8)

يوضح الجدول (7 – 8) و الشكل (7 - 9) معدلات التضخم الكلي والتضخم الاساسي والتضخم المستورد لعامي 2021- 2022:

سجل يوليو من العام 2021 أعلى معدل تضخم كلي (Headline Inflation) بـ 422.8% مقارنة ب 87.3% في ديسمبرمن العام 2022 كادنى معدل تضخم كلي، ويعزى هذا الانخفاض بصورة اساسية لإنخفاض معدل نمو عرض النقود من 153.2% في العام 2021 إلى 49.4% في العام 2022.

كما سجل يونيو من العام 2021 أعلى معدل للتضخم الاساسي (Core inflation) حيث بلغ 643.9%، وأدنى مستوى في ديسمبر من العام 2022 حيث بلغ 98.9%، بينما سجل شهر يوليو من العام 2021 أعلى مستوي من التضخم المستورد (Imported Inflation) بلغ 240.8%، و أدنى مستوى في ديسمبرمن العام 2022 حيث بلغ 55.6% .

4-6-7 متوسط معدل التضخم الكلي خلال الفترة (2018-2022)

يوضح الشكل (7 – 10) متوسط معدل التضخم الكلي خلال الفترة (2018-2022)

الشكل (7- 10)

متوسط معدل التضخم الكلي خلال الفترة (2018-2022)

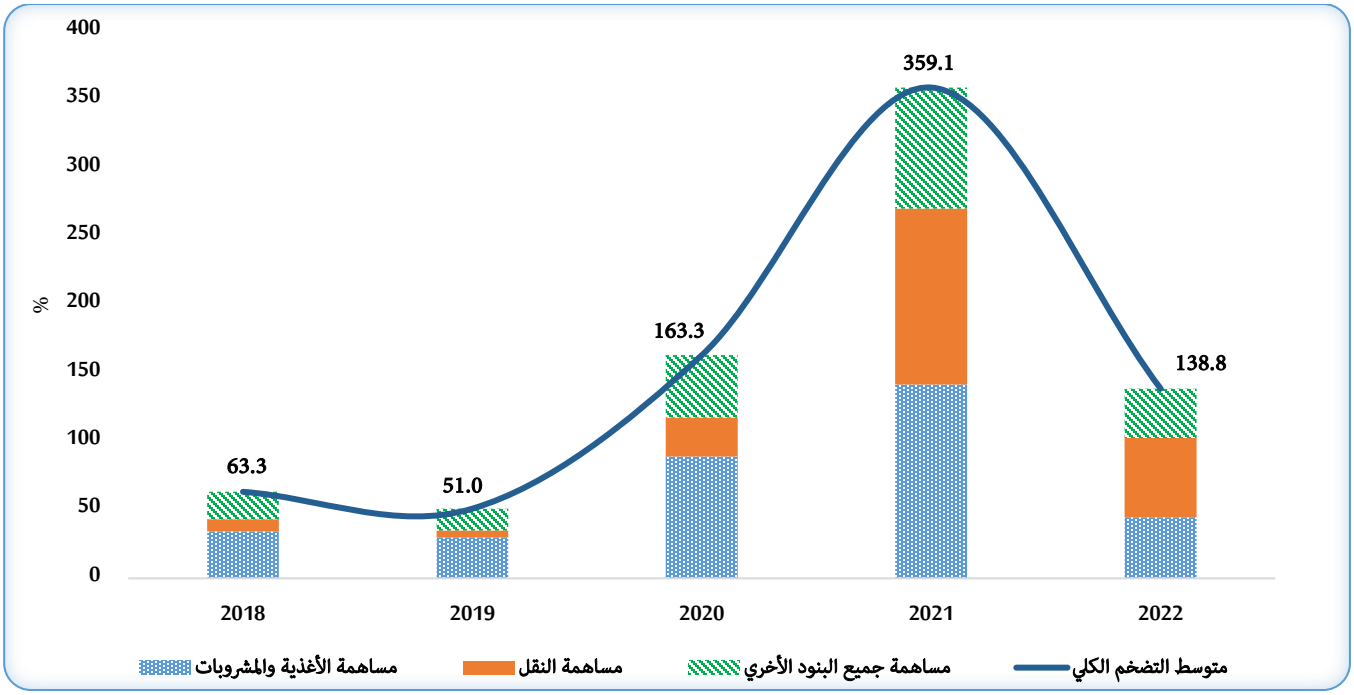

المصدر: جدول رقم (7-8)

يتضح من الشكل (7 – 10) إرتفاع متوسط معدل التضخم الكلي من 63.3% في العام 2018 الى 359.1% في العام 2021 كأعلى مستوى خلال الفترة، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التى تمت في العام 2021.

7-6-5 متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات

يبين الجدول (7 – 9) متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات لكلٍ من عامي 2021 و 2022.

جدول (7 – 9)

متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات لكلٍ من عامي 2021 و2022

الولاية	2021	2022
غرب كردفان	274.1	336.9
جنوب كردفان	268.2	272.8
النيل الازرق	488.6	250.3
البحر الاحمر	275.9	206.0
سنار	366.4	170.5
الجزيرة	406.3	150.8

الولاية	2021	2022
النيل الابيض	373.2	150.7
الخرطوم	368.2	136.8
شمال كردفان	280.6	133.2
شمال دارفور	280.9	128.7
نهر النيل	267.7	128.3
كسلا	337.9	113.3
وسط دارفور	357.3	110.1
القضارف	758.1	109.9
الشمالية	342.8	102.0
جنوب دارفور	245.5	100.0
غرب دارفور	255.5	97.8
شرق دارفور	286.4	90.7
متوسط معدل التضخم	**359.1**	**138.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يعكس الجدول (7 – 9) معدلات التضخم لولايات السودان، حيث سجلت ولاية غرب كردفان أعلى متوسط معدل تضخم بلغ 336.9% خلال العام 2022، بينما سجلت ولاية شرق دارفور أدنى معدل تضخم بلغ 90.7% خلال العام 2022.

7-6-6 متوسط معدل التضخم الكلي للريف والحضر

يوضح الجدول (7 – 10) متوسط معدلات التضخم الكلي للريف والحضر لكلٍ من عامي 2021 و 2022.

جدول (7 - 10)

متوسط معدل التضخم الكلي للريف والحضر لكلٍ من عامي 2021 و2022

(%)

البيان	2021	2022
الحضر	328.0	181.3
الريف	397.7	193.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ من الجدول (7 – 10) انخفاض متوسط معدل التضخم الكلي في الحضر من 328.0% في العام 2021 إلى 181.3% في العام 2022، ومتوسط معدل التضخم الكلي في الريف من 397.7% في العام 2021 إلى 193.9% في العام 2022.

7-7 التطورات الديموغرافية

7-7-1 حجم ومعدلات نمو السكان

يوضح الجدول (7 - 11) تقديرات حجم ومعدلات نمو السكان خلال الفترة (2019-2022)

جدول (7 - 11)

تقديرات حجم ومعدلات نمو السكان خلال الفترة (2019-2022)

(نسمة)

العام	الذكور	الإناث	المجموع	معدل النمو%
2019 **	21,882,942	21,318,864	43,201,806	-
2020 **	22,499,303	21,934,182	44,433,485	2.9
2021 **	23,122,320	22,556,056	45,678,376	2.8
2022 *	23,751,148	23,183,374	46,934,522	2.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

الشكل (7-11)

تقديرات اعداد الذكوروالإناث خلال الفترة (2019 – 2022)

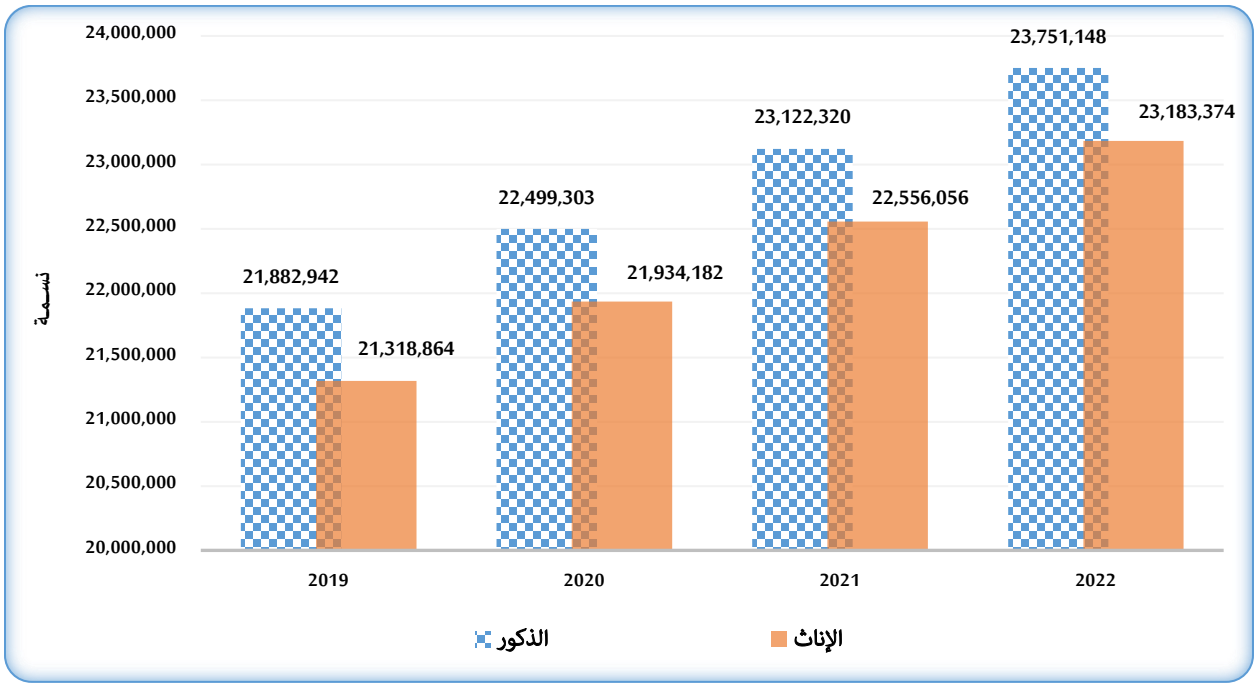

المصدر: جدول رقم (7-11)

يعكس الجدول (7- 11) و الشكل (7 - 11) إرتفاع تقديرات اعداد السكان من 43,201,806 نسمة في العام 2019 إلى 46,934,522 نسمة في العام 2022، بمعدل زيادة سنوية 2.8% في المتوسط خلال الفترة. بلغ عدد الذكور 23,751,148 نسمة وعدد الإناث 23,183,374 نسمة في العام 2022.

2-7-7 التوزيع العمري للسكان للعام 2022

يوضح الجدول (7 - 12) التوزيع العمري للسكان للعام 2022.

جدول (7 - 12)

التوزيع العمري للسكان للعام 2022

(نسمة)

المجموعة العمرية	الذكور		الإناث		المجموع		
	الحجم	النسبة%	الحجم	النسبة%	الحجم	النسبة %	النسبة التراكمية %
4 – 0	3,468,462	7.39	3,404,838	7.25	6,873,300	14.64	14.64
9 – 5	3,159,500	6.73	3,108,638	6.62	6,268,138	13.36	28.00
14 – 10	2,848,980	6.07	2,776,139	5.91	5,625,119	11.99	39.98
19 – 15	2,455,265	5.23	2,294,339	4.89	4,749,604	10.12	50.10
24 – 20	2,210,248	4.71	2,058,541	4.39	4,268,789	9.10	59.20
29 – 25	1,930,689	4.11	1,805,463	3.85	3,736,152	7.96	67.16
34 – 30	1,654,356	3.52	1,589,428	3.39	3,243,784	6.91	74.07
39 – 35	1,379,188	2.94	1,391,700	2.97	2,770,888	5.90	79.97
44 – 40	1,154,564	2.46	1,191,644	2.54	2,346,208	5.00	84.97
49 - 45	937,657	2.00	992,666	2.12	1,930,323	4.11	89.09
54 – 50	761,112	1.62	799,407	1.70	1,560,519	3.32	92.41
59 – 55	597,931	1.27	604,267	1.29	1,202,198	2.56	94.97
64 – 60	451,446	0.96	448,990	0.96	900,436	1.92	96.89
69 - 65	314,686	0.67	304,372	0.65	619,058	1.32	98.21
74 – 70	210,005	0.45	201,872	0.43	411,877	0.88	99.09
79 – 75	123,160	0.26	118,366	0.25	241,526	0.51	99.60
+80	93,899	0.20	92,704	0.20	186,603	0.40	100.00
المجموع	**23,751,148**	**50.60**	**23,183,374**	**49.40**	**46,934,522**	100.00	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يوضح الشكل (7 - 12) الهرم السكاني أو التركيب النوعي والعمري للسكان في السودان لعام 2022.

الشكل (7 - 12)

الهرم السكاني لعام 2022

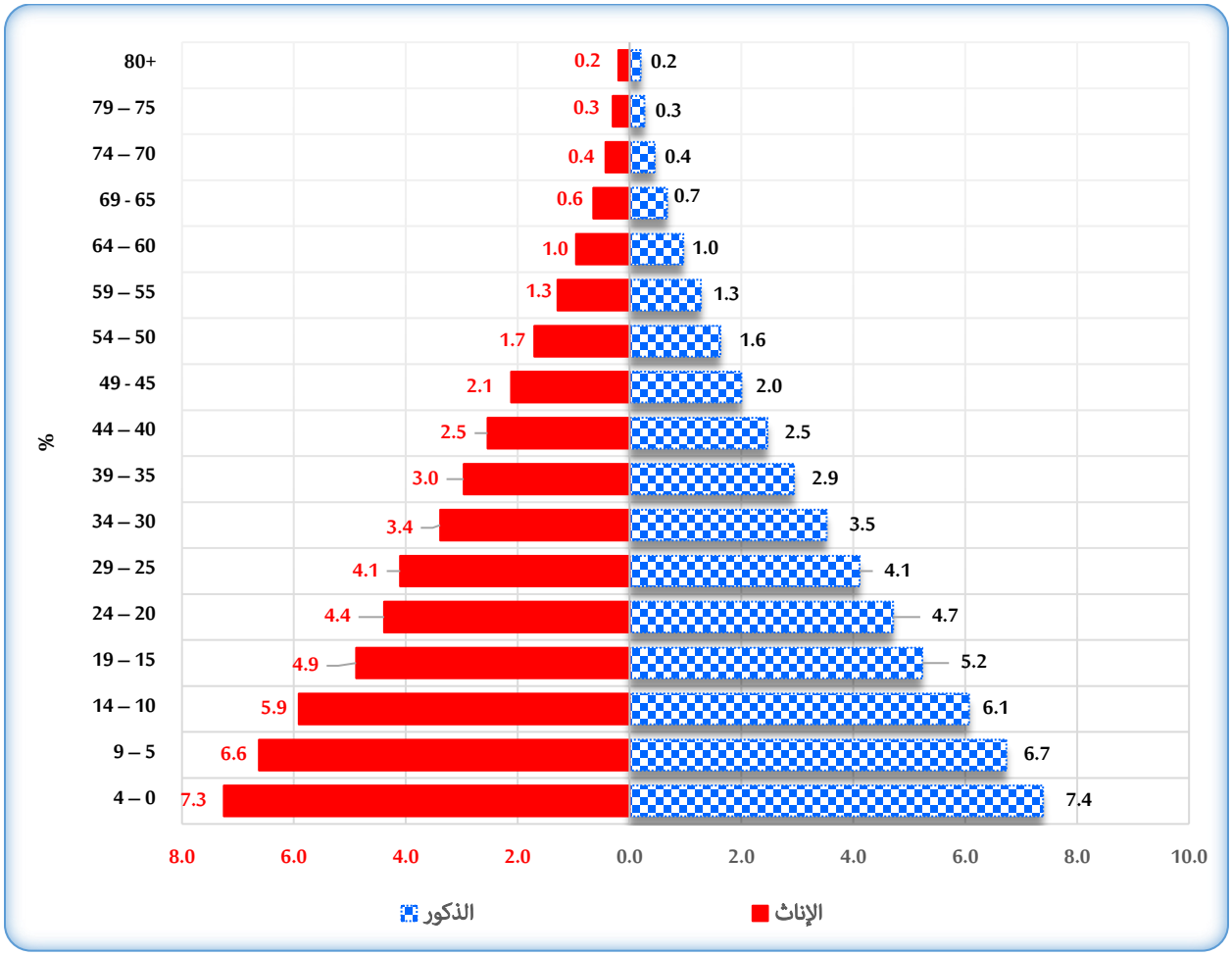

المصدر: جدول رقم (7-12)

يلاحظ من الجدول (7 - 12) والشكل (7 - 12) بلغت نسبة الذكور 50.60%، بينما بلغت نسبة الإناث 49.40% من جملة سكان السودان للعام 2022، حيث مثلت الفئة العمرية 0 – 14 نسبة 39.98% من السكان، وتمثل نسبة المشاركة في إجمالي قوة العمل كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية (15– 64) نسبة 56.91%، وبلغت نسبة إجمالي المسنين في السودان (65 فأكثر) نسبة 3.11%.

جدول (7 - 13)

توزيع السكان حسب النوع لولايات السودان للعام 2022

(نسمة)

الولاية	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	النسبة من إجمالي الذكور%	العدد	النسبة من إجمالي الإناث %	العدد	النسبة %
الخرطوم	**4,650,887**	**19.58**	**4,285,432**	**18.48**	**8,936,319**	**19.04**
الولايات الوسطى	**5,811,788**	**24.47**	**6,057,883**	**26.13**	**11,869,671**	**25.29**
الجزيرة	2,770,494	11.66	2,927,340	12.63	5,697,834	12.14
النيل الأبيض	1,370,564	5.77	1,417,329	6.11	2,787,893	5.94
سنار	1,047,596	4.41	1,097,294	4.73	2,144,890	4.57
النيل الأزرق	623,134	2.62	615,920	2.66	1,239,054	2.64
ولايات دارفور	**5,384,014**	**22.67**	**5,162,085**	**22.27**	**10,546,099**	**22.47**
جنوب دارفور	2,164,265	9.11	2,003,617	8.64	4,167,882	8.88
شمال دارفور	1,303,748	5.49	1,272,938	5.49	2,576,686	5.49
شرق دارفور	940,995	3.96	875,241	3.78	1,816,236	3.87
غرب دارفور	560,294	2.36	580,261	2.50	1,140,555	2.43
وسط دارفور	414,712	1.75	430,028	1.85	844,740	1.80
الولايات الشرقية	**3,640,301**	**15.33**	**3,301,258**	**14.24**	**6,941,559**	**14.79**
كسلا	1,502,320	6.33	1,313,734	5.67	2,816,054	6.00
القضارف	1,228,745	5.17	1,239,990	5.35	2,468,735	5.26
البحر الأحمر	909,236	3.83	747,534	3.22	1,656,770	3.53
ولايات كردفان	**2,875,661**	**12.11**	**3,028,651**	**13.06**	**5,904,312**	**12.58**
شمال كردفان	1,354,998	5.70	1,441,639	6.22	2,796,637	5.96
غرب كردفان	863,033	3.63	898,525	3.88	1,761,558	3.75
جنوب كردفان	657,630	2.77	688,487	2.97	1,346,117	2.87
الولايات الشمالية	**1,388,497**	**5.85**	**1,348,065**	**5.81**	**2,736,562**	**5.83**
نهر النيل	857,437	3.61	832,189	3.59	1,689,626	3.60
الشمالية	531,060	2.24	515,876	2.23	1,046,936	2.23
الجملة	**23,751,148**	**100.00**	**23,183,374**	**100.00**	**46,934,522**	**100.00**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يوضح الجدول (7 - 13) توزيع السكان حسب النوع في ولايات السودان للعام 2022، حيث مثلت ولاية الخرطوم نسبة 19.04% من إجمالي السكان كأعلى ولاية، تلتها ولاية الجزيرة بنسبة 12.14%، ثم ولاية جنوب دارفور بنسبة 8.88%، في حين مثلت ولاية وسط دارفورنسبة 1.80% من إجمالي السكان كأقل ولاية في العام 2022.

الشكل (7-13)

نسبة الذكوروالإناث حسب الولاية للعام 2022

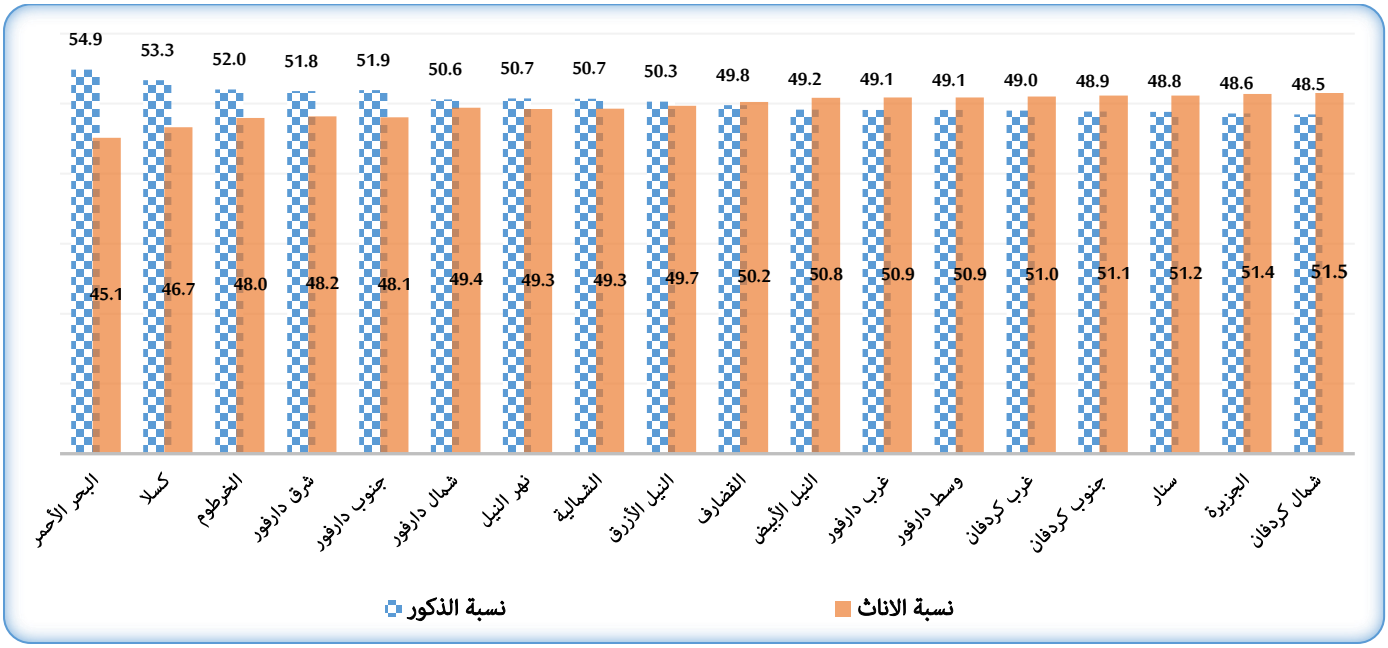

المصدر: جدول رقم (7-13)

بنك السودان المركزي

الفصل الثامن

الانتاج للعام 2022

الانتاج للعام 2022

1.8 المقدمة:

يتناول هذا الفصل أداء القطاع الحقيقي والذي يشمل القطاع الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني)، والقطاع الصناعي الذي يضم النفط ، التعدين ، المحاجر ، الصناعات التحويلية ، الكهرباء والمياه ، كما يتناول القطاع الخدمي الذي يشمل عدداً من القطاعات الفرعية أهمها الصحة ،التعليم ، النقل والمواصلات ، الطرق والجسور ، الاتصالات والفندقة والسياحة.

8- 2 القطاع الزراعي

يشمل القطاع الزراعي الإنتاج النباتي والحيواني (الثروة الحيوانية والسمكية). ارتفع معدل نمو القطاع بالاسعار الثابتة من سالب 1.9% فى عام 2021 إلى 0.1 % فى عام 2022، و ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 26.1% في عام 2021 الى 26.3% فى عام 2022.

8-2-1 الإنتاج النباتي :

يشمل الإنتاج النباتي الزراعة المطرية (التقليدية والآلية) ، الزراعة المروية والغابات. ويضم المحاصيل الرئيسة كالقطن ، الصمغ العربي ، المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية.

يوضح الجدول (8-1) المساحات المزروعة بالمحاصيل في موسمي 2021/2020 و2022/2021

جدول (8-1)

المساحات المزروعة لموسمي 2021/2020 و2022/2021

(مليون فدان)

الموسم	2021/2020	2022/2021*	معدل التغير%
الزراعة المروية	2.5	1.8	(28.0)
الألبان الزراعة المطرية	58.9	54.7	(7.1)
جملة المساحات المزروعة	61.4	56.5	(8.0)

المصدر: وزارة الزراعة والغابات – الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعى

* بيانات أولية

ملحوظة : فدان يساوي 0.4 هكتار.

يوضح الجدول (8-1) إنخفاض جملة المساحات المزروعة من 61.4 مليون فدان في موسم 2021/2020 إلى 56.5 مليون فدان في موسم 2022/2021 ، بمعدل 8.0%، حيث إنخفضت مساحات الزراعة المطرية من 58.9 مليون فدان إلى 54.7 مليون فدان بمعدل 7.1% والزراعة المروية من 2.5 مليون فدان الى 1.8 مليون فدان بمعدل 28.0% .

فيما يلي إستعراض لأداء الإنتاج في القطاع النباتى:-

شهد الموسم الزراعى إنخفاض في إنتاج المحاصيل الغذائية مثل الذرة، الدخن و القمح وكذلك إنخفاض فى إنتاج الحبوب الزيتية مثل الفول السوداني ، السمسم وزهرة الشمس وذلك بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج والعمالة، بالاضافة الى التذبذب فى معدلات هطول الامطار فى بعض مناطق الإنتاج.

يستعرض الجدول رقم (8-2) أداء الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

جدول رقم (8-2)

أداء أهم المحاصيل النباتية والثروة الحيو انية 2020\2021, 2021\2022)

	2021\2020			2022\2021*			معدل التغير(%)		
	المساحة[1] المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية[4]
المحاصيل الغذائية:									
الذرة	25,850	5,152	249	23,491	3,107	197	9.1-	39.7-	20.9-
الدخن	13,282	1,918	183	10,352	901	136	22.1-	53-	25.6-
القمح	852	900	1,095	631	602	979	25.9-	33.1-	10.6-
المحاصيل النقدية :									
الصمغ العربي[2] :									
صمغ الطلح	-	30	-	-	27.6	-	-	-8	-
صمغ الهشاب	-	34	-	-	53.9	-	-	58.5	-
صمغ اللبان	-	13	-	-	12.6	-	-	-3.1	-
صمغ الكاكموت	-	0.3	-	-	0.1	-	-	-53.3	-
الإجمالي	-	**77.3**	-	-	**94.2**	-	-	**21.9**	-
القطن	526	374	808	1,212	870	761	130	133	11
الحبوب الزيتية:									
الفول السوداني	9,673	2,400	289	10,739	2,355	251	11	2-	13-
السمسم	13,698	1,146	110	9,692	845	118	29-	26-	7
زهرة الشمس	238	62	330	398	136	376	68	118	14
الثروة الحيو انية[3] :-									
الأبقار	-	32.1	-	-	32.38	-	-	0.9	-
الضان	-	41.1	-	-	41.25	-	-	0.3	-
الماعز	-	32.4	-	-	32.57	-	-	0.5	-
الإبل	-	4.94	-	-	4.98	-	-	0.8	-
المجموع	-	**111**	-	-	**111.2**	-	-	**0.5**	-

المصدر: بيانات المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية والقطن من وزارة الزراعة والغابات (الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي) ; بيانات الصمغ العربي من الهيئة القومية للغابات .

*بيانات اولية

ملحوظات:

1. المساحة :آلاف الافدنة ; الإنتاج :آلاف الأطنان ; الإنتاجية :كجم \فدان .
2. بيانات الصمغ العربي عن الكمية المنتجة فقط بالألف طن ; وللأعوام 2021 و 2022 وليس المواسم الزراعية .
3. بيانات الثروة الحيوانية عن الاعداد المنتجة فقط بالمليون رأس ; وللأعوام 2021 و 2022 وليس المواسم الزراعية .
4. الإنتاجية تمثل حاصل قسمة الإنتاج على المساحة المحصودة ، والتي تختلف أحياناً عن المساحة المزروعة

المحاصيل الغذائية:

يتضمن الجدول (8-2) أهم المحاصيل الغذائية متمثلة في كل من الذرة ، القمح و الدخن،كما يتضمن اهم المحاصيل النقدية متمثلة قي القطن و الصمغ العربي ، و الحبوب الزيتية ممثلة في الفول السوداني ، السمسم و زهرة الشمس .

الذرة

إنخفض إنتاج الذرة من 5,152 ألف طن متري في موسم 2021/2020 الى3,107 ألف طن متري في موسم 2022/2021 بمعدل39.7 %، وذلك بسبب إنخفاض المساحات المزروعة من 25,850 ألف فدان الى 23,491 ألف فدان بمعدل 9.1% وإنخفاض الإنتاجية من 249.0 كجم / فدان الى 197.0 كجم / فدان بمعدل 20.9% .

الدخن

انخفض إنتاج الدخن من 1,918ألف طن متري في موسم 2021/2020 إلى 901.0 ألف طن متري في موسم 2022/2021 بمعدل 53.0%. ويعزى ذلك لإنخفاض المساحة المزروعة من 13,282 ألف فدان الى 10,352 ألف فدان بمعدل 22.1 % وإنخفاض الإنتاجية من 183.0 كجم / فدان الى 136.0 كجم / فدان بمعدل 25.6%.

القمح

إنخفض إنتاج القمح من 900.0 ألف طن مترى في موسم 2021/2020 إلى 602.0 ألف طن مترى في موسم 2022/2021 بمعدل 33.1%، إيضاً إنخفضت المساحات المزروعة من 852.0 ألف فدان الى 631.0 ألف فدان بمعدل 25.9%، وإنخفاض الإنتاجية من 1,095 كجم / فدان الى 979.0 كجم / فدان بمعدل 10.6%.

المحاصيل النقدية:

يتضمن الجدول (8-2) أهم المحاصيل النقدية وهي الصمغ العربي ، القطن والسمسم .

الصمغ العربي

إرتفع إنتاج الصمغ العربى من 77.3 ألف طن في عام 2021 إلى 94.2 ألف طن في عام 2022 بمعدل 21.9% ، وبالرغم من معدل الزيادة الكبير في انتاج الصمغ الا هناك كميات غير مرصودة بسجلات الهيئة القومية للغابات نتيجة للتهريب عبر الحدود ، بالإضافة الى الكميات المستهلكة محلياً .

القطن

ارتفع إنتاج القطن من 374.0 ألف طن في موسم 2021/2020 إلى 870.0 ألف طن في موسم 2022/2021 بمعدل 132.6% وذلك بسبب ارتفاع المساحات المزروعة من 526.0 ألف فدان إلى 1,212 ألف فدان بمعدل 130.4%. بالرغم من إنخفاض الإنتاجية من 808 كجم/فدان الي 761 كجم/فدان بمعدل 11.4%.

الحبوب الزيتية :

الفول السوداني

انخفض إنتاج الفول السوداني من 2,400 ألف طن متري في موسم 2021/2020 إلى 2,355 ألف طن متري في موسم 2022/2021 بمعدل 1.9%، على الرغم من زيادة المساحة المزروعة من 9,673 الف فدان الى 10,739 ألف فدان بمعدل 11.0% ، ويلاحظ إنخفاض الإنتاجية من 289 كجم/فدان الى 251 كجم/فدان بمعدل 13.3%.

السمسم

إنخفض إنتاج السمسم من 1,146 ألف طن متري في موسم 2021/2020 إلى 845 ألف طن متري في موسم 2022/2021 بمعدل 26.3%، نتيجة لإنخفاض المساحة المزروعة من 13,698 الف فدان إلى 9,692 بمعدل 29.2%، وذلك بالرغم من الزيادة في الإنتاجية من 110 كجم/فدان الي 118 كجم/فدان بمعدل 7.3%.

زهرة الشمس

ارتفع إنتاج محصول زهرة الشمس بصورة ملحوظة من 62 ألف طن متري في موسم 2021/2020 إلى 136 ألف طن متري في موسم 2022/2021 بمعدل 117.9%، وذلك لإرتفاع المساحة المزروعة من 238 الف فدان إلى 398 الف فدان بمعدل 67.6% ، و زيادة الإنتاجية من 330 كجم/فدان الي 376 كجم/فدان بمعدل 14.1%.

8-2-2 الإنتاج الحيو اني ومنتجاته

تقدر اعداد الثروة الحيوانية بحوالي 111.2 مليون رأس فى العام 2022 والتي تلعب دوراً مقدراً فى الامن الغذائي الوطني وذلك من خلال توفير حاجة البلاد من اللحوم الحمراء والبيضاء ومنتجاتها ومنتجات الدواجن والالبان ومشتقاتها ، بجانب الصادر من الثروة الحيوانية وإستخدام المخلفات لاغراض التصنيع كالجلود والاسمدة العضوية.

يتضح من الجدول (8-2) ان أعداد الثروة الحيوانية قد سجلت إرتفاعاً طفيفا من 110.6 مليون راس فى عام 2021 الى 111.2 مليون راس فى عام 2022 بمعدل 0.5%.

جدول (8-3)

تقديرات المنتجات الحيو انية والأسماك لعامي 2021 و2022

(ألف طن)

المنتج	2021	2022*	معدل التغير%
اللحوم	1,565	1,573	0.5
الألبان	4,692	4,731	0.8
لحوم دواجن	79.0	81.0	2.5
البيض	74.0	76.0	2.7
الجلود(بالألف قطعه)	56.9	57.2	0.5
الأسماك	48	64.4	34.2

المصدر: وزارة الثروة الحيوانية والسمكية - مركز المعلومات

* بيانات أولية

سجلت كل أنواع المنتجات الحيوانية (اللحوم، الالبان ،لحوم دواجن ،البيض والجلود) إرتفاعاً طفيفاً في عام 2022 بمعدلات (0.5 % و 0.8 % و 2.5 % و 2.7 % و 0.5 %) على التوالي ، بينما سجلت الأسماك أعلى ارتفاع بلغ معدل 34.2%.

شكل (8-1)

الاتجاه العام لإنتاج أهم المحاصيل النباتية خلال الفترة (2018- 2022)

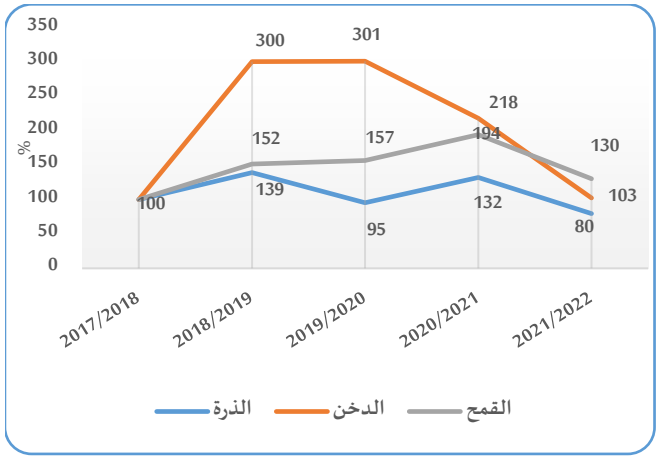

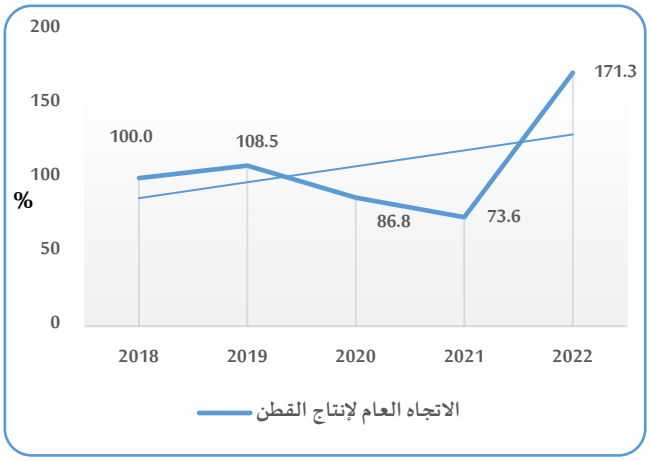

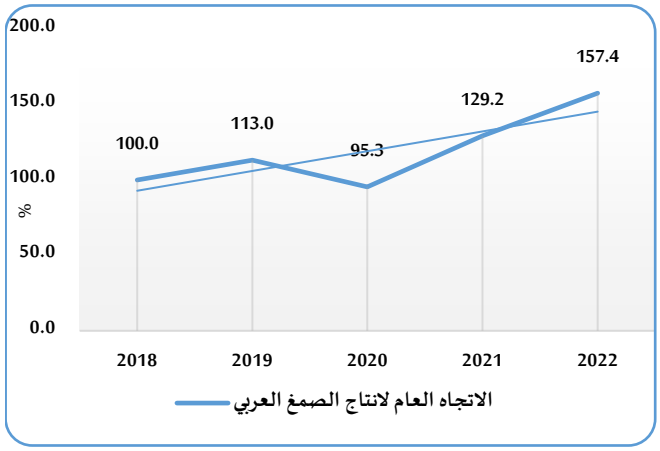

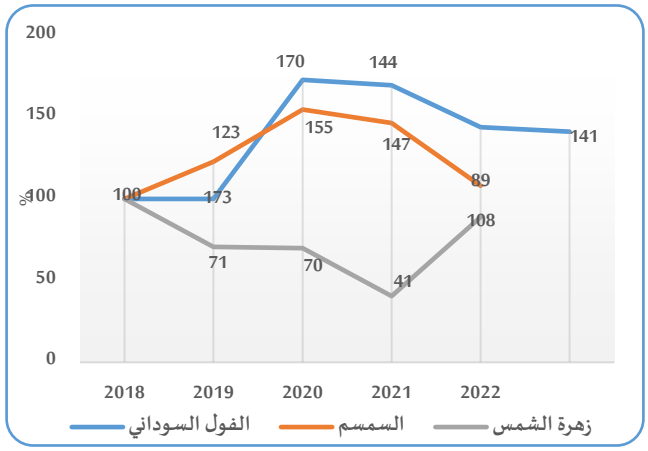

المصدر: بيانات المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية والقطن من وزارة الزراعة والغابات (الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي) ; بيانات الصمغ العربي من الهيئة القومية للغابات .

يتضح من الشكل البياني أعلاه:-

- إتخذ الإنتاج الكلي للصمغ العربي خلال الفترة المذكورة اتجاهاً عاماً تصاعدياً عدا عام 2020.
- اتخذ إنتاج القطن إتجاهاً عاماً تصاعدياً خلال تلك الفترة ، حيث شهد إرتفاعاً ملحوظاً في موسمي 2019 و2022 وإنخفاضاً في موسمي 2020 و2021.
- تذَبذُب الإتجاه العام لإنتاج أهم المحاصيل الغذائية خلال تلك الفترة ، و يعزى ذلك للتذبذب في معدلات هطول الأمطار ، مما أدى إلى تقليص المساحات المزروعة في بعض المواسم، بجانب تأخر التمويل مما أثر سلباً على الإنتاج والإنتاجية .
- تذبذب الإتجاه العام لإنتاج أهم الحبوب الزيتية المتمثلة في (زهرة الشمس، السمسم والفول السوداني) خلال تلك الفترة .

شكل (8-2)

إنتاج أهم المحاصيل الغذائية لموسمي 2021/2020 و2022/2021

(الاف الأطنان المتريه)

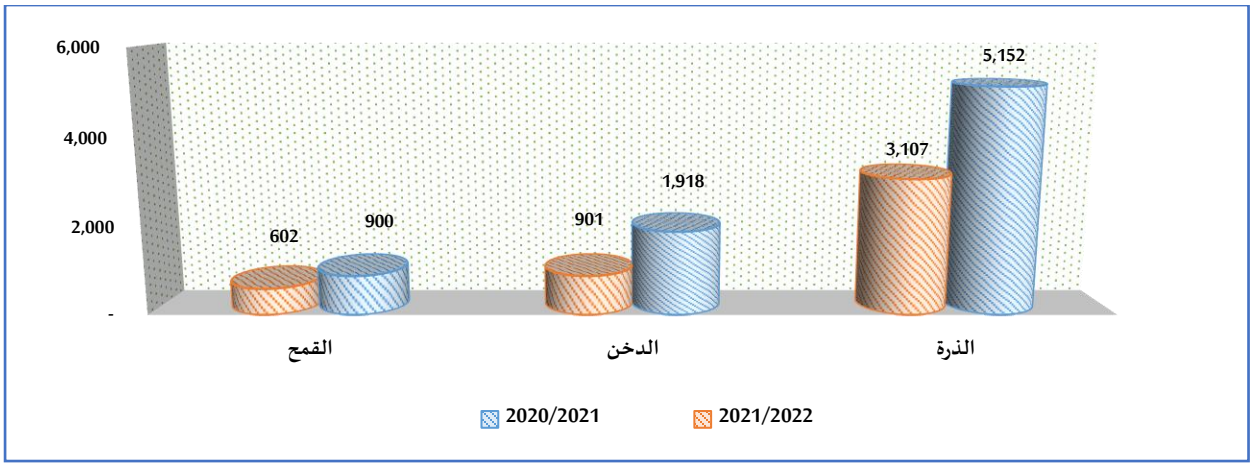

المصدر: وزارة الزراعة والغابات – الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعى

شكل (8-3)

إنتاج أهم الحبوب الزيتية لموسمي 2021/2020 و2022/2021

(الاف الأطنان المتريه)

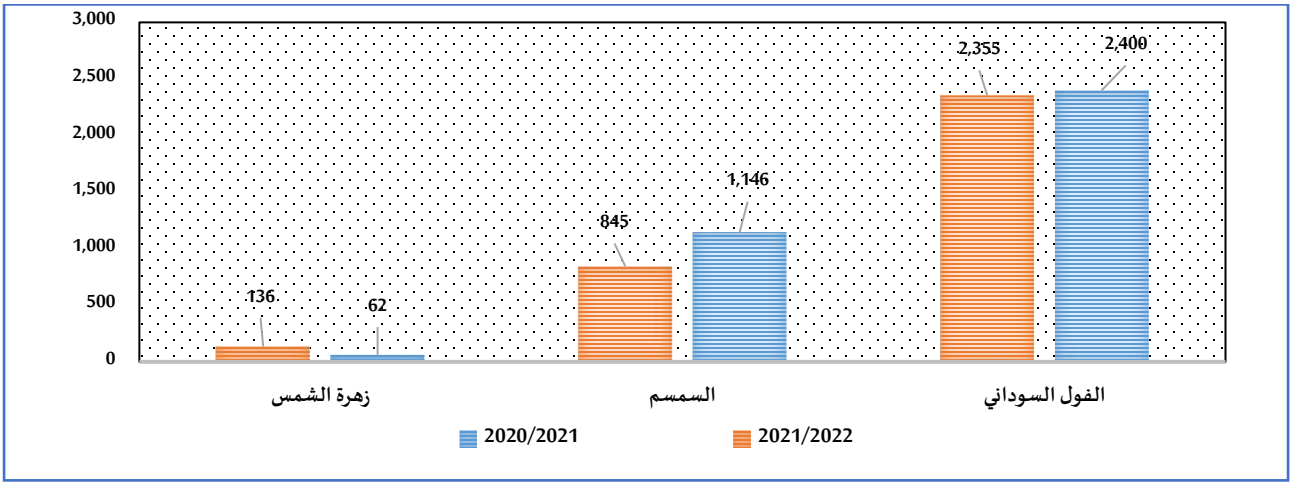

المصدر: وزارة الزراعة والغابات – الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعى

3-8 القطاع الصناعي

يشمل القطاع الصناعي النفط ومشتقاتة ، التعدين ، المحاجر ، الصناعات التحويلية واليدوية ، الكهرباء و المياه ، وقد سجلت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي 22.2% لعامي 2021 و 2022 ، فيما انخفض معدل نمو القطاع الصناعي من سالب 0.2% فى عام 2021 الى سالب 0.7 % فى عام 2022 .

فيما يلي إستعراض لأداء أهم القطاعات الفرعية للقطاع الصناعي:

1-3-8 النفط الخام ومشتقاته

يبين الجدول (4-8) إنتاج النفط الخام ومشتقاته فى كلٍ من عامي 2021 و 2022 ، فيما يوضح الشكل (4-9) الإتجاه العام لإنتاج المشتقات النفطية خلال الفترة (2018– 2022).

جدول (4-8)

إنتاج النفط الخام ومشتقاته لعامي 2021 و 2022

(ألف طن متري)

العام / البند	2021		2022*		معدل التغير%
	الإنتاج	نسبة المساهمة (%)	الإنتاج	نسبة المساهمة (%)	
النفط الخام (مليون برميل)	**18.5**	-	**17.5**	-	**(5.4)**
المشتقات النفطية	**2,752**	**100.0**	**2,764**	**100.0**	**0.4**
جازولين	1,241.8	45.1	1,267.9	45.9	2.1
بنزين	843.4	30.6	919.4	33.3	9.0
بوتاغاز	249.7	9.1	290.8	10.5	16.4
الفحم البترولى	160.8	5.8	164.7	6.0	2.4
الجازولين الثقيل	57.1	2.1	70.5	2.6	23.5
فيرنس	20.3	0.7	0	0.0	(100.0)
جت (وقود الطائرات)	18.1	0.7	50.4	1.8	178.2
كيروسين	160.8	5.8	0	0.0	(100.0)
نافتا	0	0.0	0	0.0	0

المصدر : المؤسسة السودانية للنفط – الادارة العامة للشئون المالية– وزارة الطاقة والنفط

*بيانات اولية

انخفض إنتاج النفط الخام من18.5 مليون برميل في العام 2021 إلي 17.5 مليون برميل في العام 2022 بمعدل 5.4%. سجل إجمالي إنتاج المشتقات النفطية إرتفاعاً طفيفاً من 2,752 ألف طن متري في عام 2021 إلى 2,764 ألف طن متري في العام 2022 بمعدل 0.4% ، حيث إرتفع إنتاج كل من وقود الطائرات(جت) ،الجازولين الثقيل ، البوتاغاز ، البنزين ،الفحم البترولى و الجازولين بمعدل (178.2%، 23.5% ،16.4، 9.0% ،2.4% و2.1%) على التوالي.

شكل (8-4)

مساهمة المشتقات النفطية في إجمالي إنتاج لعام 2022

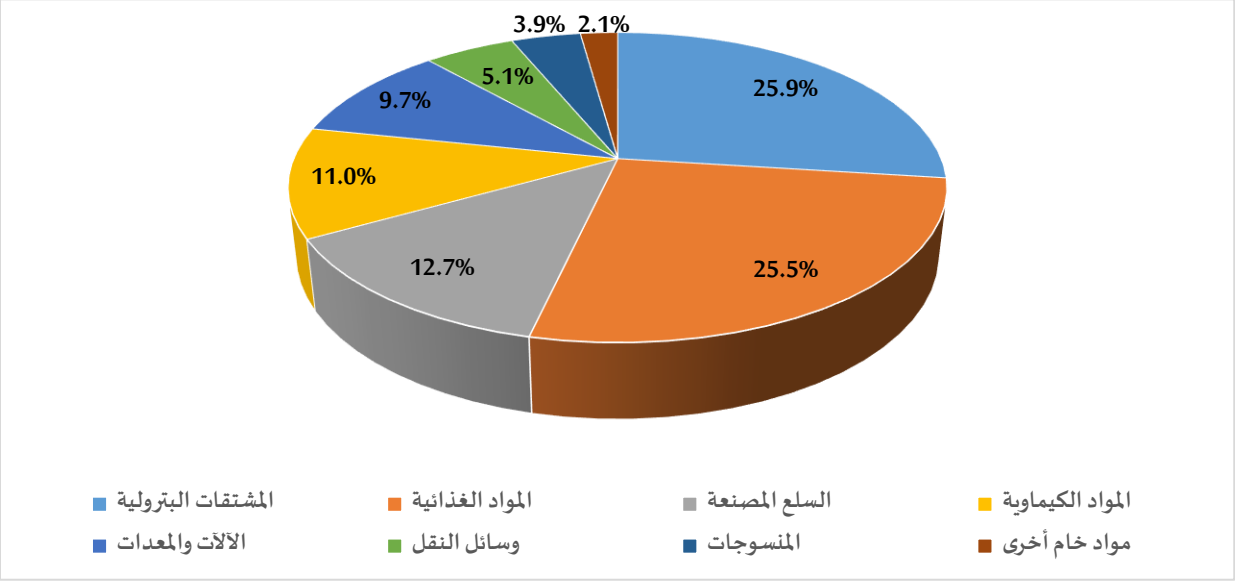

شكل (8-5)

الاتجاه العام لانتاج المشتقات النفطية للفترة (2018– 2022)

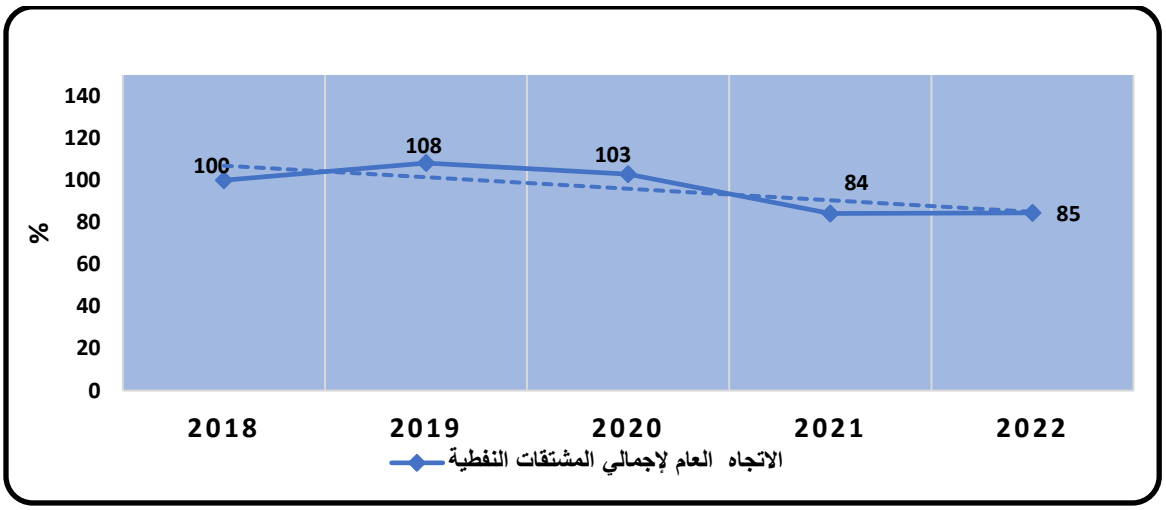

يتضح من الشكل (8-5) تذبذب الإتجاه العام لإنتاج المشتقات النفطية خلال هذه الفترة .

2-3-8 المعادن والمنتجات الأخرى

فيما يلي إستعراض لأهم المنتجات المعدنية:-

1-2-3-8 الذهب

وضحت البيانات الرسمية ان إنتاج الذهب فى عام 2022 قد بلغ 41.8 طن مقارنة ب49.7 طن في عام 2021 بنسبة إنخفاض 15.9% ، بالرغم من أن التقديرات تشير إلى تهريب كميات كبيرة من الانتاج خارج القنوات الرسمية .

يوضح الجدول (8-5) إنتاج المعادن والمنتجات الأخرى لعامي 2021 و 2022.

جدول (8-5)

إنتاج المعادن والمنتجات الأخري لعامي 2021 و2022

المنتج	2021	2022*	معدل التغير السنوي في الإنتاج %
الذهب (طن)	49.7	41.8	(15.9)
الكروم (الف طن)	5.6	7.9	41.1
الفلسبار(الف طن)	6.4	0.0	(100.0)
الكاولين (الف طن)	3.7	20.0	440.5
الكلنكر(مليون طن)	2.6	2.1	(19.2)
الجبص (الف طن)	136.0	80.0	(41.2)
الملح (الف طن)	121.0	99.0	(18.2)
الحديد (الف طن)	2.2	0	(100.0)
التلك (الف طن)	4.5	13.5	200.0

المصدر : وزارة المعادن – الهيئة العامة للأبحاث الجيلوجية

* بيانات أولية

يتضح من الجدول (8-5) إرتفاع إنتاج كل من الكاولين ، التلك والكروم بمعدل 440.5%، 200%، 41.1% على التوالي ، بينما إنخفض إنتاج بقية المعادن بصورة ملحوظة .

8-3-3 الصناعات التحويلية .

تعتبر من القطاعات الفرعية ذات القيمة المضافة للاقتصاد وتؤثر بصورة إيجابية علي القطاعات الاقتصادية الاخري ومنها صناعة السكر ،الاسمنت ،الادوية ،الصناعات التحويلية الاخري، الكهرباء والماء والبناء والتشييد، حيث إنخفض معدل نمو القطاع من سالب 0.3% فى عام 2021 الى سالب 0.7% فى عام 2022، بينما ظلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ثابتةً في 15.6% فى عامي 2021 و 2022 .

إستعراض أداء اهم الصناعات التحويلية:

8-3-3-1 صناعة السكر

تشمل مصانع إنتاج السكر المصانع الأربعة المملوكة لشركة السكر السودانية (سكر عسلاية - الجنيد - سنار - حلفا الجديدة)، بالاضافة الى شركتي سكر كنانة وسكر النيل الأبيض.

يوضح الجدول (8-6) إنتاج السكر في عامي 2021 و 2022 ، فيما يوضح الشكل (8-7) الإتجاه العام لإنتاج السكر خلال الفترة (2018– 2022) .

جدول (8-6)

انتاج مصانع السكر لعامي 2021 و2022

ألف طن

المصنع	الطاقة التصميمية	الإنتاج		نسبة المساهمة (%) للعام 2022	معدل التغير% في الإنتاج
		2021	2022*		
1. كنانة	400	269.7	225.2	79.5	(16.5)
2. النيل الابيض	450	23.5	0	6.5	0.0
3. شركة السكر السودانية :	355	53.3	34.7	6.5	(34.9)
3-1 حلفا الجديدة	75	15.5	9.1	9.6	(40.9)
3-2 الجنيد	60	22.9	18.9	2.5	(17.5)
3-3 سنار	110	8.7	3.2	5.2	(63.5)
3-4 حجر عسلاية	110	6.3	3.5	0.9	(43.7)
الإجمالي	**1,205**	**323.0**	**283.4**	**100**	**12.3**

المصدر : شركة السكر السودانية وشركة سكر كنانة وشركة سكر النيل الأبيض .

* بيانات أولية

يتضح من الجدول (8 – 6) إنخفاض إجمالي إنتاج السكر من 323.0 ألف طن في العام 2021 إلى 283.4 ألف طن في العام 2022 بمعدل 12.3%، ويعزى ذلك لتدني إنتاج شركة السكر السودانية من 53.3 الف طن في العام2021 الي 34.7 الف طن في العام 2022. اذا يلاحظ إنخفاض كبير في إنتاج جميع مصانع شركة السكر السودانية بمعدل 34.9% مقارنة بالعام 2021. سجل متوسط الانتاج لعامي 2021و 2022 مقدار 303.2 الف طن وتمثل نسبة 25.2% من الطاقة التصميمية لجميع مصانع السكرالبالغة 1,205 الف طن .

شكل (8-6)

نسب مساهمة مصانع السكر في إجمالي الإنتاج لعام 2022

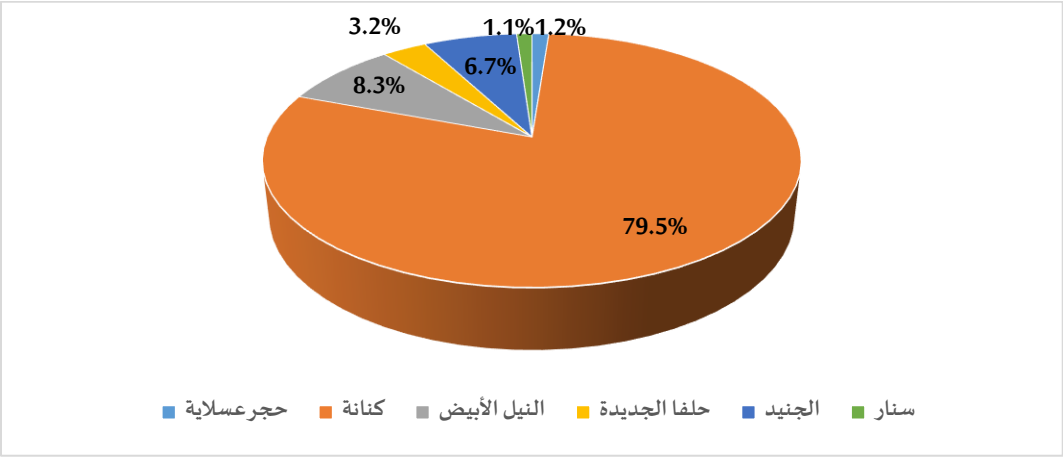

المصدر : شركة السكر السودانية وشركة سكر كنانة وشركة سكر النيل الأبيض

شكل (8-7)

الإتجاه العام لإنتاج السكر للفترة 2018– 2022

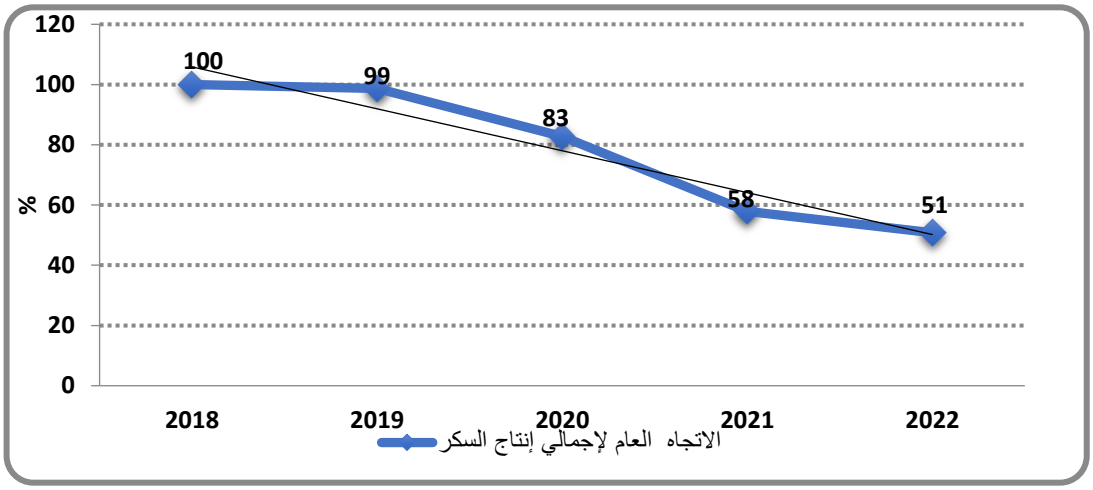

المصدر : شركة السكر السودانية وشركة سكر كنانة وشركة سكر النيل الأبيض

يتضح من الشكل (8-7) إنخفاض الإتجاه العام لإنتاج السكر خلال الفترة (2018- 2022)، ويُعزى ذلك الى ارتفاع تكاليف الإنتاج والقطوعات المستمرة للتيار الكهربائي وتدني أسعار السكر المستورد للمستهلك .

8-3-3-2 صناعة الأسمنت

بالرغم من التطور الذي شهدته صناعة الأسمنت فى السودان في السنوات الأخيره الا ان الطاقة الإنتاجية لمصانع الاسمنت لاتغطي الطلب المحلي مما أدى الى زيادة الاستيراد من الخارج لتغطية الفجوة . وتمثلت التحديات التى واجهت صناعة الاسمنت فى إرتفاع تكلفة مدخلات الانتاج والطاقة و عدم توفر الوقود وقطع الغيار.

يوضح الجدول (8-7) (أ) إنتاج الأسمنت في كلٍ من عامي 2021 و 2022 ، فيما يبين الشكل (8-9) الإتجاه العام لإنتاج الأسمنت خلال الفترة (2018– 2022). بينما يستعرض الشكل (8-8) نسب مساهمة مصانع الأسمنت من إجمالي إنتاج الأسمنت للعام 2022 .

جدول (8-7) (أ)

إنتاج الأسمنت لعامي 2021 و2022

البيان	الإنتاج (ألف طن)		نسبة المساهمة (%) للعام 2022[1]	معدل التغير%
	2021	2022*		
عطبرة	777.1	702.8	19.9	(9.6)
الشمال	1,500	1,500	42.4	-
التكامل	908.4	764.5	21.6	(15.8)
بربر	520.2	456.4	12.9	(12.3)
النيل للأسمنت/ ربك)	10.7	12.3	0.4	15.8
أسلان	64.8	98.2	2.8	51.5
المجموع	**3,781.2**	**3,534.3**	**100.00**	**(6.5)**

المصدر: المصانع المذكورة في الجدول

* بيانات أولية

يتضح من الجدول (8-7) (أ) إنخفاض إنتاج الأسمنت من 3,781.2 ألف طن في العام 2021 إلى 3,534.3 ألف طن في العام 2022 بمعدل 6.5%، ويعزى ذلك لإنخفاض الإنتاج في معظم المصانع خلال عامي 2021 و2022 وخروج مصنع السلام من دائرة الإنتاج ، بالإضافة الى قلة الطلب على الاسمنت.

جدول (8-7) (ب)

الطاقة الإنتاجية لمصانع الأسمنت لعامي 2021 و2022

البيان	الطاقة التصميمة (الف طن)		نسبة الاستغلال %	
	2021	2022*	2021	2022*
عطبرة	1,500.0	1,500.0	51.8	46.9
الشمال	1,600.0	1,600.0	93.8	93.8
التكامل	1,114.5	1,114.5	56.3	47.4
بربر	1,200.0	1,200.0	43.4	38.0
النيل للاسمنت (ربك)	350.0	350.0	3.1	3.5
أسلان	1000.0	1000.0	6.5	9.8

المصدر: المصانع المذكورة في الجدول

* بيانات أولية

يوضح الجدول (8-7) (ب) ، نسبة إستغلال مصانع الأسمنت للطاقة التصميمية الكلية ،وقد بلغ متوسط نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية لجميع المصانع لكل من عامي 2021و2022 حوالي 39.6% ويُعزى ذلك الى مشاكل الطاقة خاصة الكهرباء بالاضافة الى إنخفاض اسعار الاسمنت المستورد .

شكل (8-8)

نسب مساهمة مصانع الأسمنت من إجمالي إنتاج الأسمنت للعام 2022

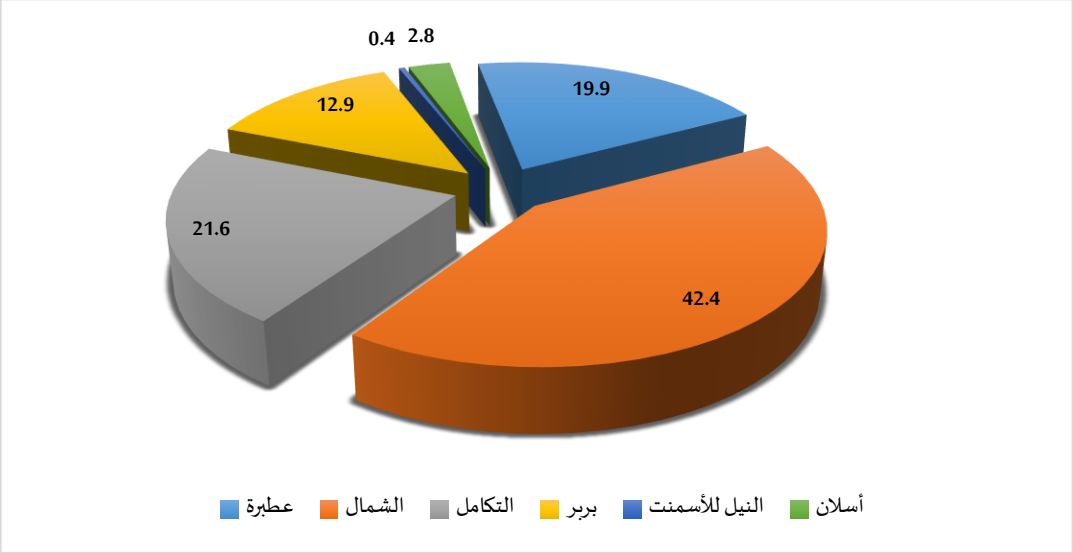

المصدر: المصانع المذكورة في الجدول

شكل (8-9)

الإتجاه العام لإنتاج الأسمنت للفترة (2018 – 2022)

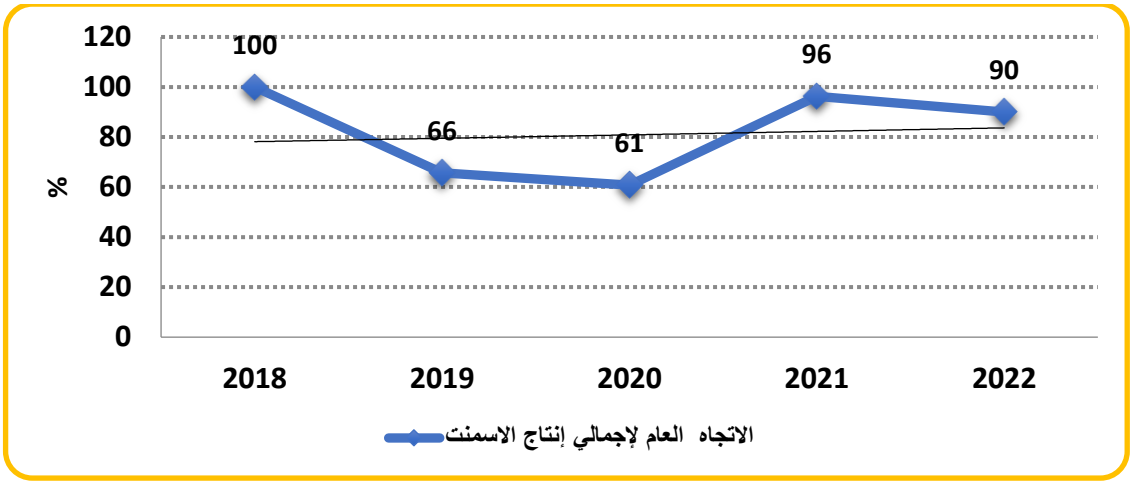

المصدر: المصانع المذكورة في الجدول

يتضح من الشكل (8-9) إنخفاض الإتجاه العام لإنتاج الاسمنت خلال الفترة عدا عام 2021 .

3-3-3-8 صناعة الأدوية

يوضح الجدول (8-9) إنتاج الأدوية البشرية والبيطرية لعامي 2021 و 2022 .

جدول (8– 9)

إنتاج الأدوية البشرية والبيطرية لعامي2021 و 2022

المنتجات	الوحدة	2021	2022*	معدل التغير%
أولاً: الأدوية البشرية				
الأقراص	مليون / قرص	2,701.7	2,598.4	(3.8)
الكبسولات	مليون / كبسولة	46,179.0	460.2	(99.0)
معلقات شراب	مليون / زجاجة	13.2	12	(9.4)
سوائل شراب	مليون/ زجاجة	17.6	21.52	22.1
محاليل وريدية ومحقونات	مليون/ عبوة	4,934,451	6,755,598	36.9
بدرة جاهز للحل	مليون/ زجاجة	16.0	19.6	22.6
بدرة ظروف	مليون/ ظرف	4.58	4.03	(12.0)
مراهم	مليون/صباع	0.95	0.96	1.1
كريمات وجل	مليون/صباع	0.26	0.34	30.8
محاليل غسيل الكلى	مليون/ لتر	5,804,421	3,077,260	(47.0)
ثانياً: الأدوية البيطرية				
محقونات بيطرية	مليون/ عبوة	1.87	2.7	44.4
سوائل بيطرية	مليون/ عبوة	0.26	0.25	(3.8)
بدرة بيطرية	مليون/ عبوة	0.02	0.02	0.0

المصدر : إتحاد الغرف الصناعية - غرفة مصنعي الادوية

* بيانات اولية

يتضح من الجدول (8-9) إرتفاع إنتاج بعض الأدوية البشرية فى عام 2022 مقارنة بالعام 2021 ، إذ أرتفع إنتاج كل من المحاليل الوريدية والمحقونات من 4,934,451 مليون عبوة فى العام 2021 الى 6,755,598 مليون عبوة فى العام 2022 بمعدل 36.9% ، سوائل الشراب من 17.6 مليون زجاجة فى العام 2021 الى 21.52 مليون زجاجة فى العام 2022 بمعدل 22.1% ، بدرة جاهزة للحل من 16.0 مليون زجاجة الى 19.6 مليون زجاجة بمعدل 22.6% ، كريمات وجل من 0.26 مليون صباع إلى 0.34 مليون صباع بمعدل 30.8% ، مراهم من 0.95 مليون صباع إلى 0.96 مليون صباع بمعدل 1.1%.

يلاحظ إنخفاض إنتاج كل من الكبسولات من 46,179.0 مليون كبسولة فى عام 2021 الى 460.2 مليون كبسولة فى عام 2022 بمعدل 99%، محاليل غسيل الكلى من 5,804,421 مليون لتر الى 3,077,260 مليون لتر بمعدل 47%، البدرة ظروف من 4.58 مليون ظرف الى 4.03 مليون ظرف بمعدل 12% ومعلقات الشراب من 13.2 مليون زجاجة الى 12.0 مليون زجاجة 9.4% .

إرتفع إنتاج المحقونات بيطرية من 1.87 مليون عبوة إلى 2.7 مليون عبوة بنسبة 44.4% ، وتراجع طفيف فى كل من السوائل وبدرة البيطرية .

8-3-3-4 الصناعات التحويلية الأخرى :

يوضح الجدول (8-10) إنتاج الصناعات التحويلية الاخرى لعامي 2021 و2022.

جدول (8-10)

إنتاج الصناعات التحويلية الأخرى لعامي 2021 و2022

المنتجات	الوحدة	2021	2022*	معدل التغير (%)
الايثانول	مليون لتر	21.3	19.6	(0.8)
الجبص ومشتقاته	ألف طن	130.1	148.5	14.1
الدقيق	مليون طن	2.5	2.0	(20.0)
التبغ و السجائر	ألف كرتونة	475	686	44.4
المياه الغازية والعصائر	مليون لتر	350.0	390.0	11.4
البسكويت	ألف طن	125.0	120.0	(4.0)
الحلويات والطحنية	ألف طن	112.0	108.0	(3.6)
المربات	ألف طن	11.0	10.0	(9.1)
الصلصة	ألف طن	11.0	9.0	(18.2)
الزيوت النباتية	ألف طن	180.0	162.0	(10.0)
الجلود	مليون قطعة	23.0	19.0	(17.4)
البوهيات	ألف طن	55.0	51.0	(7.3)
السيراميك والبورسلين	مليون متر مكعب	غير متاح	7,924	-
الصابون	الف طن	0	165	-
الثلاجات ومبردات المياه	ألف وحدة	350.0	332.0	(5.1)
الكتاب المدرسي	مليون كتاب	42.0	38.0	(9.5)
الكراس المدرسي	مليون دستة	44.0	45.0	2.3

المصدر : وزارة الصناعة وهيئة الجمارك السودانية- أدارة ضرائب الانتاج ومصنع سكر كنانة –مجموعة جياد للصناعات

* بيانات أولية

ملحوظة: بيانات الجبص من مصنع اسلان للاسمنت والجبص، وبيانات الايثانول من مصنع سكر كنانة

يتضح من الجدول (8- 10) انخفاض جميع الصناعات التحويلية بنسب متفاوتة عدا الجبص ومشتقاتة ، التبغ والسجائر ، المياة الغازية و العصائر و الكراس المدرسي بمعدلات 14.1% ،44.4% ، 11.4% و 2.3% على التوالي .

8-3-3-5 الكهرباء والمياه

8-3-3-5-1 الكهرباء :

تقوم بالإشراف علي إنتاج وتوزيع الكهرباء خمس شركات متخصصة تشمل شركة كهرباء سد مروي المحدودة، الشركة السودانية للتوليد المائي المحدودة ، الشركة السودانية للتوليد الحراري المحدودة، الشركة السودانية لنقل الكهرباء المحدودة والشركة السودانية لتوزيع الكهرباء المحدودة.

فيما يلي إستعراض لأداء الطاقة الكهربائية المولدة واستهلاك الكهرباء لعامي2021 و2022 .

8-3-3-5-1-1 الطاقة الكهربائية المولدة

يوضح الجدول (8-11) الطاقة الكهربائية المولدة في السودان لعامي2021 و 2022، فيما يبين الشكل (8-10) نسب مساهمة مصادر التوليد الكهربائي في إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في العام 2022.

جدول (8-11)

الطاقة الكهربائية المولدة لعامي 2021 و2022

(قيقا واط / ساعة)

الطاقة المولدة	2021**	2022*	المساهمة (%) لعام 2022	معدل التغير للتوليد %
1. التوليد المائي	10,949.0	12,218.3	66.0	11.6
2. التوليد الحراري	6,397.6	4,946.3	26.7	(22.7)
أ/ البخاري	3,846.0	2,728.0	14.7	(29.1)
ب/ الغازي	1,032.0	897.0	4.8	(13.1)
ج/ الديزل	78.6	75.8	0.4	(3.6)
د/ الدورة المركبة[1]	1,441.0	1,245.5	6.7	(13.6)
3. الربط الأثيوبي	1,145.0	862.19	4.7	(24.7)
4. الربط المصري	485.0	499.06	2.7	3.0
جملة الطاقة المولدة	18,976.6	18,526.4	100.0	(2.4)

المصدر : وزارة الموارد المائية والكهرباء

*بيانات اولية

** بيانات معدلة

1 دمج كل من التوربينات الغازية والبخارية في عملية توليد الكهرباء.

شكل (8-10)

نسب مساهمة مصادر التوليد الكهربائي في إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في العام 2022

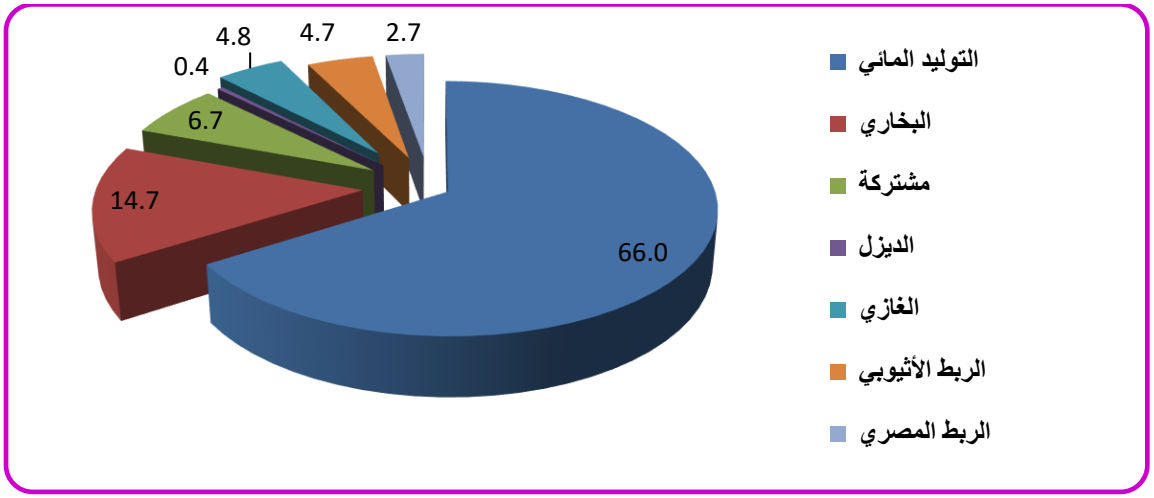

يتضح من الجدول (8-11) انخفاض إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من 18,976.6 قيقا واط/ ساعة في العام 2021 إلى 18,526.4 قيقا واط/ ساعة في العام 2022 بمعدل 2.4 %، نتيجة لإنخفاض حجم الطاقة الناتجة من التوليد الحراري من 6,397.6 قيقا واط/ساعة الى 4,946.3 قيقا واط/ساعة بمعدل 22.7% بنسبة مساهمة بلغت 26.7% من اجمالى الطاقة الكهربائية المولدة فى العام 2022 . فيما يلاحظ إرتفاع حجم الطاقة الناتجة من التوليد المائي بمعدل 11.6% والتى تساهم بنسبة 66.0% من اجمالى الطاقة الكهربائية المولدة فى العام 2022.

8-3-3-5-1-2 الطاقة الكهربائية المستهلكة

يوضح الجدول (8-12) الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب القطاعات لعامي2021و2022 ، فيما يوضح الشكل (8-11) استهلاك الطاقة الكهربائية حسب القطاعات في العام 2022.

جدول (8-12)

الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب القطاعات لعامي2021 و2022

(قيقاواط/ ساعة)

القطاع	2021**	2022*	الاستهلاك (%) لعام 2202	معدل التغير%
القطاع السكني	8,640.4	7,904.3	60.6	(8.5)
القطاع الصناعي	1,450.0	1,489.9	11.4	(2.8)
القطاع الزراعي	1,153.4	1,295.0	9.9	12.3
القطاع الحكومي	611.9	584.0	4.5	(4.6)
الموحد[1]	1,127.4	1,096.3	8.4	(2.8)
أخرى	716.3	667.6	5.1	(6.8)
المجموع	**13,699**	**13,037.0**	**100.0**	**(4.8)**

المصدر : وزارة الطاقة و النفط

* بيانات أولية

**بيانات معدلة

1 تشمل القطاع التجاري و الحمولة الخفيفة

شكل (8-11)

نسب مساهمة إستهلاك الطاقة الكهربائية حسب القطاعات في العام 2022

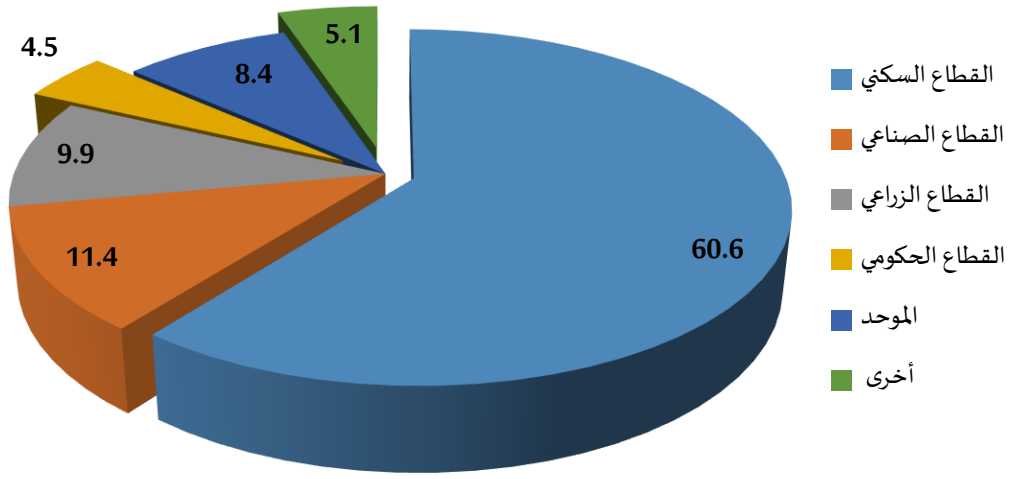

يتضح من الجدول (8-12) إنخفاض جملة الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب القطاعات من 13,699 قيقاواط/ساعة في العام 2021 إلي 13,037 قيقاواط/ ساعة في العام 2022 بمعدل 4.8 %، وقد سجل القطاع السكني أعلى نسبة استهلاك في عام 2022 بنسبة 60.6 %، يليه القطاع الصناعي بنسبة 11.4%، ثم القطاع الزراعي والقطاع الموحد والقطاع الحكومي بنسبة 9.9%،8.4%و4.5% على التوالي .

8-3-3-5-2-المياه

يوضح الجدول (8-13) إنتاج واستهلاك المياه حسب القطاعات لعامي2021و2022

جدول (8-13)

إنتاج واستهلاك المياه حسب القطاعات لكلٍ من عامي 2020 و 2021

(آلاف الأمتار المكعبة في اليوم)

القطاع	2021		2022	
	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك
الحضر	2,495	1,713	غير متاح	غير متاح
الريف	1,894	1,244	غير متاح	غير متاح
الجملة	**4,389**	**2,957**	-	-

المصدر: وحدة مياه الشرب والصرف الصحي – وزارة الري والموارد المائية

يتضح من الجدول (8- 13) إن الإنتاج الكلي للمياه 4,389 ألف متر مكعب/يوم في عام 2021 والاستهلاك الكلي للمياه م 2,957 ألف متر مكعب/يوم في عام 2021 بمعدل 24.0%، بينما لم تتوفر بيانات للعام 2022.

4-8 قطاع الخدمات :

يشمل هذا القطاع خدمات الصحة ،التعليم ، النقل ، المواصلات ، الطرق والجسور ، البناء والتشييد ، الإتصالات ، الفندقة والسياحة والخدمات الأخرى، حيث إرتفع معدل نمو القطاع من سالب 2.6% فى عام 2021 الى سالب 1.2% فى عام 2022، بينما ظلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ثابتةً في 51.7% فى عامي 2021 و 2022 .

اداء بعض القطاعات الفرعية:

1-4-8 الصحة

تشمل المؤسسات الصحية المستشفيات المحلية ، مراكز صحة الأسرة ووحدات صحية أساسية (شفخانات، نقاط غيار وحدات صحية أولية).

يوضح الجدول (8-14)عدد المؤسسات الصحية بالسودان لعامي 2020 و 2021 .

جدول (8-14)

المؤسسات الصحية حسب ولايات السودان لعامي 2020 و2021

(وحدة)

الأعوام / الولايات	2020				2021*			
	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية	عدد الوحدات الصحية الأساسية	معدل السرير لكل 100,000 من السكان)	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية	عدد الوحدات الصحية الأساسية	معدل السرير لكل 100,000 من السكان)
الشمالية	34	43	258	187.7	33	43	187	178.1
نهر النيل	40	224	147	171.3	38	279	91	141.1
البحر الاحمر	24	113	165	59.6	26	114	135	67.4
القضارف	43	86	250	103.6	45	86	237	71.1
كسلا	28	145	205	20.7	30	207	162	20.5
الخرطوم	53	451	132	81.6	52	412	132	69.4
الجزيرة	93	402	478	110.2	96	402	442	95.7
سنار	34	124	254	105.2	34	122	258	86.6
النيل الابيض	31	151	298	87.3	28	188	256	66.3
النيل الازرق	18	68	72	78.6	16	75	90	70.7
شمال كردفان	37	246	362	62.2	0.0	0.0	0.0	0.0
جنوب كردفان	14	83	120	63.6	14	83	120	57.9
غرب كردفان	19	0	132	60.0	19	0.0	101	60.5
شمال دارفور	35	122	103	38.1	0.0	0.0	0.0	0.0
جنوب دارفور	20	101	230	32.7	9	60	57	48.9

الأعوام / الولايات	2020				*2021			
	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية	عدد الوحدات الصحية الأساسية	معدل السرير لكل 100,000 من السكان)	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية	عدد الوحدات الصحية الأساسية	معدل السرير لكل 100,000 من السكان)
غرب دارفور	9	60	76	53.3	0.0	0.0	0.0	0.0
وسط دارفور	0	0	0	0	9	0.0	0	58.9
شرق دارفور	6	77	55	20.2		0.0	0	0.0
السودان	**538**	**2,496**	**3,337**	**76.4**	**449**	**2,071**	**2,268**	**60.4**

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية – ادارة المعلومات الصحية والبحوث

*بيانات أولية

يتضح من الجدول (8-14) إنخفاض عدد المستشفيات المحلية من 538 مستشفي فى عام 2020 الى 449 مستشفي فى عام 2021 بمعدل 16.5% وإنخفاض عدد المراكز الصحية من 2,496 مركز فى عام 2020 الى 2,071 مركز فى عام 2020 بمعدل 17.0%، كما إنخفضت عدد الوحدات الصحية الأساسية من 3,337 فى عام 2020 الى 2,268 فى عام 2021 بمعدل32.0 %.

8-4-2 التعليم

يشمل قطاع التعليم في السودان التعليم العام والتعليم العالي .

8-4-2-1 التعليم العام

لم تتوفر بيانات للعامين الدراسيين 2021/2020 و 2022/2021.

8-4-2-2 التعليم العالي:

يوضح الجدول (8- 15) عدد الطلاب المسجلين بالجامعات والكليات الحكومية والأهلية في العامين الدراسيين 2021/2020 و 2022/2021.

جدول (8-15)

عدد الطلاب المسجلين بالجامعات والكليات الحكومية والأهلية

في العامين الدراسيين 2021/2020 و2022/2021

(وحدة)

العام الدراسي / المؤسسة	2021/2020					*2022/2021				
	طلاب البكالريوس		طلاب الدبلوم		المجموع	طلاب البكالريوس		طلاب الدبلوم		المجموع
	ذكور	اناث	ذكور	اناث		ذكور	اناث	ذكور	اناث	
جامعات وكليات حكومية	37,233	61,955	12,809	14,092	**126,089**	35,093	54,892	16,023	20,378	**126,386**
جامعات وكليات اهلية	25,961	33,347	4,448	6,291	**70,047**	29,530	36,860	6,425	8,605	**81,420**
المجموع الكلي	**63,194**	**95,302**	**17,257**	**20,383**	**196,136**	**64,623**	**91,752**	**22,448**	**28,983**	**207,806**
	158,496		**37,640**			**156,375**		**51,431**		

المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

* بيانات اولية

**الأرقام لا تشمل الكليات التقنية

يلاحظ من الجدول (8-15) إرتفاع عدد طلاب وطالبات البكلاريوس والدبلوم المسجلين بالجامعات السودانية من 196,136 طالب فى عام 2021/2020 الى 207,806 طالب في عام 2022/2021 بمعدل 5.9%.

3-4-8 النقل والمواصلات

يشمل هذا القطاع وسائل النقل في السودان والمتمثلة في النقل البري والبحري والجوي .تجدر الإشارة الى ان النقل البري كان الأكبر مساهمةً في نقل البضائع و الركاب بنسبة 63% و 50% على التوالي.

يوضح الجدول (8-16) حجم البضائع المنقولة وعدد الركاب .

جدول (8-16)

أداء وسائل نقل البضائع والركاب في السودان لكل من عامي 2021 و2022

وسيلة النقل	2021		*2022		معدل التغير%	
	البضائع (ألف طن)	الركاب (ألف راكب)	البضائع (ألف طن)	الركاب (ألف راكب)	البضائع(%)	الركاب(%)
النقل البري	7,720.0	7,225.0	5,675.1	3,557.6	(26.5)	(50.8)
النقل البحري	0	0	270.0	0.6	100	100
سكك حديد السودان	146.9	66.6	93.8	57.8	(36.2)	(13.5)
النقل الجوي	34.0	2,532.2	30.5	3,343.8	(10.3)	32.1
النقل النهري	13,298.9	0.0	2,938.7	0.0	(77.9)	0.0
المجموع	**21,364.8**	**9,967.8**	**8,877.1**	**7,081.0**	**(58.4)**	**(29.0)**

المصدر: إتحاد غرف النقل السوداني ، هيئة سكك حديد السودان ، سلطة الطيران المدني – دائرة النقل الجوي .

* بيانات أولية

8-3-4-1 النقل البري:

انخفض حجم البضائع المنقولة بواسطة النقل البري من 7,720.0 ألف طن في العام 2021 إلى 5,675.1 ألف طن في العام 2022 بمعدل 26.5%،فيما إنخفض عدد الركاب المنقولين من 7,225.0 ألف راكباً في عام 2021 الى 3,557.6 الف راكباً فى عام 2022 بمعدل 50.8% .

8-3-4-2 سكك حديد السودان :

انخفض حجم البضائع المنقولة عبر سكك حديد السودان من 146.9 ألف طن فى العام 2021 إلى 93.8 ألف طن فى العام 2022 بمعدل 36.2%،فيما انخفض عدد الركاب المنقولين بواسطة السكك الحديدية من 66.6 ألف راكباً فى العام 2021 إلى 57.8 ألف راكباً فى العام 2022 بمعدل 13.5%

8-3-4-3 النقل الجوي :

إنخفض حجم البضائع المنقولة عبر كافة خطوط النقل الجوي من 34.0 ألف طن فى العام 2021 إلى 30.5 ألف طن فى العام 2022 بمعدل 10.3 %،بينما إرتفع عدد الركاب من 2,532.2 ألف راكباً فى العام 2021 إلى 3,343.8 ألف راكباً فى العام 2022 بمعدل 32.1 % .

8-3-4-4 النقل النهري :

إنخفض حجم البضائع المنقولة عبر النقل النهري من 13,298.9 ألف طن فى العام 2021 إلى 2,938.7 ألف طن فى العام 2022 بمعدل 77.9%،بينما لم يسجل نقل أي عدد من الركاب عبر النقل النهري خلال العامين.

8-5 الطرق والجسور

يوضح الجدول (8-17) موقف تشييد الطرق القومية بالمقارنة مع المستهدف في كل من عامي 2021 و 2022.

جدول (8-17)

موقف تشييد الطرق القومية بالمستهدف لعامي2021و2022

الطول (بالكلم)

تنفيذ الطرق	2021			2022*			
	مستهدف	منجز	نسبة التنفيذ %	مستهدف	منجز	نسبة التنفيذ %	معدل التغير %
طرق مسفلتة	800	11	1.4	800	22.75	3.0	106.8
تأهيل طرق	200	0.12	0.1	200	1.0	0.5	733.3
برامج صيانة الطرق	20,000	12,939	64.7	20,000	18,106	90.5	39.9

المصدر : وزارة النقل والطرق والجسور- الهيئة القومية للطرق والجسور.

* بيانات أولية

ملحوظة: برامج صيانة الطرق بالطن

يتضح من الجدول (8- 17) ارتفاع تنفيذ الطرق القومية المسفلتة من 11 كيلومتراً فى العام 2021 إلى 22.75 كيلومتراً فى العام 2022 بمعدل 106.8%، كما ارتفعت نسبة التنفيذ مقارنةً بالمستهدف في خطة عمل وزارة النقل والطرق والجسور من 1.4% إلى 3.0%، وارتفعت عمليات التأهيل من 0.12 كيلومتراً إلى 1.0 كيلومتراً فقط وبمعدل 733.3% .

6-8 الإتصـالات

شهد قطاع الإتصالات فى السودان قفزة واسعة بفضل جهود التطوير الكبير التي انتظمت فيها، الأمر الذي ترتبت عليه نقلة نوعية كبيرة ، وقد انعكس ذلك على مجمل النشاط الاقتصادي بالبلاد ، إذ يرتبط التوسع والتطويرفي شبكة الإتصالات والإنترنت مع خطة الدولة لتحقيق التحول الرقمي.

1-6-8 شركة زين للإتصالات

تعتبر شركة زين إحدى أهم الشركات التي تقدم خدمات الاتصالات، والبيانات المتنقلة في الوطن العربي والشرق الأوسط، ولقد تأسست فى عام 1997، حيث كان اسمها في ذلك الوقت "موبيتل" . وارتفع أعداد مشتركي الشركة عبر الزمن.

2-6-8 شركة إم تي إن

تم منح رخصة الهاتف السيار الثانية لشركة إم تي إن (MTN) فى العام 2003 ، وتعمل عبر تقنية ال (GSM) .

3-6-8 شركة سودانى للإتصالات

تم منح رخصة الهاتف السيار الثالثة لشركة سوداتل (سوداني) فى العام 2006 ، وتعمل عبر تقنية ال (CDMA) ، وقد أنشأت سوداتل فيما بعد شبكة هاتف سيار عبر تقنية ال (GSM) .

يوضح الجدول (8-18) أعداد مشتركي شركات الإتصالات والإنترنت لعامي2021 و2022.

جدول (8-18)

أعداد المشتركين في شركات الإتصالات والانترنت لعامي2021 و2022

الشـركة	عدد (ألف مشترك)		معدل التغير%
	2021	2022*	
الشركة السودانية للإتصالات (سوداتل)	**8,809**	**10,051**	**14.1**
شركة ثابت للإتصالات	98	125	27.7
شركة سوداني للإتصالات	8,711	9,926	14.0
الشركة السودانية للهاتف السيار(زين)	16,441	16,424	(0.1)
شركة إم تي إن لخدمات الهاتف السيار(MTN)	9,448	8,862	(6.2)
شركة كنار للإتصالات	36	33	(6.4)
عدد مستخدمي الإنترنت	**19,585**	**20,732**	**5.9**

المصدر: الهيئة القومية للإتصالات

* بيانات أولية

شكل (8-12)

أعداد المشتركين في شركات الإتصالات لعامي2021 و2022

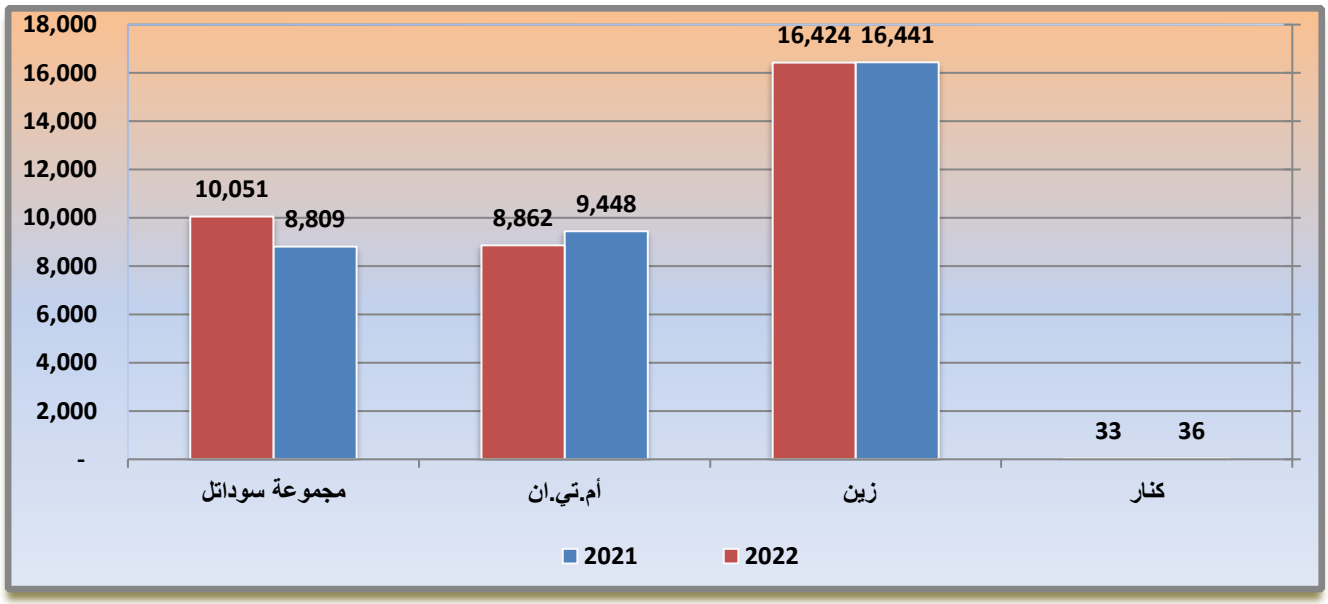

تشمل الشركة السودانية للإتصالات (سوداتل) كلاً من شركة ثابت للإتصالات وشركة سوداني للإتصالات ، بلغ عدد مشتركيها 8,809 ألف مشتركاً في العام 2021 مقارنة ب 10,051 ألف مشتركاً في العام 2022 بمعدل زيادة قدره 14.1 % .

إنخفض عدد المشتركين في شركات كنار وام تي ان وزين بمعدل 6.4%و 6.2% و0.1% على التوالي ، بينما إرتفع عدد مستخدمي الإنترنت من 19,585 ألف مشتركاً في العام 2021 إلى 20,732 ألف مشتركاً في العام 2022 بمعدل 5.9%.

7.8 السياحة والفندقة

يشكل قطاع السياحة مصدراً مهماً من إيرادات النقد الاجنبي، وهي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالسفر والتنقل خارج دولة الاقامة لأغراض متعددة ، حيث تنعكس كصادرات غير منظورة تؤثر ايجاباً على ميزان المدفوعات .

يوضح الجدول (8-19) عدد السياح وإنفاقهم لعامي2021 و 2022.

جدول (8-19)

عدد السياح و إنفاقهم لعامي2021 و2022

البيان / العام	2021	2022*	معدل التغير %
عدد السياح (سائح)	824,169	848,925	3.0
انفاق السياح (مليون دولار)	1,056.8	1,092.5	3.4

المصدر : وزارة السياحة والآثار والحياة البرية

* بيانات أولية

يتضح من الجدول (8-19) إرتفاع أعداد السياح من 824,169 سائحاً في العام 2021 الى 848,925 سائحاً في العام 2022 بمعدل 3.0%، وإرتفاع عائدات السياحة من 1,056.8 مليون دولار في العام 2021 إلى 1,092.5 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 3.4%.

بنك السودان المركزي

الفصل التاسع

التجارة الخارجية للعام 2022

التجارة الخـارجية للعام 2022

1-9 المقدمة:

يستعرض هذا الفصل بشيء من التفصيل حجم التبادل التجاري للسلع صادراً ووارداً بين جمهورية السودان و العالم الخارجي، وتجارة السودان الخارجية مع التكتلات الاقليمية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (Greater Arab Free Trade Area (GAFTA)) ، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)).

1-1-9 التجارة الخارجية :

هي عبارة عن مجموعة من الانشطة التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى، وتُعرف بأنها تبادل للسلع والخدمات عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية، وتشكل التجارة الخارجية جزءا مهماً من اقتصاد أغلب دول العالم، و تؤثر بشكل مباشر على ناتجها المحلي الإجمالي، تنقسم التجارة الخارجية في السلع إلى ثلاثة أنواع:

1/ التجارة الدولية: يقصد بها عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول وتختلف عن التجارة المحلية التى يتم التبادل فيها داخل البلد الواحد. وتسمى التجارة الدولية أحيانًا بالتجارة العالمية أو التجارة الخارجية وتتضمن:

- تجارة التصدير: يقصد بها النشاط الذي يتم بموجبه تصدير جميع السلع من داخل بلد ما إلى بقية العالم.
- تجارة الاستيراد: يقصد بها النشاط التجاري الذي يتم بموجبه استيراد جميع السلع من بقية العالم إلى داخل البلد (لتلبية الطلب المحلي).

2/ التجارة العابرة (الترانزيت): يقصد بها عبور السلع أو مرورها عبر حدود الدولة دون أن تكون هذه الدولة وجهتها النهائية، أي بدون أن تكون الدولة موضع استهلاكها.

3/ تجارة الحدود : يقصد بها تبادل السلع بين الدولة وأي دولة أخرى تشاركها الحدود الجغرافية في محيطها الإقليمي.

وتجدر الإشاره إلى ان سياسات بنك السودان المركزي فى مجال التجارة الخارجية في العام 2022 هدفت الى التنسيق مع الجهات الأخرى لترقية وتطوير الصادرات السودانية وتسهيل الوصول للأسواق الخارجية من خلال:

i) وضع الترتيبات المصرفية مع دول الجوار.
ii) تعظيم دور الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.
iii) فتح خطوط التمويل الخارجية لتسهيل التجارة الدولية والاستثمار.
iv) تفعيل وإحكام ضوابط استرداد حصائل الصادر ومراجعة كافة الاستثناءات المتعلقة بها.
v) الاستفادة من موارد الصندوق الاستثماري لترقية الصادرات السودانية.

2-9 الميزان التجاري :

يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة الصادرات السلعية (F.O.B)[1] والواردات السلعية (C&F)[2] لدولة معينة خلال فترةٍ زمنية معينة .

يوضح الجدول (9-1) والشكل (9-1) أداء الميزان التجاري لكلٍ من عامي 2021 و 2022.

جدول (9 - 1)

الميزان التجاري لكلٍ من عامي 2021 و 2022

مليون دولار

البيان	2021**	2022*	معدل التغير%
الصادرات السلعية F.O.B	**5,027.4**	**4,357.4**	**(13.3)**
منها الذهب	2,848.2	2,021.9	(29.0)
الواردات السلعية C& F	**9,894.0**	**11,094.8**	**12.1**
الميزان التجاري	**(4,866.7)**	**(6,737.4)**	**(38.4)**
الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(%)	**10.0**	**6.1**	**(38.9)**
الواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(%)	**19.6**	**15.5**	**(20.9)**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز، شركة كهرباء السودان القابضة ومنصة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العالمية الشاملة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

شكل (9 - 1)

الميزان التجاري لكلٍ من عامي 2021 و2022

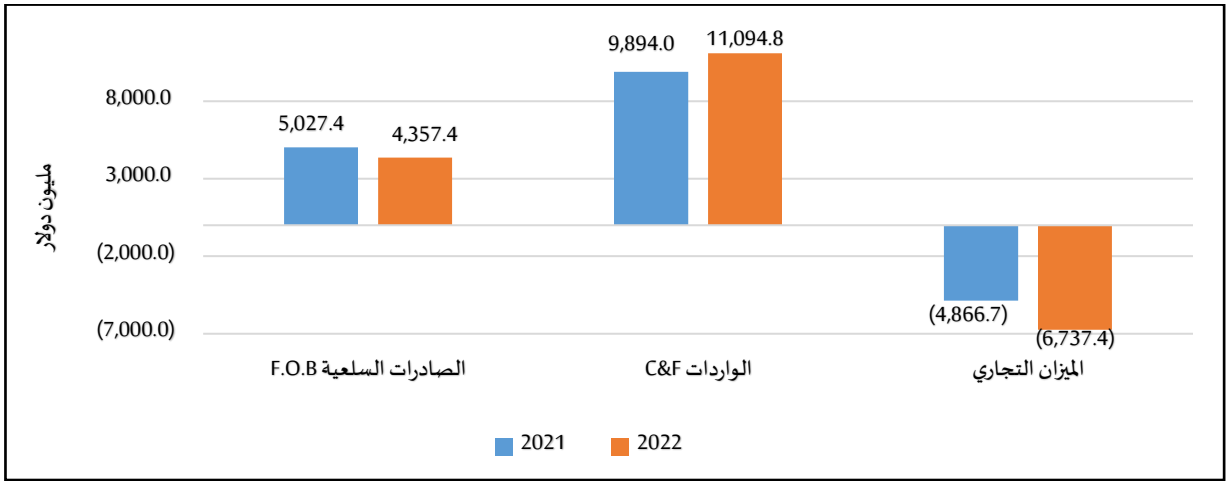

المصدر جدول (10 – 1)

إرتفع العجز في الميزان التجاري من 4,866.7مليون دولار في العام 2021 إلى 6,737.4 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 38.4%، ويُعزى ذلك لإرتفاع قيمة الواردات بمعدل 12.1% وإنخفاض قيمة الصادرات بمعدل 13.3%، فيما يلي بيان مفصل للصادرات والواردات :

1 قيمة السلع على ظهر السفينة في ميناء الدولة المصدرة .

2 قيمة الواردات متضمنة تكاليف النقل حتى ميناء الوصول.

1-2-9 الصادرات

يوضح الجدول(9–2) والشكل (9-2) تفاصيل الصادرات السلعية لكلٍ من عامي 2021 و2022 .

جدول (9 – 2)

الصادرات السلعية لكلٍ من عامي 2021 و2022

مليون دولار

السلـع	الوحدة	2021**			2022*			معدل التغير %
		الكمية	القيمة	نسبة المساهمة %	الكمية	القيمة	نسبة المساهمة %	
المعادن			**2,879.7**	**57.3**		**2,081.0**	**47.8**	**(27.7)**
الذهب	**كيلوجرام**	51,200	2,848.2	56.7	34,500	2,021.9	46.4	(29.0)
سلع معدنية أخرى [1]	**قيمة**		31.6	0.6		59.1	1.4	87.0
السلع الزراعية			**1,414.6**	**28.1**		**1,620.5**	**37.2**	**14.6**
السمسم	**طن متري**	449.2	508.6	10.1	432.7	488.0	11.2	(4.1)
قطن	**بالة**	118.4	164.9	3.3	175.6	383.8	8.8	132.7
صمغ عربي	**طن متري**	88.1	110.6	2.2	107.2	139.4	3.2	26.0
أعلاف	"	419.3	66.0	1.3	524.0	102.5	2.4	55.3
سلع زراعية أخرى [2]	**قيمة**		564.5	11.2		506.8	11.6	(10.2)
الثروة الحيوانية			**649.3**	**12.9**		**557.1**	**12.8**	**(14.2)**
ضأن	**رأس**	1,922.6	251.4	5.0	1,634.4	226.6	5.2	(9.9)
جمال	"	197.2	215.1	4.3	150.9	173.4	4.0	(19.4)
أبقار	"	84.6	49.8	1.0	67.6	46.4	1.1	(6.8)
ماعز	"	16.2	1.2	0.02	32.4	2.2	0.05	83.3
سلع حيوانية أخرى [3]	**قيمة**		131.8	2.6		108.6	2.5	(17.6)
سلع مصنعة			**19.3**	**0.4**		**17.9**	**0.4**	**(7.3)**
زيوت نباتية	**طن متري**	13.8	15.2	0.3	14.3	16.1	0.4	5.7
مولاس	"	0.9	0.1	0.0	9.9	1.1	0.0	1000
سلع مصنعة أخرى [4]	**قيمة**		4.0	0.1		0.7	0.0	(82.5)
صادرات أخرى [5]	"		**64.5**	**1.3**		**80.8**	**1.9**	**25.3**
المجمـــوع الكلي			**5,027.4**	**100.0**		**4,357.4**	**100.0**	**(13.3)**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز، شركة كهرباء السودان القابضة ومنصة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العالمية الشاملة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

1 / تشمل (خردة نحاس ، خردة رصاص ، خردة حديد ، خردة ألمونيوم ، كروم و معادن أخرى).

2 / تشمل (فول سوداني، كركدي، سنمكة ، حنة، ذرة، بذور، بصل، فاصوليا، كبكبي، حب بطيخ، منتجات زراعية أخرى، خضروات، قصب خام وفواكه).

3/ تشمل (الحيوانات الأخرى ،اللحوم ،الأسماك والجلود).

4 / تشمل (إيثانول، المشروبات المصنعة والأسمنت) .

5 / تشمل (فحم نباتي ، كهرباء وأخرى).

لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية لكلٍ من عامي 2021- 2022

شكل (9 - 2)

التركيبة السلعية للصادرات لكلٍ من عامي 2021 و2022

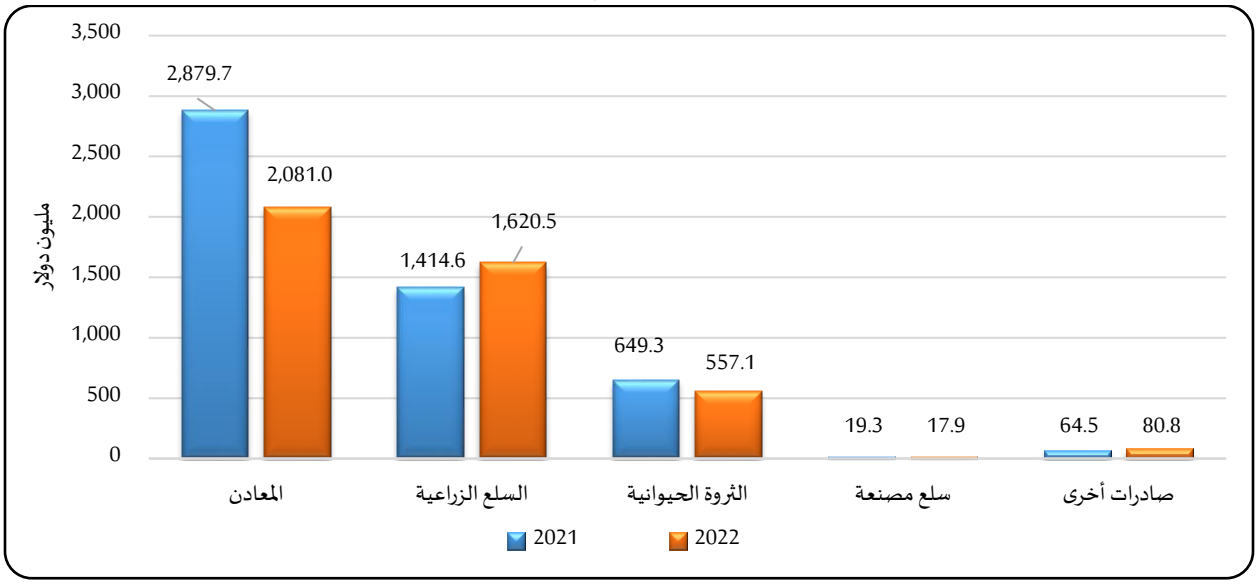

المصدر جدول (9 – 2)

يلاحظ من الجدول (9 – 2) إنخفاض قيمة إجمالي الصادرات من 5,027.4 مليون دولار في العام 2021 الى 4,357.4 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 13.3%، على الرغم من إرتفاع قيمة صادرات السلع الزراعية بمعدل 14.6% ونسبة مساهمة 37.2%، من إجمالي الصادرات، ويُعزى ذلك لإنخفاض كل من قيمة صادر المعادن بمعدل 27.7% ونسبة مساهمة 47.8%، الثروة الحيوانية بمعدل 14.2% ونسبة مساهمة 12.8%، والسلع المصنعة بمعدل 7.0% ونسبة مساهمة 0.4%.

فيما يلي تفاصيل أهم الصادرات السلعية حسب المجموعات الرئيسية:

9-2-1-1 المعادن:

إنخفضت قيمة صادرات السلع المعدنية من 2,879.7 مليون دولار في العام 2021 إلى 2,081.0 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 27.7%، نسبة لإنخفاض قيمة صادر الذهب من 2,848.2 مليون دولار إلى 2,021.9 مليون دولار بمعدل 29.0% (لا تشمل صادرات الذهب بغرض التصنيع والإعادة)، وذلك نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة من 51.1 طن إلى 34.4 طن، (علماً بأن آخر تحديث لبيانات صادر الذهب وفقاً لمنصة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العالمية الشاملة (comtrade) كانت للعام 2021 فقط). و سجلت قيمة صادرات السلع المعدنية الأخرى إرتفاعاً من 31.6 مليون دولار الي59.1 مليون دولار بمعدل 87.0%.

9-2-1-2 السلع الزراعية:

إرتفعت قيمة صادرات السلع الزراعية من 1,414.6 مليون دولار في العام 2021 إلى 1,620.5 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 14.6%، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صادر القطن، الصمغ العربي والأعلاف بمعدل (132.7%، 26.1%، 55.3%) على التوالي ،ويعزى ذلك لارتفاع الكميات المصدرة من تلك السلع، بينما إنخفضت قيمة صادر السمسم والصادرات الزراعية الأخرى بمعدل (4.1 %، 10.2 %)على التوالي.

3-1-2-9 الثروة الحيوانية:

إنخفضت قيمة صادرات الثروة الحيوانية من 649.3 مليون دولار في العام 2021 إلى 557.1 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 14.2%، نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة منها مقارنة بالعام 2021، حيث إنخفضت قيمة كل من صادر الضان، الجمال والأبقار بمعدل(9.9%، 19.4%، 8.6%) على التوالي، بينما إرتفعت قيمة صادر الماعز بمعدل 83.3%، بسبب إرتفاع في الكميات المصدرة من 16,218.0 رأس إلي 32,373.0 رأس .

4-1-2-9 السلع المصنعة:

إنخفضت قيمة صادرات السلع المصنعة من 19.3 مليون دولار في العام 2021 إلى 17.9 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 7.3 %، بسبب إنخفاض قيمة السلع المصنعة الأخرى من4.0 مليون دولار إلي 0.7 مليون دولار بمعدل 82.5%.

الشكل (9 - 3)

مساهمة المجموعات السلعية لإجمالي الصادرات في العام 2022

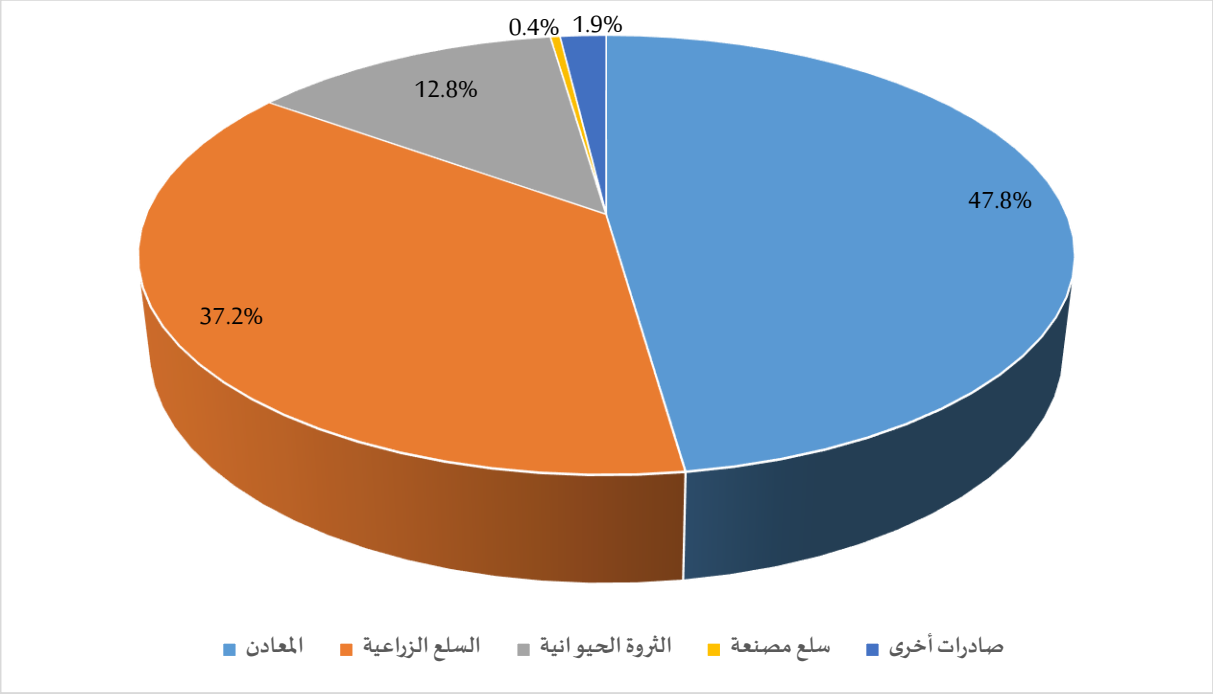

المصدر جدول (9 - 2)

2-2-9 الواردات

يوضح الجدول(9–3) والشكل (9-3) تفاصيل الواردات السلعية لكلٍ من عامي 2021 و2022 .

جدول (9 - 3)

الواردات حسب السلع لكلٍ من عامي 2021 و2022

مليون دولار

السلع	الوحدة	2021**			2022*			معدل التغير %
		الكمية	القيمة	نسبة المساهمة %	الكمية	القيمة	نسبة المساهمة %	
المشتقات البترولية والمواد الخام			**2,430.3**	**24.6**		**3,099.1**	**27.9**	**27.5**
المشتقات البترولية	**قيمة**		2,248.1	22.7		2,870.6	25.9	27.7
المواد الخام الأخرى	" "		182.1	1.8		228.4	2.1	25.4
المواد الغذائية			**2,080.9**	**21.0**		**2,826.8**	**25.5**	**35.8**
القمح ***	**الف طن متري**	1,910	676.9	6.8	2,702	1,063.1	9.6	57.0
دقيق القمح ***	" "	66	30.8	0.3	152	69.4	0.6	125.4
سكر	" "	1,445	486.0	4.9	1,339	647.3	5.8	33.2
زيوت حيوانية ونباتية	" "	198	180.6	1.8	166	184.7	1.7	2.3
مواد غذائية أخرى	**قيمة**		706.6	7.1		862.2	7.8	22.0
السلع المصنعة	" "		**1,518.5**	**15.3**		**1,403.8**	**12.7**	**(7.6)**
المواد الكيماوية	" "		**995.5**	**10.1**		**1,220.0**	**11.0**	**22.6**
الأدوية	" "		488.8	4.9		571.7	5.2	17.0
أخرى من المواد الكيماوية	" "		506.8	5.1		648.3	5.8	27.9
الآلات والمعدات	" "		**1,559.1**	**15.8**		**1,079.8**	**9.7**	**(30.7)**
وسائل النقل	" "		**685.6**	**6.9**		**570.7**	**5.1**	**(16.8)**
المنسوجات	" "		**463.2**	**4.7**		**434.8**	**3.9**	**(6.1)**
المشروبات والتبغ	" "		**68.6**	**0.7**		**54.8**	**0.5**	**(20.1)**
سلع أخرى	" "		**92.3**	**0.9**		**405.1**	**3.7**	**338.8**
المجموع الكلي			**9,894.0**	**100.0**		**11,094.8**	**100.0**	**12.1**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز وشركة كهرباء السودان القابضة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

*** تتضمن المنح

ملحوظة : الواردات على اساس C & F

شكل (9 - 4)

التركيبة السلعية للواردات لكلٍ من عامي 2021 و2022

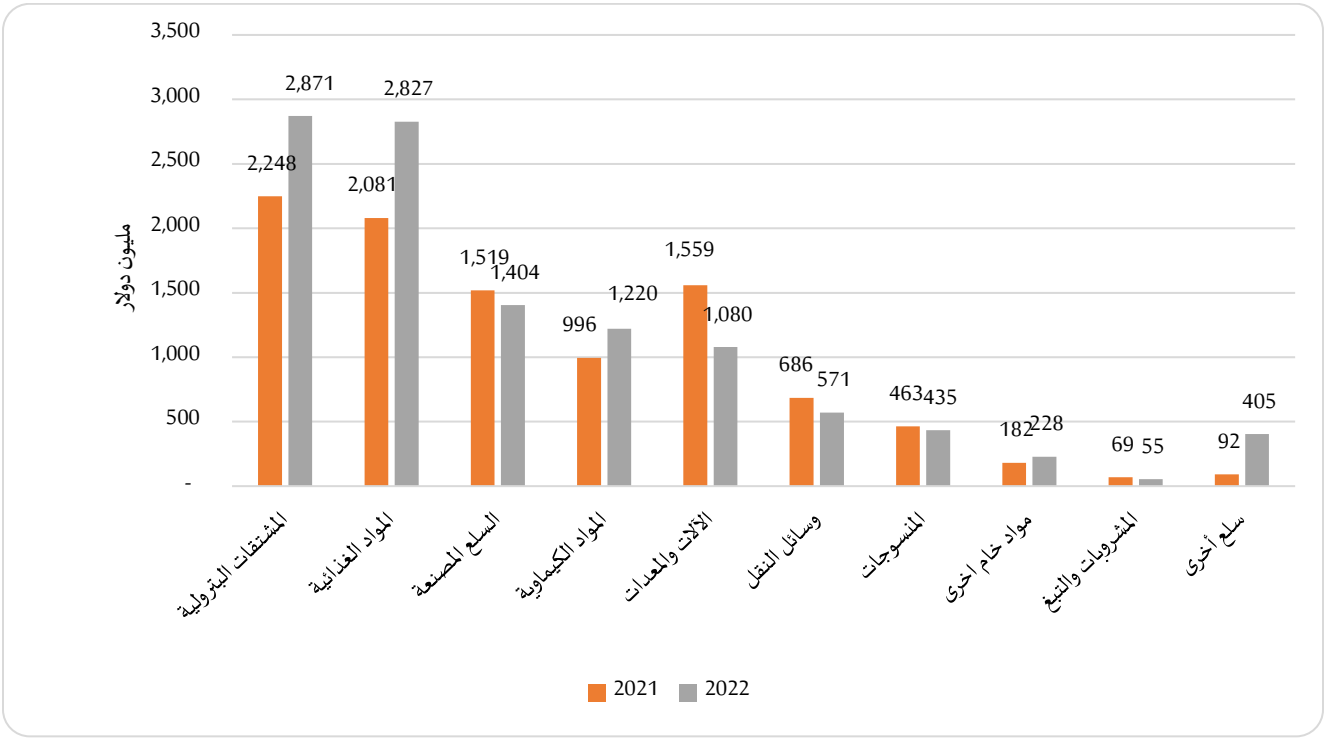

المصدر جدول (9 - 3)

يلاحظ من الجدول (9-3) إرتفاع قيمة الواردات السلعية (C&F) من 9,894.0 مليون دولار في العام 2021 إلى 11,094.8 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 12.1%، ويُعزى ذلك لارتفاع قيمة كل من واردات المشتقات البترولية والمواد الخام ، المواد الغذائية والمواد الكيماوية بمعدل (27.5%، 35.8%، 22.6%) على التوالي ، على الرغم من إنخفاض قيمة واردات السلع المصنعة، الآلات والمعدات، وسائل النقل، المنسوجات والمشروبات والتبغ بمعدل(7.6% ، 30.7% ، 16.8%، 6.1%،20.1%) على التوالي، فيما يلي تفاصيل أهم الواردات السلعية حسب المجموعات الرئيسية :

9-2-2-1 المشتقات البترولية والمواد الخام:

إرتفعت قيمة واردات المشتقات البترولية والمواد الخام من 2,430.3 مليون دولار في العام 2021 الي 3,099.1 مليون دولار في العام 2022 بمعدل27.5% وقد مثلت نسبة 27.9% من إجمالي الواردات خلال العام، ويُعزي ذلك الى الإرتفاع الكبير فى قيمة واردات المشتقات البترولية من 2,248.1 مليون دولار إلي 2,870.6 مليون دولار بمعدل 27.7% وقد مثلت نسبة 25.9%.

9-2-2-2 المواد الغذائية:

إرتفعت قيمة واردات المواد الغذائية من 2,080.9 مليون دولار في العام 2021 إلى 2,826.8 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 35.8% وقد مثلت نسبة25.5% من إجمالي الواردات خلال العام، ويعزى ذلك لإرتفاع قيمة واردات القمح بمعدل 57.0% نتيجة لإرتفاع حجم الكميات المستوردة من 1.9 الف طن متري إلى 2.7 الف طن متري.

9-2-2-3 السلع المصنعة :

إنخفضت قيمة واردات السلع المصنعة من 1,518.5 مليون دولار في العام 2021 إلى 1,403.8 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 7.6% وقد مثلت نسبة 12.7% من إجمالي الواردات خلال العام.

9-2-2-4 المواد الكيماوية :

إرتفعت قيمة واردات المواد الكيماوية من 995.5 مليون دولار في العام 2021 إلى 1,220.0 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 22.6% وقد مثلت نسبة 11.0% من إجمالي الواردات خلال العام.

9-2-2-5 الآلات والمعدات:

إنخفضت قيمة واردات الآلات والمعدات من 1,559.1 مليون دولار في العام 2021 إلى 1,079.8 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 30.7% وقد مثلت نسبة 9.7% من إجمالي الواردات خلال العام.

9-2-2-6 وسائل النقل:

إنخفضت قيمة واردات وسائل النقل من 685.6 مليون دولار في العام 2021 إلى 570.7 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 16.8% وقد مثلت نسبة 5.1% من إجمالي الواردات خلال العام.

9-2-2-7 المنسوجات:

إنخفضت قيمة واردات المنسوجات من 463.2 مليون دولار في العام 2021 إلى 434.8 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 6.1% وقد مثلت نسبة 3.9% من إجمالي الواردات خلال العام.

9-2-2-8 المشروبات والتبغ:

إنخفضت قيمة واردات المشروبات والتبغ من 68.6 مليون دولار في العام 2021 إلى 54.8 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 20.1% وقد مثلت نسبة 0.5% من إجمالي الواردات خلال العام.

شكل (9 - 5)

مساهمة المجموعات السلعية في إجمالي الواردات في العام 2022

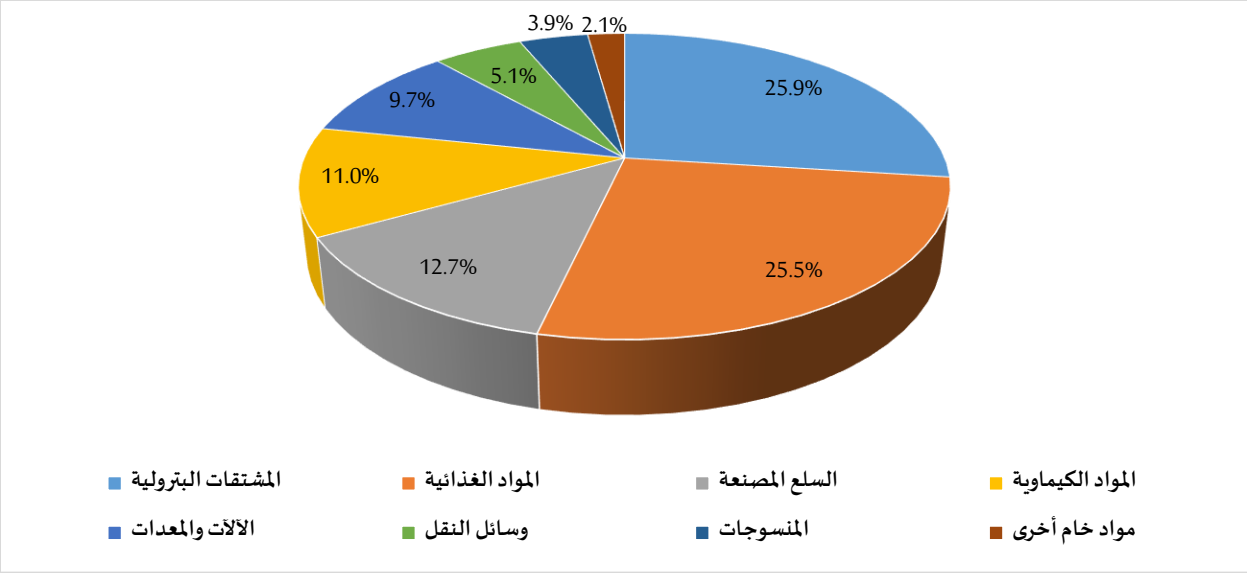

المصدر جدول (9 - 3)

3-9 الميزان التجاري مع أهم شركاء التجارة الخارجية و اتجاه تجارة السودان مع الشركاء الرئيسيين :

تمثل الصادرات لاهم شركاء التجارة الخارجية نسبة 90.0% من اجمالي الصادرات السودانية ،حيث انخفضت بمعدل 15.6% في العام 2022 ، وتمثل الدول العربية السوق الرئيسي بنسبة 69.51% من إجمالي الصادرات السودانية . كما تمثل الواردات لأهم شركاء التجارة الخارجية نسبة مساهمة 73.7% من اجمالي الواردات السودانية في العام 2022 ، والتي ارتفعت بمعدل 12.6% عن العام 2021 ، وتمثل الدول الاسيوية مصدر رئيسي للواردات بنسبة 28.7% من إجمالي الواردات السودانية في العام 2022.

1-3-9 الميزان التجاري

جدول (9 - 4)

الميزان التجاري مع أهم شركاء التجارة الخارجية لكلٍ من عامي 2021 و 2022

مليون دولار

الدولة	2021**			2022*		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
الإمارات	2,967.8	1,639.2	1,328.6	2,076.2	2,295.5	(219.3)
الصين	614.5	2,028.6	(1,414.1)	576.1	1,725.9	(1,149.8)
مصر	496.4	796.0	(299.7)	635.4	760.7	(125.3)
الهند	87.0	805.1	(718.1)	94.9	1,124.2	(1,029.2)
السعودية	365.3	480.6	(115.2)	317.3	496.5	(179.2)
تركيا	87.3	301.5	(214.2)	187.2	284.3	(97.1)
روسيا	0.0	366.5	(366.5)	0.0	496.1	(496.0)
ألمانيا	16.9	123.1	(106.2)	15.4	170.4	(155.1)
أثيوبيا	8.5	68.9	(60.4)	18.1	66.7	(48.6)
تايلاند	2.6	41.7	(39.1)	2.2	66.1	(63.9)
المجموع	**4,646.2**	**6,651.2**	**(2,005.0)**	**3,922.9**	**7,486.3**	**(3,563.4)**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز، شركة كهرباء السودان القابضة ومنصة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العالمية الشاملة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

ملحوظة : الصادرات FOB، الواردات C & F

() تعني سالب

يتضح من الجدول (9- 4) ان الميزان التجاري لم يكن لصالح السودان مع كل شركاء السودان التجاريين في العام 2022 حيث أرتفع العجز من 2,005 مليون دولار في العام 2021 الي 3,563.4 مليون دولار في العام 2022.

2-3-9 الصادرات

جدول (9 - 5)

شركاء التجارة الخارجية الرئيسيون في مجال الصادرات لكلٍ من عامي 2021 و2022 [1]

مليون دولار

المستوردون	2021**		2022*	
	القيمة (F.O.B)	نسبة المساهمة%	القيمة (F.O.B)	نسبة المساهمة%
الإمارات	2,967.8	61.9	2,076.2	50.8
مصر	496.4	10.4	635.4	15.6
الصين	614.5	12.8	576.1	14.1
السعودية	365.3	7.6	317.3	7.8
تركيا	87.3	1.8	187.2	4.6
الهند	87.0	1.8	94.9	2.3
فرنسا	47.2	1.0	57.6	1.4
اثيوبيا	8.5	0.2	18.1	0.4
لبنان	24.9	0.5	18.3	0.4
قطر	19.0	0.4	18.6	0.5
الأردن	23.9	0.5	37.0	0.9
سوريا	16.7	0.3	16.0	0.4
ألمانيا	16.9	0.4	15.4	0.4
اليونان	4.4	0.1	2.9	0.1
تونس	4.2	0.1	0.0	0.0
المملكة المتحدة	8.8	0.2	11.9	0.3
هولندا	1.6	0.0	1.5	0.0
كندا	0.1	0.0	0.2	0.0
رومانيا	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**4,794.3**	**100.0**	**4,084.4**	**100.0**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز، شركة كهرباء السودان القابضة ومنصة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العالمية الشاملة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

يتضح من الجدول (9-5) أن دول الإمارات، الصين و مصر تعتبر من أهم الأسواق الرئيسية للصادرات السودانية في العام 2022، حيث مثلت نسبة 80.5%، وقد إنخفضت قيمة الصادرات إلى دولة الإمارات من 2,967.8 مليون دولار في العام 2021

1 للمزيد انظر الملحق رقم (18)(ب) .

الى 2,076.2 مليون دولار في العام 2022، وقد مثلت نسبة 50.8% من قيمة الصادرات السودانية، وتعتبر سلع الذهب، الأعلاف، السمسم، اللحوم والقطن أهم السلع المصدرة إلى الإمارات.

بينما سجلت الصادرات الى مصر إرتفاعاً من 496.4 مليون دولار إلى 635.4 مليون دولار، ومثلت نسبة 15.6%، وتعتبر الحيوانات الحية ،السمسم والذهب أكبر السلع المصدرة الى مصر.

كما انخفضت قيمة الصادرات الى الصين من 614.5 مليون دولار إلى 576.1 مليون دولار، ومثلت نسبة 14.1%، ويعتبر الفول السوداني، السمسم والقطن أهم السلع المصدرة إلى الصين.

3-3-9 الواردات

جدول (9- 6)

شركاء التجارة الخارجية الرئيسيون في مجال الواردات لكلٍ من عامي 2021 و2022[1]

مليون دولار

مصادر الواردات	2021 **		2022*	
	القيمة (C&F)	نسبة المساهمة%	القيمة (C&F)	نسبة المساهمة%
الإمارات	1,639.2	22.9	2,295.5	28.5
الصين	2,028.6	28.4	1,725.9	21.5
الهند	805.1	11.3	1,124.2	14.0
مصر	796.0	11.1	760.7	9.5
السعودية	480.6	6.7	496.5	6.2
روسيا	366.5	5.1	496.1	6.2
تركيا	301.5	4.2	284.3	3.5
المانيا	123.1	1.7	170.4	2.1
اليابان	153.1	2.1	222.8	2.8
تايلاند	41.7	0.6	66.1	0.8
كوريا الجنوبية	128.5	1.8	111.3	1.4
اكرانيا	51.8	0.7	48.7	0.6
كندا	77.2	1.1	65.7	0.8
ماليزيا	69.9	1.0	56.6	0.7
ايطاليا	81.8	1.1	117.2	1.5
المجموع	**7,144.6**	**100.0**	**8,042.1**	**100.0**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز وشركة كهرباء السودان القابضة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

يتضح من الجدول (9–6) أن الإمارات هي أكبر مصدر لواردات السودان خلال العام 2022، حيث بلغت 2,295.5 مليون دولار وقد شكلت نسبة 28.5 %، وتتمثل أهم السلع المستوردة منها في المنتجات البترولية، المواد الغذائية ،الكيماويات والآلات

1 للمزيد انظر الملحق رقم (19)(ب) .

والمعدات. تليها الواردات من دولة الصين والتي بلغت 1,725.9 مليون دولار بنسبة مساهمة 21.5 % ، حيث تعتبر أهم السلع المستوردة منها الآلات والمعدات، السلع المصنعة، وسائل النقل، المنسوجات والمنتجات البترولية. تليها الواردات من الهند التي بلغت 1,124.2 مليون دولار بنسبة مساهمة 14.0 %، وتتمثل أهم السلع المستوردة منها في المواد الغذائية، الكيماويات، الالآت والمعدات والسلع المصنعة. اما بقية الدول المجتمعة تمثل نسبة مساهمتها 36.1% للعام 2022.

4-9 تجارة السودان الخارجية والتكتلات الإقليمية:

1-4-9 منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا) ((Greater Arab Free Trade Area (GAFTA):

تعتبر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا) تحالف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية ، وقد إنخفضت قيمة الصادرات اليها من 3,969.1 مليون دولارفي العام 2021 الي 3,174.4 مليون دولارفي العام 2022 بمعدل 20.4% ، وتمثل الصادرات لدول القافتا 73 % من اجمالي الصادرات للعام 2022، بينما إرتفعت قيمة واردات السودان من هذه الدول من 3,112.8 مليون دولار الي 3,754.3 مليون دولار بمعدل 20.6% وتمثل الواردات من دول القافتا 33.8% من اجمالي الواردات للعام 2022.

يوضح الجدول (9 – 7) الميزان التجاري بين السودان ودول القافتا لكلٍ من عامي 2021 و 2022 .

جدول (9 - 7)

الميزان التجاري مع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا) لكلٍ من عامي 2021 و2022

مليون دولار

التجمع	2021**			2022*		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
الإمارات	2,967.8	1,639.2	1,328.6	2,076.2	2,295.5	(219.3)
مصر	496.4	796.0	(299.7)	317.3	496.5	(179.2)
السعودية	365.3	480.6	(115.2)	635.4	760.7	(125.3)
قطر	19.0	6.5	12.5	18.6	2.1	16.5
الأردن	23.9	100.8	(76.9)	37.0	109.3	(72.3)
لبنان	24.9	6.7	18.2	18.3	5.5	12.8
عمان	14.6	38.7	(24.1)	15.3	65.1	(49.8)
سوريا	16.7	7.1	9.6	16.0	8.8	7.1
الكويت	21.9	4.0	17.9	13.8	5.0	8.8
تونس	4.2	3.5	0.6	2.2	4.6	(2.4)
اليمن	5.2	0.5	4.6	5.3	0.3	4.9
البحرين	4.3	0.3	4.0	0.3	18.7	(18.5)
الجزائر	3.9	25.17	(21.3)	2.7	0.0	2.7
المغرب	0.1	3.3	(3.2)	0.1	3.6	(3.5)
العراق	0.6	0.2	0.4	0.1	-	0.1

التجمع	2021**			2022*		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
ليبيا	0.3	0.2	0.1	0.4	0.7	(0.3)
مجموع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	**3,969.1**	**3,112.8**	**856.3**	**3,158.9**	**3,776.5**	**(617.6)**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز ومنصة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العالمية الشاملة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

ملحوظة : بيانات مصر وليبيا مضمنة في المنطقة العربية الحرة الكبرى والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا .

يتضح من الجدول (9-7) أن الميزان التجاري مع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا) لم يكن لصالح السودان حيث بلغت قيمة العجز 579.9 مليون دولار في العام 2022 مقارنة بفائض قدره 856.3 مليون دولار في العام 2021.

9-4-2 السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) (Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA))

تعرف السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) بأنها منطقة تجارة مشتركة تضم في عضويتها 21 دولة من ضمنها السودان ، وتعود نشأتها الى العام 1991 عوضا عن منطقة التجارة التفضيلية الموجودة منذ العام 1981.

ويلاحظ من الجدول (9-8) إرتفاع قيمة الصادرات السودانية الي دول الكوميسا من 506.7 مليون دولار في العام 2021 الي 660.6 مليون دولارفي العام 2022 بمعدل 30%، وقد شكلت الصادرات الي دول الكوميسا 15.2% من قيمة اجمالي الصادرات السودانية للعام 2022. وإنخفضت قيمة الواردات منها من 1,053.7 مليون دولار الي 1,029.4 مليون دولار بمعدل 2%، وشكلت الواردات من دول الكوميسا 9.3% من قيمة اجمالي واردات السودان للعام 2022.

جدول (9 - 8)

الميزان التجاري مع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) لكلٍ من عامي 2021 و2022

مليون دولار

التجمع	2021**			2022*		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
مصر	496.4	796.0	(299.7)	635.4	760.7	(125.3)
اثيوبيا	8.5	68.9	(60.4)	18.1	66.7	(48.6)
يوغندا	0.2	61.1	(60.9)	0.1	68.7	(68.6)
كينيا	0.4	70.1	(69.7)	6.1	71.8	(65.7)
زمبابوى	-	16.7	(16.7)	0.0	27.0	(27.0)
سواتيني (سوازيلاند سابقاً)	0.6	32.9	(32.3)	0.0	25.7	(25.7)
تونس	4.2	3.5	0.6	2.2	4.6	(2.4)

التجمع	**2021			*2022		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
ملاوى	-	4.4	(4.4)	0.0	1.6	(1.6)
رواندا	-	0.6	(0.6)	-	2.1	(2.1)
جيبوتى	-	0.0	(0.0)	0.4	0.6	(0.2)
بورندى	-	1.7	(1.7)	-	1.3	(1.3)
مدغشقر	0.0	0.4	(0.4)	-	1.2	(1.2)
ليبيا	0.3	0.2	0.1	0.4	0.7	(0.3)
جزر القمر	-	-	-	-	-	-
اريتريا	0.0	-	0.0	0.0	0.0	(0.0)
سيشل	-	0.1	(0.1)	-	0.2	(0.2)
زامبيا	0.2	0.1	0.1	0.0	-	0.0
مجموع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا	**510.7**	**1,056.7**	**(546.0)**	**662.6**	**1,032.9**	**(370.2)**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز، شركة كهرباء السودان القابضة ومنصة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العالمية الشاملة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

ملحوظة : بيانات مصر وليبيا مضمنة في المنطقة العربية الحرة الكبرى والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا .

يتضح من الجدول(9-8) أن الميزان التجاري مع السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) لم يكن لصالح السودان في العام 2022، وإنخفض العجز من 547.0 مليون دولارفي العام 2021 الي 368.9 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 33%.

الجدول (9-9) يوضح تركيبة الصادرات السلعية إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

جدول (9 - 9)

تركيبة صادرات السودان السلعية إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) لكلٍ من عامي 2021 و2022

مليون دولار

المجموعة السلعية	**2021		*2022	
	قافتا (GAFTA)	كوميسا (COMESA)	قافتا (GAFTA)	كوميسا (COMESA)
ذهب	2,819.3	-	2,021.9	107.6
حيوانات حية	517.5	256.4	448.6	197.7
سمسم	248.2	125.0	268.0	145.4

المجموعة السلعية	**2021		*2022	
	قافتا (GAFTA)	كوميسا (COMESA)	قافتا (GAFTA)	كوميسا (COMESA)
لحوم	122.1	27.0	101.7	20.5
قطن	51.3	50.1	98.8	92.2
أعلاف	47.2	0.2	62.3	2.0
فول سوداني	41.0	14.1	23.5	14.0
حب بطيخ	21.6	11.2	41.2	32.6
منتجات زراعية أخرى	13.3	11.6	22.4	18.0
صمغ عربى	9.7	4.0	6.0	5.4
ذرة	8.2	-	6.3	5.6
كبكبي	2.2	2.1	1.5	1.4
جلود	0.8	2.7	0.1	1.5
أخرى	66.2	6.3	56.6	18.7
المجموع	**3,969.1**	**510.7**	**3,158.9**	**662.6**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز، شركة كهرباء السودان القابضة ومنصة بيانات الأمم المتحدة للتجارة العالمية الشاملة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

يتضح من الجدول (9.9) إنخفاض قيمة الصادرات السلعية لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا) بمعدل 20.4%، و يمثل الذهب ، الحيوانات الحية والسمسم أهم الصادرات لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا) بنسب مساهمة (64%،14%،9%) على التوالي ، بينما إرتفعت قيمة الصادرات السلعية للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) بمعدل 30%، و تمثل الحيوانات الحية، السمسم، الذهب والقطن أهم الصادرات لمنطقة السوق المشتركة لشرق ووسط وجنوب أفريقيا(كوميسا) بنسب مساهمة (30%،22%،16%،14%) على التوالي.

الجدول (9-10) يوضح الواردات من السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى(قافتا):

جدول (9 - 10)

الواردات من السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى(قافتا) لكلٍ من عامي 2021 و 2022

مليون دولار

المجموعة السلعية	**2021		*2022	
	قافتا (GAFTA)	كوميسا (COMESA)	قافتا (GAFTA)	كوميسا (COMESA)
المنتجات البترولية	1,325.9	3.6	1,905.1	3.0
السلع المصنعة	551.0	361.1	538.1	314.3
المواد الغذائية	401.2	285.7	374.3	294.7

المجموعة السلعية	2021**		2022*	
	قافتا (GAFTA)	كوميسا (COMESA)	قافتا (GAFTA)	كوميسا (COMESA)
الكيماويات	379.5	172.4	484.0	215.2
الآلات ومعدات	180.9	72.1	101.6	40.4
المواد الخام	120.0	41.3	156.6	44.5
المنسوجات	69.4	16.6	59.2	11.0
وسائل نقل	71.8	7.7	53.0	1.3
المشروبات والتبغ	2.0	42.9	1.7	46.4
أخرى	11.2	53.2	102.9	62.0
المجموع	**3,112.8**	**1,056.7**	**3,776.5**	**1,032.9**

المصدر : هيئة الجمارك السودانية، وزارة النفط والغاز و شركة كهرباء السودان القابضة.

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

يتضح من الجدول(9-10) إرتفاع قيمة الواردات السلعية من منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا) بمعدل 21.3%، وتمثل المنتجات البترولية، السلع المصنعة، الكيماويات و المواد الغذائية أهم الواردات من منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا) بنسب مساهمة (50%،14%،13%،10%) على التوالي ، وإنخفضت قيمة الواردات السلعية من السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) بمعدل 2.3% و شكلت السلع المصنعة، المواد الغذائية والكيماويات أهم الواردات السلعية من منطقة السوق المشتركة لشرق ووسط وجنوب أفريقيا (كوميسا) بنسب مساهمة (30%،29%،21%) على التوالي .

بنك السودان المركزي

الفصل العاشر

ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي والدين الخارجي للعام 2022

ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي والدين الخارجي للعام 2022

1.10 المقدمة

يتناول هذا الفصل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي للسودان. يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يعكس المعاملات الاقتصادية بين جهات مقيمة في القطر المعني وجهات غير مقيمة (اقتصاد الدولة وبقية العالم) خلال فترة زمنية محددة، ويتم إستعراضُه وفقاً لمنهجية الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2009. يعتبر ميزان المدفوعات من منظور المقارنات الإحصائية الدولية أداة يمكن من خلالها قياس ومقارنة أداء الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي، بالاضافة الى دوره في قياس حجم الاحتياطيات الاجنبية الرسمية ، كما يستفاد من بعض مؤشراته في تحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى.

يعرف وضع الاستثمار الدولي بأنه بيان احصائي يوضح عند نقطة زمنية معينة في اقتصاد ما قيمة وتكوين الاصول المالية الخارجية والخصوم المالية الخارجية ، ويمثل الفرق بينهما صافي وضع الاستثمار الدولي لهذا الاقتصاد [1].

الدين الخارجي لأي دولة هو الدين الذي تحصل عليه من مصادر التمويل الأجنبية ، وهو إلتزامات الدولة المدينة تجاه دائنين خارجها اي بمعنى إلتزامات المقيمين تجاه غير المقيمين . ويتكون الدين الخارجي للسودان (طويل الأجل وقصير الأجل) من دين الحكومة، القطاع العام المضمون بواسطة الحكومة والقطاع الخاص غير المضمون بواسطة الحكومة.

2-10 ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري، الحساب الرأسمالي ،الحساب المالي (يشمل الأصول الإحتياطية) وبند الأخطاء والمحذوفات.

1-2-10 الحساب الجاري:

يعكس هذا الحساب جميع المبادلات من السلع، الخدمات، الدخل والتحويلات الجارية، ويتكون من ثلاثة عناصر:

- ميزان السلع والخدمات: وهو الفرق بين قيمة صادرات وواردات السلع والخدمات خلال فترة محددة (عادة عام واحد) ، وتشمل الخدمات المعاملات الخدمية المتبادلة بين الكيانات المقيمة و غير المقيمين مثل خدمات السفر والنقل والتشييد والتامين والخدمات المالية وغيرها.
- رصيد الدخل الأولي (حساب الدخل) : وهو الفرق بين قيمة المتحصلات وقيمة المدفوعات من المعاملات المتعلقة بالدخل خلال فترة محددة، ويتمثل الدخل الأولي في العائد الذي يستحق نظير المساهمة في عملية الإنتاج او مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعيه. وتعتبر تعويضات العاملين دخلاً من المساهمة في عملية الإنتاج، ودخل الاستثمار عائداً من توفير الأصول المالية التي تتضمن توزيع الأرباح والأرباح المعاد إستثمارها والفائدة.

[1] للمزيد انظر دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة ، بموقع صندوق النقد الدولي www.imf.org .

- رصيد الدخل الثانوي (التحويلات الجارية): وهو الفرق بين قيمة المتحصلات وقيمة المدفوعات من المعاملات المتعلقة بالتحويلات الجارية، مثل تحويلات العاملين بالخارج والمنح والهدايا وغيرها خلال فترة محددة.

10-2-2 الحساب الرأسمالي:

يعرض الحساب الراسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غيرالمنتَجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، اي انه يسجل عمليات اقتناء الأصول غير المالية غير المنتَجة والتصرف فيها، مثل الموارد الطبيعية كبيع الاراضي الى السفارات وحقوق التعدين والمجال الجوي على سبيل المثال وعقود الايجار والتراخيص والشهرة، وكذلك التحويلات الرأسمالية، اي قيام احد الاطراف بتوفير موارد للأغراض الرأسمالية دون حصوله في المقابل على اي قيمة اقتصادية كعائد مباشر؛ ذلك مثل الهبات والمنح الرأسمالية (النقدية والعينية) والإعفاء من الدين.

10-2-3 الحساب المالي:

تسجل فيه تدفقات المعاملات الاقتصاديه في الأصول والخصوم المالية الخارجية، ويشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة، وكذلك الاستثمارات الأخرى التي تتضمن صافي التسهيلات التجارية والقروض والتدفقات في الأصول غير الاحتياطية والخصوم للبنك المركزي والمصارف التجارية والقطاع العام والقطاعات الأخرى، والتغيرات في الاصول الاحتياطية المتاحة لتصرف السلطة النقدية وتتكون من حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights SDR) ، والعملات بالنقد الأجنبي، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والاستحقاقات الأخرى على غير المقيمين.

10-2-4 بند الأخطاء والمحذوفات:

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ تظهر الإختلالات من الناحية العملية نتيجة لقصور البيانات المصدرية ووسائل اعداد البيانات، ويطلق على هذا الإختلال بند الأخطاء والمحذوفات وهو أحد السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات. وينبغي عرضه بصورة مستقلة في البيانات المنشورة ، وتعبر الإشارة الموجبة عن صافي متحصلات غير مبوبة، والسالبة عن صافي مدفوعات غير مبوبة.

يوضح الجدول (10 – 1) موقف ميزان المدفوعات لكلٍ من عامي 2021 و 2022 والشكل (10 - 1) مكونات ميزان المدفوعات للعام 2021 -2022.

جدول (10 - 1)

موقف ميزان المدفوعات لكلٍ من عامي 2021 و2022

مليون دولار

البند	2021**	2022*	التغير	التغير٪
1 - الحساب الجاري	**(2,620.2)**	**(4,442.8)**	**(1,822.6)**	**(69.6)**
1.1 ميزان السلع والخدمات	(3,606.7)	(5,666.9)	(2,060.2)	(57.1)
2.1 رصيد الدخل الاولي (حساب الدخل)	(1,344.4)	(1,078.4)	266.0	(19.8)
3.1 رصيد الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)	2,330.9	2,302.6	(28.4)	(1.2)
2 - الحساب الرأسمالي	**103.3**	**112.9**	**9.6**	**9.3**
ميزان الحساب الجاري والرأسمالي	**(2,516.8)**	**(4,329.8)**	**(1,813.0)**	**(72)**
3-الحساب المالي (صافي الإقراض / الإقتراض)	**(1,316.2)**	**(3,791.1)**	**(2,474.9)**	**(188)**
منه: الأصول الإحتياطية	1,108.7	(146.7)	(1,255.5)	(113.2)
4 - الأخطاء والمحذوفات	**1,200.7**	**538.7**	**(661.9)**	**(55.1)**
5 - الميزان الكلي	**1,108.7**	**(146.7)**	**(1,255.5)**	**(113.2)**

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة

شكل (10-1)

مكونات ميزان المدفوعات لكلٍ من عامي 2021-2022

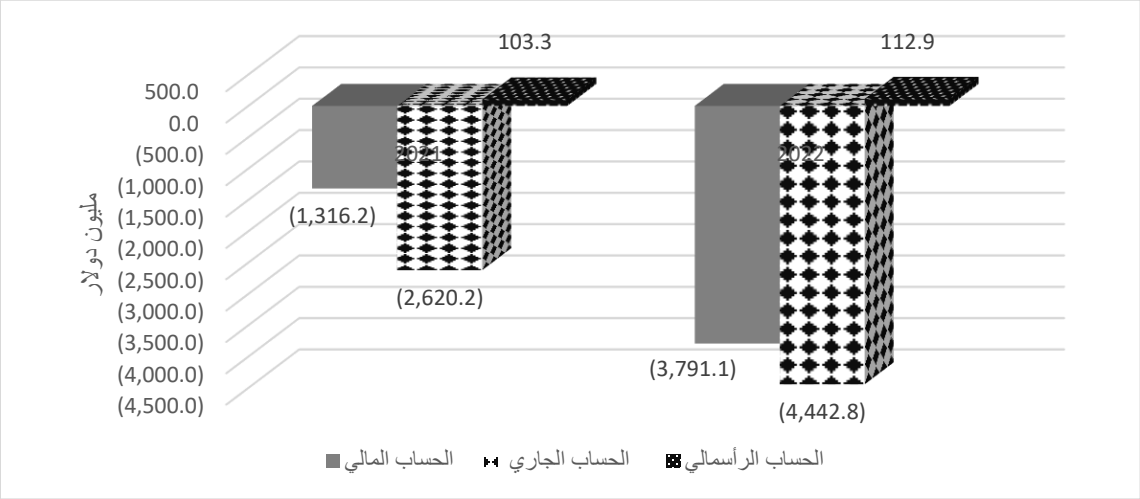

يلاحظ من الجدول (11-1) ارتفاع عجز الحساب الجاري والرأسمالي من مبلغ 2,516.8 مليون دولار في العام 2021 الى مبلغ 4,329.8 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 72.0 ٪ .

يوضح الجدول (10-2) أداء ميزان المدفوعات لكلٍ من عامي 2021 و2022.

جدول (10 - 2)

أداء ميزان المدفوعات لكلٍ من عامي 2021 و2022

(مليون دولار)

البند	2021**	2022*	التغير	التغير٪
1 - الحساب الجاري	**(2,620.2)**	**(4,442.8)**	**(1,822.6)**	**(69.6)**
1-1 ميزان السلع والخدمات	**(3,606.7)**	**(5,666.9)**	**(2,060.2)**	**(57.1)**
صادرات	6,664.3	5,908.1	(756.2)	(11.3)
واردات	10,271.0	11,575.0	1,304.0	12.7
1-1-1 ميزان التجارة في السلع [1]	**(3,877.3)**	**(5,627.9)**	**(1,750.7)**	**(45.2)**
صادرات	**5,027.4**	**4,357.4**	**(670.0)**	**(13.3)**
منها: الذهب غير النقدي	2,848.2	2,021.9	(826.2)	(29.0)
اخرى	2,179.2	2,335.5	156.3	7.2
واردات	**8,904.6**	**9,985.4**	**1,080.7**	**12.1**
المشتريات الحكومية	57.3	23.2	(34.1)	(59.5)
مشتريات القطاع الخاص	8,847.4	9,962.2	1,114.8	12.6
1-1-2 ميزان التجارة في الخدمات	**270.6**	**(38.9)**	**(309.5)**	**(114.4)**
دائن (المتحصلات)	1,637.0	1,550.7	(86.2)	(5.3)
مدين (مدفوعات)	1,366.4	1,589.7	223.3	16.3
1-2 رصيد الدخل الاولي (حساب الدخل)	**(1,344.4)**	**(1,078.4)**	**266**	**19.8**
دائن (المتحصلات)	113.3	467.3	354.0	312.5
مدين (مدفوعات)	1,457.7	1,545.8	88.1	6.0
1-3 رصيد الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)	**2,330.9**	**2,302.6**	**(28.4)**	**(1.2)**
دائن (المتحصلات)	3,040.8	2,928.8	(112.0)	(3.7)
مدين (مدفوعات)	709.9	626.2	(83.6)	(11.8)
2 - الحساب الرأسمالي	**103.3**	**112.9**	**9.6**	**9.3**
3-الحساب المالي (صافي الإقراض / الإقتراض)	**(1,316.2)**	**(3,791.1)**	**(2,474.9)**	**188**
3-1- الاستثمار المباشر	(468.6)	(573.5)	(104.9)	22.4
3-2 - استثمار الحافظة	(14.1)	4.8	19.0	134.3
3-3 - الإستثمارات الأخرى [2]	(1,942.1)	(3,075.7)	(1,133.6)	(58.4)
4-3 - الأصول الاحتياطية	1,108.7	(146.7)	(1,255.5)	(113.2)
4-الاخطاء والمحذوفات	**1,200.7**	**538.7**	**(661.9)**	**(55.1)**

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة

1/ لمزيد من التفاصيل انظر الفصل العاشر (التجارة الخارجية)

2/ تفاصيل اوفي في الجدول (11-3)

ملحوظه: تم استعراض ميزان المدفوعات وفق منهجية الطبعة السادسة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الزيادة في الأصول والخصوم تظهر بإشارة موجبة والنقصان في الأصول والخصوم يظهر بإشارة سالبة بالاضافة الي تضمين بند الاصول الاحتياطية في الحساب المالي).

10-2-1 الحساب الجاري:

إرتفع عجز الحساب الجاري من 2,620.2 مليون دولار في العام 2021 الى 4,442.8 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 69.6٪ ، ويعزى ذلك لإرتفاع عجز ميزان التجارة في السلع نتيجة لإنخفاض قيمة صادر الذهب غير النقدي بنسبة 29%من 2,848.2 مليون دولار في العام 2021 إلى 2,021.9 مليون دولار في العام 2022 ، وارتفاع قيمة واردات القطاع الخاص بمعدل 12.6% من مبلغ 8,847.4 مليون دولار في العام 2021 إلى مبلغ 9,962.2 مليون دولار في العام 2022 .وتحول الفائض في ميزان الخدمات إلى عجز بمعدل 114.4% حيث تحول من فائض بمبلغ 270.6 مليون دولار في العام 2021 إلى عجز بمبلغ 38.9 مليون دولار في العام 2022 .

يوضح الشكل (10-2) مكونات الحساب الجاري لكلٍ من عامي 2021 و 2022 والشكل (-103) نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2018-2022)

الشكل (10-2)

مكونات الحساب الجاري لكلٍ من عامي 2021 و2022

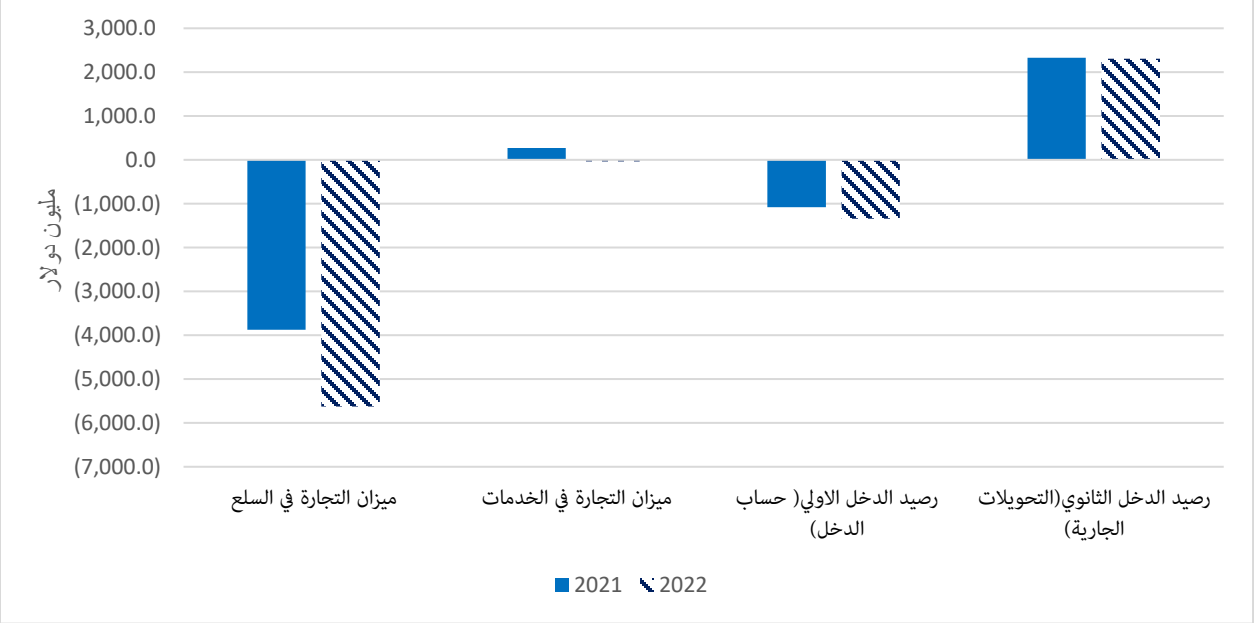

المصدر: ملحق 16

شكل رقم (10-3)

نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الاجمالي للفترة من (2018-2022)

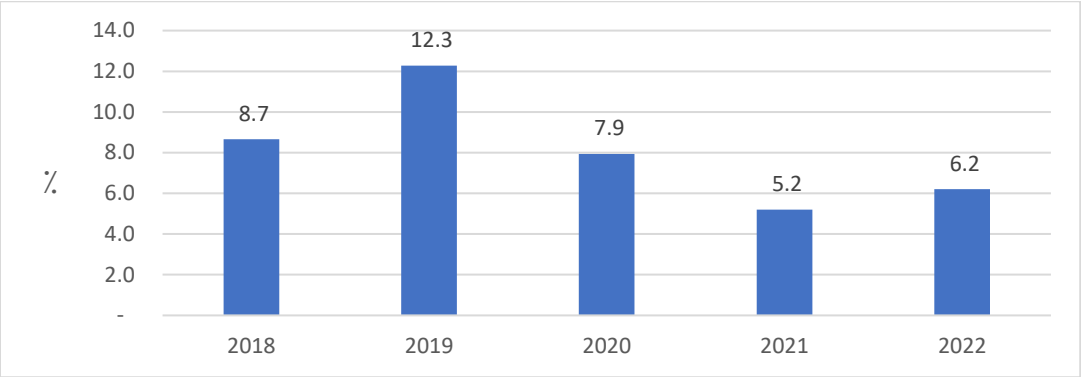

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء-وإدارة الإحصاء ببنك السودان المركزي.

يلاحظ من الشكل (10-3) إرتفاع نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالى من 5.2 ٪ في العام 2021 الي 6.2٪ في العام 2022.

10-2-1-1 ميزان السلع والخدمات:

يتضح من الجدول (10-2) إرتفاع العجز في ميزان السلع والخدمات من 3,606.7 مليون دولار في العام 2021 إلى 5,666.9 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 57.1٪ ،حيث إرتفع العجز في ميزان السلع من 3,877.3 مليون دولار في العام 2021 إلى 5,627.9 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 45.2٪، نتيجة لإنخفاض قيمة الصادرات السلعية بمعدل 13.3٪ وإرتفاع قيمة الواردات السلعية بمعدل 12.1% ، كما تم توضيح ذلك بالعرض التفصيلي للهيكل السلعي فى الفصل العاشر (التجارة الخارجية) مع ملاحظة ان الواردات في الفصل العاشر علي اساس (C&F)[1] .

تحول موقف ميزان تجارة الخدمات من فائض بمبلغ 270.6 مليون دولار في العام 2021 إلى عجز بمبلغ 38.9 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 114.4٪. نتيجة لإنخفاض متحصلات الخدمات بمعدل 5.3٪ وارتفاع مدفوعات الخدمات بمعدل 16.3٪، ويعود الإنخفاض في متحصلات الخدمات لإنخفاض متحصلات النقل بمعدل 8.4% ، بينما يعود ارتفاع المدفوعات بصورة اساسية لإرتفاع مدفوعات الخدمات الحكومية التي لم تدرج في مكان اخر بمعدل 167.2٪ ومدفوعات النقل بمعدل 13.8٪*.

10-2-1-2 رصيد الدخل الأولي (حساب الدخل):

يشمل هذا البند متحصلات ومدفوعات الدخل، حيث إنخفض عجز صافي حساب الدخل الأولي من 1,344.4 مليون دولار في العام 2021 إلى 1,078.4 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 19.8 ٪ وذلك نتيجة لإرتفاع متحصلات تعويضات العاملين بالخارج بمعدل 317.5٪ والتي تمثل نسبة 99.8٪ من اجمالي متحصلات الدخل*.

[1] قيمة الواردات متضمنة تكاليف النقل حتى ميناء الوصول.

* لمزيد من التفاصيل الرجوع للملحق 15 ب.

3-1-2-10 رصيد الدخل الثانوي (التحويلات الجارية):

يشمل هذا البند جميع متحصلات ومدفوعات التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً أو عينياً ، وتنقسم التحويلات الجارية إلى:

أ- تحويلات القطاع العام والتي تتم بين حكومات البلدان المختلفة والمنظمات الدولية وتشمل مساعدات الطوارئ، المساهمات السنوية للمنظمات الدولية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والمنح.

ب- التحويلات الشخصية التي تمنحها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها متضمنه تحويلات العاملين بالخارج*.

يتضح من الجدول (10-2) إنخفض صافي حساب الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) من 2,330.9 مليون دولار في العام 2021 الى 2,302.6 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 1.2٪ ؛ ويرجع ذلك لإنخفاض المتحصلات بمعدل 3.7٪ .

شكل (10-4)

متحصلات التحويلات الجارية للفترة من (2018- 2022)

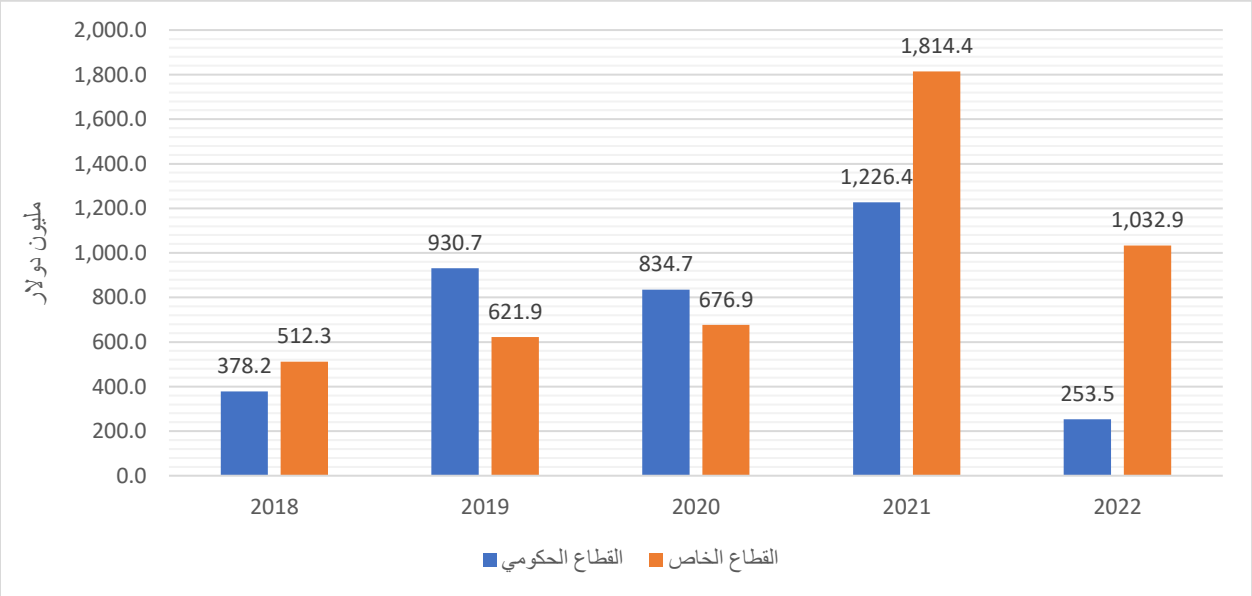

المصدر:ملحق 14

يوضح من الجدول (10-3) تفاصيل تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي لكل من 2021 و2022:

جدول (10-3)

تدفقات الحساب الرأسمالي والحساب المالي لكلٍ من عامي 2021 و2022

(مليون دولار)

البند	2021**	2022 *	التغير	التغير٪
1 – الحساب الرأسمالي	**103.3**	**112.9**	**9.6**	**9.3**
الاصول	**103.3**	**112.9**	**9.6**	**9.3**
تحويلات راسمالية	103.3	112.9	9.6	9.3
الحكومة العامة	103.3	112.9	9.6	9.3
القطاع الخاص	0.0	0.0	0.0	0.0
الخصوم	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
2-الحساب المالي (صافي الاقراض / الاقتراض) ***	**(1,316.2)**	**(3,791.1)**	**(2,474.9)**	**(188.0)**
صافي اقتناء الأصول المالية	**1,688.5**	**(882.5)**	**(2,571.0)**	**(152.3)**
صافي تحمل الخصوم	**3,004.7**	**2,908.6**	**(96.1)**	**(3.2)**
2-1 الاستثمار المباشر	**(468.6)**	**(573.5)**	**(104.9)**	**(22.4)**
صافي اقتناء الأصول المالية	54.2	0.0	(54.2)	(100.0)
صافي تحمل الخصوم	522.9	573.5	50.6	9.7
2-2 استثمار الحافظة	**(14.1)**	**4.8**	**18.9**	**134.0**
صافي اقتناء الأصول المالية	(11.2)	5.4	16.6	(148.2)
صافي تحمل الخصوم	3.0	0.5	(2.5)	(83.3)
2-3 استثمارات اخرى (صافى)	**(1,942.1)**	**(3,075.7)**	**(1,133.6)**	**(58.4)**
صافي اقتناء الأصول المالية	536.7	(741.1)	(1,277.8)	(238.1)
صافي تحمل الخصوم	2,478.8	2,334.6	144.2	5.8
2-3-1 التسهيلات التجارية	(560.5)	(637.5)	(77.0)	(13.7)
صافي اقتناء الأصول المالية	181.6	194.6	13.0	7.2
صافي تحمل الخصوم	742.1	832.1	90.0	12.1
2-3-2 القروض	(1,342.6)	(1,368.0)	(25.4)	(1.9)
صافي اقتناء الأصول المالية	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي تحمل الخصوم	(1,342.6)	(1,368.0)	(25.4)	(1.9)
2-3-3 الودائع والعملة	815.0	(1,067.5)	(1,882.5)	231.0
صافي اقتناء الأصول المالية	349.7	(933.0)	(1,282.7)	(366.8)
صافي تحمل الخصوم	(465.3)	134.5	599.8	128.9
2-3-4 حسابات اخرى	5.4	(2.7)	(8.1)	(150.0)
صافي اقتناء الأصول المالية	5.4	(2.7)	(8.1)	(150.0)
صافي تحمل الخصوم	0.0	0.0	0.0	0.0
2-3-5 تخصيص حقوق السحب الخاصة (SDR)	(859.4)	0.0	(859.4)	(100.0)
2-4 الأصول الاحتياطية	**1,108.7**	**(146.7)**	**(1,255.4)**	**(113.2)**

المصدر : بنك السودان المركزي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة *** تتضمن الاصول الاحتياطية .

10-2-2 الحساب الرأسمالي:

سجل صافي الحساب الرأسمالي إرتفاعاً من 103.3 مليون دولار في العام 2021 إلى 112.9 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 9.3٪

10-2-3 الحساب المالي:

إرتفع الإقتراض من الحساب المالي (شاملاً الاصول الاحتياطية) من 1,316.2 مليون دولار في العام 2021 الى 3,791.1 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 188٪ ، ويعزى ذلك لإرتفاع العجز في الاستثمارات الأخرى من 1,960.7مليون دولار في العام 2021 إلي 3,075.7 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 58.4٪، ويعود ذلك بصورة اساسيه الى تحول بند الودائع والعملة من فائض بمبلغ 815 مليون دولار في العام 2021 إلى سالب بمبلغ 1,067.5 مليون دولار في العام 2022 بمعدل 231٪ .

10-3 وضع الاستثمار الدولي:

وضع الاستثمار الدولي هو بيان احصائي يوضح عند نقطة زمنية معينة قيمة وتكوين الاصول المالية الخارجية (وهي الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما والتي تمثل مطالبات على غير المقيمين وحيازات سبائك الذهب ضمن فئة الأصول الأحتياطية.) و الخصوم المالية الخارجية (وهي إلتزامات المقيمين في اقتصاد ما إزاء غير المقيمين).

وتشمل الادوات المالية المختلفة التي تتكون منها الاصول والخصوم المالية الخارجية كل من الاستثمار الاجنبي المباشر واستثمار الحافظة والاستثمارات الأخرى اضافة الى الأصول الإحتياطية (في حالة الأصول فقط) .

وتعتبر إحصاءات وضع الاستثمار الدولي الميزانية العمومية التي يسجل فيها رصيد الاصول والخصوم المالية الخارجية للاقتصاد، وبالتالي فإن صافي وضع الاستثمار الدولي هو إجمالي الأصول المالية الخارجية ناقصاً إجمالي الخصوم المالية الخارجية، والذي قد يكون موجبا او سالبا، وبالتالي فإن الدول الدائنة هي التي تزيد أصولها الخارجية عن خصومها الخارجية، أي التي يكون فيها صافي وضع استثماراتها الدولية موجباً، والعكس بالنسبة للدول المدينة.

كما يعبر صافي وضع الاستثمار الدولي عن تراكمات العجز أو الفائض الذي تحققه الدول في موازين مدفوعاتها، والفرق بين ميزان المدفوعات وصافي وضع الاستثمار الدولي هو أن ميزان المدفوعات يقيس التعاملات بين الاقتصاد المحلي والخارجي خلال فترة زمنية محددة فقط ، وما إذا كانت الدولة قد حققت فائضاً أم عجزاً في تعاملاتها الخارجية خلال هذه الفترة التي عادة ما تكون سنوية أو ربع سنوية. أما صافي وضع الاستثمار الدولي فهو النتائج التراكمية (الرصيد) لفائض أو عجز الحساب المالي في ميزان المدفوعات .

ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بنقطة زمنية محددة، وعادة ما تكون بداية الفترة (القيمة الإفتتاحية) او نهاية الفترة (القيمة الختامية) .[1]

يوضح الجدول (10-4) وضع الاستثمار الدولي بنهاية عامي 2021 و 2022

[1] لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2009

جدول (10-4)

وضع الاستثمار الدولي بنهاية عامي 2021 و 2022

(مليون دولار)

البيان	2021 **	2022 *	التغير	معدل التغير٪
الاصول الخارجية (حسب الفئة الوظيفية)				
استثمار مباشر	**54.2**	**54.2**	-	-
استثمار حافظة	**150.1**	**209.7**	**59.6**	**39.7**
استثمارات اخرى	**9,442.5**	**8.552.0**	**(890.6)**	**(9.4)**
منها: الاصول الاحتياطية	**1,627.8**	**1,560.7**	**(67.1)**	**(4.1)**
الذهب النقدي	269.7	402.6	132.9	49.3
حقوق السحب الخاصةSDR	1,080.5	1,027.1	(53.4)	(4.9)
اصول احتياطية اخرى***	277.7	131.0	(146.7)	(52.8)
مجموع الاصول الخارجية	**11,274.7**	**10,376.6**	**(898.1)**	**(8.0)**
الخصوم الخارجية (حسب الفئة الوظيفية)				
استثمار مباشر	**29,733.7**	**30,307.2**	**573.5**	**1.9**
استثمار حافظة	**300.8**	**301.3**	**0.5**	**0.2**
استثمارات اخرى	**74,940.9**	**77,220.6**	**279.7,2**	**3**
الائتمان والتسهيلات التجارية	503.7,01	335.8,11	832.1	7.9
القروض الأجنبية	52,611.4	53,979.2	1,367.80	2.6
النقد والودائع	10,708.8	10,843.2	134.5	1.3
التزامات اخرى	0.0	0.0	-	0.0
تخصيص حقوق السحب الخاصة SDR	1,117.1	1,062.2	(54.9)	(4.9)
مجموع الخصوم الخارجية	**104,975.4**	**107,829.2**	**2,853.8**	**2.7**
صافي وضع الاستثمار الدولي	**(93,700.7)**	**(97,452.5)**	**(3,751.8)**	**(4)**

المصدر : بنك السودان المركزي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

*** تشمل الودائع والعملة لدي السلطة النقدية والكيانات الاخرى ،السندات ، المشتقات المالية والمطالبات الاخرى.

بالإشارة للجدول (10-4) اظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية العام 2022 صافي التزام نحو الخارج بمبلغ 97,452.5 مليون دولار ، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بمبلغ 93,700.7 مليون دولار بنهاية العام 2021 بمعدل 4٪.

إنخفض رصيد الاصول الخارجية (رصيد المطالبات والاصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في السودان من 11,274.7 مليون دولار بنهاية العام 2022 الى 10,376.6 مليون دولار بنهاية العام 2021 بمقدار 898.1 مليون دولار بمعدل 8٪، ويُعزى ذلك بصورة اساسية لإنخفاض رصيد الاستثمارت الاخرى بمبلغ 890.6 مليون دولار.

إرتفع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد الالتزامات الاجنبية على الاقتصاد السوداني) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في السودان من 104,975.4 مليون دولار بنهاية العام 2021 الى 107,829.2 مليون دولار بنهاية العام 2022، بمعدل 2.7٪، موزعة بين إستثمار اجنبي مباشر وإستثمار حافظة وإستثمارات اخرى ، ويُعزى ذلك بصورة أساسية الى إرتفاع رصيد الاستثمارات الاخرى بمبلغ 2,279.7 مليون دولار ، وذلك نتيجة لإرتفاع رصيد القروض الاجنبية طويلة الاجل بمبلغ 998.8مليون دولار ورصيد بند الائتمان والتسهيلات التجارية بمبلغ 832.1 مليون دولار ، وكذلك لارتفاع بند النقد والودائع بمبلغ 134.5 مليون دولار في العام 2022.

تجدر الإشارة إلى انخفاض رصيد حقوق السحب الخاصة (SDR) بما يعادل مبلغ 54.9 مليون دولار وذلك نتيجة لإنخفاض سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي من 1.3996 في ديسمبر 2021 إلى 1.3308 في ديسمبر 2022[1].

10-4 الدين الخارجي :

يوضح الجدول (10-5) موقف الدين الخارجي خلال عامي 2021 و2022 وكذلك يوضح مساهمة مصادر التمويل الخارجية في حجم المديونية للعام 2022.

جدول (10-5)

الدين الخارجي للسودان لكلٍ من عامي 2021 و2022

(مليار دولار)

العام / مصادر التمويل	2021	2022 *				
	إجمالي الدين	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد التأخيرية	إجمالي الدين	النسبة من إجمالي الدين ٪
الدول غير الأعضاء في نادي باريس	31.6	14.4	4.2	15.7	34.3	50.2
الدول الأعضاء في نادي باريس	10.1	1.2	0.7	8.7	10.6	15.5
البنوك التجارية العالمية	6.5	3.2	0.3	3.5	7.1	10.4
التسهيلات **	5.2	5.2	0.0	0.0	5.2	7.6
تمويل وزارة النفط	3.2	3.2	0.0	0.0	3.2	4.7
المؤسسات الإقليمية والدولية	3.0	5.0	0.1	0.1	5.2	7.5

[1] المصدر موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

العام / مصادر التمويل	2021	2022 *				
	إجمالي الدين	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد التأخيرية	إجمالي الدين	النسبة من إجمالي الدين ٪
الموردين الأجانب	2.8	2.8	0.0	0.0	2.8	4.1
الإجمالي	**62.4**	**35.0**	**5.3**	**28.0**	**68.3**	**100.0**

المصدر : بنك السودان المركزي - وحدة الدين الخارجي

* بيانات أولية

** تتكون من ودائع وتسهيلات مالية من مختلف الدائنين.

ملحوظة: الفوائد التعاقدية هي نسبة الفائدة المتعاقد عليها في الاتفاقية

يتضح من الجدول ارتفاع جملة التزامات السودان من62.4 مليار دولار بنهاية العام 2021 إلى 68.3 مليار دولار بنهاية العام 2022 بمعدل 9.5% شملت كل مصادر التمويل وقد ساهمت الفوائد التأخرية المحسوبة على عدم السداد في موعده المحدد في إرتفاع إجمالي المديونية .

بالنظر إلى مساهمة مصادر التمويل ، تحتل مديونية الدول غير الأعضاء في نادي باريس المرتبة الأولي بنسبة 50.2% ، تليها الدول الأعضاء في نادي باريس بنسبة 15%،البنوك التجارية العالمية بنسبة 10.4% ، التسهيلات 7.6% ،والمؤسسات الإقليمية والدولية بنسبة 7.5% ،وتمويل وزارة النفط 4.7% بالإضافة إلى تسهيلات الموردين الأجانب بنسبة 4.1%.

10-4-1 مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان لكلٍ من عامي 2021 و2022 :

من المعلوم أن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة الدولة على خدمة دينها، ومواجهة التزاماتها الخارجية في ظل الموارد المالية المتاحة مثل الصادرات والإيرادات الحكومية للدولة ، بالإضافة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، تجدر الإشارة إلى أن المقياس المعياري المتعارف عليه دولياً لقياس مدى استدامة الدين الخارجي يتمثل في : 30٪ مؤشر نسبة الدين الخارجي الي الناتج المحلي الإجمالي و 100٪ مؤشر نسبة اجمالي الدين الخارجي الي اجمالي الصادرات و 200٪ مؤشر نسبة اجمالي الدين الخارجي الي اجمالي الإيرادات الحكومية .

يوضح الجدول (10-6) مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان لكلٍ من عامي 2021 و 2022.

جدول (10-6)

مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان لكلٍ من عامي 2021 و2022

مؤشرات إستدامة الدين الخارجي	المؤشر المعياري ٪	مؤشرات السودان ٪	
		** 2021	* 2022
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	30	123.7	95.5
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات	100	1,241.2	1,567.4
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الإيرادات الحكومية	200	1,517.4	1,313.3

المصدر : بنك السودان المركزي - وحدة الدين الخارجي

* بيانات اولية

** بيانات معدلة

10-4-2 موقف سحوبات وسدادات القروض الخارجية:

يوضح الجدول (10-7) موقف القروض الخارجية لكلٍ من عامي 2021 و 2022 .

جدول (10-7)

سحوبات القروض الخارجية لكلٍ من عامي 2021 و2022

(مليون دولار)

جهة التمويل	2021	2022*
البنك الإسلامي للتنمية - جدة	47.8	0.0
الصندوق الدولي للإنماء الزراعي إيفاد	0.0	1.7
الإجمالي	**47.8**	**1.7**

المصدر بنك السودان المركزي - وحدة الدين الخارجي .

* بيانات أولية

بلغت قيمة سحوبات القروض الخارجية 1.7 مليون دولار في العام 2022 كانت من الصندوق الدولي للإنماء الزراعي (إيفاد) فقط.

يوضح الجدول (10-8) سداد أصل القروض الخارجية لكلٍ من عامي 2021و2022

جدول (10-8)

سداد أصل القروض الخارجية لكلٍ من عامي 2021 و 2022

(مليون دولار)

جهة التمويل	2021	2022*	نسبة المساهمة في العام 2022 ٪
البنك الإسلامي للتنمية - جدة	25.6	0.0	0.0
البنك الدولي	22.2	0.0	0.0
الصندوق الدولي للإنماء الزراعي - إيفاد	11.0	0.4	100.0
صندوق النقد الدولي	1.6	0.0	0.0
بنك التنمية الأفريقي	0.2	0.0	0.0
الإجمالي	**60.6**	**0.4**	**100.0**

المصدر بنك السودان المركزي - وحدة الدين الخارجي.

* بيانات أولية.

ملحوظة : لا تتضمن متأخرات أصل القروض المستحقة.

كما يلاحظ من الجدول (10-8) إنخفاض اجمالي سداد أصل القروض الخارجية من مبلغ 60.6 مليون دولار في العام 2021 الى مبلغ 0.4 مليون دولار في العام 2022 وكان السداد فقط لصندوق الدولي للإنماء الزراعي -(إيفاد) .

بنك السودان المركزي